الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية والتسيير

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد المالية العامة

تحت عنوان

الإنفاق العمومي على التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وأثره على سوق العمل في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1962-2017

إعداد الطالبة

بوشيخي فاطمة

تحت إشراف أستاذ الدكتور

أ. د. باركة محمد الزين

أعضاء اللجنة المناقشة

د. بومدين حسين	أستاذ محاضر جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د باركة محمد الزين	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	مشرفا
د. غماري سهيلة	أستاذة محاضرة جامعة تلمسان	مناقشة
د.طالبي صلاح الدين	أستاذ محاضر جامعة البيض	مناقشا.

السنة الجامعية 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

اللهم لك الشكر ولك الحمد حمدا مباركا يليق بجلال وجهك وعضيم سلطانك أنك وفقتني لانجاز واستكمال هذا العمل، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وصلي وسلم وبارك على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين، صلاة تنجينا بها من كل الأهوال والآفات وتطهرنا بها من جميع السيئات وتقضي لنا بها جميع الحاجات وترفعنا بها أعلى الدرجات وتبلغنا بها أقصى الغايات في الحياة والممات.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي البروفيسور **"باركة محمد الزين"** أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان، على قبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى توجيهاته المستمرة لإتمام هذا العمل، كما اشكر صبره ونصائحه التي أفادتني في حياتي العملية والشخصية. والشكر إلى أساتذة " أعضاء اللجنة " لتقبلهم مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الذين ساعدوني ولم يبخلوا عليا بأفكارهم

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما:

إلى من حملتني وهنا على ومن وشقت وتعبت في تربيتي وتعليمي، وأعانتني بدعائها ودعمها إلى الوالدة الكريمة والحبيبة ....."**آسيا**".

إلى من احمل اسمه بكل فخري، إلى الذي لطالما تمنى لي الفضل ولطالما فرح لفرحي إلى والدي الكريم ،الحبيب ...."**العربي**".

حفظكما الله ورعاكما وجمعكما في الجنة بقدرته

إلى زوجي الغالي الذي لطالما ساعدني وصبر معي وساندني في الصراء والضراء من اجل إتمام هذا العمل حفضه الله..."**عمر**" وكذا إلى أولادي " **محمد يونس**" و" **بلال**".

إلى جدتي أطال الله في عمرها وحفظها " **خيرة**".

إلى كل أفراد العائلة إخوتي (**محمد .زكرياء. سمية**)

إلى العمة الكريمة التي ساندتني في كل وقت ولن انسي معروفها وفضلها عليا

(بوشيخي، لزعر عائشة)

إلى كل العائلة الكبيرة (**أعمامي وعماتي إلى أخوالي وخالاتي**)

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة العامة	01
الفصل الأول:اقتصاديات التعليم	19
تمهيد :	
المبحث الأول: مفهوم اقتصاديات التعليم وأهم رواده	20
المطلب الأول: نشأة اقتصاديات التعليم	20
الفرع1: تعريف اقتصاديات التعليم	20
الفرع2: ظهور علم اقتصاديات التعليم	26
الفرع3: أبعاد اقتصاديات التعليم حسب المدارس	29
المطلب الثاني: أهمية ،علاقة ومجالات اقتصاديات التعليم	31
الفرع1: أهمية اقتصاديات التعليم	31
الفرع 2: مجالات تطبيق اقتصاديات التعليم	33
الفرع 3: مجالات البحث في اقتصاديات التعليم	35
الفرع4: أسباب الاهتمام باقتصاديات التعليم	36
الفرع5: العلاقة بين التعليم والعلوم الأخرى	36
المطلب الثالث: التربية في الفكر الاقتصادي (أهم الرواد)	37
المبحث الثاني: التعليم وعلاقته بالنمو والتنمية الاقتصادية	42
المطلب الأول: تعريف النمو والتنمية الاقتصادية	43
المطلب الثاني:أهداف التنمية الاقتصادية	44
المطلب الثالث:النمو الاقتصادي بوجود التعليم	47
المبحث الثالث:العائد الاقتصادي من التعليم	54
المطلب الأول: مفهوم العائد من التعليم	54
المطلب الثاني:طرق قياس العائد من التعليم	57
المطلب الثالث:صعوبات وأهداف قياس العائد من التعليم	65
الخلاصة	

الفصل الثاني:التعليم والتكوين والتعليم العالي في الجزائر(1962-2015)	
تمهيد :	68
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول التربية والتكوين والتعليم العالي	69
المطلب الأول: قطاع التربية في الجزائر	69
الفرع1: التعليم الابتدائي	69
الفرع 2: التعليم المتوسط	71
الفرع3: التعليم الثانوي	72
المطلب الثاني:قطاع التعليم العالي في الجزائر	73
الفرع1:تعريف التعليم العالي	73
الفرع2: خصائص التعليم العالي	74
الفرع3: وظائف التعليم العالي	76
الفرع4: أهمية وفوائد التعليم العالي	78
المطلب الثالث:قطاع التكوين المهني في الجزائر	79
الفرع1: مفهوم التكوين المهني	79
الفرع2: أهداف التكوين المهني	80
الفرع3: أنماط التكوين المهني	81
الفرع4: شبكة هياكل التكوين المهني	83
الفرع5: أنظمة التكوين المهني	86
المبحث الثاني: المراحل التي مر بها كل من التربية، التعليم العالي والتكوين المهني في الجزائر1962-2015	87
المطلب الأول: إصلاحات التربية من 1962-2015	87
الفرع 1: المرحلة من 1962-1970	87
الفرع2:المرحلة من 1970-1989	95
الفرع3: المرحلة من1990-2002	103
الفرع4: المرحلة من 2002-2015	110
المطلب الثاني:إصلاحات التعليم العالي من 1962-2015	119
الفرع1: المرحلة من 1962-1970	119
الفرع2:المرحلة من 1970-1998	122

الفرع3: المرحلة من1990-2003	124
الفرع4: المرحلة من 2003-2015	127
المطلب الثالث: إصلاحات التكوين المهني من 1962-2015	132
الفرع1: المرحلة من 1962-1969	132
الفرع2:المرحلة من 1970-1979	133
الفرع3: المرحلة من1980-1990	135
الفرع4: المرحلة من 1991-2015	136
المبحث الثالث:الإنفاق على التربية والتعليم العالي والتكوين المهني في الجزائر 1962-2017 والنتائج المتوقع الحصول عليها منه.	142
المطلب الأول: تطور نفقات التسيير للقطاعات الثلاثة للفترة 1962-1989	144
الفرع1: فترة الستينيات	144
الفرع2: فترة السبعينيات	145
الفرع3: فترة الثمانينات	146
المطلب الثاني: تطور نفقات التسيير للقطاعات الثلاثة للفترة 1990-2017	149
الفرع1: فترة 1990	149
الفرع2:فترة 1995	150
الفرع3: فترة 2000	152
المطلب الثالث:نتائج الإنفاق على القطاعات الثلاثة	157
الفرع1: نتائج الإنفاق على قطاع التربية	157
الفرع2: نتائج الإنفاق على قطاع التعليم العالي	165
الفرع3: نتائج الإنفاق على قطاع التكوين المهني	168
الخلاصة	171
الفصل الثالث:التشغيل والبطالة في الجزائر	
التمهيد :	173
المبحث الأول:مدخل نظري للتشغيل والبطالة	174
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التشغيل والبطالة	174
الفرع1:تعريف سياسة التشغيل	174
الفرع2: تعريف التوظيف والتشغيل	176
المطلب الثاني:مفهوم البطالة وأنواعها	178

الفرع 1: تعريف البطالة	178
الفرع2: أنواع البطالة	180
المطلب الثالث:نظريات سوق العمل والبطالة عبر مختلف المدارس	185
الفرع1: سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية	185
الفرع2: البطالة عند المدرسة الكلاسيكية	192
الفرع3: سوق العمل والبطالة عند المدرسة الكينزية	193
الفرع4: سوق العمل والبطالة عند المدرسة النيوكلاسيكية	196
الفرع5: سوق العمل والبطالة عند المدرسة الماركسية	198
المبحث الثاني: تطور سياسة التشغيل في الجزائر	198
المطلب الأول: مرحلة ما قبل الصدمة البترولية	199
الفرع1: مرحلة بناء الدولة المخطط التجريبي	199
الفرع2: مرحلة المخططات التنموية	200
الفرع3: مرحلة تدارك الأهداف غير محققة	203
المطلب الثاني:التشغيل مرحلة ما بعد الصدمة البترولية	207
الفرع1: مرحلة الاستقرار والتعديل الهيكلي (1990-2000)	207
الفرع2: مرحلة البرامج والمخطط التنموية (2001-2015)	214
المطلب الثالث:أسباب تفاقم البطالة في الجزائر	221
الفرع1: الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة	221
الفرع2: الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية	222
المبحث الثالث:الحلول والتدابير لمواجهة البطالة وخلق مناصب العمل في الجزائر	225
المطلب الأول: سياسة مواجهة مشكل البطالة عن طريق سياسة الإنعاش الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية.	225
المطلب الثاني:الإجراءات قبل تطبيق التعديلات الهيكلية للاقتصاد الجزائري	228
الفرع1: تنظيم سوق العمل	228
الفرع2: إستحذاث فرص عمل جديدة	230
الفرع3: سياسات التشغيل المعتمدة	231
المطلب الثالث: الإجراءات المعتمدة بموجب تطبيق التعديل الهيكلي	232
الفر1: برنامج الشبكة الاجتماعية	232
الفرع2: برنامج القرض المصغر والمؤسسات الصغيرة	237

الخلاصة	242
الجانب التطبيقي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1962-2017	
تمهيد:	243
المبحث الأول:تحليل سوق العمل الجزائري دراسة احصائية خلال الفترة 2008-2017	244
المطلب الأول: الحصول على وظيفة في السوق الجزائري (الطريقة، المدة)	244
الفرع1:طريقة الحصول على العمل	244
الفرع2: مدة الانتظار بعد التخرج قبل الحصول على وظيفة من طرف الباحث عن العمل	246
الفرع3: العمل تحث أي ظرف	248
المطلب الثاني: توزيع المشغلون من مجموع الناشطين اقتصاديا (دائم، مؤقت، صاحب عمل)	249
المطلب الثالث:توزيع السكان الناشطين على القطاعات الاقتصادية	251
المبحث الثاني: التوظيف حسب الشهادة والجنس في الجزائر خلال الفترة 2010-2017	253
المطلب الأول: المشغلين بدون شهادة حسب الجنس والنسب المئوية(ابتدائي، المتوسط، الثانوي)	253
الفرع1: المشغلين بدون شهادة بالنسب المئوية	253
الفرع2: المشغلين بدون شهادة حسب النسب الجنس	255
المطلب الثاني: المشغلين (بدون شهادة ،بشهادة التعليم العالي والتكوين المهني)	256
الفرع1: المشغلين (بدون شهادة ،بشهادة التعليم العالي والتكوين المهني) بالنسب المئوية	256
الفرع2: لمشغلين (بدون شهادة ،بشهادة التعليم العالي والتكوين المهني) حسب الجنس	257
المطلب الثالث:البطالين (بدون شهادة ،بشهادة التعليم العالي والتكوين المهني) مع احتساب تكلفة كل بطال حامل شهادة (التعليم العالي، التكوين المهني).	259
الفرع1: البطالين (بدون شهادة ،بشهادة التعليم العالي والتكوين المهني) بالنسب المئوية	259
الفرع2: البطالين (بدون شهادة ،بشهادة التعليم العالي والتكوين المهني) حسب الجنس	261
الفرع3: تكلفة البطال حامل شهادة (التعليم العالي، التكوين المهني)	262
المبحث الثالث:دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية باستخدام برنامج EVIEWS 8 من سنة 1962-2015	265
المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	265
الفرع1: اختبار المتغيرات للنموذج	265
الفرع2: صياغة النموذج	266
المطلب الثاني:بناء نموذج البحث	266
الفرع1: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	267

الفرع2: اختبار ADF و PP	270
المطلب الثالث: النتائج المتحصل عليها ومناقشتها	271
الفرع1: اختبار استقرارية المتغيرات	271
الفرع2: اختبار التكامل المشترك لجوهنسن	279
الفرع3: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا	280
الخلاصة	283
الخاتمة العامة	284
قائمة المراجع	290
الملاحق	304

قائمة

الجداول

والأشكال

قائمة الجداول	الصفحة
الجدول (1): مراحل تطور نظريات اقتصاديات التعليم	28
الجدول (2): معدل الأوراق البحثية حول التعليم في المجلات الاقتصادية .	28
الجدول رقم (3) : تطور عدد التلاميذ في جميع الأطوار التعليمية من 1962 - 1970	90
الجدول رقم (4) تطور عدد الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار من سنة1962-1970	92
الجدول رقم (5) : تطور عدد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم سنة1962- 1970	93
الجدول رقم (6) : تطور عدد التلاميذ في جميع الأطوار التعليمية من 1970 - 1980	98
الجدول رقم (7) تطور عدد الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار من سنة 1970- 1980	100
الجدول رقم (8) : تطور عدد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم سنة 1970-1980	101
الجدول رقم (9) : تطور عدد التلاميذ في جميع الأطوار التعليمية من 1980 - 2002	104
الجدول رقم (10) تطور عدد الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار من سنة 1980- 2002	106
الجدول رقم (11) : تطور عدد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم سنة 2002-1980	108
الجدول رقم (12) : تطور عدد التلاميذ في جميع الأطوار التعليمية من 2002-2015	113
الجدول رقم (13) تطور عدد الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار من سنة2002 -2015	115
الجدول رقم (14) : تطور عدد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم سنة 2002-2015	117
جدول رقم (15): تطور عدد الطلبة للتعليم العالي من 1962- 1970	121
الجدول رقم (16) : تطور عدد الطلبة التعليم العالي من 1970-1998	123
جدول رقم (17) : تطور عدد الطلبة للتعليم العالي من 1998-2003	125
الجدول رقم (18) : تطور عدد طلبة التعليم العالي لمرحلة 2003-2015	128

الجدول رقم (19) : تزايد عدد أساتذة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1962- 2015	130
الجدول رقم (20) :نسبة الجزأرة في قطاع التعليم العالي	131
الجدول رقم (21) :تطور عدد أساتذة التكوين المهني خلال فترة من 1985 -1989	135
الجدول رقم (22) : تطور عدد المتخرجين من منظومة التكوين حسب مستوي التأهيل خلال الفترة 1980-1989	136
الجدول رقم (23) : تطور عدد مؤسسات ومتخرجين التكوين المهني سنة 1997-2000	137
الجدول رقم (24) تطور عدد المكونين 2015/2013	139
الجدول رقم (25) :تطور الهياكل القاعدية 2015/2013	139
جدول رقم (26) تطور المدارس الخاصة بالتكوين المهني للفترة 2010-2014	141
الجدول 27: نفقات تسيير قطاع التربية و التعليم و تطورها للفترة 1964-1969 المبلغ بآلاف دج	144
الجدول 28: نفقات تسيير قطاع التربية و التعليم و تطورها من 1970-1979 المبلغ بآلاف دج	145
الجدول 29: نفقات تسيير قطاع التربية و التعليم وتكوين و تطورها للفترة 1980-1989 (المبلغ بآلاف دج)	147
الجدول 30: نفقات تسيير قطاع التربية و التعليم و تطورها للفترة 1990-1999 (المبلغ بآلاف دج)	149
الجدول رقم (31): تطور نفقات تسيير قطاع التربية والتعليم العالي والتكوين خلال 2000-2017	152
جدول32: تطور الأقسام التحضيرية ما بين 1981-2008	159
الجدول33: معدل نمو التخلي عن الدراسة خلال الفترة 1962-2011 في التعليم الأساسي ما بين الطور الأول و الطور الثاني	106
الجدول 34: نسب التعلم و نسب الأمية في الجزائر حسب فترات مختلفة	162
الجدول35: نسبة المتخرجين في الطور الثالث خلال الفترة 1966-2011	164
الجدول رقم 36: عدد الطلبة المحصلين على شهادة الليسانس و الماستر خلال الفترة 2009-2015	165

الجدول رقم (37) : عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج في الجزائر خلال 1962-2015	167
الجدول رقم (38) :تطور عدد المتكونين حسب نوع التكوين 2013-2015	168
الجدول رقم 39: عدد المتخرجين التكوين المهني من 2010-2015	169
الجدول رقم (40): تطور السكان والشغل 1966-1969	199
الجدول رقم (41):تطور مؤشرات التشغيل 1966-1969	200
الجدول رقم (42):تطور طلب وعرض العمل 1971-1979	202
الجدول رقم (43):تطور الشغل حسب القطاعات 1980-1984	204
الجدول رقم (44):الانخفاضات المسجلة في مجالات التشغيل 1985-1989	206
الجدول رقم (45):نسب عرض العمل والطلب عليه 1985-1989	207
الجدول رقم (46):معدل نمو البطالة خلال 1966-2000	208
الجدول رقم (47):تطور عدد العمل المسرحين 1995-2000	208
الجدول رقم (48):نسبة البطالة في الجزائر حسب مستويات التعليم 1991-1998	209
الجدول رقم (49):تطور سوق العمل خلال 1990-1994	211
الجدول رقم (50):العمل والبطالة في الجزائر 1994-1999	212
الجدول رقم (51):مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي2001-2004	215
الجدول رقم (52):القطاعات المستفيذة من مخصصات حصيلة الأشغال الكبرى 2001-2004	215
الجدول رقم (53):التوزيع القطاعي لمشاريع دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	216
الجدول رقم (54):مناصب الشغل المستحذثة من قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي01-04	217
الجدول رقم (55):تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة 2005-2008	219

الجدول رقم (56):توقعات البرنامج الخماسي 2015-2019	220
الجدول رقم (**57**): عدد مناصب الشغل المستحدثة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2003)	227
الجدول رقم (58):مناصب الشغل المستحدثة من قبل ANDI	229
الجدول رقم (59): مناصب الشغل المستحدثة عن النشاطات ذات منفعة AIG	233
الجدول رقم (60): مناصب الشغل المستحدثة من برنامج CPE	236
الجدول رقم (61): مناصب الشغل المستحدثة من برنامج ADS	236
الجدول رقم (62): مناصب الشغل المستحدثة من برنامج ANGEM	238
الجدول رقم (63): طريقة البحث عن العمل في الجزائر حسب الجنس وبالنسب المئوية2010-2017	246
الجدول رقم (64):مدة الانتظار الذي يقضيها البطال قبل الحصول على عمل في الجزائر حسب الجنس وبالنسب المئوية2010-2017	247
الجدول رقم (65):التشغيل في ظروف مختلفة حسب الجنس وبالنسب المئوية2010-2017	249
الجدول رقم (66):توزيع الناشطين اقتصاديا حسب حالة الشغل(دائم ،مؤقت)	250
الجدول رقم (67):المشغلين حسب القطاعات في الجزائر 1992-2009	251
الجدول رقم (68): المشغلين حسب القطاعات والجنس في الجزائر2010-2017	252
الجدول رقم (69):المشغلين بدون شهادة (متوسط،ابتدائي ،ثانوي) 2010-2017	254
الجدول رقم (70): المشغلين بدون شهادة حسب الجنس (متوسط،ابتدائي ،ثانوي) 2010-2017	255
الجدول رقم (71):المشغلين (بدون شهادة،شهادة التكوين، شهادة التعليم العالي) 2010-2017	257
الجدول رقم (72): المشغلين (بدون شهادة،شهادة التكوين، شهادة التعليم العالي) حسب الجنس والنسب	258
الجدول رقم (73):البطالين(بدون شهادة،شهادة التكوين، شهادة التعليم العالي) حسب النسب المئوية	260

الجدول رقم (74): البطالين(بدون شهادة،شهادة التكوين، شهادة التعليم العالي) حسب الجنس	261
الجدول رقم (75):تكلفة بطال التعليم العالي (2010-2015)	263
الجدول رقم (76): تكلفة بطال التكوين المهني (2010-2015)	263
الجدول رقم (77): اختبار الجدور الوحدية حسب ADFوPP	270
الجدول رقم (78): اختبار استقرار البواقي حسب ADF	279

قائمة الرسوم البيانية	الصفحة
التمثيل البياني رقم (1) :تطور عدد التلاميذ من 1962-1970	91
التمثيل البياني رقم (2) : تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1962- 1970 .	93
التمثيل البياني رقم (3) : تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال فترة 1962 – 1970	94
التمثيل البياني رقم (4) :تطور عدد التلاميذ من 1970-1980	99
التمثيل البياني رقم (5) : تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1970- 1980	101
التمثيل البياني رقم (6) : تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال فترة 1970 – 1980	102
التمثيل البياني رقم (7) :تطور عدد التلاميذ من 1980-2002	105
التمثيل البياني رقم (8) : تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1970- 1980	107
التمثيل البياني رقم (9) : تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال فترة 1980-2002	109
التمثيل البياني رقم (10) :تطور عدد التلاميذ من 2002-2015	114
التمثيل البياني رقم (11) : تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 2002- 2015	116
التمثيل البياني رقم (12) : تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال فترة 2002-2015	118
التمثيل البياني رقم (13) : تطور عدد الطلبة للتعليم العالي ومقارنتها بطلبة الثانوي من 1962- 1970	122
الرسم البياني رقم (14) : تطور عدد الطلبة لتعليم العالي ومقارنتها بطلبة الثانوي من 1970-1998	124
رسم بياني رقم (15): تطور عدد الطلبة للتعليم العالي من 1998-2003	126
الرسم البياني رقم (16) : تطور عدد طلبة التعليم العالي لمرحلة 2003-2015	129
الرسم البياني17 رقم: تطور عدد أساتذة التعليم العالي خلال الفترة 1962-2015	130
الرسم البياني رقم (19) : تطور عدد الهياكل القاعدية 1997-2015	140

الرسم البياني رقم (20) : تطور القدرات البيداغوجية من 1997-2015	141
الرسم البياني رقم (21) : تطور عدد الذين تخلو عن الدراسة خلال فترة 2009-2014	166
الرسم البياني رقم (22) : تطور عدد الطلبة ما بعد التدرج خلال 1962-2015	168
الرسم البياني رقم (23) : تطور عدد المتكونين من 1997-2015	169
الرسم البياني رقم (24): تطور عدد متخرجين التكوين المهني حسب كل نمط من 2010-2015	170
الرسم البياني رقم (26) :المشغلين بدون شهادة بالنسب المؤوية 2010 -2017	254
الرسم البياني رقم (27) : المشغلين بدون شهادة حسب الجنس وبالنسب المؤوية 2010-2017	256
الرسم البياني رقم (28) : المشغلين (بدون شهادة، شهادة التعليم العالي،شهادة التكوين المهني وبالنسب المئوية 2010-2017	257
الرسم البياني رقم (29) : المشغلين (بدون شهادة، شهادة التعليم العالي،شهادة التكوين المهني) حسب الجنس وبالنسب المئوية 2010-2017	259
الرسم البياني رقم (30) : المشغلين (بدون شهادة، شهادة التعليم العالي،شهادة التكوين المهني) بالنسب المئوية 2010-2017	260
الرسم البياني رقم (31) :البطالين (التعليم العالي) 2010-2015	262
الرسم البياني رقم (32) : البطالين (التكوين المهني) 2010-2015	264
الرسم البياني رقم (33) :سلوك المتغيرات في المدى الطويل 1962-2015	278
الرسم البياني رقم (34) :متغيرات الدراسة لكل السنوات 1962-2015	281

قائمة الأشكال

الشكل رقم (01): التداخل بين التعليم والنمو الاقتصادي	53
الشكل رقم (02): قياس عوائد التعليم	64
الشكل رقم (03): الطلب على العمل والتغير في الأجر	189
الشكل رقم (04): منحنى عرض العمل والتغير في الأجر	190
الشكل رقم (05): توازن سوق العمل في حالة المنافسة التامة	191
الشكل رقم (06): منحني توازى سوق العمل ودالة الإنتاج عند الكلاسيك	192
الشكل رقم (07): منحني عرض العمل عند الكلاسيك	194
الشكل رقم (87): منحنى توازن سوق العمل عند كينز	195
الشكل رقم (09): العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم	197

المقدمة

العامة

تعد إشكالية التكوين والتعليم وعلاقتهما بسوق العمل من أهم الإشكاليات التي أثارت ولا زالت تثير الكثير من الجدل والنقاش على كل المستويات سواء على مستوى الأفراد أو الحكومات باعتبار أنها تمس جميع شرائح المجتمع.

يعتبر التعليم أساس كل بلد، وهو مهم بالنسبة لكل المجتمعات وهذه الأهمية أثارت القريحة مند القدم, فصدرت بحقه نظريات عديدة امتدت أصولها من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية إلى النظرية الاقتصادية الحديثة ويعتبر "**آدم سميث** "في فترة الستينيات من القرن الثامن عشر ، من أوائل المتحدثين عن مجال التعليم باعتباره رأسمال ثابت، ثم يليه" **ألفريد مارشال** "من المدرسة نيوكلاسيكية الذي طور فكرة" **ادم سميث** "على اعتبار أن التعليم استثمار له عوائد كبيرة مستقبلية، أما" **شولتيز** "، من المدرسة الحديثة، فوجه أبحاثه نحو قياس العوائد الاقتصادية من التعليم لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظراتهم، اجتمع هؤلاء العلماء على أن التعليم شرط ضروري للتطوير والتجديد والإبداع والابتكار في جميع الميادين ،فمن الناحية الاقتصادية يقوم بزيادة الإنتاج والإنتاجية عن طريق تكوين العاملين وتطوير قدراتهم المهنية ، واجتماعيا يكمن في توعية الأفراد ورفع مستواهم الفكري وبالتالي تحسين مستواهم المعيشي، أما سياسيا فيسمح بالتطلع إلى المستقبل بنظرة جديدة وواسعة بما يمكن من خلق أفكار سياسية جديدة تتماشي مع باقي دول العالم ومواكبة لكل زمن، وبكل هذه الوقائع المذكورة يصبح للتعليم تحديات تواجهه وعليه يجب التصدي لها ومن بينها تزايد النفقات من سنة إلى أخرى.

للتعليم في الجزائر مكانة مرموقة، فهو يحتل ثاني مكانة من ناحية الإنفاق من إجمالي الميزانية العامة ،تخصص له مبالغ كبيرة[1] فمثلا في سنه 1970 كانت ميزانيته تقدر ب 22%ثم في 1990 كانت 29.71% لتصل في 2014إلى 14.75% وفي 2016 قدرت ب15.89%و 16.25%سنة. 2017 علما أن تمويل التعليم في

[1] **الجريدة الرسمية** لسنوات (1970-1990-2014-2016-2017) ،وحساب النسب من إعداد الباحثة.

الجزائر هو عمومي فالدولة تتحمل كل الأعباء. أما فيما يخص التعليم العالي والتكوين المهني فلهما أيضا مكانة كبيرة من مجموع الميزانية فكانت نسبة ميزانيتهما 6.63% سنة 1980 لتصل سنة 2016 إلى7.53%و 7.81%سنة 2017 و،فهما اقل نسبة مقارنة بالتربية من مجموع نفقات تسيير الدولة.

إذا كانت الجزائر من خلال تعميم التعليم قد حققت بعض الأهداف الإنمائية للألفية (محاولة القضاء على الأمية) التي كانت[1] تقدر ب 85 % في سنة 1966 ثم أصبحت 22.6% سنة2008 ،لتصل إلى 12.22% سنة 2017، والزيادة في نسبة مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني حيث قدر[2] عددهم سنة 2010 ب 550950متخرج و 849929متخرج سنة2015 ، إلا أنها لم تستطع أن تكسر حاجز البطالة والتي كانت[3] سنة 1966 تقدر ب 32.9% و 28.97% سنة 2000 ، لتصل إلى 10.49 % سنة 2016 وترتفع بقليلي سنة 2017 بنسبة 11.77%، كما لم تستطع تحقيق معدل مردودية باعتبار أن التعليم كبضاعة تعرض في السوق (سوق العمل) مقابل سعر معين (الأجر) تعرف تكدسا (بطالة)ولم تلق سوقا تروج فيه وإن روجت فذلك يتم بأسعار زهيدة) أجور منخفضة (مما يعكس اللامردودية المحققة من هذا الاستثمار و هذا يعتبر خسارة مقارنة بالمبالغ المخصصة والمنفقة في هذا الاستثمار.

ومن هنا نلاحظ التحدي الصعب الذي يواجهه سوق العمل والمتمثل أساسا في الزيادة المتنامية سنويا إن لم نقل يوميا من أعداد الباحثين عن عمل من مختلف الأعمار والفئات والتخصصات .غير أن هؤلاء الباحثين عن فرصة عمل أصبحت تواجههم صعوبات كثيرة في تحقيق حلمهم.

إذا كان الاندماج في سوق العمل أصبح أكثر من أي وقت مضى خاضع لمقياس التأهيل والكفاءة والذي لا يتحقق إلا بوجود منظومة تعليم فعالة)تعليم أكاديمي أو مهني (فأمام التحديات الصعبة كالعولمة، الأمية ،

---

[1] نسبة الأمية في الجزائر لسنة 1966 le taux d'analphabétisme en Algérie passe de 85% a l'indépendance a22% en 2017 in http//www.djazair50.dz

[2] المديرية الفرعية للإحصائيات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التكوين المهني www.mfep.gov.dz

[3] معدل البطالة ، الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz .

التخلف الاقتصادي ...كيف لنا أن نفسر ظاهرة البطالة) بطالة المتعلمين و حاملي الشهادات التأهيلية (وظاهرة انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي) بفعل تشغيل الفئات ذات الأقل مستوى أو الفاقدة للشهادات التأهيلية(؟، كما لم يعد التكوين المؤهل كما كان في العشريات السابقة مفتاحا لمهنة مضمونة و أكيدة، و إنما قد يعد كمرحلة عابرة إجبارية لبداية حياة واعدة لدى فئات الشباب، فبالمقابل فمن البديهي أن تكون فئة الشباب الغير مكونة قليلة أو سيئة التكوين تمثل المحور الأكثر هشاشة من وجهة نظر التشغيل.

إذا كان العمل ينبثق قبل كل شيء عن مستوى النشاط الاقتصادي فهو يعتمد أيضا عن إمكانية التكيف الجيد لنظام التكوين و احتياجات الاقتصاد .

نلاحظ أن المشاكل الأولى لانضمام الشباب في النشاط الاقتصادي هي مشاكل عويصة و قاسية و دائمة ما دامت مستويات التعليم و التكوين تبقى غير متكيفة مع الحاجات الفعلية للنشاطات المهنية، هذه الوضعية توضح الاختلال الموجود ما بين العرض و الطلب على العمل،فإذا كان الكل يتفق على أساس أن السوق يعرف تخمة من خريجي الشهادات من مختلف التخصصات وأن هؤلاء يعانون الأمرين، وأن الدراسات التحليلية ومقارنة الإنفاق بين مختلف القطاعات العمومية أبرزت أهمية ومكانة الإنفاق عموما بالنسبة لقطاعات التعليم من تربية و تكوين المهني وتعليم عالي،حق لنا طرح **الإشكالية التالية:**

كيف انعكس الانفاق العمومي للتربية والتكوين والتعليم العالي على سوق العمل في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية تم طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالتعليم واقتصاديات التعليم؟
- كيف يقاس العائد الاقتصادي من التعليم؟
- ما هو واقع التعليم والتكوين في الجزائر من خلال الإصلاحات التي مر بها كل قطاع؟
- ما هي السياسات المتبناة من قبل الدولة الجزائرية في مجال الشغل و ما آثارها على سوق العمل؟

- ما هي حقيقة الإنفاق العمومي على كل من التربية التكوين المهني والتعليم العالي في الجزائر؟

أما ما يخص الفرضيات المساعدة على حل الإشكالية المطروحة نقترح ما يلي:

- عدم الاستجابة المطلقة لسوق العمل لطلب الفئات المتخرجة من حاملي الشهادات.
- هناك غياب شبه تام لسوق العمل من خلال ضعف عرضه.
- رغم الإنفاق المتزايد للدولة على التعليم بكل مستوياته إلا أن ذلك ليس له اثر تام على سوق العمل.

أهداف اختيار الموضوع:

- محاولة دراسة موضوع شائك وهو البحث في علاقة توازن مفقودة ما بين متغيرين أساسيين وهما التكوين والتعليم من جهة ومدى قدرة السوق أو عدم قدرته على استيعاب مخرجات هذا التعليم من جهة أخرى.
- التنويه بالصعوبة التي تواجهها الأعداد المتزايدة من الباحثين في الحصول عن فرص عمل توافق ميولهم ورغباتهم أو تناسب تخصصاتهم التعليمية.
- التذكير بأنه على الرغم من الميزانية المالية المعتبرة التي توفرها الدولة للتكوين والتعليم إلا أن المردود الاقتصادي ضعيف جدا.
- محاولة استخلاص الأسباب لعلنا نجد الحلول المناسبة لإشكالية ألا تطابق بين المتغيرين التكوين والتعليم العالي والتربية مع سوق العمل.

أسباب اختيار الموضوع :

- الرغبة في اكتشاف واقع قطاع التعليم والتعليم العالي والتكوين المهني في الجزائر.

- تبيان الإنفاق التعليمي العام كبير في ضل ما تسخر الجزائر من مبالغ مالية من مجموع ميزانيتها.
- محاولة إعطاء نظرة حول سوق العمل الجزائري.
- معرفة العلاقة الموجودة بين التعليم بكل مستوياته مع سوق الشغل.

حدود الدراسة

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل مسار التعليم بكل مستوياته من ناحية الإصلاحات والميزانية المخصصة له والتركيز على العلاقة التي تربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل الجزائري وذلك خلال الفترة (2017-1962) دون الغوص في المتغيرات الأخرى مثل علاقة التعليم والتكوين بالتنمية الاقتصادية آو ببدائل الإنفاق العمومي وغير ذلك....

كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدراسات التجريبية ،واجهت الدراسة بعض الصعوبات فيما يتعلق بالبيانات ومعالجتها الأمر الذي اضطرت معه الدراسة إلى التقيد بالمحددات التالية:

- اقتصار الدراسة على الفترة (2017-2008) من ناحية تحليل سوق العمل الجزائري حسب الشهادة والجنس.
- اقتصار الدراسة على الفترة (2015-1962) لجميع المراحل والإصلاحات التعليمية.
- اقتصار الدراسة على الفترة (2015-1962) خلال استخدام برنامج.Eviews8
- تضارب في الإحصائيات بين وزارة" التربية "ووزارة" التعليم العالي والبحث العلمي "،الديوان الوطني للإحصاء، إحصائيات المجلس الاقتصادي والبنك العالمي.

- **منهج الدراسة:**

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، فإن من المناسب استخدام كلا من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وكذلك المنهج الاستقرائي، بحيث يسمح المنهج الوصفي بتتبع مراحل تطور عدد المقيدين في مرحلة التعليم العالي

والتربية والتكوين المهني وكذا الهيئة التدريسية القائمة على تأطير الطلبة، والميزانيات التي تم رصدها خلال تلك المراحل من التعليم العالي والتربية والتكوين المهني ؛ أما المنهج التحليلي فيساعد على تحليل ودراسة جوانب مشكلة محل الدراسة ، أما ما يخص لمنهج الاستقرائي من خلال قراءة النتائج, التحليل لنفي أو إثبات الفرضيات باستخدام برنامج. **Eviews**

أدوات ومصادر بيانات الدراسة

تتمثل هذه المصادر والأدوات فيما يلي:

- الجزء النظري من الدراسة فكان الهدف منه الوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر باللغة العربية والأجنبية منها في هذا الموضوع وكذلك مختلف المجلات والمقالات والدراسات السابقة ،بالإضافة إلى جمع اكبر قدر من المراجع ذات الصله بالدراسة.
- الجزء القياسي من الدراسة: ثم الاعتماد في الدراسة القياسية على معطيات رقمية مجمعة من مصادر مختلفة : الديوان الوطني للإحصائيات، موقع البنك الدولي، وزارة التربية الوطنية ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجريدة الرسمية وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تتضمن مصطلح التعليم وبإشكاليات مختلفة توصلت الباحثة إلى مجموعة معينة من الدراسات تتنوع بين الدراسات الوطنية والأجنبية.

أولا الدراسات الوطنية:

- ***أطروحات الدكتوراه***:
- **الدراسة الأولى:**

صلعة سمية" **اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية** "أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصاد والتسيير،جامعة تلمسان، .2016-2015 هدف هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة التعليم في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، فقامت الباحثة استخدام المنهج الوصفي التحليلي في عملية البحث خلال الفترة (2013-1971) ، بوضع استبيان مباشر لعينة البحث التي قدرت ب 407 عامل وعاملة واستخدام نموذج قياسي" **مينسر** "،أما نموذج" **شولتيز و دينسون** "فاستعانت بإحصائيات ومعطيات رسمية من الجريدة الرسمية والديوان الوطني للإحصاء ،لتخرج في الأخير بجملة من النتائج:

- العائد من التعليم بإتباع نموذج" **مينسر** "قدر ب 7.6 وهو معدل دون المتوسط بالنسبة للمعدل العالمي.
- التعليم الأساسي بإتباع نموذج" **شولتيز و يدنسون** "يسهم إيجابا في النمو الاقتصادي للجزائر وهذا ما يؤكد أهمية هذه المرحلة في النظام التعليمي.
- مساهمة التعليم الثانوي سلبي حسب" **شولتيز** "وذلك بسبب اعتماده على الإنفاق العام على التعليم كأساس لحساب رأس المال البشري ،أما" **دينسون**" فيعتمد على القوى المتعلمة كأساس لقياس مساهمتها في النمو الاقتصادي.
- اجتماع الباحثون الثلاثة على أن مساهمة بعض مراحل التعليم السلبية يعود إلى ضيق سوق العمل المحلية، مما أدى إلى عدم قدرة استيعاب مخرجات التعليم.
- فكان الاستنتاج العام من الدراسة، اغلب البطالين هم متعلمون مما تكبد الاقتصاد الوطني الخسارة الكبيرة نتيجة إلى عدم إسهام هذه الفئة في النمو الاقتصادي.

الدراسة الثانية:

محمد دهان " **الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري** "مقاربة نظرية ودراسة تقييميه لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ،كلية علوم الاقتصاد والتسيير ،جامعة قسنطينة،.2009هدفت الدراسة إلى معرفة ما مدى مساهمة

الاستثمار التعليمي في النمو الاقتصادي للجزائر.ولمعاجلة الإشكالية قام الباحث باستخدام المنهج التحليلي التاريخي)تطور النظام المدروس (والتحليل الوظيفي للنظام) ما هي غاية هذا النظام (والتحليل الهيكلي للنظام) مما يتشكل وما هي مكوناته.(فهو منهج معرف بالإجماع " **التثليث النظامي** ."فكانت عينة الدراسة خلال الفترة (1960-2007)باستخدام المؤشر الأول الناتج الإجمالي لكل عامل، والمؤشر الثاني حجم الاستثمار في رأس المال المادي لكل فرد، فتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ساهم رأس المال البشري إيجابا في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وباستخدام المقاربة التفكيكية المحاسبية للنمو الاقتصادي بنسبة 268.75% في سنة.1985
- أما باعتماد المقاربة التقديرية لعلاقة رأس المال البشري والنمو الاقتصادي فوجد الباحث أن رغم العلاقة الايجابية بينهما إلا أن رأس المال البشري ليس المحور الأساسي للنمو الاقتصادي للجزائر، وحتى تتحقق هذه المعادلة يجب إرساء ثقافة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العام بكل منظوماته والعمل بها كإستراتيجية إدارية.

الدراسة الثالثة :

مقداد يسرى " **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي** " دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة2013-1974 ، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصاد والتسيير،جامعة تلمسان،2015-2014 تحت إشكالية – إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الإنفاق العام الموجه لقطاع التعليم على وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر؟ خلال فترة دراسة ممتدة من .(2013-1974) تهدف الدراسة إلى تحليل تطور الإنفاق العمومي على المستوى الوطني بعدما تم التعرف على الخلفية التاريخية للتعليم ورأس المال البشري، وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام برنامج (**EVIEWS**) فتوصلت إلى النتائج التالية:

- الدولة الجزائرية تعطي أولوية للتعليم ويظهر ذلك من خلال النفقات العمومية الكبيرة عليه ،لكن يبقي هذا الإنفاق اقل من الذي تنفقه الدول المتقدمة ومنظمة التعاون والتنمية.
- 44%من الانحراف والخلل في القيمة الفعلية من الناتج المحلي الحقيقي عن مستواها التوازني على المدى الطويل يتم تعديلها من خلال سنة بعد اثر الصدمة، فهذه النتائج تدل على وجود علاقة بين النمو) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (والإنفاق العلمي العام في الجزائر.
- من خلال نتائج اختبار السببية استدلت الباحثة على أن هناك دلالة معنوية لوجود علاقة خطية سببية أحادية الاتجاه تمتد من الإنفاق التعليمي العام بكل أنواعه ولكل المستويات التعليمية والتكوينية والجامعية إلى النمو الاقتصادي المعبر.
- أما المستوى المقاربي للجزائر مع 26 دولة المختارة في ظل **قانون فاقنر** فان نتائج الدراسة تمدنا في الحقيقة بالأدلة التي لا تدعم وجود علاقة في ظل **قانون فاقنر** بين الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي للجزائر ضمن المجموعة المختارة ضمن البيانات المقطعية المدمجة.

الدراسة الرابعة :

فردي حماد" **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من وجهة نظر هيئة التدريس** "دراسة حالة جامعات الجنوب الغربي، أطروحة دكتوراه ، كلية علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، تلمسان-2016 2017.هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق إدارة الجودة الشامة في مؤسسات التعليم العالي ؟ فاستخدم الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي للبيانات الميدانية باستخدام استبيان موزع على أساتذة التعليم العالي و برنامج (SPSS)، فتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- قيم المتوسط الحسابي لكل عبارة موجهة للأساتذة عن تطبيق إدارة الجودة الشاملة تفوق 2 وهذا ما يدل على وجود درجات ايجابية بين موافق ومحايد ويعني أن هناك اختلاف في التطبيق من منظوره.

- كل قيم مستوى الدلالة المعنوية يساوى 0 أي اقل من 0.05 ما يدل على أن مؤسسات التعليم العالي تطبق إدارة الجودة الشاملة سواء من حيث الرسالة ،الرؤية، أو محور إدارة الجامعة، محور التخطيط ،إدارة الموارد البشرية، محور الأساتذة.....

الدراسة الخامسة

رادي نور الدين" **التكوين المهني في الجزائر وعلاقته بالاندماج في عالم الشغل** "،دراسة حالة: مركز التكوين المهني إمامة– تلمسان–، أطروحة دكتوراه ،تخصص أنثروبولوجيا ، جامعة تلمسان ،.2010-2009

هدفت الدراسة إلى معرفة اختيار الطالب للتكوين المهني على أساس التعليم أو الشغل ومدى اندماج المتكون بعد التخرج في عالم الشغل، فاستعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي من اجل الخروج بتحليل علمي للبحث، فاعتمد على استبيان من اجل استخلاص معلومات البحث، فكانت عينة البحث تتضمن 60 شخص 61.66%للبنات و 38.33%للذكور، من العينة 66.66% ما بين18 و 20سنة والباقي 21 سنة ، 83.33%لهم مستوى الثالثة ثانوي و 85%اختاروا التكوين المهني للحصول على العمل وكانت نسبة الذكور اكبر من الإناث، فتوصل الباحث إلى:

- اعتماد العمل المؤقت من اجل الهروب من البطالة.
- بطالة 43.08% شباب اقل من20 سنة وأكثرها ذكور.
- 82.71%طالبي الشغل ذكور.
- اتساع الفجوة بين حاملي الشهادات مع الإدماج في عالم الشغل.
- تقسيم المدمجين في عالم الشغل 13% للصناعة، 37.5% للتجارة والخدمات، 5% للنقل و 35% للإدارة.منهم 22.5% مرسم و 37.5 %مؤقت و 11%متربص.

- التحصل على العمل عن طريق الوساطة 32.5% ،قرأه الإعلانات 18% ،وسائل أخرى 18.5% اتصال مباشر بالمستخدمين.23.5%
- التشغيل كان 71% في القطاع العام ، 6%للقطاع الخاص ، 12%عائلي، 8% أخرى.
- 53.22%إناث مشغلون مؤقتا و 36.84الذكور.

الدراسة السادسة:

رابحي بوعبد الله " **دراسة فعالية نفقات التكوين المهني في تحقيق متطلبات سوق العمل) حالة الجزائر**"(، أطروحة دكتوراه ،تخصص مالية عامة جامعة تلمسان.2016-2015 هدفت دراسة الباحث إلى معرفة كمية النفقات التكوينية وعدد المتخرجين من جهة وعلاقة هذا الأخير مع سوق العمل فكانت مدة الدراسة من سنة (2011-1990)،فاتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي فتوصل إلى النتائج التالية :

- تزايد عدد خريجي التكوين المهني مستمر نتيجة تنويع مهارات وبرامج التكوين وكذا إدخال تخصصات جديدة وبالتالي اكتساب المهارات اللازمة للدخول في عالم الشغل.
- عدم توافق بين خريجي التكوين وسوق العمل رغم وجود أجهزة جديدة وضعتها الدولة تحت تصرفهم) صيغة الإدماج المهني، عقود ما قبل التشغيل، عقود الإدماج لذوى الشهادات.(...
- الإنفاق على التكوين ساهم بشكل مباشر في عملية تسيير الأمور لفائدة متربص قطاع التكوين المهني وتقديم مخرجات ذات كفاءة مردودية.

الدراسة السابعة:

فيصل بوطيبة " **العائد من التعليم في الجزائر**" ،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ،تسيير والتجارة، جامعة تلمسان. 2010-2009 ، حيث تناول الباحث تقدير معدل العائد الخاص من التعليم بالإضافة إلى دراسة علاقة التعليم بالصحة والخصوبة) **دنودجين** (عن العوائد الخاصة غير نقدية ،وباستخدام أسلوب المقارنة بنتائج الدراسات الدولية عن معدل العائد مع نتائج) **سكاروبولس** (، قام الباحث بتوزيع استبيان على العمال في ولاية تلمسان وأدرار، فتوصل إلى النتائج التالية:

- بالنسبة للتعليم العالي جاء معدل العائد من مرحلة ما بعد التدرج أعلى مقارنة بمرحلة التدرج بحوالي 13 مقابل 7.5على التوالي وبسبب الارتفاع في أجور الحاصلين على شهادات عليا (ماجستير ،دكتوره.)
- باستخدام دالة الدخل المينسرية استنتج الباحث أن معدل العائد في الجزائر يقترب من المعدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، غير أنه دون المتوسط العالمي.10%
- بالنسبة للبحث الاكادمي تبين الدراسة ضرورة تعميق البحث في موضوع العائد من التعليم واقتصاديات التعليم بشكل عام بالنظر إلى أهمية ذلك في عملية التخطيط العلمي.
- تقليص معدل الخصوبة ب 14% نتيجة دخول المرأة بنسب كبيرة عالم الشغل مما يبرر أهمية التعليم في صياغة السياسة السكانية الرامية إلى تقليص معدلات الخصوبة والنمو السكاني.

المقالات العلمية:

المقال الأول:

بلحاج فتيحة " **إدماج حاملي شهادات التكوين المهني وتصنيف مساراتهم المهنية النوعية** " المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الأول، جامعة العلوم الاقتصاد والتجارة والتسيير ،الجزائر. 2010

هدفت الدراسة إلى تحليل عملية الإدماج المهني لمتخرجي التكوين المهني في سوق العمل من خلال مختلف الوضعيات التي يعرفها المتخرج والتي تمثل مساره المهني .

تتعلق أساسا المسارات على عدد الوضعيات المختلفة المتتابعة التي عرفها متخرجي الدفعة 1998 إلى غاية 2003،استعملت الباحثة طريقة **SPSS** وذلك بعد توزيع استبيان على مجموعة من متخرجي التكوين المهني الذين تم تشغيلهم مؤقتا أو دائما، أو أتموا دراستهم ،أو أدوا الخدمة العسكرية كما يمكن أن يعرفوا فترة بطالة أو امتناع عن العمل.فتوصلت الباحثة إلى ما يلي :

- 60%من متخرجي التكوين لدفعة 2004 هم في بطالة حادة وذلك مند تخرجهم 1/3 منهم من ادوا الخدمة الوطنية لمدة 18 شهر.
- 1%تحصلوا على شهادة عمل دائمة خلال السنة الأولى ومنهم 2/3 لم يعرفوا ولا مرحلة بطالة خلال نفس الفترة وفي تخصصهم.
- 13%من متخرجي بدؤوا حياتهم المهنية بمرحلة بطالة دامت 15 شهر لتستقر بعد ذلك خلال السنة الثالثة إلى وضعية الشغل المؤقت لم تدم طويلا 5) أشهر.(
- 14%تابعوا دراستهم بعد تحصلهم على الشهادة.
- 12%بطالة دائمة لمدة 20 شهر ثم استقرار في مناصب شغل دائمة خلال الفترة المتبقية 11 شهر.

المقال الثاني :

طاهر جليط " **دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة " 2014-1980** مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد السادس، الجزائر،.2016 تناول الباحث الإشكالية التالية :ما هي أهم المحددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-1980 ؟

يهدف البحث إلى معرفة العوامل الرئيسة المتحكمة في معدل البطالة في الجزائر وذلك من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي بالاعتماد على اختبار" **ديكي فولار** (EVEIWS) "فتوصل إلى النتائج التالية:

- أهم محددات البطالة في الجزائر تمثلت خاصة في معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام وأسعار البترول، فالإنفاق العام كان المحدد الرئيسي لمعدلات البطالة، إلا أن اثر هذا الأخير كان ضعيفا نوعا ما في المدى القصير حسب ما بينته نتائج تحليل الصدمات وتحليل التباين، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن جل النفقات العمومية في الجزائر كانت موجهة للبنى التحتية والتي عادة ما يكن عائدها على النمو الاقتصادي في المدى البعيد وهذا ما يؤدى إلى تأخير اثر هذا الإنفاق في معدل البطالة.
- تبين النتائج أيضا ضعف السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة، وبهذا كانت السياسة المالية أكثر فعالية في التخفيف من حدة هذه الظاهرة في الجزائر.

المقال الثالث:

عبد الحميد قرومي وعبد القادر شلالى " **انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل –موقف النيو ليبرالية** "مجلة حوليات جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، المركز الجامعي آكلي محند لحاج بالبويرة، الجزائر.2014.

فتناول البحث الإشكالية التالية :ما هي انعكاسات هذه التحولات العالمية على ميادين الإنتاج والشغل في البلدان النامية ؟ وما هو موقف التيارات الاقتصادية المعاصرة عن البطالة والشغل؟ فمن خلال التحليل توصل الباحثان إلى

- تفكيك كل القوانين والنظم الوطنية والدولية المسيرة والمنظمة لسوق العمل وذلك بهدف تخفيض الأجور والأعباء الاجتماعية التي يراها العائق الأساسي أمام الربح ،ولهذا سيشن الرأسمال الدولي حملة على الأجور والحد الأدنى للأجور على العمل الدائم والقوانين المحددة لساعات العمل وعلى قوانين التقاعد والضمان الاجتماعي والتامين على البطالة ، النقابات والمنظمات العالمية وعلى دول كضامن للانسجام الاجتماعي.

الدراسات الاجنبية :

الاطروحات:

الدراسة الأولى:

ماجد فرحان" **الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي في الأردن** "،مذكرة الدكتوراه قسم الاقتصاد جامعة الاردن 2012. .هدف الدراسة معرفة العلاقة بين المتغيرين الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي، فاستخدم الباحث دالة كوب" **دوجلس** "بدرجة الانفتاح على العالم الخارجي) العالم التكنولوجي (كعامل لدالة خلال الفترة-1976) (2007، كما قام بمجموعة من الاختبارات أهمها اختبار" **جوهنيس** "لتقدير اثر المتغيرات على المدى الطويل في النمو الاقتصادي فتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- وجود اثر قوى للإنفاق التعليمي على النمو الاقتصادي الأردني.
- المتغيرات الأخرى المدرجة في البحث أيضا لها أثار ايجابية حقيقية على النمو الاقتصادي الأردني.

الدراسة الثانية:

هارثر " (HARTER) **العلاقة بين نفقات التعليم وحقوق الطالب** " اطروحة الدكتوراه ، كولمبيا ،جامعة تياشرس، 1998. هدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة بين نفقات التعليم وتحصيل الطالب على المستوى الدراسي وتمويل في المدارس الابتدائية، وذلك بالبحث على الارتباط بين اداء الطالب وانماط معينة من النفقات. فاستخدم الباحث تحليل الارتداد لتقدير العلاقة بين النفقات الدراسية وتحصيل الطالب، كما تم قياس التحصيل من خلال نسبة مؤوية لطلاب الصف الرابع الذين يجيدون القراءة ومادة الرياضيات وذلك بالاعتماد على تقييم تكساس لاختبارات المهارات الاكادمية .(TAA.S) حيث بلغت عينة الدراسة 2800 مدرسة ابتدائية حكومية في التكساس خلال عام(1993-1992) ، فتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة ايجابية بين النفقات الخاصة المتعلقة بملحق مرتبات السلم الوظيفي للمعلمين والصيانة الدراسية المنتظمة وبين تحصيل الطالب.

- بينت أثار الإنفاق المتزايد تتكافأ مع الزيادات التي تطرأ على تحصيل الطالب بنسبة تتراوح ما بين%-2 1% إلا أنها لم توضح وجود أي علاقة ذات دلالة خاصة بالتحصيل في مادتي الرياضيات و القراءة.

أما تبيان(HARTER) المتعلق بعلاقة المعلمين الأكفاء والمدارس المجهزة بشكل جيد في تحسين تحصيل الطالب، فتوصل إلى النتائج التالي:

- الأنماط المتعددة من النفقات المدرسية لها ارتباطات مختلفة خاصة بأداء الطالب.
- إن تحقيق المساواة في النفقات الدراسية لن يضمن العدالة للطالب، ولذلك اقترح انه يمكن توجيه قدر صغير نسبيا من الأموال بأسلوب يعزز أداء الطالب.

المقالات العلمية:

حسين موسي عبد الرحيم ومهند حسن إسماعيل " **مدى مواكبة مخرجات برنامج التدريب العملي في الهندسة الميكانيكية بكلية كسلا التقنية وعلاقته باحتياجات سوق العمل** "مجلة العلوم التربية العدد الثاني، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا.2016.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مواكبة التدريب العملي في الهندسة الميكانيكية وعلاقتها بسوق العمل ،فقد استخدما الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وللوصول إلى المعطيات كانت عينة البحث مجموعة من الأساتذة بالورشات وطلاب كلية كسلا وبعض خريجي هذه الكلية وأصحاب العمل في المؤسسات الإنتاجية داخل ولاية كسلا ،ولمعالجة البحث تم استخدام برنامج **SPSS** فتوصل الباحث إلى :

- المعدات والمستلزمات التي تستخدم في التدريب العملي الميكانيكي مواكب بدرجة مقبولة للتكنولوجيا المستخدمة في سوق العمل.
- يوجد تعاون بين الكلية وبعض المؤسسات الإنتاجية في تنفيذ برنامج التدريب العملي الميكانيكي من خلال تقديم فرص لتدريب الطلاب.

- برنامج التدريب العملي الميكانيكي يواكب لدرجة مقبولة احتياجات سوق العمل.

منهجية البحث:

بغية الوصول إلى الأهداف والإجابة على الإشكالية قسمنا البحث إلى أربعة فصول كل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث وكل مبحث يحتوى بدوره على ثلاثة مطالب ،حيث تناول **الفصل الأول** اقتصاديات التعليم ،فقد تناولنا في المبحث الأول تعاريف حول التعليم ومع ذكر نشأة اقتصاديات التعليم، المراحل التي مر بها و تبيان أهم رواد كل مرحلة، مجال تطبيقه، علاقته مع العلوم الأخرى.فيما يخص المبحث الثاني فخصص للتعليم والنمو والتنمية الاقتصادية .فتناولنا فيه مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي بوجود التعليم، التأثيرات التي يتركها التعليم على التنمية الاقتصادية وفي آخر الفصل جاء المبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى العائد الاقتصادي من التعليم وذلك بدراسة مفهومه، طرق تحديد التأثيرات التي يتركها التعليم في النمو الاقتصادي، تصنيف العائد من التعليم ، طرق قياس العائد الاقتصادي من التعليم.

في حين قمنا في **الفصل الثاني** بتبيان كل ما يتعلق بالتعليم العالي والتربية والتكوين المهني في الجزائر من سنة 1992-2015، من خلال عرض المبحث الأول والمتضمن المفاهيم الأساسية حول التربية ،التكوين والتعليم العالي والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى كل الإصلاحات التي مر بها كل من التربية ،التكوين والتعليم العالي باستخدام الجرائد الرسمية والقوانين، أما المبحث الثالث **فقد تعلق بجانب** الإنفاق على كل من التربية ،التكوين والتعليم العالي وتبيان نتائج ذلك الإنفاق من خلال معرفة نسبة الأمية وعدد الطلبة المحصلين على الشهادات وذلك خلال الفترة الممتدة من. (1962-2017)

وبخصوص **الفصل الثالث** :والذي تناول الشغل والبطالة في الجزائر فتضمن مفاهيم أساسية حول التشغيل والبطالة وذلك بعرض نظريات سوق العمل والبطالة عبر مختلف المدارس من خلال المبحث الأول ثم تطرقنا لسوق العمل الجزائري من 1967 إلى 2016 وذلك بتحليله قبل الصدمة البترولية وبعدها في المبحث الثاني ليأتي في المبحث

الثالث التدابير التي وضعتها الجزائر لمواجهة البطالة فتناولنا السياسات المستخدمة ،إضافة إلى التطرق للمؤسسات الصغيرة والصناديق ومدى مساهمتها في تقليل من حدة البطالة.

لنختم في الأخير بالجانب التطبيقي وذلك خلال **الفصل الرابع** فجاء فيه المبحث الأول حللنا فيه سوق العمل الجزائري خلال الفترة 2017-2008 والمبحث الثاني التوظيف حسب الشهادة والجنس خلال الفترة-2010 2017وأخر مبحث قمنا بدراسة العلاقة بين البطالة وعدة متغيرات باستخدام برنامج eviews8 خلال الفترة.2015-1962 .

الفصل الأول :

اقتصاديات التعليم

التمهيد

إن الاهتمام الكبير بالتعليم يكمن في كون هذا الأخير العنصر الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمثل أفضل استثمار لكل دول العالم والعنصر الأول في العملية الإنتاجية.

ولقد حاول بعض العلماء ربط التعليم بالاقتصاد، من بينهم "**آدم سميث**" (1723) و"**بيكر**" وغيرهم الذين أنتجوا ما يسمى بعلم اقتصاديات التعليم وبهذا كان الاهتمام به منذ القدم فاعتبره كل من **تيودور شولتز** (1961) ،"**جاري بيكر**"(1964) و "**ياكوب مينسر**" (1974) نشاطا استثماريا لا استهلاكيا ، ثم جاءت مرحلة التسعينيات تميزت بالإسهامات التي أبرزت دور التعليم في النمو الداخلي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية ومن رواد هذه المرحلة "**لوكاس**" (1988) و"**رومر**" (1986) كما كانت جل الأبحاث في السنوات الأخيرة تهتم بقياس العائد الاقتصادي من التعليم ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي بعد ما تم إدماج التعليم كعنصر أساسي من عوامل الإنتاج .

وعليه من أجل إيضاح ما سبق من النقاط قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول** تحت عنوان نشأة اقتصاديات التعليم وأهم رواده.ومن خلاله تم التطرق إلى إعطاء تعارف ونشأة عن اقتصاديات التعليم، المراحل التي مر بها مع تبيان أهم رواد كل مرحلة، مجال تطبيقه، علاقته مع العلوم الأخرى.
- **المبحث الثاني** يحمل عنوان التعليم والنمو والتنمية الاقتصادية. خصصنا فيه مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي بوجود التعليم، التأثيرات التي يتركها التعليم على التنمية الاقتصادية.

- **المبحث الثالث** خصص للعائد الاقتصادي من التعليم وذلك بدراسة مفهومه، طرق تحديد التأثيرات التي يتركها التعليم في النمو الاقتصادي، تصنيف العائد من التعليم ، طرق قياس العائد الاقتصادي من التعليم .

المبحث الأول: نشأة اقتصاديات التعليم وأهم رواده

لقد كان لموضوع التعليم مكانة منذ القدم، لكن أخذ الاهتمام به بشكل كبير في علم الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة وأصبح يعرف ما يسمي باقتصاديات التعليم ECONOMIE DE ECDUCATION ،وذلك بالنظر إلى دوره في دفع عجلة التقدم والنمو الاقتصادي ،كما يؤدي التعليم إلى تنمية معارف ومهارات وقدرات النشء والشباب التي تجعل منهم مواطنين ينتمون إلى مجتمعهم ويساهمون في تقدمه، وتحد من الجريمة وتساعد على تنمية نوابغ وعلماء في مختلف ميادين الحياة.

المطلب الأول: نشأة اقتصاديات التعليم

هو مجال قديم وحديث في نفس الوقت، فقد تمت دراسته في القديم من طرف رواد متخصصين فاجتمعوا على أن للتربية دورا بالغا في تطوير الاقتصاد ودفعه إلى النمو وذلك عن طريق زيادة معارف ومهارات الأفراد. فالتعليم هو المكون الأساسي لرأس المال البشري، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم المدارس التي تبنت اقتصاديات التعليم وأهم روادها .

الفرع الأول: تعريف اقتصاديات التعليم

إن علم اقتصاديات التعليم جاء ثمرة التفاعل بين علمي الاقتصاد والتربية ولكثرة التباينات بخصوص مفهوم كل منهما أدى إلى اختلاف العلماء حول تعريفه .

1- تعريف الاقتصاد:

فالاقتصاد :هو دراسة إنتاج وتوزيع جميع الموارد النادرة سواء أكانت سلعا مادية أم خدمات غير ملموسة التي يرغب بها الأفراد . ومن هنا كان اهتمام الاقتصاديون بالموارد المتوفرة بكميات محدودة.

كما يعرف على أنه علم اجتماعي يهدف إلى تفسير السلوك الاقتصادي للفرد أو الجماعة، ويستند في وضع نظرياته العلمية إلى المنطق اللغوي أو الرياضي.

تعريف النظرية الاقتصادية: هي نظرية تبدأ بفروض أساسية وتنتهي إلى نتيجة معينة على أساس التسلسل المنطقي السليم .[1]

2- تعريف التعليم:

أما التعليم :يعتبر جهدا شخصيا لمساعدة الفرد على التعلم للتوصل إلى الأهداف التربوية المحددة ،فالتعليم الجيد هو التعليم الذي تكون له أثارا مستقبلية تفيد الفرد قي حياته.[2]

التعليم يسمح بالتطوير نفسيا من أجل دفع الأفراد وتوليد الرغبة للنجاح والمنافسة والتطوير من أجل النمو الاقتصادي .[3]

عرف كل من **VAIZEY** التعليم العام هو القاعدة الأساسية التي يبنى عليها باقي أقسام التعليم وأطواره ،وأنه سلعة استثمارية بالنسبة لباقي المستويات .[4]

كما يعتبر التعليم عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والخلق ولاسيما عن طريق التربية والتعليم الرسمي.ولذا فإن أنشطة التعليم تتضمن إنتاج وتوزيع معرفي، بينما كان يعتبر فنا من فنون نقل المعرفة .[1]

---

[1] محمود سلامة الهايشة " **التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية** " مقال في شبكة الالوكة ،2016/10/02على الموقع **www.alukah.net**

[2] عبد الله رشدان ونعيم جعنيني " **المدخل إلى التربية والتعليم** " دار الشروق عمان ، الإصدار الخامس ، الطبعة الثانية ،2006،ص، 266.

[3] PIERRE GAVOT " **Economie De Leducation** " Economica, PARIS ,2003.p06 .

[4] VAIZEY " **Economie de l éducation**" .france , edition ouvrieres .1964. p.234.

التربية حسب خليفي 2003 هي "الآليات المرنة التي من خلالها يتم تغيير سلوك أو تعديله وهي عملية هادفة لاتجاه حياة معينة وتكوين الأفراد من كل الاتجاهات حتى يكون لديه قدرة على تغير الأشياء بطريقة صحيحة داخل المجتمع "أي التربية تعني الإنسان " .[2]

التربية حسب "جون ميل" هي (كل ما نفعله نحن لأنفسنا ، وكل ما يفعله الآخرون لأجلنا حين تكون الغاية تقريب أنفسنا من كمال غايتنا) .

إن الكثير من الأشخاص يختلط عندهم معنى التربية ومعنى التعليم فلا يوجد فرق كبير بينها فالتعليم عملية ضيقة أي يعتبر جزء من التربية لأن هذه الأخيرة عملية عامة ،فأكد "**وليم جيمس**" حين قال عن التربية (أنها تنظيم القوى البشرية التي عند الطفل تنظيما يضمن له حسن التصرف والتكيف في عالمه الاجتماعي والمادي) ،(فالتعليم محدود بالمعرفة التي يقدمها المدرس ويتلقاها التلميذ دون عناء) .[3]

- **أنواع التعليم :**

هناك عوامل كثيرة تتدخل في تحديد أنواع التعليم في أي مجتمع منها الاديولوجي، الاجتماعي ،الجغرافي.....

ولكن الأنواع المعروفة:

- ***التعليم الأكاديمي*** :فهو التعليم العال الموجود في المعاهد والكليات والجامعات.
- ***التعليم المهني الفني:*** هو التعليم الذي يؤهل صاحبه لممارسة مهنة معينة تحتاج إلى قدرة فنية محددة .

---

[1] عبد الله بوبطانة " **تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل** " مجلة التربية الجديدة ،العدد 49 ،عمان ،1990،ص، 39 .

[2] عبد الرحيم خليفي " **دور وحدة التربية في وحدة العالم الاسلامي** " الطبعة الثانية ،دار نشر لبنان ،2003، ص، 17 .

[3] عبد الله رشدان ونعيم جعنيني " **المدخل إلى التربية والتعليم** " نفس المرجع السابق، ص، 16 .

- ***التعليم الحرفي***: يؤدي إلى امتلاك حرفة معينة فهو يعتبر اقل درجة وأسهل من التكوين المهني كأعمال الغزل والنسيج والميكانيك . [1]

3- تعريف اقتصاديات التعليم: [2]

ومما سبق نصل إلى أن **اقتصاديات التعليم** يمكن أن تعرف بأنها: " ذلك العلم الذي يدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها في القيام بمختلف أنواع التعليم والتدريب وتنمية المعرفة والمهارات والقدرات العقلية والشخصية خلال فترة زمنية محددة وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل ".

- "ذلك العلم الذي يبحث عن الطريقة المثالية لتوزيع الموارد المخصصة للتعليم ولإشباع حاجاته غير متناهية دون الإخلال بالقيم التربوية" .[3]
- " العلم الذي ينظر إلى العمليات التعليمية من الزاوية الاقتصادي "[4].
- عرف **قاموس التربية** اقتصاديات التعليم بأنه "دراسة اقتصاديات الموارد البشرية والتربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية، وتحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة والعائد" .

إن تعريف علم اقتصاديات التعليم اختلف باختلاف العلماء وقد تمثل في اتجاهين:

الاتجاه الأول: العزوف عن تقديم تعريف لهذا العلم :

حيث فضل بعض الباحثين في هذا المجال عدم إعطاء تعريف لعلم اقتصاديات التعليم ،واكتفوا بعرض مجالات البحث فيه على افتراض أن يلم القارئ بفكرة عن مفهوم هذا العلم من خلال دراسته لمجالات البحث فيه . فعلم اقتصاديات التعليم هو ما يدرسه العلماء والمتخصصين في هذا العلم، ومن هؤلاء "**جون فيزي**"

---

[1] عبد الله رشدان ونعيم جعنيني نفس المرجع السابق، ص، 267.

[2] رافده حريري " **اقتصاديات و تخطيط التعليم في ضوء الجودة الشاملة** " دار المناهج للنشر ،طبعة الأولى ،2014، ص،63 .

[3] عمر حسيين " **الرفاهية الاقتصادية بحث في الأسس العلمية والتطبيقات** " دار الفكر العربي القاهرة، الطبعة الثانية ، 1999،ص، 10 .

[4] عليان عبد الله الحولي " **اقتصاديات التعليم** " مجلة الجامعة الإسلامية – غزة ، 2013 ، ص ، 03.

VAIZEY،ودهول **WOODHALL** ،بلوج **BLAUG** ،وسكاروبولس **PSACHAROPULOS** و مارتن كارنوي **MARLIN CARNONY** .

الاتجاه الثاني : تعريف علم اقتصاديات التعليم استنادا لتبني تعريفا معينا للاقتصاد و آخر للتربية :و من أصحاب هذا الاتجاه "**كون" COHN** والذي يرى أن اقتصاديات التعليم هو "دراسة كيفية قيام الأفراد والمجتمعات بعملية الاختيار باستخدام النقود أو دون استخدامها من أجل توظيف الموارد الإنتاجية المحدود أو النادرة خاصة من خلال التعليم الرسمي لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب ،وتنمية المعارف والمهارات والأفكار والشخصية ....الخ، وتوزيع كل ذلك في الوقت الحاضر وفي المستقبل بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة[1] . وعليه فاقتصاديات التعليم تتعلق أساسا بالجوانب التالية:

1- عملية إنتاج التعليم، توزيع التعليم بين الأفراد و الجماعات المتنافسة .

2 - كمية الأموال التي يجب أن ينفقها المجتمع على الأنشطة التربوية ،و أي أنواع من الأنشطة يجب اختبارها [2].

كذلك يعرف **محمد أحمد الغنام** [3]علم اقتصاديات التعليم بأنه العلم الذي يبحث في أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتكنولوجيا وزمنيا من أجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) حاضرا ومستقبلا ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين عقلا وعلما ومهارة وخلقا وعلاقته بالمجتمعات التي يعيشون فيها.

ويوافق **محمود عباس عابدين** [1]التعريف السابق الذي يعرفه بنفسه "بأنه ذلك العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية بشريا و زمنيا وماليا وتكنولوجيا من أجل تكوين البشر (بالتعليم و التدريب) تكوينا شاملا متكاملا حاضرا أو مستقبلا ،فرديا وجماعيا ،و من أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين" .

---

[1] إسماعيل محمد دياب " **العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي** " دار النشر مصر، 1990،ص ، 27.

[2] جمال على الدهشان " **قراءات في اقتصاديات التعليم** " مجلة كلية التربية جامعة المنوفة ، 2003 ، ص ، 06.

[3] محمد أحمد الغنام "**نظرة للتعليم من منظور الاقتصاد الواسع** " عدد 29 مكتبة يونسكو للتربية في البلاد العربية 1993 ،ص 22 .

و يتفقا الباحثان على تعريف في نفس الاتجاه نظرا لأنه يتسم بعديد من السيمات الايجابية من أبرزها :

- يركز التعريف على ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية على اختلاف أنواعها ،وهو مطلب حيوي لكل دول العالم لاسيما النامية منها ،بعد زيادة نفقات التعليم إلى حد فاق إمكانيات أغلب الدول .
- يؤكد التعريف أن لكل هدف عدة طرق لتحقيقه وعلينا اختيار أفضل الطرق وفقا لمعايير مقبولة ومناسبة لكل دولة على حدا ، مثل التكلفة ،الوقت ،الجهد ،الموارد والإمكانيات البشرية .
- يركز هذا التعريف على هدف سام وهو بناء البشر وتكوينه بناء شاملا متكاملا ،وهو ما يكسب هذا العلم صفة إنسانية ،ولا تجعله مجرد علم تجاري يركز في التعليم على عائده النقدي (المادي) ويهمل باقي الجوانب وهو بذلك يرد على هؤلاء المعارضين له بحجة أنه يركز في اعتقادهم على العائد المادي ويهمل بقية الجوانب الإنسانية .
- يؤكد التعريف على التكامل بين التعليم والتدريب سواء أثناء الدراسة وبعدها في مجال العمل، حيث تشير الدراسات إلى مواكبة التدريب للتعليم ووجوب التركيز على التدريب أثناء العمل لمقابلة التغيرات في المهن فهذا التكامل فرصة تزايد وقع الانفجار المعرفي و التكنولوجي واضطرار العديد من العاملين لتغيير وظائفهم بشكل جزئي أو كلي ولأكثر من مرة خلال حياتهم المهنية تجنبا لاحتمالات البطالة .
- يتكامل البناء الفري والبناء الاجتماعي ضمن هذا التعريف دون تضحية بأي منها على حساب الآخر.
- لا يغفل تعريف المستقبل ومحاولات تطويره في إطار اهتماماته بالحاضر .[2]

فاقتصاديات التعليم تسهم أولا عملية إنتاج التربية والتعليم، وتوزيع التعليم ثانياً بين الجماعات والأفراد المتنافسين وثالثا بالقضايا التي تتعلق بمقدار ما ينبغي أن ينفقه المجتمع أو أي فرد فيه على الأنشطة التعليمية، وما هي أنماط الأنشطة التعليمية التي ينبغي أن يختارها.

---

[1] محمود عباس عابدين " **علم اقتصاديات التعليم الحديث** " دار المسيرة اللبنانية القاهرة ، 2000 ، ص ، 23 .

[2] جمال على الدهشان " **قراءات في اقتصاديات التعليم**" نفس المرجع السابق، ص، 8.

- أسباب عدم وجود تعريف جامع بين المتخصصين في اقتصاديات التعليم:

1- اختلاف وجهات النظر والتخصصات من حيث تركيز البعض على مواضيع محددة.

2- الاختلاف حول أصلي هذا العلم (الاقتصاد / التربية).

3- حداثة علم اقتصاديات التعليم.[1]

الفرع الثاني: ظهور علم اقتصاديات التعليم [2]

لقد حفلت الحضارة الإسلامية بإشارات بالغة الأهمية من لدن علماء المسلمين فيما يتصل بأثر التعليم على واقع المجتمع الاقتصادي (**ALQAHTANI.ALAZMI.2011**) .و من أمثلة تلك الإشارات ما تناوله العلامة ابن خلدون في كتابه "مقدمة " حين تطرق لمفهوم الصناعات،و الغزالي في إحياء علوم الدين حين تحدث عن مفهوم الكسب. لكن مع ذلك لم يبرز بحسب ما نعلم في هيئة موضوع متكامل كما يحدث ألان . و تعود نشأة علم اقتصاديات التعليم إلى بداية العقد السادس من القرن العشرين بفضل الإسهامات النظرية و التطبيقية التي قدمها نخبة من علماء الاقتصاد الأمريكي المرموقين ،و بشكل خاص إسهامات **ثيودور شولتز** (**THEODORE W.SCHULTZ**)،تحديدا في خطابه الذي ألقاه سنة 1960 عند توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية ، وكذا العدد الخاص من مجلة الاقتصاد السياسي الصادرة سنة 1962 التي كان مشرفا عليها ،حيث كان موضوع العدد "الاستثمار في البشر ".ثم أتى مباشرة جاري بيكر (**G.BECKER**) سنة 1964ليطور مقاربة لمفهوم رأس المال البشري في كتابه الموسوم رأس المال البشري **HUMAN CAPITAL** حيث يعد هذا المفهوم بحق ركيزة علم اقتصاديات التعليم ،لكن في المقابل لا يمكن إغفال إسهامات عدد من الاقتصاديين قبل العام 1960،و التي

---

[1] محمود عباس عابدين ،**نفس المرجع السابق** ،ص، 39-40 .

[2] المحسن عايض القحطاني و فيصل بوطيبة " **اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة** " مجلة بجامعة الكويت مجلس النشر العلمي،2015 ص 19-20.

كانت تصب في السياق ذاته من خلال مناقشة عدد من الجوانب الاقتصادية للتعليم ،فعلى سبيل الذكر تعرض **أدم سميث** (1776) في كتابه "ثروة الأمم" للأهمية الكامنة للتعليم في رفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبحسب أحد رموز هذا العلم في العصر الحديث وهو "**جورج ساكاروبولص**" 2004 فقد شهد علم اقتصاديات التعليم تطورا سريعا بعد ظهوره كعلم مستقل ضمن الدراسات الاقتصادية وأشار إلى أن البحث في اقتصاديات التعليم يتراوح بين القضايا الجزئية والقضايا الكلية ولم يحصل أن ربط بينهما ربط جيد،إلا أنه يمكن تمييز ثلاث محطات رئيسة في تطور علم اقتصاديات التعليم (جدول 1). [1]

- **فترة الستينيات** : تمثلت في الإسهامات الأولي لكل من "**تيودور شولتز**" (1961) ،"**جاري بيكر**"(1964) و "**ياكوب مينسر**" (1974) ،التي تعاملت مع التعليم من حيث كونه نشاطا استثماريا لا استهلاكيا .وعليه فقد تميزت تلك الفترة بمحاولات تقدير معدل العائد من الاستثمار في رأس المال البشري ،أو مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي .
- **فترة السبعينيات** : تميزت بالإسهامات المرجعية التي اعتبرت التعليم مؤشرا خاصا لرب العمل بدلا من اعتبار وجود قيمة اجتماعية له ،ومن رواد هذه المرحلة "**آرو**" (1973)،و"**سبانس**" (1973) ،و"**ستيغلتر**" (1975). ولذا كان الباحثون خلال العقد السابع من القرن العشرين منصبين على محاولات اختبار وجود فرضية الفرز (التي مفادها أن التعليم لا يرفع إنتاجية الفرد، بل فقط يبين وجود فورقات مسبقة بين الأفراد)
- **فترة الثمانينات** : تميزت بالإسهامات التي أبرزت دور التعليم في النمو الداخلي ومن رواد هذه المرحلة "**لوكاس**" (1988) و"**رومر**" (1986-1990) .

[1] المحسن عايض القحطاني و فيصل بوطيبة :نفس المرجع السابق ، ص ،21 .

- **فترة التسعينيات وما بعدها** : تميزت بالبحث في الآثار الخارجية للتعليم ومن أبرز الباحثين في الموضوع "**أسيموغلو**" **و** "**آنغريست**" (2001)،و أصبح التركيز عند إذن منصبا على تحديد الآثار الخارجية للتعليم على النمو الاقتصادي وتكميم الآثار غير السوقية .

الجدول (1): مراحل تطور نظريات اقتصاديات التعليم

*	المصطلح	الرواد
العقد السادس	نظرية رأس المال البشري	شولتيز، بيكر، مينسر
العقد السابع	نظرية التأثير و الغربلة	آرووـ ستيغلتز ،سبانس
العقد الثامن	النمو الداخلي	لوكاس ، رومر
العقد التاسع و ما بعده	الآثار الخارجية و الآثار غير سوقية	فنيكر

المصدر: **psacharopoulos 2004** عن المحسن عايض القحطاني و فيصل بوطيبة " **اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة** " مجلة بجامعة الكويت مجلس النشر العلمي،2015 ص 21.

وبحسب عديد من الباحثين تعد فترة الستينيات والسبعينيات فترة ازدهار علم اقتصاديات التعليم ،من حيث توسع مجال البحث في جوانب هذا العلم الحديث .ولكن حدث تراجع كبير خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات ليعود الاهتمام به من جديد مع بداية الألفية ،و يمكن الاستدلال على ذلك من خلال عرض تطور عدد المقالات المنشورة في المجلات الاقتصادية غير المختصة في اقتصاديات التعليم خلال العقود الستة الماضية بحيث يكون عنوان المقال يحمل احدي العبارات الآتية "التعليم ،الدراسة أو المدرسة ".

الجدول (2): معدل الأوراق البحثية حول التعليم في المجلات الاقتصادية .

	1950	1960	1970	1980	1990	2000
كل الأوراق البحثية في كل سنة	0.2	3.4	6.3	2.5	5.2	9.7
الأوراق البحثية في كل سنة لغير أمريكيين	0.0	0.4	0.7	0.5	1.2	3.2

المصدر: **MACHIN(2008). عن** المحسن عايض القحطاني و فيصل بوطيبة ،نفس المرجع السابق،ص، 22.

من خلال الجدول(2)، [1]يتضح تراجع معدل النشر في موضوعات التعليم في المجلات الاقتصادية خلال الثمانينات و التسعينيات ، ثم تزايد عدد معدل المقالات المنشورة مع بداية العام 2000 أكثر من ذي قبل وهذا أمر يوحي بتنامي اهتمام الباحثين في مجال اقتصاديات التعليم ، من جانب آخر يلاحظ أن إسهام الباحثين غير الأمريكيين في هذا العلم يعد إسهاما محدودا مقارنة بالباحثين الأمريكيين . وقد يفسر ذلك على أساس أن معظم رواد اقتصاديات التعليم الذين أسسوا لهذا العلم هم من الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسهم "**شولتيز**" ، "**بيكر**" و"**مينسر**" ، كما أن معظم المجلات الاقتصادية التي كانت تنشر عليها الأبحاث العلمية المتعلقة بالتعليم هي بالأساس مجلات أمريكية مثل المجلة الاقتصادية الأمريكية ، المجلة الاقتصادية ،مجلة الاقتصاد السياسي وغيرها.

الفرع الثالث: أبعاد الاقتصادية بحسب مختلف المدارس الاقتصادية : لقد تطور التعليم من الناحية الاقتصادية حيث كان مجرد خدمة مقدمة للأفراد ،ومن ثم الإنفاق علية يعتبر استهلاك لكن تغير قديما هذا المفهوم بتغير الزمن عبر مختلف الفلاسفة وتفطنوا لأهمية هذا الموضوع فوجدوا أن التعليم ضروري لأي دولة ،ضرورة تعميمه إضافة إلى أنه سبب في رفاهية أفراد المجتمع .

أولا: النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للتعليم

أوائل هذه النظرية أدم سميث (**A.SMITH**) باعتباره التعليم رأس مال ثابت وبقي ينادي بضرورة التعليم حيث شبه العامل المتعلم بالآلة المتطورة التي تسهل العمل وتختزل الجهد والوقت. فالتعليم يعد أداة فاعلة في القضاء على الفساد إضافة إلى الفوائد المستقبلية المنتظرة منه .[2]

---

[1] المحسن عايض القحطاني و فيصل بوطيبة :نفس المرجع السابق ، ص ،22 .

[2] عبد الله زاهي رشدان "**اقتصاديات التعليم** " دار وائل للنشر عمان ،2005 ، ص .16 .

ثم جاء بعده ساي (**SAY**) فهو يعتبر التعليم الجيد رأس مال ،يجب أن نستخلص الفوائد الموجودة فيه ،بالإضافة إلى الأرباح العادية التي تنتجها الصناعة ويعتبر أن الأعمال التي تتطلب تعليما (تكوينا) حرا جيدا يجب أن تتقاضي عائدا أكبر من تلك الأعمال التي لا تتطلب التكوين الجيد المسبق .[1]

أما ميل (**J. MILL**) فقد أدخل المؤهلات العلمية في معرض تعريفه للثروة ،وتحدث عن فشل آليات السوق مع قطاع التعليم ، إضافة إلى ربط العمال بالتعليم ودوره في تغيير عاداتهم ،سلوكهم وضرورة تعليم أبنائهم.[2]

مالتوس (**MALTUS**): جاء مالتوس ليؤكد أهمية التربية ومكانتها كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية كما أن مالتوس بيَن العلاقة الوطيدة بين التربية و تنظيم النسل.[3]

تركز هذه النظرية على عنصري رأس المال ،والسكان كعناصر اقتصادية تؤدي بشكل مباشر إلى التنمية الاقتصادية.

ثانيا: النظرية الماركسية

وضع هذه النظرية كارل ماركس وركز فيها على عنصر العمل البشري بمفهومه الواسع ،حيث احتل هذا العنصر مكان الصدارة في الفكر الماركسي وقد انعكست أهمية النظرة الماركسية على التربية ودورها الرائد في إعداد وتكوين الفرد وتنمية قدراته بشكل عام وقدراته العقلية بشكل خاص .[4]

ثالثا: النظرية الاقتصادية نيوكلاسيكية

فقد واصل النيوكلاسيك على درب الكلاسيك باعتبار التعليم هو أساس زيادة ثروة المجتمع و من ابرز علمائها :

---

[1] SAY, J. B. "**Traité d'économie politique**" Livre II. Québec, Québec, canada: Université de Chicoutimi.(1803).p .48.

[2] GRAVOT, P. "**Economie de l'éducation**". Paris, France: economica (1993)..P. VIII.

[3] فاروق عبد الفلة " **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة** " دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى 2003 ، ص . 18 .

[4] د. رافده الحريري " **اقتصاديات و تخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة** "دار المناهج للنشر،الطبعة أولى 2014، ص، 72.

مارشال (MARSHALL) واصل على نفس نهج سميث والذي اعتبر الاستثمار في البشر من أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ،قسم التعليم إلى قسمين التعليم العام و التقني ،ويعد من أنصار التعليم التقني للطبقات العاملة كما يخصص جزء كبير في تحليل دور التعليم في اكتشاف العباقرة . [1]

ففي هذه النظرية تحول التعليم من رأس مال ثابت إلى استثمار مثله مثل الاستثمار المادي الذي له عوائد كبيرة على الفرد أولا وعلى إنتاجية العمل ثانيا.

رابعا: النظرية الاقتصادية الحديثة

في منتصف القرن العشرين انتقل التعليم من دوره الاقتصادي إلى دراسة الآثار الاقتصادية له و ابرز رواد المرحلة: شولتيز (SCHULTZ) تكاد تكون أبحاثه متجه نحو قياس العائد الاقتصادي للتعليم فقد اتجه إلى فكرة الاستثمار في البشر،ولقد ركز على قياس الزيادة في الإنتاج، مساهم في النمو الاقتصادي من خلال البحث في الآثار الإنتاجية للتعليم .[2]

بيكر (BECKER) هو مهتم بشكل خاص بالاقتصاد الاجتماعي ، فقد عمل على إرساء قواعد نظرية رأس المال البشري حيث اهتم بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري (التعليم ،الصحة ،التدريب) لأنه من

أكثر أنواع الاستثمار البشري توضيحا لتأثير الرأس المال البشري على المتغيرات الاقتصادية . [3]

المطلب الثاني: أهمية ،مجالات وعلاقات اقتصاديات التعليم

الفرع الأول: أهمية اقتصاديات التعليم

---

[1] MARSHALL, "**A**.**Principes d'économie politique**". (F. Savaires Jurdan, Trad.) (Vol. livres IV) Québec, Québec, Canada: Univesrité de Chicoutimi (1890). .P.76.

[2] فاروق عبد فليه " **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة** " نفس المرجع السابق ،ص، 19

[3] عبد المحسن عايض القحطاني وآخر" **اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة** "مجلة بجامعة الكويت مجلس النشر العلمي،2015 ،ص، 26.

- ارتفاع التكاليف التعليم لإنجاز أهدافه، مما يستلزم تسيير تلك النفقات واستثمارها الأمثل لتحقيق أقصي حد من المنافع لصالح الفرد والمجتمع .
- إن الاستثمار في التعليم له أهمية كبيرة إذ له فوائد وعوائد على الاقتصاد تفوق في بعض الأحيان الاستثمار المادي في باقي القطاعات لدى يجب وضع طرق لقياسه وأساليب تحسين نوعيته من اجل الوصول إلى تحقيق أحسن أداء واكبر عائد ممكن .
- تزايد نسبة التمدرس في جميع أنواع التعليم بسبب تزايد حاجات السوق وتنوعه من سنة إلى أخرى لدى يتوجب زيادة في نسبة الإنفاق عليه وتطويره .
- تنويع القوي العاملة وزيادة مهاراتهم يكمن في التعليم ،لدي يجب تأهيل هذه الفئة وتدريبها حتى تصبح مؤهله لتأدية مهامها المهنية بطريقة صحيحة للوصول إلى التنمية .[1]
- يجب معرفة حجم النفقات التي تنفق على مدخلات التعليم وتحديد كلفتها ومقارنتها مع العائد المادي المنتظر من اجل معرفة إذ ما تم هذا الإنفاق في المكان الصحيح وان له فوائد مستقبلية .
- ظهور نظم تعليمية بمؤسسات متخصصة وبمضامين وأساليب متطورة مما يستدعي التسلح بالنظرة الاقتصادية لتطوير أكثرها ملائمة وأعلاها كفاية وأقلها كلفة، وأكثرها مردوداً ومنفعة.
- مشكلات مركبة ومعقدة في النظم التعليمية المعاصرة، وهو ما يفرض استخدام منطق الاقتصاد، لتحليل تلك المشكلات واستنباط سبل التغلب عليها.
- أصبح التعليم والتدريب المقدم في المؤسسات التعليمية مصدر الحصول على المهارة والمعرفة اللازمة للعمل والعيش في المجتمعات المعاصرة والتفاعل معها مما يفرض توزيع الدارسين على مختلف التخصصات ، ورفع قدرة التعليم على تنمية مهارات أبناء المجتمع وقدرتهم، ومدهم بالأفكار والأساليب الجديدة لأداء الأعمال، وإشراكهم

[1] محمد أحمد الغنام "**نظرة للتعليم من منظور الاقتصاد الواسع** "عدد 29 مكتبة يونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية 1993 ،ص 40-41 .

في عمليات الإنتاج ورفع قدرتهم على التكيف مع تقلبات العمل ومع المتغيرات السريعة في مواصفات الوظائف والمهن، وذلك من أجل توظيف التعليم توظيفاً اجتماعياً مستمراً، ورفع مساهمة التعليم في دفع عمليات التنمية وتسريع نموها.[1]

- يعد التعليم المصدر الرئيس للمشاركة في الدخل القومي الفردي مما يفرض حصول كل مواطن على فرصته التعليمية الملائمة من أجل تحسين قدرته التنافسية في الحصول على عمل ورفع قدرته الإنتاجية، وبالتالي الحصول على دخل أعلى، فضلاً عن المساهمات الاجتماعية للتعليم، وبذلك يعد التعليم المدخل السليم لتوسيع نطاق توزيع الدخل القومي بين سكان المجتمع.
- يساهم في توضيح عدد من المفاهيم والحقائق والممارسات الاقتصادية في ميدان العمل التربوي، وفي ترسيخ الأساليب الاقتصادية المستخدمة في المؤسسات الإنتاجية، وكذا متابعة النظريات والمفاهيم والأساليب الجديدة في علم الاقتصاد، وتطويعها للعمل التربوي.
- يعين علم اقتصاديات التعليم المسؤولين عن التعليم والمخططين و المنفذين على الاستعانة بالنظرة الاقتصادية لوضع سياسات التعليم وخططه وبرامجه ومشاريعه، ويقدم المعارف النظرية والخبرات العملية لمختلف مستويات التنفيذ للقيام بالمهام والوظائف المنوطه بها، والبحث عن أساليب ووسائل تمكنهم من الاستخدام الرشيد للموارد التي تحت تصرفهم.
- يبين الجهد التعليمي لأي بلد بمقدار ما تخصصه الدولة من الناتج المحلي الكلي، ومن ميزانيتها السنوية من أموال للتعليم، ربما تكون على حساب مشاريع حيوية أخري، من أجل تعليم أبناء المجتمع وتكوين الثروة البشرية في المجتمع، بما يسمح برصد مؤشرات نمو مخصصات التعليم المنوية، وإجراء المقارنات المحلية بين نظم التعليم ومراحل

[1] محمد أحمد الغنام ،نفس المرجع السابق ، ص، 42.

وأنواع التعليم، وبين الأعوام الدراية وبين مناطق الدولة الواحدة، ثم إجراء المقارنات الدولية التي تمكن من استخلاص الدروس والعبر، والإفادة منها في تصحيح الاختلالات القائمة في موارد التعليم وإعادة توظيفها الأمثل.

- يسمح باستشراف موارد التعليم المالية والمادية في مستقبل التعليم وتوقع احتمالات نموها، وفرص تطويرها في ضوء الموارد اللازمة للتعليم، وتقدير قيمتها في المستقبل، وما سوف تتيحه من إنماء فرص التعليم، وتحسين نوعيته بما من شأنه البحث عن بل التغلب على نقص موارد التعليم والبحث عن مصادر تمويل جديدة. [1]

الفرع الثاني: مجالات البحث في علم اقتصاديات التعليم

تنوعت المجالات التي يدرسها علم اقتصاديات التعليم، وتشعبت نواحي اهتماماته ولعل أبرزها :

- التعليم ونظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بينهما، وكيف يساهم كل منها في توفير مقومات وشروط إنماء الآخر .
- تمويل التعليم والإنفاق عليه وكلفته وعائده، وذلك بدءاً من تحديد مصادر تمويل التعليم التقليدية منها والجديدة، ومرورا بتوزيع الإنفاق على أنواع التعلم ومراحله وانتهاء بعائدات التعليم المادية منها وغير المادية.
- الاستثمار في التعليم وذلك بتحليل الإنفاق على التعليم سواء أكانت طبيعته استثماراً أو استهلاكاً أو يجمع بين الاستثمار والاستهلاك، وقياس عائد الاستثمار من التعليم على مستوى المؤسسات أو المراحل التعليمية.
- القيمة الاقتصادية للتعليم ومدي مساهمه التعليم في زيادة الدخل القومي والدخل الفردي.
- الكفاية الإنتاجية في التعليم سواء الكفاية الداخلية أو الخارجية بمستوياتها الكمي والكيفي وطرائق حسابها، وكذا مخرجات التعليم أو الكفاية الإنتاجية للتعليم ومدي وفائها باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] محمد أحمد الغنام ،نفس المرجع السابق ، ص، 43.

- مساهمة التعليم في التنمية البشرية المستدامة وتنمية رأس المال البشري ورأس المال الفكري والمساهمة في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.
- العائد المنتظر الحصول عليه من الإنفاق الاستثماري في التعليم ومقارنه ذلك بالعوائد المنتظرة من الاستثمارات الأخرى، سواء المتعلقة برأس المال البشري أو برأس المال المادي.
- الاستثمار في وقت الطلبة والمعلمين والإداريين والمباني والتجهيزات والمعامل وتقنيات التعليم والتعلم الحديثة. [1]
- دراسة علماء اقتصاديات التعليم وما يقدمونه من نظريات وأفكار ومن مفاهيم وحقائق ومن أساليب ووسائل تمكن من تأصيل علم اقتصاديات التعليم وما يقدمونه من بحوث ودراسات اقتصادية حقلية في مختلف مجالات التعليم ونظم التعليم ككل، ودراسة ظاهرة هجرة العقول، و الجودة والعدالة والكفاءة في التعليم.
- دراسة علاقة التعليم بسوق العمل ،تجزئة سوق العمل ،التأشير،الغربلة ،البطالة.
- دراسة التخطيط التعليمي وهندية التعليم إضافة تكنولوجية. [2]
- مبادئ تكافؤ الفرص التعليمية وعلاقته بالاقتصاد القومي .

الفرع الثالث: مجالات تطبيق اقتصاديات التعليم في المدرسة :

إن كون المدرسة تطبيقاً جزئياً لعلم اقتصاديات التعليم فإن مجالات علم اقتصاديات التعليم في المدرسة هي إلى حد بعيد نفس مجالات علم اقتصاديات التعليم الكلي، ولكن بمزيد من التخصص والتحديد وبما يتماشي مع أداء المدرسة لوظائفها وخصوصية البيانات والمعلومات المتاحة ونوعية التحليل والقياس وأهم هذه المجالات هي :

---

[1] جمال على الدهشان " **قراءات في اقتصاديات التعليم** " مجلة كلية التربية جامعة المنوفة ، 2003 ، ص ، 09 .

[2] عبد المحسن عايض القحطاني وآخر" **اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة** " نفس المرجع السابق ، ص، 28.

- مفاهيم ونظريات علم اقتصاديات التعليم وأساليبه في المدرسة.
- مصادر تمويل المدرسة.
- إعداد ميزانية المدرسة.
- الإنفاق على المدرسة حجماً ونوعاً واتجاهاً ومستوي.
- تكلفة التعليم في المدرسة.
- عائدات التعليم في المدرسة.
- الكفاية والإنتاجية في المدرسة.
- الدهر التربوي في المدرسة.
- الاستثمار التعليمي في المدرسة.
- أساليب وصيغ الاستخدام الأمثل لموارد المدرسة.
- النماذج الرياضية والأساليب الإحصائية الكمية والكيفية للقياس والتقويم.
- تجويد التعليم في المدرسة. ووضع خطط تربوية للمدرسة في ضوء منطق اقتصاديات التعليم .[1]

الفرع الرابع : أسباب الاهتمام باقتصاديات التعليم

1- اعتبار التعليم صناعة كبرى من طرف رجال الاقتصاد نتيجة لتغير نظرتهم التقليدية التي اعتبروا فيها أن رأسمال المادي أكثر أهمية من رأسمال البشري .

[1] عليان عبد الله الحولي " **اقتصاديات التعليم** " محاضرة الجامعة الإسلامية – غزة ، 2013 ، ص ،14.

2- زيادة في الإنتاج نتيجة الاهتمام برأس المال البشري بتعليمه وتكوينه حتى يتسنى له قدرة الإبداع والابتكار في جميع المجالات وذلك باعتبار التعليم استثمار اقتصادي في الموارد البشرية .

3- اعتبار المشروعات الاجتماعية هي مشروعات استهلاكية ليس لها عوائد على الاقتصاد فمثلا التعليم برنامج اجتماعي غير أن له عوائد على الاقتصاد كونه يسهم في الإنتاج والإنتاجية وبالتالي زيادة في التنمية الاقتصادية .[1]

4- الزيادة في الإنتاجية من طرف الفرد المتعلم في المؤسسة اكبر من الفرد غير المتعلم وبهذا أصبح عامل التعليم جزء من العملية الإنتاجية .[2]

5- تزايد الإنفاق في مجال التعليم وأصبح ياخد جزءا كبيرا من ميزانية الدولة مما أوصل بعض البلدان إلى العجز فيها فظهرت الحاجة إلى دراسة تكاليف التعليم من جهة والبحث على مصادر مختلفة لتمويله من جهة أخرى .[3]

الفرع الخامس: العلاقة بين اقتصاديات التعليم والعلوم الأخرى:لا يمن لاقتصاديات التعليم أن تعمل وتحقق أهدافها دون أن تكون لها علاقة بين العلوم الأخرى .فقد ذكر بلوج مجالات اقتصاديات التعليم تعتبر كجسر بينة وبين باقي العلوم مثل (الاقتصاد ، علم الاجتماع ،الإدارة العامة ، علم النفس التربوي) .

- ثم أضاف سكاروبولس علوما أخرى (اقتصاديات التعليم ، علم الانثروبولوجي).

فأنتجت تفاعلات بين العلوم السابقة علوما جديدة مثل اقتصاديات تكنولوجيا التعلم ،واقتصاديات الجودة في التعليم .[1]

---

[1] عامر طارق عبد الرؤوف"**اقتصاديات وتمويل التعليم** " طيبة للنشر والتوزيع ،القاهرة 2009،ص، 98.

[2] Streetem.Pul « **THE FRONTIERS OF DEVELOPMENT –STUDIES** « momillon .London .pp .132-135 .

[3] عبد الله زاهي رشدان "**اقتصاديات التعليم** " دار وائل للنشر عمان ،2005 ، ص .94 .

وأصبح في إمكان الباحثين في هذا العلم اليوم وفي المستقبل أن ينتهجوا نهجا أكثر شمولية في معالجة قضاياهم لتشمل قضايا اقتصادية ،اجتماعية وسياسية أو غيرها بدلا من التركيز على الجانب الاقتصادي الذي افقد بعض أبحاث هذا العلم قيمتها بل أثار الشكوك حولها .

المطلب الثالث: التربية في الفكر الاقتصادي

لقد أصبح التعليم شرطا أساسيا لتسيير الجيد للدولة فهو الدافع الأساسي للوصول إلى استقرار المجتمع وبالتالي رفاهية وسعادة الفرد على عكس قديما الذي كان يعتبر من الناحية الاقتصادية خدمة تقدم للأفراد دون انتظار العوائد منها ،أما الإنفاق على المعدات و المباني و الآلات يعتبرا استثمار لما له من عوائد مادية ملموسة وسريعة لذي يخصص لها أكبر إيراد ميزاني على عكس التعليم.

- **أهم رواد اقتصاديات التعليم**

1- أدم سميث ADAM SMITH: 1723- 1795

ظهرت اهتمامات "**ادم سميث**"[2] بالعنصر البشري في كتابه الشهير "ثروة الأمم1776 " و لقد جعل التربية رأس المال الثابت و الذي عرفه بالقبليات المكتسبة و المفيدة لبعض أعضاء المجتمع و التي تساهم التربية في بنائها .

كما قام أيضا بتحليل نفقات التعليم و دور الدولة في دعم التعليم حتى يكون فائض للمجتمع ككل من اجل تكوين مواطنين صالحين.

فقد اهتم بالتعليم من ناحيتين :

---

[1] محمود عباس عابدين " **اقتصاديات التعليم** "،نفس المرجع السابق ،ص ، 72.

[2] SMITH, A." **Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations** " .Livre V (G. Garnier, Trad.) Québec, Québec, Canada: Univesrité Chicoutimi.(1776) . .P. 57 .

- **من الناحية الأخلاقية** :فيرى أن الشعب المتعلم هو الذي يؤدي بالبلاد إلى بالاستقرار الاقتصادي والسياسي وبالتالي الاستقرار الاجتماعي كونه اقل عرضة وقابلية بالتأثر بعناصر الإثارة والتهيج .
- **من الناحية الاقتصادية** : أن الرفع من الكفاءة الإنتاجية لا يكون إلا بالتدريب وتعليم العامل من جهة ويرى من جهة أخرى استمرارية تمويل التعليم الخاص عن طريق المنح العائلية للمؤسسات التعليمية والمصاريف المدفوعة من طرف أباء الطلاب .

فقد توصل "**ادم سميث**" من دراسته إلى :

- يجب العمل على إصلاح النظام التربوي وجعله أكثر فعالية وكفاءة في عصره .
- معرفة كل من مدخلات ومخرجات وأهداف النظام التربوي .

وبكل هذا استخلص هدفين أساسيين :

- تطوير مجال الاقتصاد القومي العام عن طريق خلق المنافسة بين المدارس والجامعات .
- بناء نظام تربوي عقلاني وخلق مدارس تسعي للرفع من قيمة التعليم وتحقيق التجانس الاجتماعي وذلك بعيدا عن تدخل الكنيسة ورجالها في المجتمع .[1]
- يشجع آدم سميث الإدارات العامة على تثبيت المدارس الابتدائية التي يمكن الوصول إليها لجميع الأطفال في جميع الرعايا.
- يرى تكلفة التعليم متزايدة من سنة إلى أخرى في اغلب دول العالم إلا أن العائد الاجتماعي سوف يكون مرتفع للغاية، لدى الاستثمار التربوي هو هدية بين الأجيال المتعاقبة.

[1] عامر، طارق عبد الرؤوف"**اقتصاديات وتمويل التعليم**" طيبة للنشر والتوزيع القاهرة، 2009،ص ،99- 102 .

2- ج . ساي J.B. SAY:

فهو يعتبر التعليم الجيد رأس مال ،يجب أن نستخلص الفوائد الموجودة فيه ،بالإضافة إلى الأرباح العادية التي تنتجها الصناعة ويعتبر أن الأعمال التي تتطلب تعليما (تكوينا) حرا جيدا يجب أن تتقاضي عائدا أكبر من تلك الأعمال التي لا تتطلب التكوين الجيد المسبق .[1]

3- ج. ميل JOHN STUART MILL 1806 – 1873 :

صاحب كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي " فقد أدخل المؤهلات العلمية في معرض تعريفه للثروة ،وتحدث عن فشل آليات السوق مع قطاع التعليم ،

كما يري أن الهدف من الترتيب العقلاني للقوي البشرية هو جعلها تشعر بأنها شيء له معنى في ذلك الحياة ،كما يستند في الإصلاح إلى بناء والترسيخ لعادات التدبير في استغلال عوامل الاقتصاد وتنمية الذات أكثر سرعة ممكنة إضافة إلى تعليم أطفال الطبقة العاملة .

يجب على الحكومة توفير التعليم لجميع أبناء المجتمع وكذا الأفراد ذوي العقول السامية التي لا تستطيع الاستمرار في التعليم نتيجة تكلفته ،فعلى الحكومة أن تتولى مسؤوليتهم .

واستنتج في الأخير أن الإنسان هو الذي من اجله توجد الثروة

فقد نجحت نظرية ميل في التأكيد على أهمية وجود التعليم الأساسي لجميع أبناء المجتمع ولكنه ترك السؤال للعلماء الذين جاءوا من بعده إلى أي مدي يمكن تمويل التعليم أن يكون إلزاميا ؟ [2]

---

[1] SAY, J. B. "**Traité d'économie politique**" Livre II. Québec, Québec, canada: Université de Chicoutimi.(1803).p .12

[2] GRAVOT, P. "**Economie de l'éducation**". Paris, France: economica (1993)..P. VIII .

4- ألفريد مارشال ALFRED MARSHALL: 1824- 1924

لقد وقف عند أهمية التربية بوصفها استثمارا قوميا وتمثل التربية بالنسبة لمارشال على أنها أجزي صور رأسا لمال عطاء بالنسبة للمجتمع .

باعتباره من الاقتصاديين الأوائل اللذين أشار إلى القيمة الاقتصادية للتعليم 1890حين اعتبر الاستثمار في البشر من أكثر أنواع الاستثمارات الرأس المالية قيمة ففي كتابة الشهير "مبادئ الاقتصاد" اعتبر فيه التعليم وسيلة لتحريض النشاط الذهني أي أكثر عطاء .

1. يرى أن الإنفاق على التعليم يعطي فرصة للأفراد حتى يتمكنوا من إفراغ طاقاتهم الكامنة .
2. التعليم يساعد الفرد في حياته اليومية سواء في العمل أو خارجه ،كما يبث له الثقة والذكاء والقدرة إذن فهو عامل أساسي في إنتاج الثروة المادية .
3. وللوصول إلى العباقرة في ميدان الصناعة يتطلب التعليم العام لأصحاب القدرات الخاصة من اجل تنمية مهاراتهم والقدرة على الإبداع والابتكار . [1]

5- والش WALSH:

أما الاقتصادي والش فقد قام بدراسة سنة 1935 حول علاقة التعليم بالدخل واستطاع من خلالها تقدير أرباح وتكاليف الاستثمار في التعليم، فدرس إذا ما كان الإنفاق على التدريس في المدارس الخاصة هي رأسمال استثماري

[1] MARSHALL, "**A**.**Principes d'économie politique**". (F. Savaires Jurdan, Trad.) (Vol. liver IV) Québec, Québec, Canada: Univesrité de Chicoutimi (1890). .P.76.

في سوق البحث على الأرباح ،ولقد تابع اختباره للتدريب المهني من اعتقاده أن غالبية التعليم قبل مرحلة الثانوية يحدث بدون النضر إلى العوائد الاقتصادية والهدف إلى إمداد التعليم الثقافي والسياسي بأكبر معنى .[1]

6- ماركس MARX:

احتل العنصر البشري مكان الصدارة في الفكر المركسي للتربية ،و لقد انعكست أهمية النضرة الماركسية للإنسانية في الأهمية القصوى التي أولها الفكر الماركسي للتربية باعتبار دورها الخلاق في إعداد و تكوين الإنسان و تنمية قدراته بشكل عام و قدراته الذهنية و الفكرية بشكل خاص .

- واستنتج أن مستوي الدخل مرتبط بمستوي التكوين (التعليم و التدريب) و أن العمال المؤهلين هم أقل عرضة للبطالة عكس العمال ذو مستوي تعليمي ضعيف .[2]

7- شولتز SHOLTZ:

تكاد تكون أبحاثه رائدة في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم فقد اتجه إلى فكرة الاستثمار في البشر ،ولقد ركز في أبحاثه على قياس الزيادة في الإنتاج و ظاهرة التحسن التي سادت في الولاة المتحدة الأمريكية و التي أرجعها إلى زيادة الاستثمار الأمريكي لأموالهم في أنفسهم ،و اعتبر أن هذا الاستثمار هو الذي يفسر ما تتميز به ظاهرة النمو الاقتصادي في تلك البلاد و أن مفتاح الاستثمار البشري يكمن في التربية .[3]

كما أشار في كتابه انه لا يمكن الفصل بين التعليم كاستثمار والتعليم كاستهلاك ،إذا كان استثمارا فان الإنفاق عليه من طرف الحكومة يعود على الفرد والمجتمع أما إذا كان استهلاكا فبعد استهلاك الفرد لهذه الخدمة

---

[1] فاروق عبد الفلة ،نفس المرجع السابق ،ص ،29 .

[2] DENIS CLERC " **la théorie du capital humain –problèmes économiques**" 1993، 12-13.

[3] عبد الله حميد بوخاري : نفس المرجع السابق ، ص ، 22-23 .

أيضا يعود عليه وعلى المجتمع ككل ، ويرى أن الإنفاق على التعليم هو استثمار فاعرف التعليم بمفهوم ضيق يشمل جانب الثقافي أي أخلاقيات وآداب وسلوك الفرد ،ومن الجانب الواسع يشمل الجانب الثقافي والاقتصادي وما يسببانه من اثأر على الاقتصاد القوي . [1]

8- اوكروست ODD AUKRUST:

قام بدراسته في سنة 1959 عن عوامل زيادة الإنتاج في النرويج مستعينا بنموذج كوب دوغلاس (Cobb-Douglas) وذلك خلال فترة 1900-1955 و توصل إلى زيادة 1 ٪ في رأس المال المادي تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بنسبة 0.02 ٪وزيادة 1٪ في كمية العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بنسبة 0.07 ٪،بينما يؤدي تحسين مستوى أداء العمال إلى زيادة في الإنتاج بنسبة 0.125 ٪ مفترضا في كل الحالات ثبات العوامل الأخرى عند زيادة أي عامل من عوامل الإنتاج.

مجمل القول أن هذه المرحلة تميزت بأمرين :يتمثل الأمر الأول في أن مساهمات الكلاسيك أمثال سميث وهيوم ومن تلاهم خلال القرن التاسع عشر كانت بمثابة تقرير للأهمية الاقتصادية للتعليم، وقد ورد ذلك في ثنايا كتاباتهم بشكل مقتضب.

أما الأمر الثاني فانه خلال النصف الأول من القرن العشرين كانت ثمة محاولات جادة لاستخدام الأساليب الإحصائية لإبراز دور التعليم في الاقتصاد، وقد ساهم ذلك حقيقة في دفع البحوث لاحقا لتعميق فهم ذلك الدور.[2]

المبحث الثاني: دور التعليم في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

---

[1] SCHOULTZ .T.W **Investment Human Capital** .the American Economic Review .March.1961.p .20-25.

[2] عبد الله زاهي رشدان "**اقتصاديات التعليم** " دار وائل للنشر عمان ،2005 ، ص ،23 .

لقد بات من الواضح أهمية التعليم والدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية إذ لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون التنمية البشرية ذلك أن الموارد البشرية وبطبيعة الحال هم من يحملون على عاتقهم التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وبما من شأنه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يؤكد حقيقة انه لا توجد تنمية بشرية دون التعليم ذلك أن التعليم هو السبيل والطريق الوحيد للوصول إلى التنمية البشرية ومن هنا نجد بان العملية مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن تجزئتها إذ لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتحقق دون التنمية البشرية ولا يمكن للتنمية البشرية أيضا أن تتحقق إلا بالتعليم ومن هنا فان التعليم عموما هو المعني بالتنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: تعريف النمو والتنمية الاقتصادية

إن محاولة تحديد طبيعة مساهمة التعليم في التنمية تقتضي مسبقا تحديد مضمون التنمية المراد بلوغها .والواقع أن الفكر الاقتصادي شهد ولا يزال جدلا عميقا حول ماهية التنمية .فمنذ ستة عقود خلت كان يغلب الجانب الاقتصادي على أنها الزيادة التي تطرأ على تعريف التنمية، حيث عرفها مثلا kindelberger على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية من المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها .كما عرفها Baldwin في كونها عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم [1].

إن التنمية هي مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تجمع وتصب كلها أما النمو فيتم إدماج الجوانب الكمية والنوعية .[2]

---

[1] فيصل بوطيبة " **العائد من التعليم في الجزائر**" رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2009، ص.26.

[2] JON GATTE " Economic general " dunod,2004. p53 .

يعرف النمو الاقتصادي على انه تلك الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن التي تؤدي هذه الأخيرة إلى رفع المستوى المعيشي ويتم تغبير على النمو الاقتصادي بالتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي DGP. [1]

كذلك يمكن أن نقول عن التنمية أنها عملية يتم بموجبها رفع الدخل القومي الحقيقي خلل فترة من الزمن كما يمكننا أن نعرف التنمية الاقتصادية التي ترتبط بمجال اقتصاديات التعليم :هي كيفية استغلال الموارد البشرية وتوزيعها في المدى القريب والبعيد أي اتصاله بالعملية التخطيطية .

فالتنمية أساسا هي عملية تغيير في الاتجاه إلى جانب أنها تحريك للمعطيات الطبيعية و تحويلها إلى مواد اقتصادية عن طريق العلم و تطبيقها التكنولوجيا .[2]

أما النمو الاقتصادي فهو قدرة الدولة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الاديولوجية والمؤسسات التي يتطلبها ذلك النمو .

كما عرفه SKUZNETS انه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي يصاحبه ارتفاع طويل الأجل من إمكانية عرض السلع للسكان وذلك بالكمية المطلوبة . [3]

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية " **الاتجاهات الحديث في التنمية الاقتصادية** " دار جامعة ، مصر، 2003، ص، 11 .

[2] فاروق عبده فيلة" **اقتصاديات التعليم**" دار المسيرة، عمان، 2003 ، ص ، 41 .

[3] Kadora Michail " **Economic Developpent in The Third world** " New york and London longman publishing company ,2003. p 139.

بما أن التنمية الاقتصادية تسعي تحقيق رفاهية الأفراد عن طريق استخدام الموارد الطبيعية بشكل أفضل وتكوين رأس المال ،وتوفير الأمن والاستقرار ،وفرص العمل ،وتحسين السلع والخدمات.لذا فإنها تنطوي على أهداف عديدة تسعى إلى تحقيقها وأهم هذه الأهداف ما يلي :

1- توفير العناصر التي تجعل المواطن عاملا منتجا وقادرا على البذل والعطاء.

2- تنمية الصناعة بصورة ايجابية وتعديل الهيكل الإنتاجي.

3- تنمية واستغلال الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي.

4- التنمية بناء البنية الأساسية للطاقة والمواصلات والاتصالات.

5- زيادة الدخل القومي (السلع والخدمات)

6- رفع مستوي المعيشة لتحقيق الضرورات المادية الأساسية للحياة .

7- تقليل التفاوت في الدخول والأموال وتخفيف من حدة الفوارق الكبيرة في توزيع الدخول .

وبهذا يعتبر الاستخدام الأمثل للموارد البشرية هو مفتاح التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى التنمية الاجتماعية كما أن التنمية الاجتماعية تؤدي بدورها إلى التنمية الاقتصادية فكلاهما يؤثر بالجانب الأخر. [1]

ومن خلال التعارف وأهداف المختلفة للتنمية فإننا نلحظ أنه لبلوغ الهداف التي تسعى إليها التنمية يجب أن تتوفر الطبقة المثقفة والمتعلمة لكي تساهم في مواكبة التطورات والتغيرات التي تسعى الدول أن تصل إليها من خلال التنمية، فإذا كانت التنمية الاقتصادية تقوم على أساس زيادة الإنتاج و عدالة التوزيع و حسن الاستهلاك فان

[1] د. رافده حريري " **اقتصاديات و تخطيط التعليم في ضوء الجودة الشاملة** "دار المناهج للنشر ،طبعة الأولي ،2014، ص.22-23.

ذلك كله يستلزم التربية في نشر الوعي الإنتاجي و تأصله لذي الأفراد، فالتربية تساهم أساسا في تكوين و تدريب العاملين في جميع الميادين.[1]

يعد التعليم أحد العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي عن طريق تزويد الأفراد بالمهارات وبطرق حل المشكلات مما يسهم في النمو الاقتصادي كالتجديد والتنظيم والإبداع والتطوير ويشكل النهوض بمستوي ميدان التربية والتعليم أحد الطرق الفعالة في مجال التطور الاقتصادي حيث يرتبط التطور الاقتصادي بالتطور التربوي ارتباطا وثيقا يجعله متغيرا تابعا له في المدى والاتجاه ،ولذلك فانه كلما ازداد الإنفاق في قطاع التربية والتعليم كلما ازداد العائد من التعليم مما يعود على الاقتصاد بالدعم والمنفعة ،ولذلك فان قطاع التربية و التعليم يلعب دورا أساسيا وكبيرا في إعداد الطاقة العاملة المؤهلة لتسيير دفة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،بالإضافة إلى ذلك فان قطاع التربية والتعليم يلعب دورا كبيرا وحاسما في توفير إمكانية البحث العلمي والاستفادة من نتائجه وتطبيقها في الحياة العامة وجني ثمراته اقتصاديا، من خلال زيادة فاعلية العمل الإنساني الذي يقود إلى زيادة إنتاجية العمل، ويري الكثير من رجال التربية انه إذا كان للتعليم اثر مباشر في الاقتصاد فان له أثاره المباشرة والغير المباشرة في حياة الأفراد و المجتمع ،وانه إذا كان من الممكن قياس الأثر الاقتصادي المباشر للتعليم فانه من الصعب قياس العائد من الآثار الأخرى من العملية التعليمية بالنسبة للفرد و المجتمع ،لا سيما إذا اتخذت المقاييس الاقتصادية كمعايير لتقدير قيمة التعليم وفي كل الأحوال فان العملية التعليمية وما ينفق عليها تعتبر استثمار له عائد اقتصادي . [2]

فالتربية و التنمية متشابهتان من حيث أن كل منهما فعل تحويل ،فالتربية عملية تحويل الإنسان و عقله أما التنمية عملية تحويل أوسع و اكبر من التربية لأنها لا تركز على فرد معين في مؤسسة محددة وإنما تشمل كل إنسان في المجتمع و تشمل بذلك التراث ، الأنظمة و أنشطة الإنسانية .

---

[1] منير مرسلي سرحان " **اجتماعيات التربية** "طبعة 2 ، دار النهضة العربية ،بيروت 1981، ص . 266- 267 .

[2] د. رافده حريري " **اقتصاديات و تخطيط التعليم في ضوء الجودة الشاملة** " نفس المرجع السابق، ص .23 .

فان دور **التربية** في عملية **التنمية** ينبغي أن يؤدي إلى تنشئة مواطنين منتجين يعرفون بيئتهم و يستنبطون منها مقومات حياتهم و يستغلونها للوصول إلى اسمي مقاصدهم فالتربية أداة للتنمية الاقتصادية وركن من أركان الإنتاج و انه لا تنمية اقتصادية في غياب التنمية البشرية و يشمل هذا المبدأ التنموي في دلالاته ما يلي :

- ✓ اعتبار التنمية و ما تستدعيه من ترابط الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية في المجتمع واعتماد بعضها البعض، و مشاركة المواطنين جميعهم و انتفاعهم منها عل شرعة التعاون و المساواة هي الصبغة الحديثة لتقدم المجتمع و تحقيق الرفاهية القائمة على وفرة الإنتاج و عدالة التوزيع فيه.
- ✓ تأكيد العلاقة بين التربية و منظومات النشاط الاجتماعي الأخرى، و بين التنمية العامة و تميز كل منها بالشمول والتكامل و اعتمادها على الإنسان غاية و أداة على السواء .
- ✓ تأكيد التنمية بمفهومها الحديث على تنمية الإنسان من حيث مهاراته وكفايته وقيمه واتجاهاته نحو الحياة و المجتمع نحو العمل وتنمية المجتمع وتوفير الحقوق الإنسانية الأصلية لجميع المواطنين و تمكينهم من النهوض بواجباتهم وتحقيق وفرة الإنتاج و عدالة التوزيع و ما تتطلبه من الديمقراطية و المساواة و من إحداث التطور في المجتمعات والشعوب و إعداد الأفراد للمساهمة فيه و التكيف مع مطالبه .

فالأولوية التي تعطي للجانب البشري في التنمية ينبغي أن تكون أولوية مطلقة حتى يمكن صناعة التنمية و ليس شراء مظاهرها ،لتحقيق تنمية عميقة وحقيقية تبدأ بالإنسان و تنتهي إليه ،و تنمية الموارد البشرية هي التعليم و التأهيل و التدريب .التعليم إلى جانب كونه حقا للمواطنين و واجبا على الدولة ، هو في المقام الأول استثمار اقتصادي و اجتماعي من الطراز الأولى و هو استثمار طويل المدى ،و الخطأ الشائع سياسيا و اقتصاديا اعتبار التعليم خدمة من الخدمات الاجتماعية الفردية ،فمقياس التنمية الحقيقية هو نسبة التعليم و نوعيته و مستواه . [1]

---

[1] غربي صباح " **استثمار في التعليم ونظرياته** " مقال لمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ،العددان الثاني والثالث، في جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر قسم علم الاجتماع، جانفي-جوان 2008، ص، 5.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي بوجود التعليم

النمو الاقتصادي يعرفه"**سيمون كوزنت** " ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان ،وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنيات والتكيف المؤسسي الاديولوجي المطلوب لها .[1]

فالنمو الاقتصادي الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي .[2]

يعتبر التعليم كاستثمار يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية المستقبلية قد حضت بالاعتراف بها وأصبح من غير الممكن وضع المعادلة دون ذكر الاستثمار والاستهلاك والأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الاستثمار في المجال المادي والاستثمار في المجال التعليم والتدريب والعلاقة، التأثيرات التي تقع بينهما .وبهذا نطرح التساؤل التالي:

- مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي مقارنة بإسهام الاستثمار المادي ؟

يعزز الاستثمار في التعليم النمو الاقتصادي مند القدم وذلك بالزيادة في الدخل القومي عن طريق الزيادة في مهارات اليد العاملة ،بعد سنوات السبعينيات اهتم البنك الدولي بالتنمية البشرية وتوصل كل من دينسون DENISONو شولتيز SCHULTZ إلى أن التعليم يؤدي إلى النمو الاقتصادي وذلك بالتكامل للتعليم مع أشكال الاستثمار الأخرى.

فقد حاول العالم دينسون DENISON قياس إسهام التعليم في النمو الاقتصادي وذلك بدراسة معدل العائد من رأسمال البشري بواسطة دالة الإنتاجية ،اعتبر Y:المخرج K: رأسمال المادي L: العمالة .

---

[1] TODARO § SMITH « **Economica développement** .8th edition .Addison Wesley .2003.p.85.

[2] محمد محدث مصطفى وأخر " **النماذج الريادية للتخطيط و للتنمية الاقتصادية** " مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،1999، ص ، 39.

وأعطي المعادلة التالية : $Y = F(K،L)$ قسم معدل النمو في الإنتاج حسب العناصر المادية والبشرية لمعرفة إذا ما كان الزيادة في K و L يؤدي إلى تحقق النمو الاقتصادي الكامل.

بعد دراسة التي دامت خمسين سنة من 1910-1960 وجد أن للتعليم اثر على العمالة وذلك بتركه حجم باقي من النتائج . حسب دينسون 23 بالمائة من نمو في الإنتاج راجع إلى الزيادة في مخزون التعليم عند العمال حسب الدراسة ما بين 1930-1960 أما في دراسة 1950 وجد النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية 15 بالمائة نتيجة للتعليم . [1]

أما العالم شولتيز SCHULTZ فاستخدم معدل العائد من الاستثمار في رأسمال البشري ومقارنته بمعدل استثمار في رأسمال المادي ،فتوصل إلى نفس النتيجة للعالم دينسون DENISON وهو "أن النمو في الإنتاج لولايات المتحدة يعود إلى استثمار في التعليم .

يمكن القول أن زيادة في معدل النمو لكل الدول المتقدمة بدا مند عام 1950 وذلك نتيجة زيادة في المخزون العلمي والاستثمار في رأسمال البشري لليد العاملة والمنتجة . [2]

أما عن علاقة التعليم بالدخل الفردي فقد درسها الكثير من الباحثين، من أبرزهم والش الذي أجرى دراسة على الاستثمار في التعليم العالي، ليتحقق من عائداته وأرباحه الاقتصادية، وقد اعتمد والش على دراسات سابقة من أفراد العينة وعددهم 320 فرد من الذكور والإناث، ومن مستويات تعليمية مختلفة، واختصاصات متنوعة، ثم حسب دخول أفراد العينة خلال حياتهم العملية، وفي أعمار مختلفة ومستوى تعليمهم، كما حسب أيضا نفقات تعليمهم، ثم قارن الدخول بنفقات التعليم، فتوصل إلى النتائج التالية:

---

[1] ا- د بسام مصطفي العمري " **تمويل التعليم العالي واقتصادياته** " الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر عمان ،2014، ص، 32-33.

[2] ا- د بسام مصطفي العمري " **تمويل التعليم العالي واقتصادياته** " نفس المرجع السابق ،ص، 34.

1 – يزيد دخل خريج الجامعة عن دخل خريج الثانوية لما يتمتع به خريج الجامعة من قدرات عقلية ومواهب ذات قيمة اقتصادية تتضح باكتسابه دخلا اكبر.

2 – تزيد قيمة القدرات التي تم إعدادها في الجامعة عن تكاليف الحصول عليها، وهذا يعني أن القيمة الاقتصادية للتعليم العالي اكبر من تكلفته.

3 – تبين دراسة دخل المرأة أن العائد الاقتصادي من تعليمها اكبر من تكلفتها،وهو اقل من قيمته من تعلم الرجل نظرا لقلة الطلب على المرأة المتعلمة، ويكاد العرض يساوي الطلب في سوق العمالة، وقد تزيد تكلفة المرأة عن عائدها الاقتصادي لان نسبة من المتعلمات لا يدخلن إلى سوق العمل، وبعضهن يتركن العمل عند الزواج.

4 – ظهرت قيمة التعليم الهندسي في هذه الدراسة مساوية لكلفته نظرا لتوازن العرض مع الطلب.

5 – يتمتع الأفراد الذين تلقوا تدريبا على إدارة الأعمال بقيمة تزيد عن تكاليف إعدادهم بدرجة كبيرة.

6 – قدرت قيمة المحامين في الدراسة بأربعة أمثال تكلفة إعدادهم نظرا لزيادة الطلب عليهم.

7 – تقل قيمة الماجستير والدكتوراه في تكلفتها، ولكنها تعوض عن طريق المميزات التي يتمتع بها حاملها كالعمل في الجامعة حيث المكانة الاجتماعية والحوافز.

8 – لا تتناسب القيمة الاقتصادية للطبيب مع تكلفة إعداده، ولكنها تعوض من الناحية الوظيفية. [1]

وقد كان التعليم المهني في العالم العربي و مازال يمثل الميلاد الأخير لمن لم يستطع أن يستكمل منهجه التعليمي من الطلبة في المدارس الثانوية العامة و حتى في الحالات التي لم يعد ذلك فيها صحيحا ،فان بعض المدرسيين والآباء يحثون الشباب على تجنب التعلم المهني و ذلك **للأسباب** التالية :

---

[1] عبد الله زاهي رشدان " **اقتصاديات التعليم**" دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2001 ، ص . 186 .

- لازالت المدرسة المهنية معزولة عن المجتمع الذي يفترض أنها تخدمه و لا يوجد برامج تنسيق مع أصحاب الأعمال أو مع الاحتياجات العامة للاقتصاد .
- لازالت معظم المدارس المهنية تمثل طريقا مقفلا لا يوفر فرصة الالتحاق بمعاهد التعليم العليا أو ما بعد الثانوية .
- لا يزال تدريب العمال المهرة في المجالين الصناعي و الزراعي في المدارس المهنية (العربية) نظريا و غير منتج إلى حد كبير، كما أن نسبة ضئيلة هي التي تكمل البرامج التعليمية بقوة العمل في مجال تخصصها.

يبدي بعض المدرسيين النظريين المؤهلين ترددا كبيرا في التدريس في المدارس المهنية و ذلك لأسباب منها انخفاض مستوي طلبة تلك المدارس عموما و ضيق مجال المناهج الدراسية.

من النادر أن يكون خريجو المدارس المهنية معدين للالتحاق بعمل فني يتطلب المهارة و إنما يكونون مجهزين لبداية برنامج عمل تحت التمرين ،و مع هذا فالملاحظ أن هناك نقصان عاما في العالم العربي في مجلات مراكز التدريب و كذلك في برامج التدريب بالنسبة للكبار و ما يوجد منها لا يحقق أي فائدة مرجوة رغم أن برامج التدريب المهني للكبار المناسبة يمكن أن تكون وسيلة فعالة لمواجهة مشكلة الأمية و البطالة معا . [1]

وبكل ما ذكر سابقا نلاحظ أن هناك **أثار ايجابية** للتعليم وللتدريب على النمو والتنمية الاقتصادية وهذا ما اتفق عليه أصحاب نظرة رأسمال البشري ويمكن تلخيصها كما يلي :

1- التأثير المباشر :

الأفراد المحصلين على المزيد من التعليم لهم فرص ووظائف أفضل وبتالي يحصلون على عائد اقتصادي أعلى من الأفراد الذين لهم مستوي تعليمي اقل، وعليه فان الزيادة في مستويات التعليم يؤذي إلى الزيادة في فرص العمل من جهة وزيادة في الإنتاجية العمل أعلى من جهة أخرى وبهذا الفرد ذو مستوى أعلى يكون اكبر استيعاب

[1] غربي صباح " **استثمار في التعليم ونظرياته** " ،نفس المرجع السابق ، ص. 07.

للتكنولوجيا والمعرفة الجديدة وبالتالي زيادة الإنتاجية الاقتصادية ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي لهذا المجتمع.[1]

2- تأثير التعليم والتدريب على القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الدولية :

للحصول على اكبر إنتاج ممكن وبأقل تكلفة وبكفاءة عالية إضافة إلى استغلال الأمثل للموارد الاقتصادية يكون بعملية الاستثمار في التعليم الأمر الذي يؤذي بالمنتجات المحلية القدرة على التنافسية في الأسواق الدولية على أساس النوعية والسعر وبالتالي زيادة التصدير وتحسين ميزان المدفوعات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن التعليم والتدريب الجيد يحقق شروط المنافسة للدولة في الأسواق العالمية من خلال :

- ✓ تحسين القدرة الإنتاجية للقوى العاملة .
- ✓ تامين التنافس للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية على أساس النوعية والسعر .[2]

3- تأثير التعليم والتدريب على التنمية الاقتصادية :

للتعليم والتدريب تأثيرات خارجية تساهم بطريقة مباشرة في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي وهي كما يلي:

- **تأثير التعليم على المستوي الصحي:** من خلال متابعة الأفراد المتعلمين صحتهم باستمرار حتى يكونوا قادرين على العمل وبالتالي زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي .
- **تأثير التعليم على البطالة:** إن التعليم والتدريب يقلل من نسبة البطالة لان الأفراد المتعلمين لا يمكن الاستغناء علهم لأنهم يملكون قدرات ومهارات في جميع التخصصات وكما هو معروف إن الاقتصاد متنوع يشمل ميادين عديد كما له قدرة التوسع من سنة إلى أخرى وهذا ما يدل على أن البطالة للأفراد المتعلمين تكون بنسب قليلة ومؤقتة .

---

[1] ليلي قطاف ، شرف الدين بن غواق ملتقي دولي الجزائر " **خمسون سنة من التجارب التنموية ،ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع** " مشاركة بعنوان – دراسة تقيميه لدور الدولة في مجال إعداد وتكوين العنصر البشري في الجزائر – ص، 4- 5 .

[2] هنري ليفي وارسل "**التربية والعمالة في البلدان المتقدمة** " مستقبليات اليونسكو 71، المجلد 19 ،العدد 2،ص ،338 -339 .

- **تأثير التعليم على الاستهلاك** : إن التعليم مصدر للدخل وزيادته ويحسن المستوى المعيشي للأفراد وبتالي زيادة في الدخل القومي، يحقق الاستقرار للمؤسسات مما يسمح بتهيئة مناخ مناسب للاستثمار في التعليم من اجل تحقيق النمو الاقتصادي .
- **تأثير التعليم على إعادة توزيع الدخل وتقليل الفقر** : كلما كان الأفراد متعلمين كلما كانت أجورهم مرتفعة والعكس بالنسبة للأفراد اقل تعلما، فان الطلب على الأفراد المتعلمين في سوق العمل يؤذى إلى تخفيض نسبي في أجورهم ويقابله زيادة في أجور الأفراد اقل تعلما ،فهذه العملية تسهم في تخفيض الفروق الدخل في سوق العمل بالتالي يصبح التعليم أداة للتقارب الاجتماعي والاقتصادي .[1]

إن النظرة الاقتصادية للتعليم العالي الآن هي من اجل تدعيم التعليم العالي وتطويره، ولقد أصبح من الممكن للاقتصاديين الآن أن يقيسوا والى حد كبير نتائج التعليم العالي وأثاره، الأمر الذي أدى إلى إبراز أهميته وخطورته، والواقع أن ما يساهم به التعليم العالي من الناحية الاقتصادية لا يتعارض مع ما تسهم به في الجوانب الحضارية والثقافية، والى هذا الاتجاه العلمي والتطبيقي والتنفيذي يجب أن تتجه الدراسة في الجامعة، كما يجب أن يسير الاقتصاد الحديث في هذا الاتجاه، وإذا كان من الخطأ أن نعالج بعض النواحي الاقتصادية بعيدا عن النواحي الحضارية للإنسان، فانه من الخطأ كذلك أن نعالج النواحي الثقافية والحضارية بعيدا عن الأسس الاقتصادية .[2]

و من هنا كان **الارتباط** الوثيق بين التربية و **التعليم و الاقتصاد** ،إن لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من "الخدمة " تقدم للناس في عزلة عن العملية الاقتصادية ، و إنما أصبح ينظر إليها على أنها " استثمار" بصورة أساسية ،و إنما هي و النشاط الاقتصادي وجهان لشيء واحد يستهدف النهوض بمستوي حياة الفرد و الجماعة ولا شك أن الربط بين التعليم و التنمية الاقتصادية يتضمن تنمية الموارد البشرية ،أي زيادة المعارف و المهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع و استثمارها بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي ،وتتم هذه

---

[1] على لطفي " **محاضرة في التنمية الاقتصادية** " كلية التجارة ، جامعة عين الشمس ،القاهرة ،2003 .

[2] أسعد محمد مصطفى" **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة**" المؤسسة الجامعية النشر والتوزيع، بيروت ، 2000 ، ص. 110.

التنمية بطرق متعددة منها التعليم الرسمي بمراحله المختلفة وأنواعه المتعددة ،ومنها التدريب وكذلك التطوير الذاتي أي سعي الأفراد من تلقاء أنفسهم و بجهودهم الخاصة إلى زيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم ومواهبهم .[1]

الشكل رقم (1) : التداخل بين التعليم والنمو الاقتصادي [2]

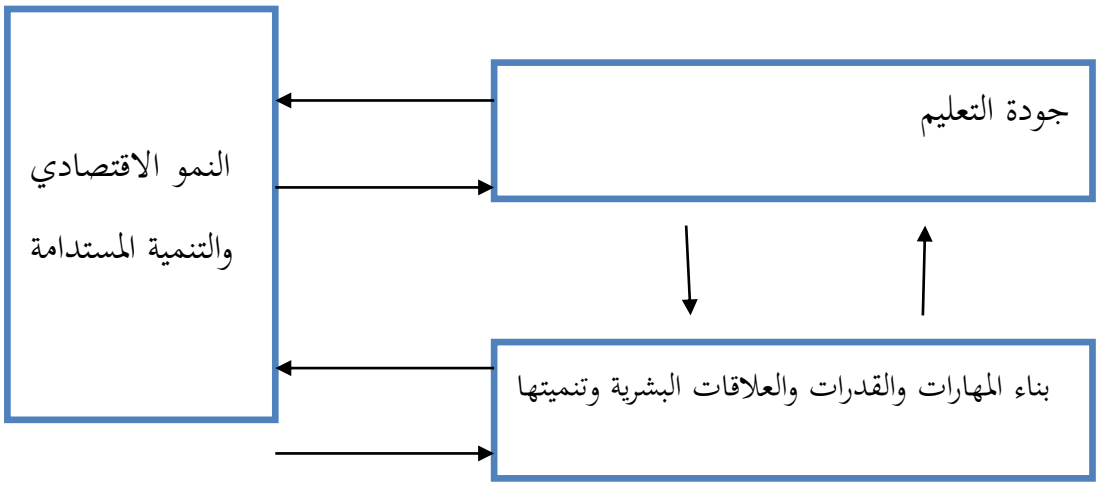

استنتاج دور التعليم في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يكمن دور التعليم في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بتزويد الأفراد بالمهارات الخاصة التي تفيد في العمليات الإنتاجية. تزويد الأفراد بالمعارف والمعلومات وطرق حل المشكلات التي تمكن الفرد من التكيف في عالم العمل

---

[1] غربي صباح " **استثمار في التعليم ونظرياته** " ،نفس المرجع السابق ، ص. 08.

[2] محمد عزة عبد الموجود" **هيكلة التعليم العالي في الدول العربية" دار** مقدمة لمجلس اتحاد الجامعات العربية الدورة 37 ،بيروت، 2006، ص، 18

والإنتاج. الإسهام في تغيير اتجاهات الأفراد نحو العمل والإنتاج. إتاحة الفرصة لتصنيف الخريجين ،ووصول الأكثر قدرة إلى أعلى المراكز في النظام الاقتصادي.

المبحث الثالث: العائد الاقتصادي من التعليم

كما هو معروف مند القدم أن التعلم له عوائد على الفرد والمجتمع وإن العائد من الاستثمار فيه يعتبر المقابل الذي ينتظر من الإنفاق عليه من جهة المجتمع إضافة إلى انه موضوع شائك اهتم به باحثوا اقتصاديات التعليم ، أما العائد الشخصي فيقيس العلاقة بين التكاليف والفوائد التعليمية.

المطلب الأول: مفهوم العائد

يعرف العائد من التعليم بأنه " مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي تقترن بالتعليم ويحصل عليها أفراد القوي العاملة نتيجة تحسن قدراتهم على الإنتاج والكسب " .

ويقصد بالعائدات الفردية من التعليم : الدخل النقدي المباشر وغير المباشر الذي يحصل عليه المتخرجون بسبب مستوياتهم التعليمية الناتجة عن الاستثمار في التعليم ولا سيما الاستثمار في التعليم ما بعد الثانوية .

فالعائد في التعليم هو " مجموع المخرجات التي يكون التعليم سبباً فيها سواء أكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والتي تحقق منافع اقتصادية وذلك من خلال حساب العائد أو المكاسب المادية التي يحصل عليها المتعلمون والمجتمع مقارنة بالكلف التي صرفت عليهم حالياً. وللمفاضلة بين عائدات الاستثمار يستخدم معدل العائد ويقصد به سعر الفائدة التي توازن بين السعر الحالي للعائد المنتظر والقيمة الفعلية الإجمالي للتكلفة. [1]

[1] عليان عبد الله الحولي " **اقتصاديات التعليم** " محاضرة الجامعة الإسلامية – غزة ، 2013 ، ص، 03.

يعرف العائد من التعليم بأنه " الزيادة النسبية في دخل الفرد المتأتي من العمل في سوق تنافسي للعمل ،نتيجة زيادة سنوات الدراسة بسنة واحدة ".[1]

- **أهمية دراسة العائد من التعليم**

يحقق دراسة العائد من التعليم فوائد عديدة في مجال الاقتصاد وتتمثل في:

- المساعدة على ترشيد الاستثمار في التعليم.
- تمكن المخططين في المجال التربوي من اتخاذ القرار الصائب لتوزيع النفقات على أنواع التعليم.
- المساهمة في معرفة مدى ملاءمة أنظمة التعليم لسد احتياجات التنمية وسوق العمل.
- المساعدة في تطوير وتعديل المناهج التعليمية شكلًا ومضمونًا.
- الاهتمام بالبحث العلمي لدراسة المتغيرات التربوية وظواهرها المختلفة وعلاقتها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية.
- يسمح نخطط التعليمي بالمقارنة بين العائد الاقتصادي للتعليم والعائد الاقتصادي لباقي الاستثمارات.
- يساعد المخطط بوضع علاقة بين تكلفة التعليم ودخول القوي العاملة .
- يساعد قياس العائد من التعليم الطلبة في توجه نحو التخصصات التي يكون الطالب عليها متزايد.[2]

- **تصنيف العائد من التعليم.**

لقد اختلف الباحثون في علم اقتصاديات التعليم حول تصنيفات العوائد من الاستثمار في التعليم فتم التقسيم إلى خمسة أصناف:

---

[1] د عيسي محمد غزالي " **قياس معدلات العائد من التعليم** " المعهد العربي للتخطيط سلسة دورية ،العدد التاسع وسبعون، 2009، ص، 02.

[2] المحسن عايض القحطاني و فيصل بوطيبة " **اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة** " مجلة بجامعة الكويت ،2015 ص 87.

1- **عوائد استهلاكية وعوائد استثمارية:** العوائد "الاستهلاكية" تكمن في حصول الطالب على الرضا من ناحية حياته الدراسية وتدرجه في مراحل التعليم مكتمل بالنجاح ،أما العائد "الاستثماري" فتمثل في زيادة في الإنتاجية والحراك الوظيفي في مجال العمل وتجنب البطالة من اجل دعم التنمية .

2- **عوائد فردية وجماعية:** فالعوائد الفردية هي التي تعود على الفرد وحده مثل زيادة ثقافته أو الزيادة في الدخل أما العوائد الجماعية فهي تخص كل المجتمع مثل زيادة الناتج القومي، زيادة القدرة الشرائية.. فالعائد الخاص يتعلق بنفقة الفرد على التعليم والأرباح التي ينتظرها من استثمار فيه، أما معدل العائد الاجتماعي فهو يربط بين التكاليف الإجمالية للمجتمع مع الأرباح التي تعود عليه[1] ويمكن اختصار عوائد الفردية والاجتماعية في النقاط التالية :

✓ **العائد على الفرد:**

- توعية الفرد على المواطنة السليمة .
- إسهاماته في الحياة العامة وتوعية لفهم القضايا المجتمعية .
- تزويد الفرد بالمهارات التي تسمح له بالزيادة في الإنتاج .
- إعانة الفرية على تأليف حياة أسرية مستقرة .

✓ **العائد على المجتمع :**

- يزود التعليم الفرد للتأقلم مع متغيرات الاجتماعية وتقلباتها .
- يزود التعليم الفرد الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية أكثر من غيره .
- الأفراد المتعلمين يقدمون أفكار جديد وابتكارات تسهم في تنمية المجتمع .

[1] محمد بن سعد الدوسري " **خفض التكلفة وزيادة الإنتاجية** " مقال 1436/ 9/ 13 .2015.06.30 على الساعة 17:58 يوم 2017/1/16 الموقع

- الأفراد المتعلمين يألفون كتب ومقالات ومجلات من اجل ترقية ثقافة المجتمع .[1]

3- **عوائد اقتصادية واجتماعية:** من العوائد "الاقتصادية" زيادة التنمية الاقتصادية، الطاقة الإنتاجية،الدخل القومي أما العوائد "الاجتماعية" تكمن في تثقيف أفراد المجتمع وتنمية مهاراتهم .

4- **عوائد نقدية وغير نقدية** :تتسم العوائد "النقدية" بصفة الملموسة أي كل العائد ذات طابع نقدي مثل اجر العامل نتيجة مستواه الدراسي، أما غير "نقدي" فهو عكس النقدي مثل احترام القوانين.

5- **العائد الحدي والعائد المتوسط:** يكون العائد "الحدي" عندما تكون متغيرات الدراسة حدية فالنتيجة تكون حدية، لكن عند المقارنة بين العامل الذي له مستوي جامعي ومن ليس له هذا المستوي يكون هنا معدل العائد "المتوسط".[2]

المطلب الثاني: طرق قياس العائد الاقتصادي من التعليم

لقد نال هذا الموضوع اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين و التربويين في هذا القرن ،حيث كانت ترجع البدايات الولي في هذا المجال من طرف اقتصاديو القرن التاسع عشر باعتبار التقدم العلمي كان يوفر لهم إمكانيات البحث العلمي للمعالجة الاقتصادية. و بالتأمل المنطقي في مجال علاقة التعليم و النمو الاقتصادي و التأثير على نشاطات الاقتصادية فيجب البحث للوصول إلى نتائج دقيقة و إحصائيات في مسائل معقدة و التعرف على التأثيرات المتبادلة بين التعليم و عناصر الإنتاج.

يعد الاهتمام الكبير الذي وجه للنمو الاقتصادي في معظم الدول سببا هاما في البحث عن أفضل الطرق لتسريع هذا النمو و محاربة الأزمات الاقتصادية .ظهرت العلاقة بين التعليم و مؤسساته و بين النشاطات الإنتاجية والاقتصادية العامة و هذا ما أدي بالباحتين إلى البحث عن أساليب قياس العائد التعليمي أو قياس الآثار التي

---

[1] جمال على الدهشان " **قراءات في اقتصاديات التعليم** " مجلة كلية التربية جامعة المنوفة ، 2003 ، ص ، 20 - 25 .

[2] المحسن عايض القحطاني و فيصل بوطيبة " **اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة** " نفس المرجع السابق، ص 89-91.

يتركها التعليم في الاقتصاد [1]. وبهذا تم إعداد طرق استخدمها الباحثون الاقتصاديون في هذا القرن لقياس اثر التعليم في النمو الاقتصادي و هي كالتالي :

1- طريقة الترابط البسيط :

قياس الترابط البسيط بين النشاط التربوي ومستوى النشاط الاقتصادي كدراسة العلاقة بين نمو التربية ونمو الدخل القومي. [2]

و هي مقابلة مؤشرات التي تحصل في مجال التعليم مع متغيرات التي تحصل في مجال الاقتصاد من اجل ربط العلاقة بين متغيرين أي كشف مدي انعكاس التغيرات التي تحصل في حجم التعليم ونوعيته على حجم الإنتاج و نوعيته وعلى سعة النشاط الاقتصادي و نوعيته أو على العكس تكشف علاقة بين التغيرات التي تحصل في مجال الاقتصاد و التغيرات التي تحصل في مجال التعليم فبواسطة هذه الطريقة يمكننا تحديد دور كل من التعليم و الاقتصاد .[3]

2- طريقة تحليل العوامل المتبقية :

---

[1] ياسر سلامة " **اقتصاديات التعليم** "الطبعة الآلي 2010 ، مركز كتاب الاكادمي ، ص، 13- 15.

[2] فاروق شوقي البوهي " التخطيط الاستراتيجي واقتصاديات التعليم " دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،2013 ،ص ،09.

[3] ياسر سلامة : نفس المرجع السابق ،ص ، 16-17.

وهي طريقة تعتمد على تقدير الزيادة الإجمالية في الناتج القومي لبلدان خلال فترة زمنية معينة مع حساب دور العوامل المحددة .[1]

تستخدم في حساب اثر التعليم في النمو الاقتصادي على المستوي الوطني أو زيادة الإنتاج على لمستوي المؤسسة و القطاعات الإنتاجية عن طريق تحليل عوامل التي تؤدي إلى تكوين الإنتاج فيحدد دور كل عامل من هذه العوامل في العملية الإنتاجية و من تم تحديد درجة مساهمته في زيادة الإنتاج و بهذه الطريقة يتم تحديد دور كل عامل قياسا للعوامل الأخرى في مدى مساهمته في تكوين الإنتاج أولا ومدى اثر الذي يتركه في حالة إجراء أي تغيرات ثانيا .[2]

3- معدل العائد بالطريقة الكاملة:

تعني هذه الطريقة الربحية في استثمار التعليم ويتمثل هذا المعدل في معدل الخصم الذي يتساوي عنده تدفقات الأرباح مع تدفقات التكاليف عند لحظة معينة من الزمن.[3]

4- معدل العائد بالطريقة المختصرة :

إنها طريقة تقديرية ، تقسم إلى قسمين العائد الخاص والعائد الاجتماعي من استثمار في التعليم تستخدم يدويا في حالة عدم توفر البيانات الكافية للحساب بطريقة الكاملة، كما تعتبر كتمهيد لها.[4]

5- طريقة حساب " درجة الإعادة " لنفقات التعليم :

---

[1] فاروق شوقي البوهي ، نفس المرجع السابق ،ص ،10.

[2] ياسر سلامة : نفس المرجع السابق ،ص ،18-20 .

[3] المحسن عايض القحطاني و فيصل بوطيبة " **اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة** " مجلة بجامعة الكويت ،2015 ص 92.

[4] المحسن عايض القحطاني و فيصل بوطيبة ،نفس المرجع السابق، ص، 93.

تستخدم هذه الطريقة عادة ضمن صيغتين تستخدم إما لحساب العوائد التربية للأفراد الناجمة عن النفقات التي وجهت من طرف الأفراد لأغراض تعليمية أو تستخدم في حساب العوائد الاقتصادية للنفقات التعليمية على الصعيد الاقتصاد الوطني .معنى الصيغة الأولى تستخدم هذه الطريقة لحساب فوائد الاقتصاد المترتبة على التعليم كاملة طول حياة الفرد الإنتاجية مقارنة بالموارد المالية التي أنفقت فعلا في سبيل تحقيق ذلك النوع من التعليم بعد خصم تلك النفقات الفعلية .وهنا لابد من التأكد على أن الفوائد الاقتصادية المترتبة على التعليم تحسب من خلال ما يتقاضه الفرد من اجر على ضوء ما يملكه من مستوى تعليمي.

واستخدام طريقة "درجة الإعادة" أن التعليم يمكن في ممارسته دورا هاما في تقريب مدخلات أفراد المجتمع الدين يمتلكون مستويات تعليمية واحدة أو متقاربة.أما الصبغة الثانية التي تستخدم فيها هذه الطريقة لحساب العائد التعليمي على مستوى الاقتصاد هي حساب الفوائد الاقتصادية السنوية المترتبة على النفقات السنوية التي تخصص للتعليم .[1]

6- معدل العائد بطريقة التكلفة العكسية:

تشبه الطريقة المختصرة تقوم بدراسة متغيرين الإنفاق على التعليم والأرباح السنوية المتوقعة من الاستثمار فيه ،يستعمل لمعرفة كيفية خفض أو رفع المكاسب لتسويق الاستثمار التعليمي.[2]

7- طريقة حساب الاحتياجات من القوى العاملة:

تستخدم في حالات محددة لحساب حجم الفوائد التي تترتب على النفقات التعليمية و يظهر استخدامها فقط في مجال تخطيط التربوي وغير معتمدا على نظرية العرض والطلب [3]،بل عن طريق التنبؤ لحجم القوى

---

[1] ياسر سلامة : نفس المرجع السابق ،ص ،21-24 .

[2] المحسن عايض القحطاني و فيصل بوطيبة، نفس المرجع السابق ،ص ،95.

[3] فاروق شوقي البوهي نفس المرجع السابق ،ص ،10.

العاملة الضروري لتحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي خلال الخطة أو في نهاية الخطة و التنبؤ لنوعية المؤهلات الضرورية للعاملين و النفقات الضرورية لتأهيلهم أو التكوين عبر الدورات.[1]

8- **طريقة حساب عناصر الكلفة التعليمية:**

ظهر الاهتمام بهذا المجال بصورة متزايدة نتيجة المجهودات التي بدلت في مجال تحديد العوائد الاقتصادية للتعليم

لا يمكن تحديد صافي الفرائد الاقتصادية للاستثمارات التعليمية بدون تحديد حجم النفقات الفعلية للنشاطات التعليمية لذا انصب اهتمام معظم الباحثين في قياس عوائد التعليم الاقتصادية على تحديد عناصر الموجهة للنفقات التعليمية و إيجاد وسائل مختلفة لقياس كلفة النشاطات التعليم .

9- **طريقة قياس إنتاجية النشاطات التعليمية من الناحية الاقتصادية :**

تهتم هذه الطريقة بقياس العلاقة الاقتصادية بين مدخلات النظم التعليمية و مخرجاتها سواء على مدي قريب أو بعيد الأجل للتوقف على مدى فعالية الموارد المالية التي تنفق على النشاطات التعليمية قياسا على النتائج المباشرة و غير المباشرة التي تحققها المؤسسات التعليمية " قياس الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم " حيث تقاس فعالية النفقات التعليمية قياسا على عدد الطلبة الذين انهوا الدراسة دون إعادة أي سنة دراسية ،و حساب الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الرسوب أو الترك .

10- **طريقة دالة الكسب** :وهي طريقة جاكوب مينسر JACOB MINCER حيث استعمل متغيرين الدخل والعام الدراسي للعامل. ذلك بدراسة ما مدى تأثير زيادة في العام الدراسي إضافي دون الالتفات لنوع المرحلة الدراسية.[2]

---

[1] ياسر سلامة ، نفس المرجع السابق ،ص ، 25 .

[2] المحسن عايض القحطاني و فيصل بوطيبة " **اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة** " نفس المرجع السابق، ص، 96.

11- **طرق تحديد أساليب التمويل في التعليم** : تستخدما غالبا جملة من الطرق الوضعية و التحليلية و مقارنة مختلف المعالجات الاقتصادية التي تخص كيفية التمويل في مجال النشاطات التعليمية و لهذه الطرق أهميتها لكونها تعالج موضوعات التمويل في النشاطات الاجتماعية حيث تختلف في كثير من جوانبها عن النشاطات في مجال التعليم إذ تعد أساليب التمويل في مجال الإنتاج المادي من الوسائل التي تؤثر مباشرة في النشاط الإنتاجي لسبيل رفع ربحية المؤسسات من ناحية الاقتصادية في حيث توجه أساليب التمويل في التعليم لتحقيق الإغراض الإنسانية إضافة إلى الاقتصادية التي تحققها في مجال المادي عن طريق المهارات التي يكتسبها العمال نتيجة تعلمهم .[1]

كما اعتمدت معظم حسابات تحليل العائد من التعليم على ثلاثة طرق :

- **العائد الداخلي من الاستثمار في التعليم** :مقياس يتم من خلاله تعرف الفائدة الاقتصادية من الاستثمار من وجهة الطالب أو أسرتهم.
- **العائد الخاص أو الشخصي**: يقيس العلاقة بين التكاليف والفوائد التعليمية على الصعيد الشخصي .
- **العائد الاجتماعي**: يقيس العلاقة بين التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع ككل والفوائد المتوقع تحقيقها.[2]

ويري الدكتور محمود عابدين في كتابه علم اقتصاديات التعليم الحديث أنَّ هناك مرحلتينِ أساسيَّتين فيما يخص العائد من التعليم:

المرحلة الأولى سميت بمرحلة "التقرير"، وقد أدرك رواد هذه المرحلة عديدا من عوائد التعليم مع اختلاف درجة التركيز فيما بينهم، إلا أن مجموع أفكارهم توحي بشمولية النظرة لعوائد التعليم إلى حد كبير .

---

[1] ياسر سلامة : نفس المرجع السابق ،ص ، 27-37 .

[2] ا. د بسام مصطفى العمري " **تمويل التعليم العالي واقتصادياته نظرة معاصرة** " دار وائل للنشر، الطبعة 1، 2014، ص، 61.

فيرى ادم سميث التعليم استثمار بشري طويل الأجل وركز على قضايا رأس المال البشري هو وغير من العلماء (**جون ميل** ، **ألفريد مرشال** ، **أرفنج فيشر**) فذكر المكونان الأساسيان لإطارات العمل لنظرية رأس المال البشري الإنتاجي وهما :

- مدخلات العمل يجب أن لا ترتكز على الكمية فقط بل على أبعاد نوعية أخرى القدرات والمهارات التي على أساسها يتم اختيار العمال .
- القدرات المكتسبة من خلال التعليم والدراسة التي تكلف نفقات فعلية .

ليواصل الفريد مرشال في كتابه مبادئ علم الاقتصاد معالجته لموضوعي التدريب الصناعي وتوزيع الدخل وحتى يكون الفرد كفئا من المنظور الصناعي يجب أن تكون له ثروة شخصية تشمل الطاقات والقدرات والعادات إضافة إلى أن المعرفة تعتبر عامل مهم من عوامل الإنتاج ولا يمكن الاستغناء عنها كما أشار إلى أن فوائد التعليم ليست كلها نقدية بل يكسب الفرد السلوك الحسن في حياته اليومية وينمي سمات المواطنة الصالحة .[1]

وسمّيت **المرحلة الثانية** "القياس"، وفي هذه المرحلة تم التركيز بشكل واضح على قياس العوائد الاقتصادية فقط، خاصة النقدية ،وذلك لأسباب فكرية، وأخرى منهجية تم توضيحها، ورغم ذلك فقد بدأت محاولات القياس تتسع لتشمل على الأخص في دول العالم المتقدم بعض العوائد غير النقدية إلا أن الطريق ما يزال طويلا جدا أمام هذه الدراسات للإلمام شبه الكامل بعوائد التعليم المتشابكة على مستوى القياس، وليس مجرد التقرير.[2]

وإذا كان الحال كذلك بالنسبة لدراسات العالم المتقدم، فإن المسافة أطول، والعبء أكبر بالنسبة لدول العالم النامي، حيث لم تخرج معظم دراسات عوائد التعليم فيها عن مجرد قياس العوائد الاقتصادية خاصة النقدية منها مع التأثر الشديد بالطرق التقليدية التي شاعت في العالم المتقدم في الماضي، وخاصة في الستينيات، وإذا كان الاتجاه

---

[1] الدكتور محمود عابدين "**علم اقتصاديات التعليم الحديث**" الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – مصر،الطبعة الأولى، ، 2000م، ص،92-95 .

[2] الدكتور محمود عابدين ،نفس المرجع السابق ،ص، 100.

العالمي يتجه الآن نحو مزيد من القياس للعوائد غير الاقتصادية للتعليم، فإن هذا اتجاه يتطلب تقنينا وحذرا نظرا لحساسية هذه العوائد ودقتها النسبية، ومن هنا يفضل المؤلف (د. محمود عابدين) عدم المبالغة في إجراءات القياس، فضلاً عن وجوب مزيد من التعاون بين معظم العاملين في الحقل التربوي وربما غيرهم.[1]

[1] الدكتور محمود عابدين **"علم اقتصاديات التعليم الحديث"** نفس المرجع السابق،ص ، 156.

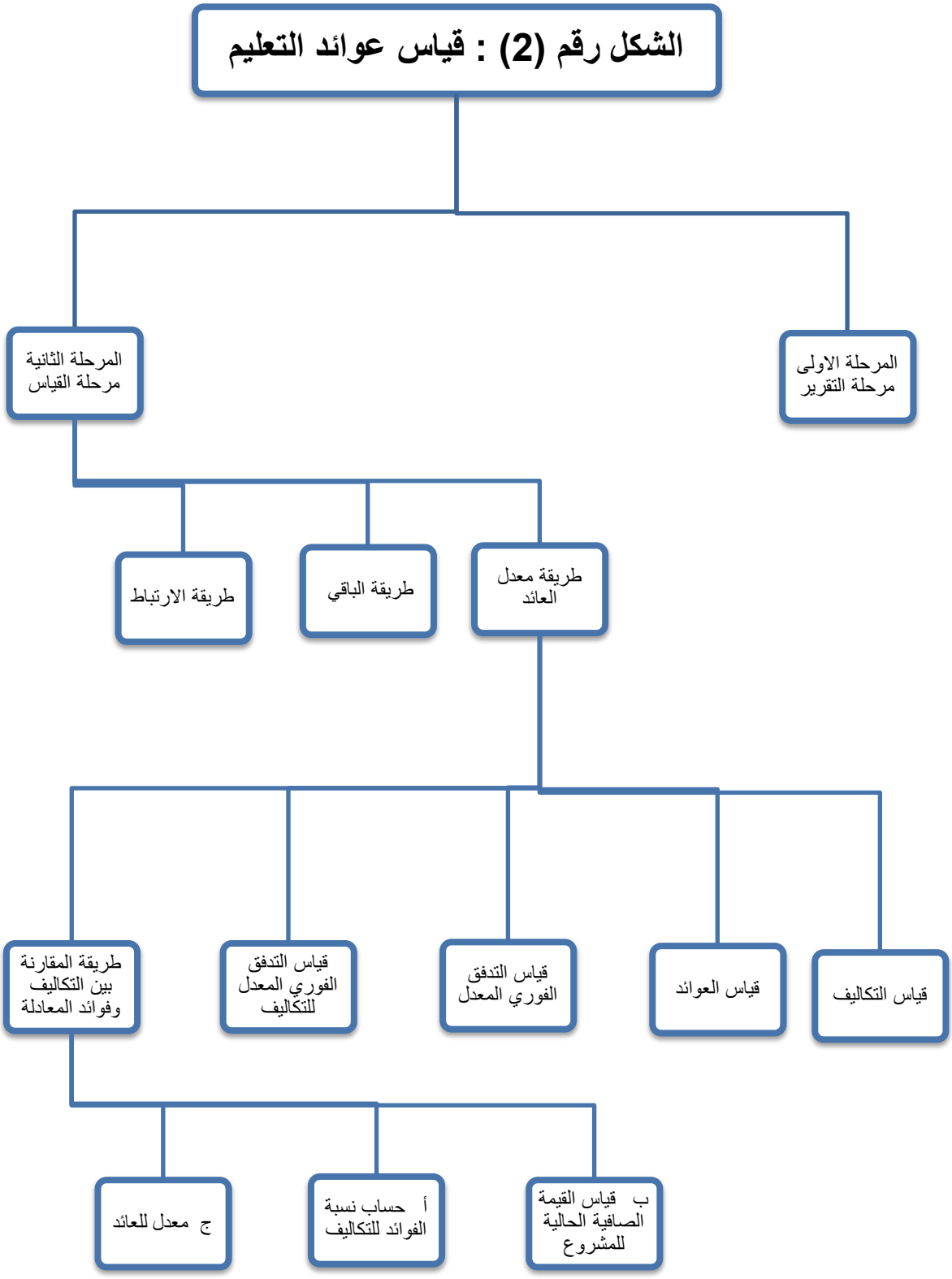

المصدر: الدكتور محمود عابدين "**علم اقتصاديات التعليم الحديث**" نفس المرجع السابق،ص ، 158.

المطلب الثالث: صعوبات وهدف قياس العائد من التعليم

- **الهدف**

- معرفة العلاقة بين العائد والإنفاق على التعليم من اجل معرفة مدى إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية.
- دراسة الروابط بين التعليم وسوق العمل بطريقة موضوعية .
- يسهم قياس العائد من التعليم في معرفة تكلفة الكافية لكل أنواع التعليم .
- مقارنة العائد الاقتصادي من تعليم مع العائد الاقتصادي من المشروعات الاستثمارية الأخرى.[1]

- **صعوبات**

بالرغم من اعتبار الإنفاق على التعليم هو استثمار له عوائد على الفرد والمجتمع غير أن حساب العوائد منه تعتبر عملية صعبة أو شبه مستحيلة في هذا الزمن ومن أهم الصعوبات التي تواجه قياس العائد من التعليم ما يلي :

- التعليم هو أمر معنوي صعب قياسه .
- وجود عوامل أخرى تنمي الأفراد مثل الإعلام ، الخبرة الحياة، الوراثة....
- العائد التربوي يأتي بعد مدة زمنية طويلة هذا ما يؤثر على الفرد من حيث دخله الذي يتقاضاه بعد مدة طويلة وهذا أيضا نعكس على للمجتمع .
- اختلاف شخصيات الطلاب وكذا اختلافات لبيئة المؤسسات التربوية لا تسمح بتوحد العائدات من التعليم لهذه الأخيرة .

[1] فاروق شوقي "**التخطيط الاستراتيجي واقتصاديات التعليم** " نفس المرجع السابق ،ص، 86- 87 .

- **نتائج قياس معدل العائد على التعليم في الدول العربية :**

يتضح من نتائج الدراسات المتعلقة بقياس معدل العائد على التعليم في الدول العربية أن هذه الدول تفرز أنماطاً مغايرة للأنماط الدولية التي تم استنباطها من الرصد الدولي للنتائج في هذا المجال وتتمثل النتائج فيما يلي :

تدني معدل العائد على التعليم في الدول العربية مقارنة بالمتوسط على مستوي العالم (7.3% مقابل 9.7%).

نزوع معدل العائد على التعليم في عينة الدول العربية نحو الارتفاع مع ارتفاع مستويات الدخل حيث سجلت كل من الكويت (11.4%)، وسلطنة عمان (10.3%)، بينما سجلت اليمن (1.8%).

تدني معدل العائد على التعليم الابتدائي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط على مستوي العالم .

تدني معدل العائد على التعليم الثانوي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط على مستوي العالم (6.3% مقارنة بحوالي 17%).

تدني معدل العائد على التعليم الجامعي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط على مستوي العالم (10% مقارنة بحوالي 19%).

نزوع معدل العائد على مستويات التعليم في الدول العربية نحو الارتفاع مع ارتفاع مستويات التعليم.[1]

[1] على عبد القادر على " **قياس معدل العائد على التعليم** " المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،2009، ص، 12 .

الخلاصة

مما ذكرناه سابقا في الفصل توصلنا إلى إن التعليم مر على عدة مراحل من المدرسة الكلاسيكية إلى المدرسة الحديث فاعتبر رأسمال ثابت من طرف العالم ادم سميث ليتغير إلى انه استثمار له عوائد مستقبلية من طرف الفريد مارشال ليواصل شولتيز الدراسة نحو قياس تلك العوائد الاقتصادية وكيف تسهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية.

غير أن كل هذه التعريفات المختلفة إلا انه تم وضع مفهوم موحد من طرف العلماء على " أن التعليم شرط ضروري للتطوير والتجديد والإبداع والابتكار في جميع الميادين الاقتصادية ،الاجتماعية، السياسية كما يعتبر التعليم الدافع للازدهار والتطور المجتمعات ، تحسين المستوى المعيشي للأفراد أنيا ومستقبليا ، فهو يدفع بعجلة التنمية في جميع الميادين ".

لذا يتطلب على جميع دول العالم الاهتمام به وتسخير له كل الأموال اللازمة حتى يكون له نتائج على الفرد من خلال مساهمته في بناء حياة أسرية متوازنة والقدرة على إنتاج اكبر أما على المجتمع فالأفراد الذين يتميزون بالصفات المذكورة سلفا لهم يد مباشرة في بناء مجتمع سليم يتميز بالوعي والرقي وبالتالي بناء دولة قوية تتواكب مع جميع التغيرات والأزمات والصدمات المفاجئة .

الفصل الثاني:

التربية والتعليم العالي والتكوين المهني في الجزائر

التمهيد

نظرا للأهمية التي يكتسبها التعليم بكل أنواعه (التربية،التعليم العالي،التكوين المهني) نتيجة التحسينات والتطورات التي ادخلها على جميع الميادين سواء كانت اقتصادية كمساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، أو اجتماعية مثل مساهمة التعليم في تنمية الموارد البشرية من حيث التوسيع في أفكارهم وتكوينهم ....

فالجزائر كغيرها من الدول تضع التعليم في الصدارة مند الاستقلال إلى اليوم الحالي ويظهر ذلك من خلال نسبة الإنفاق الكبيرة من مجموع العام لميزانية الدولة، فبجعله من أولويات باشرت السلطات الجزائرية انطلاقة تكوين الموارد البشرية والقيام بالتعديلات الجديدة.

ولمعرفة عوائد الإنفاق على التعليم يظهر من خلال المخرجات التعليم العالي والتكوين المهني وكذا معرفة المنشات القاعدية بالإضافة إلى تطور الأساتذة في جميع المراحل التعليمية.

وبهذا سوف نقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التربية ،التكوين والتعليم العالي.

المبحث الثاني: الإصلاحات التي مر بها كل من التربية ،التكوين والتعليم العالي.

المبحث الثالث: النفاق على التربية ،التكوين والتعليم العالي ونتائجه.

المبحث الأول: أساسيات حول النظام التعليمي في الجزائر

يعتبر التعليم الباب الواسع لكل الدول من اجل تقدمها وتطور مواردها البشرية ،فنجاح النظم التعليمية يتوقف على مدى قدرتها على إعداد وتنمية مواردها البشرية للمساهمة في زيادة معدلات الإنتاج ،فمن خلال برامجها التعليمية تتمكن من سد احتياجاتها من القوي العاملة واليد الماهرة التي تستخدمها في سوق العمل. والجزائر كسائر البلدان شهد تعليمها عدة تحولات نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على البلاد مند الاستقلال، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال إبراز أهم التغيرات خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : التربية في الجزائر

الفرع الأول : التعليم الابتدائي

1- **مفهوم التعليم الابتدائي:** تعني المرحلة الابتدائية دخول الطفل ذو 5 و6 سنوات إلى المدرسة من اجل التعلم حتى يصل إلى سن 12 سنة ليتوجه في هذه السنة بامتحان ينتقل به إلى الطور الثاني، هذه المرحلة تسمى بالمرحلة التي تسبق مرحلة المراهقة .

- تعتبر هذه المرحلة جزء من منظومة التعليم كونها تعمل على خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه والذي بدور يشكل وحدة عضوية متكاملة نجد فيه كل مراحل التعليم .

- كما تتميز مرحلة التعليم الابتدائي بأنها الخطوة الأولى من اجل تربية الطفل التي تكون على يد معلمين متخصصين في هذا المجال . [1]

في الجزائر فان المرحلة الابتدائية في النظام الجزائري تضمن لكل طفل جزائري الحق في التمدرس إلى غاية السن سادس عشر ،هذا ما جاء في النشرة الرسمية للتربية الوطنية في القانون التوجيهي للتربية الوطنية في المادة 12 .

---

[1] عبد الغني عبود وآخرون " **فلسفة التعليم الابتدائي** " دار الفكر العربي ،القاهرة ،1994 ،ص ،30 .

2- وظيفة التعليم الابتدائي

للمدرسة الجزائرية عدة وظائف تتمثل في :

- تعليم الطفل القراءة والكتابة والحساب : حتى يتمكن من قراءة الصحف والمنشورات والكتب وكذا من أجل التعبير عن نفسه وبناء شخصيته .

- تعلم العلوم : أي معرفة مبادئ كل مادة وما تمكنه من العمل في الزراعة والصناعة والصحة حتى يتمكن من الوقاية من الأمراض والمخاطر .

- معرفة كل ما يتعلق بوطنه : من حيث الجغرافيا ،التاريخ ، الاقتصاد ،مصادر ثروته وعلاقة بلده مع باقي البلدان .

- تعليمه الدين الإسلامي : يجب تربية الطفل على حب الدين والطاعة والخلق الصالح وكيفية توثيق علاقته بالله سبحانه .

- تعليمه الرياضة : وضع حصص مخصصة للتربية البدنية في المدارس لتساعده على نمو جسمه نموا سليما .

- تعليم الطفل الأشغال اليدوية : حتى يحص على مهارات يدوية التي تعوده على العمل وتحبيبه فيه من اجل الإنتاج في المستقبل .

- تكييف برامج التعليم تتماشى مع مستوى الطفل : من اجل قدرة استيعابها حتى يتمكن من توظيف مكتسباته العلمية في الحياة العملية مستقبلا .

- المحافظة على التقاليد : عن طريق نقل التراث الاجتماعي ومعرفة عادات الأجيال السابقة حتى يستفيدوا منها ويواصلوا عليها، وكذا يسلموها إلى الأجيال اللاحقة .

- التأكيد على العناية الخاصة بالمرحلة الابتدائية لدى كل بلدان العالم من طرف منظمة حقوق الإنسان. [1]

---

[1] بوبكر بن بوزيد " **المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية** " الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، الجزائر ،2006 ،ص، 10 .

3- **أهمية التعليم الابتدائي** : يهتم المجتمع الجزائري بثلاثة أمور :

- اللغة الكتابة : بمعنى إتقان القراءة والكتابة والمحفوظات والقواعد ،الإملاء، الإنشاء، والبلاغة حتى يكون قادرا على التعبير والقراءة من اجل متابعة الدراسة بهده اللغة في بقية أطوار التعليم المتبقية .

- لغة الأرقام : تتمثل في الهندسة وأساسيات الحساب .

- العمل على دمج الطفل في مجتمع طبيعي : بتعليمه التاريخ الوطن، الجغرافيا والعلوم .[1]

الفرع الثاني : التعليم المتوسط

1- تعريف التعليم المتوسط

تقع مرحلة التعليم المتوسط ما بين المرحلة الابتدائية التي تشمل بداية النظام التعليمي والمرحلة الثانوية التي تمثل النهاية، يلتحق بها التلميذ مباشرة بعد تحصله على شهادة التعليم الابتدائي .

- تدوم مدة التمدرس 4 سنوات كما يصاحبه الزيادة في المستوى المعرفي للطالب وإضافة لبعض المواد .

- يعقد في نهايتها امتحان التعليم المتوسط .

- بعد التحصل على شهادة التعليم المتوسط يكون الطالب مؤهلا للالتحاق إلى مؤسسات التعليم الثانوي .

2- أهداف التعليم المتوسط

1- يعد مرحلة ثقافية للتنمية الشاملة عقليا وجسميا .وكذا تمكين العقيدة الإسلامية للطالب .

2- تزويد الطالب بالمهارات ،وكذا تربية الطالب على حياة اجتماعية متوازنة .

3- إعداد الطالب من اجل الانتقال إلى المرحلة الثانوية .[2]

---

[1] تركي رابح " **أصول التربية والتعليم** " ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية، الجزائر، 1990، ص، 105 .

[2] صلعة سمية " **اقتصاديات التعليم في الجزائر** " أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان 2015- 2016 ،ص،186 -187 .

الفرع الثالث : التعليم الثانوي

1- مفهوم التعليم الثانوي

عرف العالم KARMEN BRYNER و BREGMAN JACOB التعليم الثانوي على انه مرحلة مقسمة إلى قسمين :القسم الأول هو "التعليم الثانوي للمستوى الأول" الذي يتكون من فئة عمرية 12-15 سنة أما القسم الثاني فهو "التعليم الثانوي للمستوى الثاني" يتكومن من فئة عمرية 16-19 سنة كل قسم له ميزانه البيداغوجي .[1]

2- أهمية التعليم الثانوي

أن مرحلة التعليم الثانوي هي أصعب مرحلة من حيث شخصية الطالب كونه يكون في سن المراهقة وتكوين الشخصية لديه لا تكون إلا بالتعليم حتى تكون في اتجاهات وقيم سليمة، ويمكن حصر أهمية التعليم الثانوي في النقاط التالية :

1- مرحلة التعليم الثانوي هي مرحلة عبورية نحو المرحلة التي تليها كما له ارتباط وثيق بالمراحل التي سبقته لذي يجب تخطيط مناهج التعليم بدقة كبيرة من طرف المتخصصين .

2- توفير مناخ مناسب للتلميذ من اجل تحقيق متطلباته .

3- ارتباط تلميذ التعليم الثانوي بمشكلات المجتمع نتيجة الأحداث والأزمات وتغيرات التي تسوده .

4- نظرا لتنوع وكثافة البرامج تسمح للتلميذ القدرة على زيادة المعرفة في حياته الدراسية .[2]

---

[1] BREGMAN JACOB et KARMEN BRYNER " **qualité de l'éducation secondaire en Afrique**" ,ADEA , mairice ,2003 ,p 5.

[2] محمد الفالوقي ورمضان القدافي " **التعليم الثانوي في البلاد العربية** " المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002، ص، 206 .

المطلب الثاني: التعليم العالي في الجزائر

الفرع الأول: تعريف التعليم العالي

تعرفه منظمة اليونسكو انه كل أنواع الدراسات والتكوين أو التكوين الموجه للبحث التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية الدولية .[1]

في الجزائر يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقا للقانون رقم 99- 05 بأنه " كل نمط للتكوين والبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من قبل مؤسسات متعددة من طرف الدولة ،وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس والمعاهد الخارجة عن الجامعة ، كما يمكن أن تنشأ معاهد ومدارس لدى دوائر وزارية أخرى بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي .[2]

ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادها، ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من المجالات ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد .[3]

من خلال التعارف السابقة [4]يقصد بالتعليم العالي كل أشكال التعليم التي تمارسها مؤسسات التعليم العالي سواء كانت جامعات ومدارس عليا أو كليات أو معاهد أو غير ذلك من المؤسسات العاملة في هذا الحقل في مستويات تعليمية تعقب التعليم الثانوي بغرض تنمية المعارف والمهارات لدى الطلبة وتشجيع روح البحث العلمي وأساليبه

---

[1] UNESCO .conférence mondial sur l'enseignement supérieur de claration mondiale **sur l'enseignement supérieur** pour le 21e siècle: vision et action paris. 1998. P 1

[2] القانون رقم 99-05 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 24 ،1999 .

[3] الموسوعة العربية العالمية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع الرياض ،المملكة العربية السعودية ،ص، 146.

[4] خالد عبد الجليل دويكات " **دور التعليم المفتوح في إدارة المعرفة وتنمية الإبداع** " مداخلة في مؤتمر علمي رابع بعنوان :الريادة والإبداع واستراتيجيات لأعمال في مواجهة تحديات العولمة جامعة فيلادلفيا كلية العلوم الإدارية والمالية 15-16-2005/3 .

المتعارف عليها وذلك بهدف رفد المجتمع بالكفاءات المتخصصة القادرة على المشاركة الفعالة والحقيقية في بناء مجتمع مؤسساتي متطور في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية وكذلك التكنولوجية التي باتت تشكل سمة هذا العصر وشغله الشاغل.

كما يعرف انه التعليم الذي توفره كلية أو جامعة أو غيرها من المنظمات الأكاديمية التي تمنح الدرجات العلمية كالليسانس والماجستير والدكتوراه والدبلومات العالية ويشمل التعليم العالي أيضا التعليم والأنشطة البحثية التي تقوم بها الجامعات . [1]

الفرع الثاني: خصائص قطاع التعليم العالي

تتصف منظمات قطاع التعليم العالي بمجموعة من الصفات التي لا تتصف بها باقي المنظمات التعليمية الأخرى أهمها :

- يتسم محور نشاطات منظمات التعليم العالي بأنه ذو سمة أكاديمية بالدرجة الأولى مضمونه التعليم البحث العالمي والذي يتطلب إدارة فعالة .
- تعد منظمات التعليم العالي لاسيما الجامعة الحلقة المجتمعية الأكثر تماسا مع معطيات العلوم والمعارف والتطورات في ميادين اختصاصها واهتمامها وتمثل المخرجات الأكثر حساسية في رسم معالم مستقبل موطنها.
- يعد الاستثمار في هذا القطاع استثمارا طويل الأجل لا تظهر نتائجه في المدى القصير أو المتوسط أحيانا كما يصعب قياسها وفق آليات حساب إيرادات الاستثمارات الأخرى ولا يعد الربح بمفهومه التجاري محور اهتمام منظمات التعليم العالي خاصة إذا كان تمويلها حكوميا أو من جهات لا تهدف للربح . [1]

---

[1] مصطفي حسين باهي ،ناهد خيري فياض " **اتجاهات التعليم العالي في ضوء الجودة الشاملة** " الطبعة الأولى ،القاهرة ،مكتبة انجلو للنشر،2009،ص 15.

- ترتبط منظمات قطاع التعليم العالي بنظيرتها من المنظمات الجامعية بصلات ذات طبيعة خاصة تميل في العادة إلى التعاون ولا تخلوا أحيانا من المنافسة سواء كانت تلك المنظمات وطنية أو أجنبية ويتمثل إنتاجها في البحوث العلمية والمعارف والمهارات والتجارب العلمية .

- تجعل منظمات التعليم العالي المعرف وتعظمها لأنها تدرك أهميتها وتعرف دورها في الحفاظ عليها واستمرار بقائها أولا وفي تطور المجتمع وتقدمه وتحركه إلى الأمام .

- تعد المعرفة المنتج الرئيسي الذي تنتجه منظمات التعليم العالي ،وحتى تتمكن من إنتاجها يتعاون أفرادها كلهم وخاصة الأساتذة وتكون الوسيلة الرئيسة التي يستخدمونها جميعا هي البحث العلمي، كما انه لابد من وضع بين أيدي الأفراد فيها كل الإمكانيات الضرورية التي تمكنهم من تحقيق هذا الهدف .[2]

- التعليم العالي يضمن منظور اجتماعي في المقام الأول ،من المنطق أن منظمات التعليم العالي تسعى إلى خدمة المجتمع في شتى المجالات وبالتوازي والتعاون مع المنظمات الأخرى في الدولة.

- التعليم العالي يعمل ضمن منظور ثقافي عام والذي يفسر من خلال اهتمام منظمات التعليم العالي بالبعد الفلسفي للحياة واستعراض الثقافات البديلة والرائدة في العالم التي لا تتعارض مع مبادئ المجتمع ووضعها خدمة لمجالات الحياة المتعددة .

- التعليم العالي يعمل ضمن منظور اقتصادي من خلال تسخير مختلف العلوم والتكنولوجيات لتحقيق الإنتاج الوفير ذو التنافسية العالية المتمثلة في التميز بالجودة ولأسعار التنافسية المناسبة مع هذه الجودة وكل هذه العناصر تمثل السلاح الفتاك الذي يميز العنصر الحالي للسيطرة على الأسواق وتحقيق الربحية لأجيال طويلة.[3]

---

[1] بسام فيصل محجوب "**إدارة الجامعة العربية في ضوء المواصفات العالمية** " دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،العدد 374، 2003، ص، 25-26 .

[2] محمد عجيلة ،مصطفي بن نوي " **ثنائية الشغل والجامعة وفق متطلبات التنمية المحلية** " ورقة عمل في ملتقى وطني الأول _تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة 2010/05/20، ص، 83.

[3] احمد بن عياشي "**التعليم العالي في الجزائر وتحديات التنمية المحلية**" ورقة عمل في ملتقى وطني الأول _تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة 2010/05/20، ص،256.

الفرع الثالث: وظائف التعليم العالي

على الرغم من تعدد تنوع الوظائف التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي إلا أن هناك شبه اتفاق على أن أية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي ينتظر منها القيام بوظائف متكاملة وهي:

1- وظيفة التعليم: يعتبر تعليم وتكوين الطلبة من الوظائف الأساسية لمؤسسات لمؤسسة التعليم العالي وهذا لما لهذه الوظيفة من أهمية في تكوين رأس المال البشري للمجتمع وإمداده باحتياجاته من الكفاءات والإطارات اللازمة لتنميته وترقيته في مختلف المجالات .[1]

كما تسعى هذه المؤسسات من خلال وظيفة التعليم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- تعليم الطالب كيفية التعلم والتقويم الذاتي.
- قدرة الطالب على الإبداع والابتكار.
- اكتساب الطالب القدرة على المشاركة في تنمية مجتمعه.[2]
- توليد الرغبة للاستمرار في التعلم .
- نقل المعرفة عن طريق البحث العلمي لأجيال المستقبل.

2- وظيفة البحث العلمي:تتم هذه الوظيفة من طرف الأساتذة والباحثين لكون أهمية هذه الوظيفة وتزايد المجتمع للبحوث العلمية، في مخابر مجهزة بكل ما يحتاجه الباحث من أدوات وأجهزة من اجل الحصول على اكبر قدر من المعرفة، والهدف من هذه الوظيفة: [3]

- تكوين الباحثين القادرين على دفع التطور التقني والعلمي عن طريق البحث الأساسي والتطبيقي.

---

[1] على عبد الله مداح **"التعليم العالي في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة المخرجات"** ورقة عمل في ملتقى وطني الأول_تقويم دور الجامعة في استجابة لمتطلبات التنمية المحلية ،جامعة زيان عاشور،الجلفة 2009، ص، 02.

[2] حسين عبد اللطيف بعارة وماجد محمد الخطابية" **الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي** "دار الشروق للنشر،الأردن، 2002، ص، 26.

[3] منير مرسلي " **التعليم الجامعي المعاصر قضايا واتجاهاته** "القاهرة دار النهضة العربية ،1977،ص، 25-26 .

- المساهمة في مجالات التعليم والتكنولوجيا وإعطاء الإضافة لها.
- الربط بين نوعية البحوث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- التعاون والتعامل مع الجامعات العربية والأجنبية.
- تدريب الطلاب وأعضاء التدريس على طرائق البحث وأساليبه الحديثة.

3- وظيفة التنشيط الثقافي والفكري وتنمية المجتمع : يعتبر نشر العلم والثقافة من رسائل منظمات التعليم العالي التي تعتبر هذه الأخيرة بمثابة حجر الأساس لعمليات التنمية الوطنية كما لها دور كبير في تقدم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالمجتمع والحفاظ على هويته وتهيئته لمواكبة تحديات المستقبل،[1] كما تتأثر منظمات التعليم العالي بالمجتمع الذي تكون فيه لذا يجب عليها أيضا أن تقوده وتؤثر فيه زلا تخضع لهيمنته وتتحمل مسؤوليتها في عجلة التغيير.[2] فأوجه خدمة مؤسسات التعليم العالي للمجتمع كثيرة منها:

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن.
- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية،الإدمان،نشر الوعي...
- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.
- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- تفسير نتائج البحث ونشرها للاستفادة منها.
- تكوين الإطارات واليد العاملة ذات كفاءة التي ينتجها الاقتصاد الوطني. [3]

---

[1] زهير صيفي " **دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية** " ورقة عمل في ملتقى وطني الأول _تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة 2010/05/20، ص،297 .

[2] فواز عقل " **دور الجامعة في خدمة المجتمع** " على الموقع https://scholar.najah.edu/ar/node/220/editors تاريخ الاطلاع 2016/08/20 على الساعة 15:54 .

[3] خمارة الطاهر وخمارة بوعمامة " **الالكتروني في قطاع التعليم العالي الدوافع والمعوقات**" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الخاص: الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، 2010،ص ، 486.

الفرع الرابع : أهمية وفوائد التعليم العالي

- تكمن أهمية التعليم العالي في تكوينه لرأس المال البشري المؤهل والمكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية ،والقدرة على الاستجابة لمتطلباته والتغيرات المستمرة سواء كانت محلية أو عالمية.

- كما له أهمية بالغة في معرفة حياة المجتمعات من حيث تقدمها ودرجة الوعي والرقي والتحضر فيها.

- ربط التعليم العالي و مراكز البحث العالي بالواقع الصناعي والإنتاجي لهذه الدول، وهذا إيمانا منها بأن هذا هو الحل الأنجع لتجاوز كل العقبات

- اربط التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بالواقع الصناعي والإنتاجي لدول النامية وهذا إيمانا منها بان هذا هو الحل الأنجع لتجاوز كل عقبات الجهل والتخلف.

- كما يكشف التعليم العالي عن واقع الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح ليس كمناهج وبرامج بالمؤسسات التربوية فحسب وإنما كذلك بالأساس ضمن علاقات الناس فيما بينهم داخل وخارج المؤسسات.[1]

- يعتبر التعليم العالي مصنع إعداد القيادات الفنية والإدارية في المجتمعات المتقدمة ،وفي الدول النامية يتسم بالطابع الاكادمي الذي يتجه نحو إعداد القوى البشرية اللازمة لحاجات المجتمع.[2]

- تهدف منظمات التعليم العالي الحديثة إلى إرساء التعليم لأجل الاستقلالية وتحقيق الكفاءة العالية في الأداء وذلك يعد استجابة ايجابية لتحقيق سرعة التغيرات نحو العولمة والاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بحيث تواجه نظم التعليم العالي الحديثة مشاكل حقيقية في عصر العولمة والتحديث وما بعد التحديث ،وان شعار التعلم المتميز للمجتمع يجعلان منظمات التعليم العالي أمام تحديات خطيرة عليها مواجهتها .[3]

---

[1] محمد بوعشة " **أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي** " الطبعة الأولى ، دار الأجيال للنشر، بيروت، 2000، ص، 125.

[2] محمد مقبل عليمات " **النظام التربوي الأردني في ضوء النظم التربوية المعاصرة**" الطبعة الأولى، عمان ،2001، ص، 158.

[3] كريم نعمة النوري " **التعليم في عصر العولمة** " مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 25 ،نوفمبر 2005، على الموقع www/uluminsania.net/ اطلع عليه 2015/03/10 على الساعة 12:15

المطلب الثالث: التكوين المهني في الجزائر

الفرع الأول: مفهوم التكوين

تعريف **MONTONOLLIN**: التكوين يدل على إحداث تغير إرادي في سلوك الراشدين في أعمال ذات طبيعة مهنية .[1]

تعريف **SILVIO MONTARELTO**: التكوين عبارة على مجموعة من النشاطات التي تستهدف إلى تزويد المتكون بالمعارف والكفاءات المهنية المناسبة.[2]

تعريف **BOTERF**: التكوين عبارة على عملية تعديل ايجابي ذات اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية والوظيفية، وهدفه اكتساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الفرد، من اجل رفع مستوى كفاءته في الأداء بحث تتحقق فيه الشروط المطلوبة لإتقان العمل، أي أن التكوين وسيلة لإعداد الكفاءات تتراوح فيها تتراوح المعارف والسلوكيات بحيث تكون هذه الكفاءات مؤهلة للعمل الناجح والقابلة للتوظيف الفوري في الايطار المهني.[3]

تعريف **MORINEAU MENAGER**: يسعى التكوين إلى بناء وتحليل المواقف البيداغوجية وامتلاك المهارات والكفاءات البيداغوجية مع إمكان استثمارها من جديد في التكوين بقدر الإمكان.[4]

تعريف **MIALARET**: التكوين عبارة عن نوع من العمليات التي تقود الفرد إلى ممارسة نشاط مهني ،كما هو عبارة عن نتائج هده العمليات .

---

[1] Montomollin M. **formation dans le vocabulaire de la psychologie** .sous la direction de Piéron .presse universitaires de France .Paris .1979.P 18.

[2] Montarelto Marullo .**pour la direction du personnel**. Edition homme et technique .1979.p.25.

[3] Boterf G. **comment manager la qualité de la formation**. Edition organisation .France .1992.p106.

[4] Morineau Menager .la **construction objectifs innovation dans la formation des enseignants**. Media formation .collectif. Paris .1985.p51.

الفرع الثاني :أهداف التكوين المهني

كون التكوين المهني يلعب دور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلابد من تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان يد عاملة تتميز بالتكوين المهني المؤهل لتلبية احتياجات سوق العمل من خلال التكوين الإقامي والتكوين عن طريق التمهين.
- ضمان تكوين تكميلي أو تحويلي لفائدة العمال والموظفين قصد تحسين مؤهلاتهم وإتقان مهاراتهم بصفة متواصلة وفق متطلبات سوق الشغل والتطور التكنولوجي.
- تزويد المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين بالموارد البشرية المؤهلة القادرة على التحكم في منصب الشغل تطوير وتحسين مردود المؤسسات الاقتصادية من خلال التحسين المستمر لمؤهلات العمال وفق تطورات المهن.
- ضمان لكل شخص تكوينا مهنيا أولي يؤهله لشغل منصب عمل .
- ترقية الفئات الخاصة للمجتمع قصد إدماجهم في الحياة العملية .[1]

كما بين العالم **PIERRE CASSE** انه لا بد من معرف احتياجات المكونين من اجل وضع أهداف التكوين ،يمكن تبيان العلاقة كالتالي:

1- الوضعية في بداية التكوين: نقاط القوة ونقاط الضعف للمتكونين، الاحتياجات والموارد البيداغوجية.

2- التكوين: الجهود لتحويل المعارف والسلوكيات والمعلومات عن طريق استعمال سلسلة من الوسائل والتقنيات والطرق.

3- الوضعية في نهاية التكوين: تحسين نقاط القوة وتقليص نقاط الضعف ،اكتساب معارف جديدة وسلوكيات الهدف البيداغوجي .[2]

---

[1] وزارة التعليم والتكوين المهنيين " **التعليم والتكوين المهنيين مهام وهياكل** " www.mfep.gov.dz

[2] Pierre Casse. **La formation perforante** .office de publication Universitaire .1994.p 134.

الفرع الثالث: أنماط التكوين المهني في الجزائر

يتكون التكوين المهني الجزائري من أربعة أنماط أساسية وهي كالتالي :

1- التكوين الإقامي:

يمثل التكوين الإقامي الشكل التقليدي للتكوين المهني حيث تتم دوراته على مستوى المؤسسات التكوينية والمعاهد ،حيث يتم بشكل نظري وتطبيقي.

أن أغلبية الملتحقين بهذا النمط هم التلاميذ المتسربين من قطاع التربية الوطنية ليبقى هذا النوع من التكوين سائدا نظرا للإقبال المتزايد عليه من قبل المتربصين.

2- التكون المهني عن بعد:

هذا الشكل من التكوين المهني يتم بالمراسلة مع تجميع دوري للمتربصين ،ادخل في سنة 1984 من خلال المركز الوطني للتكوين عن بعد الذي عمل على التنصيب في سنة 1988 هياكل عملية سمحت له بالشروع في نشاطاته البيداغوجية ،كما خلق هياكل دعم على المستوي الجهوي .

يؤمن المركز عدة تخصصات تتعلق أساسا بالمحاسبة ،البنوك، التامين ، السكريتيرية ،السياحة، الحلاقة، الفلاحة والبناء ....،حيث تبلغ مدة التكوين في هذه التخصصات سنتين ليتوج المتربص بعدها بشهادة تقني ،كما يساهم المتربص بمبلغ 850 دج في السنة .[1]

[1] وزارة التعليم والتكوين المهنيين " **التعليم والتكوين المهنيين مهام وهياكل** " **ص، 18** . www.mfep.gov.dz

3- التمهين:

يتم هذا النمط الثاني من التكوين المهني بالتناوب بين مراكز التكوين المهني والمؤسسات والورشات الإنتاجية سواء كانت عامة أو خاصة حيث يتم هذا التكوين داخل هذه الأخيرة تحت إشراف مراكز التكوين المهني الذي يقدم تكوين نظري مدته أربع ساعات أسبوعيا ،مكملة بالجانب التطبيقي على مستوي هذه المؤسسات .

يعتبر التكوين المهني طريقة فعالة ومنظمة إذا أحسن استغلالها من جهة، وكان هناك انسجام والاتصال بين مسئولي التكوين المهني ومسئولي المؤسسات الإنتاجية من جهة أخرى.

وهو نمط يتماشى مع إمكانيات الدول النامية بما انه اقل تكلفة كما يساهم في الاندماج المهني للعديد من الممتهنين، فكل هذه المزايا التي يتمتع بها هذا النمط إلا أن فيه عدة مشاكل منها:

- عدم إعطاء أهمية لازمة لعملية التمهين وكذلك عدم إمكانية توفير التكوين التطبيقي لجميع الطلبة.
- عدم توفر الطرق من اجل توجيه جميع الممتهنين نحو تخصصات مختلفة .
- عدم الكفاءة التربوية العمال المكونين بحد ذاتهم .[1]

4- التكوين المهني المسائي:

وجه هذا النمط بالدرجة الأولى للعمال الذين يرغبون في تحسين أدائهم وإعادة تكوينهم ،حيث يتم في مراكز التكوين المهني مساءا بعد الانتهاء من العمل وذلك مند بداية 2005/2004 .[2]ينتشر التكوين المسائي بصفة كبيرة على مستوي المؤسسات التكوينية الموجودة بالمناطق الحضرية .

إلى جانب هذه الأنماط يتم التكوين المهني من خلال العديد من التخصصات حيث تحتوي المدونة على 461 تخصص منظمة في 21 فرع مهني، كما أن مدة التكوين المهني تتغير حسب مستويات التكوين من حيث

---

[1] بوفلجة غيات " **التربية والتكوين في الجزائر** " ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 92-93 .

[2] المنشور الوزاري " **تحضير وتنظيم دخول سبتمبر 2004** " رقم 381، وزارة التعليم والتكوين المهنيين الجزائر،2004، ص، 05

التخصصات والأنماط حيث تتراوح بين 12 و15 و18 و24 و30 شهر لتمنح بعد انتهاء مدة التكوين ونجاح المتربص في امتحان النهائي شهادات مختلفة منها: [1]

- شهادة التكوين المهني المتخصصة و شهادة الكفاءة المهنية .
- شهادة التحكم المهني ، شهادة تقني و شهادة تقني سامي .

الفرع الرابع: شبكة هياكل التكوين المهني:

يتكون قطاع التكوين المهني على أربعة شبكات واسعة وهي كالتالي:

I. شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني يتضمن القطاع العمومي على شبكة واسعة من مؤسسات مستقلة، تحت وصاية وزارة التعليم وتكوين المهني.

1. مراكز التكوين المهني (CFPA) :

تشمل مراكز التكوين المهني الشبكة القاعدية لجهاز التكوين المهني وبلغ عددها 1207 مركزا حسب إحصائيات سنة 2013 متواجد على مستوى 48 ولاية ،توفر تكوين في المستويات من 1الى 4 [2]ولهذه المركز ملحقات وأقسام منتدبة بالوسط الريفي ويبلغ عددها 223 ملحقة .

2. معاهد التكوين المهني (IFP) :

تتكفل معاهد التكوين المهني بتكوين وتحسين مستوى ورسكلة المدربين ومستخدمي الإدارة ،كما تساهم في إعداد وطبع وتوزيع برامج التكوين[3]، يبلغ عددها 6 متواجدة في 6 ولايات فقط :

---

[1] CNES " **projet de rapporte national sur le développement humain** " 19 session 2001 .p83

[2] المرسوم التنفيذي رقم 82-27 المؤرخ في 20 جانفي 1992 المتعلق بالقانون الخاص لمراكز التكوين المهني .

[3] المرسوم التنفيذي رقم 90-237 المؤرخ في 28 جويلية 1990 المتضمن القانون الأساسي لمعاهد التكوين المهني.

معهد بئر خادم –الجزائر: تقنيات الإدارة وتسيير، الحرف التقليدية .

معهد عنابة : الإنشاءات المعدنية، الإنشاءات الميكانيكية والصناعات الحديدية .

معهد المدية: مكانيك المحركات والآليات ، معهد ورقلة : الزراعة وصناعة الأغذية الزراعية .

معهد سطيف: البناء، الأشغال العمومية والبيئة .

معهد سيدي بلعباس: الكهرباء ،الإلكترونيك والتبريد. [1]

3. **المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني (INSFP)**:تتواجد المعاهد المتخصصة في التكوين المهني في اغلب ولايات الوطن وتتكفل بتكوين التقنيين والتقنيين الساميين المستوى 4و 5 وبلغ عددها 119 وتتبع لها 15 ملحقة.[2]

4. **المعهد الوطني للتكوين المهني (INFP)**: مكلف بالهندسة البيداغوجية وبالتكوين المؤطرين.

5. **المعهد الوطني للعليم عن بعد (FNAC)**: هو تكوين بالمراسلة في جميع التخصصات للتحضير للامتحانات والمسابقات المنظمة من طرف المؤسسات العمومية للتكوين، يحتوي على 9 مديريات جهوية وهي: (الجزائر، الشلف، بشار، سطيف، عنابة، قسنطينة، ورقلة،وهران، تيزي وزو).

6. الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل (FNAC) :

تتمثل المهمة الأساسية للصندوق في تطوير التمهين والتكوين المتواصل كما يتكفل ب:

---

[1] الماحي ثريا " **نحو استراتيجي فعالة لخلق علاقة مستمرة بين التعليم وسوق العمل كحل للبطالة وطريق التنمية المستدامة** " مداخلة في ملتقي وطني حول إستراتيجية الحكومة القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ،جامعة المسيلة 15-16 نوفمبر 2011،ص، 6.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 90-235 المؤرخ في 28 جويلية 1990 المتضمن القانون الأساسي لمعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني.

- تسيير الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفه.
- إبداء الرأي حول مشاريع برامج التكوين عن طريق التمهين والتكوين المتواصل المفتوحة للتمويل والمقدمة طبقا للقوانين المحددة.

7. **المؤسسات الوطنية للتجهيزات التقنية البيداغوجية للتكوين المهني (ANEFP)**:

- اقتناء، توزيع، تركيب التجهيزات والأدوات الموجهة لمؤسسات التكوين المهني.
- التنظيم والمراقبة التقنية لصيانة التجهيزات وتزيد مؤسسات التكوين المهني بقطع الغيار الضرورية للصيانة.
- المساهمة مع مؤسسات الدعم التقني والتربوي في إعداد وتكييف برامج ومخططات التجهيز.[1]

8. **مركز الدراسات والبحث في المهن والمؤهلات (CERPEQ)** :يقوم هذا المعهد بإعداد الدراسات والبحوث حول المؤهلات وتطورها وبكل دراسة تهم قطاع التكوين المهني[2].

9. **المعهد الوطني لترقية وتطوير التكوين المتواصل(INDEFOC)**:يقوم هذا المعهد بتقديم المساعدة البيداغوجية والتقنية للمؤسسات الاقتصادية وللهيئات قصد تطوير وترقية التكوين المتواصل ،كما يقوم بالتعاون مع المؤسسات العمومية والخاصة، لرسكلة مؤطري ومعلمي التمهين .[3]

II. **شبكة المدارس الخاصة:** وفق المادة 15 من القانون رقم 08-07 المؤرخ في 2008/02/23 يتضمن قانون توجيهي للتكوين والتعليم المهني الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين للقانون الخاص إنشاء مؤسسات للتكوين والتعليم المهنيين.[4]

III. **شبكات المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة للوزارات الأخرى:**إن التكوين الذي تتكفل به القطاعات العمومية الأخرى يبقي جد محدود حيث يبلغ عدد هذه المؤسسات 70 مدرسة تدرب 23500 عامل

---

[1] CNES " **projet de rapporte national sur le développement humain** " 2001 .p82.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 90-238 المؤرخ في 15 ماي 1990 المتضمن إنشاء مراكز الدراسة والبحث عن الكفاءات .

[3] وزارة التعليم والتكوين المهنيين " **التعليم والتكوين المهنيين مهام وهياكل** " ص، 19- 20. www.mfep.gov.dz

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية "**القانون رقم 08-07 المؤرخ في 23/02/**2008 يتضمن القانون التوجيهي للتكوين المهني .

أو متعلم سنويا، وتخصص قطاعات الفلاحة ،الأشغال العمومية، الصحة، الصناعة ، الصيد البحري ،البريد والاتصالات والشباب و الرياضة .[1]

IV. **شبكة مؤسسات التكوين التابعة للشريكات الاقتصادية:** تشمل هذه الشبكة مدارس التكوين التابعة للمؤسسات الكبرى في ميدان الطاقة ،المناجم ،الصناعة حيث يبلغ قدرها 13000 منصب تكوين.

الفرع الخامس: أنظمة التكوين في الجزائر

يحتوي التكوين على (6) ستة أنظمة وهي كالتالي:

1- **تكوين المرأة الماكثة في البيت:**

يسمح للمرأة الماكثة أن تكتسب تأهيل ومهارات وكفاءات في العديد من التخصصات المهنية.

2- التكوين في الوسط الريفي :

بهدف تقريب التكوين إلى فئة الشباب المحرومة لا سيما التي تعيش في المناطق النائية أو الريفية ذات ظروف الطبيعية الصعبة ،باشر قطاع التكوين والتمهين في مفتح وحدات بيداغوجية مرتبطة أساسا بمراكز التكوين المهني والتمهين ،تعمل تحت سلطة مدير المركز وهو نظام للتكوين موجه خاصة لفتيات هذه المناطق .

3- **نظام محو الأمية –التأهيل –:** يتكفل هذا النظام بفئات الشباب التي لم تلتحق بمقاعد الدراسة للتعلم ،يهدف إلى محاربة وإقصاء هذه الفئات المهمشة والهشة، وهو مسار يجمع بين محو الأمية واكتساب المعرفة لتعلم حرفة في وسط مهني أو في مؤسسة التكوين المهني في سبيل تحقيق إدماجهم المهني والاجتماعي .

---

[1] دحماني تربوش، بوطالب نويدر " **فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاساته على معدلات البطالة** " مداخلة ضمن مؤتمر دولي حول ازمة البطالة في الدول العربية 17-18 مارس 2008 ،ص،11 .

4- تكوين الشباب من 20/16 سنة :

بالتعاون مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (الوكالة الوطنية للتشغيل) يهدف هذا النظام إلى تقيم التاهيلات الضرورية للشباب لتمكينهم من الاندماج في عالم الشغل اذ يعمل على تشجيع كل أشكال النشاطات والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب سيما من خلال برامج التكوين التشغيل والتوظيف .[1]

5- **التكوين عن طريق المعابر** : يمنح هذا النظام من التكوين للحاصلين على شهادة للتكوين المهني في تخصص معين وذات درجة معينة الفرصة للالتحاق بالتكوين يسمح لهم اكتساب شهادة ذات درجة أعلى من السابقة سواء في نفس التخصص أو في نفس المهنة .

6- التكوين التحضيري :

هذا النوع من التكوين موفر في مؤسسات التكوين المهني لفائدة الشباب دون مستوى دراسي مطلوب ،وقبل إدماجهم في فروعهم ، حيث يستفيد هؤلاء الشباب من التكوين المسبق مدته تتراوح ما بين 06و12 شهرا، يمكنهم من متابعة تكوينهم الأولي في إحدى التخصصات المهنية .[2]

المبحث الثاني: الإصلاحات التي مر بها كل من التربية والتكوين والتعليم العالي في الجزائر

لقد كانت الجزائر بعد الاستقلال منهارة اقتصاديا واجتماعيا ووجدت نفسها في مشاكل عديدة منها التخلف الاجتماعي (الجهل، الأمية ،الفقر، المرض..) فباشرت بعدة تغيرات من بينها المساس بالنظام التعليمي الذي كان موروثا على فرنسا وبعيدا كل البعد على عادات وأفكار المجتمع الجزائري وثم إحلال اللغة العربية كلغة رسمية في عملية التعليم. محدودية في الطاقات، وجود عدد ضئيل من المتمدرسين، سوء التأطير التقني و الإداري العام للبلاد، الاستعانة بالقلة من إطارات القطاع التربوي الاجتماعي على حساب المهام التربوية و التكوينية في الإدارة.

---

[1] وزارة التعليم والتكوين المهنيين " **التعليم والتكوين المهنيين مهام وهياكل** " ص، 07. www.mfep.gov.dz

[2] وزارة التعليم والتكوين المهنيين ،نفس المرجع السابق ،ص، 07 .

غداة الاستقلال سعت المنظومة التربوية إلى تجسيد الحق في التربية. ولم تبدأ المنظومة من الفراغ بل كانت انطلاقتها مستمدة من الأبعاد التاريخية و الحضارية للأمة الجزائرية.

المطلب الأول: تطور نظام التربية مند الاستقلال إلى 2015

فمند 1962 اتبعت الدولة مجموعة من الإجراءات لإصلاح التعليم فمر على أربعة مراحل مند الاستقلال إلى ألان وهي كما يلي :

الفرع الأول : المرحلة من 1962 – 1970

بدا النظام في هذه المرحلة بتحول من حيث التسيير والتنظيم فادخل على منظومة التعليم عدة إصلاحات،بدأت بثلاثة اختيارات كبرى :

- الاختيار الوطني يتمثل في مبدأ الجزأرة والتعريب .
- الاختيار الثوري يتمثل في مبدأ الديمقراطية للتعليم .
- الاختيار العلمي يتمثل في اتجاه العلمي والتكنولوجي للتعليم .

1- المبدأ الأول : الجزأرة

كانت تحتوي على برامج التعليم والوسائل التعليمية من قبل لذا فتم التوسيع في المواد التعليمية (الجغرافيا واللغة العربية ،التربية الإسلامية) ،كما تم إنشاء المعهد التربوي الوطني في 1962/04/31 ،إضافة إلى تكوين المعلمين في معاهد تكنولوجية التربية ،أما فيما يخص بناء المدارس فقد تم صدور مرسوم 09/68 خاص بالتشريع المدرسي .

2- المبدأ الثاني : التعريب

تم وضع هذا المبدأ من اجل استرجاع الشخصية الوطنية الإسلامية وذلك في بداية الموسم الدراسي 1964/1963 بتعريب السنة الأولى ابتدائي، وتعليم المواد الاجتماعية باللغة العربية سنة 1967 .[1]

3- المبدأ الثالث : الديمقراطية

ونعي بها تعميم التعليم ليشمل جميع أفراد المجتمع الجزائري تجسيدا للمساواة والعدالة الاجتماعية .[2]

4- المبدأ الرابع : الاتجاه العلمي والتكنولوجي

الغرض منه المساهمة في التقدم العلمي واكتساب التكنولوجيا وتنمية الأفكار والمواهب للطلبة .[3]

كما نشئت أول لجنة سنة 1962 لجنه الإصلاح التعليمي التي نشرت أول تقرير لها 1964 الذي يشمل جملة من العمليات الإجرائية نذكر منها :

- التوظيف المباشر للممرنين والمساعدين.
- تأليف للكتب المدرسية وتوفير الوثائق التربوية.
- بناء مرافق تعليمية في كل أنحاء الوطن .
- إنشاء عقود التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة .
- استعادة الشخصية الإسلامية.[4]

في هذه المرحلة تم تغيير في **التعليم الابتدائي** حيث أصبح إجباري ومحدد ب6 سنوات لكل المواطنين وفي نهاية الطور الأول أي بعد إنهاء ستة سنوات يتم إجراء امتحان يسمح للانتقال إلى الطور الثاني التعليم المتوسط .

---

[1] احمد ناثف "**تعريب التعليم في الجزائر** " دار كنوز الحكمة ،الجزائر، 2011، ص، 20-21 .

[2] المادة **4 من الأمر 35/76 المؤرخ في 04/16**/1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين .

[3] نوال جاوت " **منظومة التربوية الجزائرية منذ الاستقلال من التربية حق للجميع إلى الإصلاحات الكبرى**" جريدة المساء ليوم 2012/07/05اطلع عليه 2017/06/14على الموقع http://www.djazairess.com/elmassa/61938

[4] محمد دهان "**الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقيميه لحالة الجزائر** "،أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة قسنطينة،الجزائر،2009 ،ص ، 117 .

– أما التعليم التقني يدوم 3 سنوات ويتوجه بشهادة الكفاءة المهنية .

– التعليم الفلاحي يدوم 3 سنوات ويتوجه بشهادة الكفاءة الفلاحية .[1]

– التعليم الثاوي فكان يشمل ثلاثة نقاط :

- التعليم الثانوي العام : يدوم ثلاثة سنوات يتحصل فيه الطالب على شهادة بكالوريا في مختلف الشعب (الرياضيات والعلوم) ،أما الثانوية التقنية فتحتوي على شعب (تقني رياضيات وتقني اقتصادي) .
- التعليم الصناعي والتجاري : تدوم مدة التمدرس فيه خمس سنوات من اجل الحصول على شهادة أهلية في الدراسات الصناعية والتجارية ،وتم تغيره ليصبح بكالوريا تقني لشعب التقنية الصناعية والتقنية المحاسبية.
- التعليم التقني : يتحصل فيه الطالب على شهادة الكفاءة المهنية بعد دراسة تدوم ثلاثة سنوات واجتياز اختبار النهائي .[2]

وبكل هذه التعديلات التي أجريت في منظومة التعليم نلاحظ بعض التحسن رغم النمو الديمغرافي المتزايد بعد الاستقلال ونقص المدارس والمعلمين حيث أصبح 54 تلميذا في قسم واحد .

الجدول رقم (3) : تطور عدد التلاميذ في جميع الأطوار التعليمية من 1962 – 1970

مراحل التعليم	1963–1962	1966–1965	1969–1968	1970–1969
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي	777636	1332203	1551489	1689023
عدد تلاميذ التعليم الأساسي	30790	107944	138502	162198

[1] وزارة التربية الوطنية سنة 1988

[2] معهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم " **وحدة النظام التربوي** " 2005 ،ص ، 18 على الموقع الالكتروني
http//:www.infpe.edu.dz/publication/_private/Gest_P.htm

عدد تلاميذ التعليم الثانوي	5840	12213	22084	28630

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التربية الوطنية

من الجدول نلاحظ من سنة 1962 -1966 **عدد التلاميذ الابتدائي** تزايد بنسبة كبيرة 71 % لتواصل النسبة في التزايد ولكن قليل في 1968-1970 أي نسبة 9 % ،أما الزيادة من 1962 إلى 1970 فكانت بضعف و17% .

ويمكن أن نرجع هذا التضاعف في عدد التلاميذ في الطور الابتدائي في فترة بين 1962 – 1970 إلى الارتفاع في المواليد بعد الاستقلال ،وكذا الارتفاع الذي سجلته الفئة من 6 إلى 12 سنة والتي كانت محرومة في سنوات الحرب من الدراسة وبالتالي وجب على الدولة الجزائرية استدراك ما فاتها ،فقامت بإدخال كل من هو في سن التعلم حتى الأكبر من 6 سنوات كحالة استثنائية خاصة .

أما فيما يخص عدد **تلاميذ التعليم الأساسي** فنلاحظ نفس الشيء فقد تضاعف من سنة 1962 إلى 1966 بضعفين و 50 %ليواصل الارتفاع 11.7 %من سنة 1968-1970، أما الزيادة من 1962 إلى 1970 فكانت بأربعة أضعاف و26.%

يرجع هذا الارتفاع الكبير كما أوضحنا في الطور الابتدائي ،فئة 11-15 سنة كانت في تزايد مستمر وبعد اندلا ع الثورة حرموا الكثير من الدراسة مما أدي بالجزائر إلى انتهاج سياسة محكمة في استدراج ما فاتها من سنوات التعليم حتى لا تدخل في متاهة الأمية .

بالنسبة إلى عدد **تلاميذ التعليم الثانوي** فعدد المتمدرسين في سنة منخفض في 1962-1963 ليرتفع لسنة 1966 بضعفين و9% ثم تزايد بداية 1969 بنسبة 18 % ليصل في 1970 إلى 28630 تلميذ إلى زيادة

ب12 % والملاحظ أن هذا الطور يأخذ اصغر نسبة مقارنة بباقي الأطوار وذلك راجع إلى التحاق معظم الفئة ما بين 15 – 18 سنة بالثورة المسلحة . أما التزايد من 1962 إلى 1970 فكان بثلاثة أضعاف و90 % .

التمثيل البياني رقم (1) :تطور عدد التلاميذ من 1962–1970

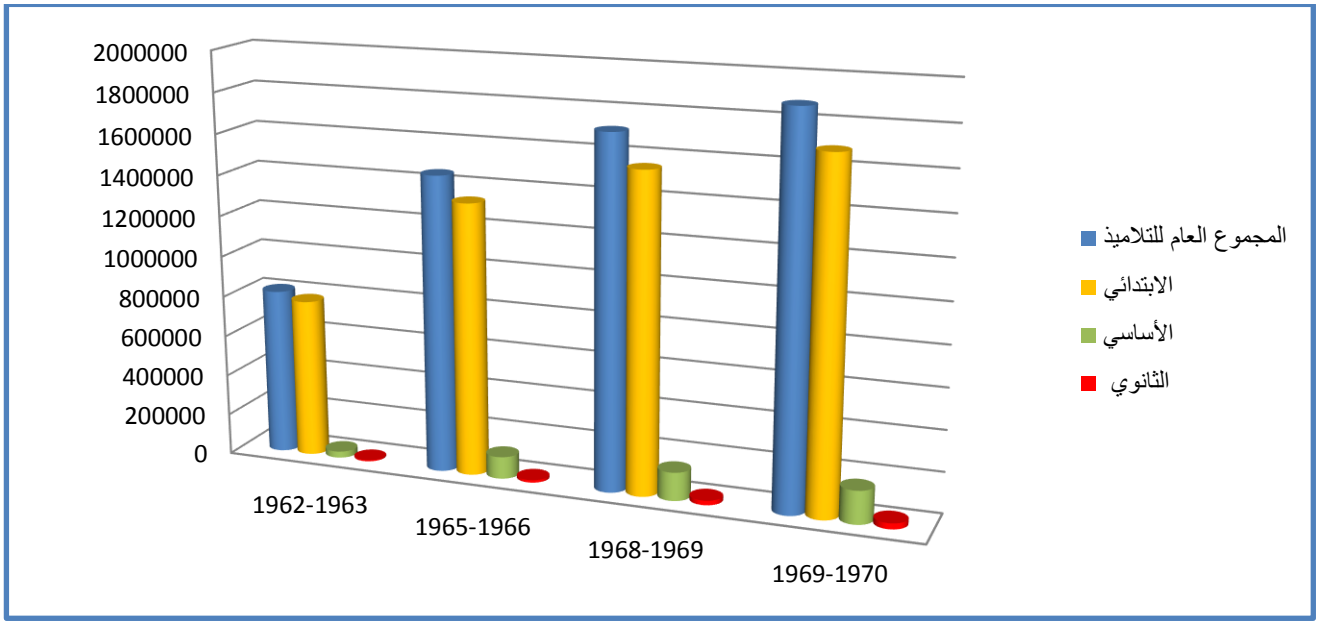

المصدر من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني نستنتج تزايد في مجموع عدد التلاميذ من سنة إلى أخرى حيث كان المجموع العام في 1962 يقدر ب814266 تلميذ ليصل في سنة 1970 إلى 1879851 تلميذا أي زيادة خلال ثمانية سنوات قدرت 130 %وهي نسبة كبيرة جدا.

الجدول رقم (4) تطور عدد الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار من سنة

1962– 1970

السنوات مراحل التعليم	1963–1962	1966–1965	1969–1968	1970–1969
عدد المعلمين في الابتدائي	19908	30672	36255	39819
عدد المعلمين في الأساسي	2488	3446	5161	6397
عدد المعلمين في الثانوي	1216	1680	2975	3123

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التربية الوطنية

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المعلمين والأساتذة في كل أطوار التعليم المختلفة في زيادة متواصلة من سنة 1962 إلى سنة 1970 فقد تزايد بضعفين بالنسبة للابتدائي أما المستوى الأساسي والثانوي فارتفع بضعف ونصف ، فالطور الابتدائي له حصة الأسد من عدد المعلمين مقارنة بعدد الأساتذة في الطور الأساسي والثانوي ، ويمكن أن نرجع هذا التباين الشائع بين عدد المعلمين والأساتذة إلى أن الجزائر كانت تستعين بأساتذة من الدول الشقيقة كمصر ، سوريا ، العراق ....للتدريس في الطور الأساسي والثانوي ،بينما تكتفي فقط بمعلمين من الجزائر لهم مستوى تأهيلي متوسط يمكنهم من التدريس في الطور الابتدائي كمعرفة القراءة والكتابة مع تلقيهم تكوينا ليكونوا مؤهلين للتدريس .

التمثيل البياني رقم (2) : تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1962– 1970 .

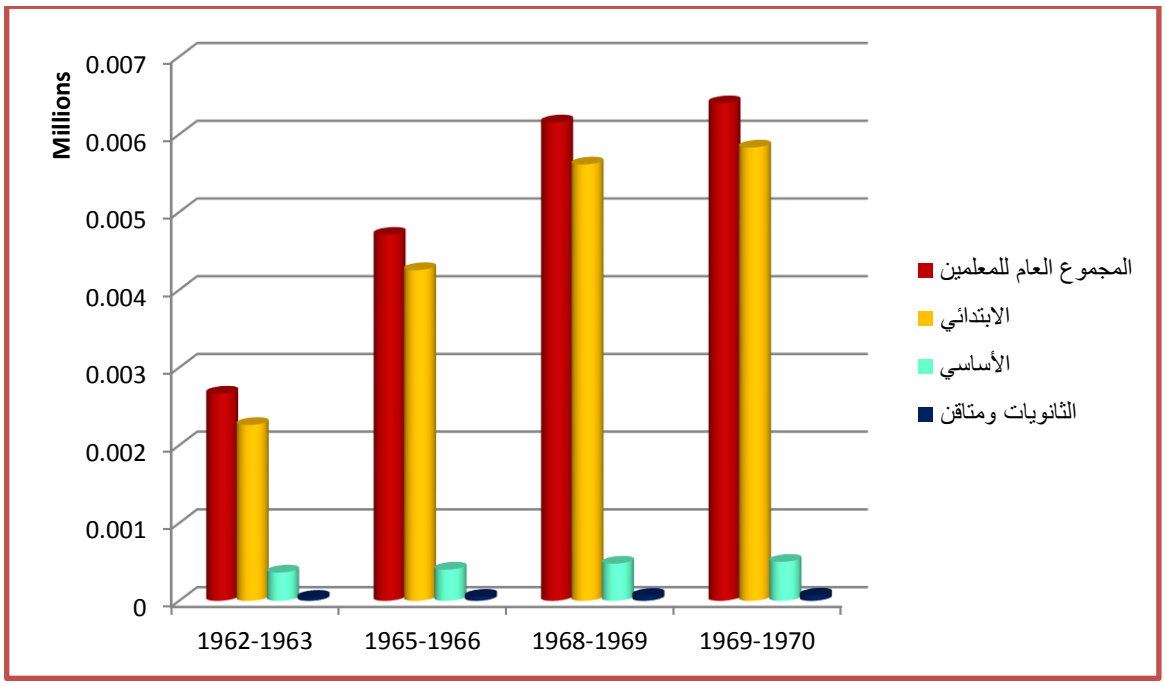

المصدر من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني نستنتج تزايد في مجموع عدد الأساتذة من سنة إلى أخرى حيث كان المجموع العام في – 1963 1962 يقدر ب2666 أستاذ ليصل في سنة 1970 إلى 6401 أستاذ إلى زيادة خلال ثمانية سنوات قدرت ب 24 % وهي نسبة معتبرة .

الجدول رقم (5) : تطور عدد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم سنة1992– 1970

السنوات مراحل التعليم	1963–1962	1966–1965	1969–1968	1970–1969
عدد المدارس في الابتدائي	2263	4255	5614	5832
عدد المدارس في الأساسي	364	402	478	502

عدد الثانويات والمتاقن	39	52	63	67

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التربية الوطنية

بعد تطرقنا إلى عدد التلاميذ وعدد المؤطرين في مختلف الأطوار في المرحلة من 1962 إلى 1970 لا يفوتنا أن نسلط الضوء على عدد المؤسسات التعليمية الابتدائية كانت في بداية المرحلة 2263 مدرسة ليتزايد في سنة 1966 إلى 4255 إلى الضعف ليواصل في الارتفاع ب 5614 سنة 1969 و5832 سنة 1970ولكن بنسبة قليلة .

أما عدد مؤسسات التعليم الأساسي فهو في زيادة من سنة 1962 إلى 1970 ب3569 مؤسسة والتعليم الثانوي فتزايد ب 28 مؤسسة هي نسبة ضعيفة .

التمثيل البياني رقم (3) : تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال فترة 1962 – 1970

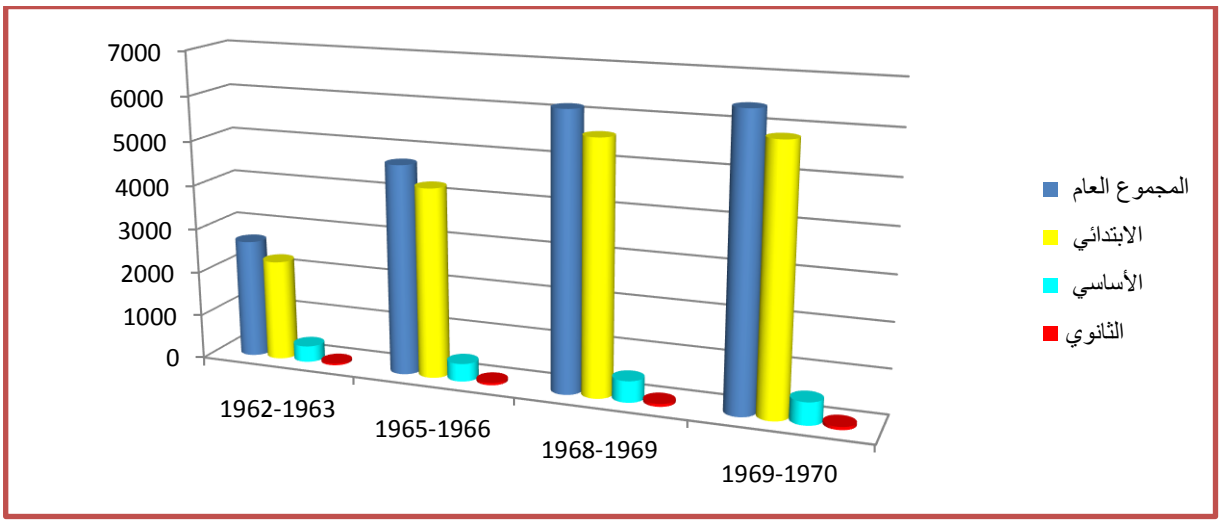

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن التعليم الابتدائي يمثل اكبر نسبة 17964 مؤسسة من المجموع العام الذي كان يمثل 19931 مؤسسة ثم تليها ثاني مرتبة للتعليم الأساسي ب 1746 مؤسسة وفي الأخير التعليم الثانوي ب 221 مؤسسة خلال طول الفترة 1962-1970 .

فالاستنتاج العام لكل ما ذكر من إحصائيات خلال الفترة 1962 -1970 عدد التلاميذ في الطور الابتدائي اكبر من عدد تلاميذ الطور الأساسي والثانوي وعليه فيمكن القول أن بضرورة يكون عدد أساتذة التعليم الابتدائي اكبر من أساتذة التعليم الثانوي والأساسي ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات التعليمية .

كل هذه التحولات النسبية كانت نتيجة الحالة المزرية التي كانت تعيشها الجزائر بعد الاستقلال من اجل استدراك ما فاتها في سنوات الحرب .

الفرع الثاني : مرحلة ما بين 1970 – 1989

خلال هذه المرحلة تم وضع مخطط الإصلاح التربوي المسمي بمشروع التعليم الأساسي الذي صدر نهائيا في الأمر **76-35 المؤرخ في 16 ابريل 1976** وكانت مهامه مصاغة على النحو التالي : [1]

- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة .
- اكتساب المعارف الهامة العلمية والتكنولوجية .
- الاستجابة إلى التطلعات الشعبية إلى العدالة والقيم .
- تنشئة الأجيال على حب الوطن
- تلقين النشء مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز .

[1] قانون رقم **76 –35 المؤرخ في 16 ابريل 1976** المتضمن إصلاح التعليم الثانوي .

- منح تربية تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وصياغة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم .

- تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

- متابعة التعريب رغم صعب الأمر وقلة الإمكانيات .

وقد تم تطبيقه سنة 1980 كما تضمن أمرية مشروع المدرسة الأساسية مدتها 9 سنوات وهي تضم مرحلتين ،مرحلة الابتدائي التي تدوم 6 سنوات ومرحلة المتوسط تدوم من3-4 سنوات .

ربط إصلاح نظام التعليم بالتخطيط مع إعطاء أولوية للتغيرات النوعية التي يجب أن تشمل جلها مناهج وطرق التدريس في جميع أطوار التعليم .[1]

- فخلال 1984 دخل مشروع الإصلاح التعليم حيز التنفيذ ورافقته تغيرات على البرامج التعليمية حيث ثم الاعتماد على إعداد البرامج على المقاربة بالأهداف وإعداد مطبوعات البرامج لكل مادة .[2]

وثم إنشاء مرسوم رقم 66/76 [3] :

" التعليم إجباري وإلزامي لجميع الأطفال الدين يبلغون سن السادسة خلال السنة المدنية الجارية ،ويجب على الآباء والوصايا وبصفة عامة على جميع الأشخاص الذين يكفلون أولادا في سن القبول المدرسي أن يسجلوهم في المدرسة الابتدائية التابعة لقطاعهم الجغرافي " .

ثم مرسوم رقم 77/76 المؤرخ في 1976/04/16 المتضمن مجانية التعليم[4]:

---

[1] مرسوم **رقم 71- 73 المؤرخ في 17 جوان 1971** المتضمن إصلاح التعليم الثانوي .

[2] 50سنة من تطور المنظومة التربوية " **ولادة المدرسة الجزائرية من رحم التحدي**"يوم 2017/2/28 على الساعة 14:36 على الموقع http://www.djazair50.dz

[3] مرسوم **76 رقم /66 المؤرخ في 16/ 04/ 1976** المتضمن إجبارية التعليم في الجزائر .

[4] المادة **7 من أمر 35/76 المؤرخ في 1976/04/16** المتضمن مجانية التعليم .

- التعليم مجاني في جميع المستويات التعليمية وعلى جميع التلاميذ .

- التحصل على الوسائل التعليمية واللوازم المدرسية والخدمات الاجتماعية من طرف التلاميذ التعليم الأساسي والتعليم الثانوي إما مجاني أو بأقل تكلفة .

- تحمل الدولة والجماعات المحلية صيانة وتسيير المؤسسات التربوية وحدها .

- منح التلاميذ اللوازم المدرسية للعائلات المعوزة مجانا من طرف وزارة التربية .

- التكفل بالجانب التنقلي ولإطعامي للتلميذ والإسكان داخل المؤسسات التربوية وحمايته من الأخطار بمساهمة يقدها الطالب قليلة جدا لأنها مدعمة من طرف وزارة التربية .

مرسوم 16 أفريل 1976 يتضمن التعريب :

✓ التعليم يكون باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتعليم وفي جميع المواد كونها المقوم الأساسي لمقومات الشخصية الجزائرية فقد لعبت اللغة العربية طوال قرون عديدة لحدا كبيرا في التماسك الاجتماعي والقومي للمجتمع الجزائري .[1]

الأمر 76/35 المؤرخ في 1976/04/16 المتضمن ربط التنمية الشاملة بالنظام التعليمي :

✓ أن المنظومة التربوية تستمد أهدافها من الغايات المرسومة لمخططات التنمية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

✓ الاقتصاد يعتمد على التعليم من اجل تمويله بمخرجات علمية ذو كفاءة .

✓ يعتب التعليم البنية القاعدية لكل بلد من اجل تحقيق التطور والازدهار والنمو .

- كما تم في هذه المرحلة ظهور وزارات تسيير بكل استقلالية (التربية الوطنية ،التعليم العالي ،التكوين المهني) .[1] وبهذا تم تغير في أطوار التعليم على النحو التالي :

---

[1] المادة **8 من امر 16 أفريل 1976** المتضمن تعريب التعليم .

❖ الطور الابتدائي: لم تكون هناك تغيرات كبيرة بعد المرحلة التي سبقتها الا في ما يخص تغير اسم من امتحان الدخول إلى السنة الأولى إلى اسم " امتحان السنة السادسة " .

❖ الطور المتوسط : تم إنشاء إكمالية التعليم المتوسط وجمع فيها كل أنواع التعليم في الطور الأول من التعليم الثانوي والتقني والفلاحي هذه المؤسسات شرع في إزالتها سنة 1970 لتنتهي في الأخير بامتحان شهادة أهلية للتعليم المتوسط وأصبح يسمي " شهادة التعليم المتوسط " تدوم مدتها 3 سنوات .[2]

❖ الطور الثانوي :

التعليم الثانوي العام يدوم 3سنوات ينتهي باختبار نهائي المسمي" البكالوريا " من اجل التوجه إلى الجامعة ، أما التعليم التقني فغير المتاقن إلى ثانويات تقنية 1973 وله نفس مسار التعليم الثانوي العام .[3]

الجدول رقم (6) : تطور عدد التلاميذ في جميع الأطوار التعليمية من 1970 – 1980

السنوات مراحل التعليم	1971– 1970	1974 –1973	1977 –1976	1980–1979
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي	1851416	2376344	2782044	3061252
عدد تلاميذ التعليم الأساسي	191957	299908	489004	737902
عدد تلاميذ التعليم الثانوي	34988	65673	112003	183205

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التربية الوطنية

---

[1] http ://agora.qc.ca/dossiers/Algérie Survol de l'éducation *Encyclopédie de L'Agora*, 01 avril 2012

[2] معهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستوياتهم " **وحدة النظام التربوي** " الحراش، الجزائر، 2005، ص، 19 .

[3] الأمر **رقم 35/76** المتضمن التربية والتكوين نشرة المديرية الفرعية للتكوين 1998 .

من الجدول نلاحظ أن من 1970- 1974 **عدد التلاميذ الابتدائي** تزايد بنسبة 28 %من السنة التي سبقتها لتواصل النسبة في التزايد ولكن قليل في 1976-1980 أي نسبة 10 % ،أما الزيادة من 1970 إلى 1980 فكانت 65 % وهي نسبة تفوق النصف خلال 10 سنوات .

ويمكن أن نرجع هذه الزيادة إلى عدد التلاميذ في الطور الابتدائي في فترة بين 1970 – 1980 إلى الارتفاع في عدد التلاميذ نتيجة انتشار ظاهرة الوعي الدراسي و تبني الدولة سياسة مجانية التعليم من 6 سنوات فما فوق .

أما فيما يخص عدد **تلاميذ التعليم الأساسي** فنلاحظ نفس الشيء فقد تزايد من سنة 1970 إلى 1973 بنسبة 56 % ليواصل الارتفاع 50 % من سنة 1976-1980 ،أما الزيادة من 1970 إلى 1980 فكانت بضعفين و80 % . يرجع هذا الارتفاع الكبير إلى تزايد في عدد التلاميذ الطور الابتدائي الذي يلتحق بالضرورة إلى الطور الأساسي.

بالنسبة إلى عدد **تلاميذ التعليم الثانوي** فعدد المتمدرسين في سنة 1970 كان 34988 تلميذ ليرتفع لسنة 1974 بنسبة 87 % ثم تزايد بداية 1977 بنسبة 70 % ليصل في 1980 إلى 183205 تلميذ إلى زيادة ب 63 % والملاحظ أن هذا الطور حسب النسب المذكورة تدل على انه في تزايد مستمر وبنسب كبيرة. أما التزايد من 1970- 1980 فكان بأربعة أضعاف و23 % وهو أكبر من المرحلة الأولى الذي تزايد بثلاثة أضعاف .

التمثيل البياني رقم (4) :تطور عدد التلاميذ من 1970–1980

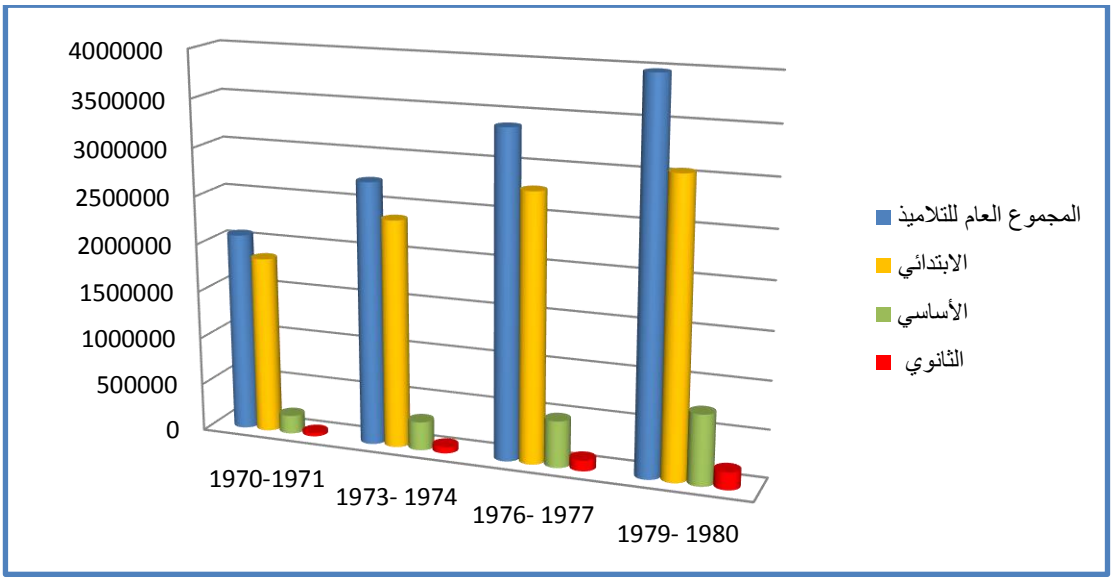

المصدر من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني نستنتج تزايد في مجموع عدد التلاميذ من سنة إلى أخرى حيث كان المجموع العام في 1970 يقدر ب2078361 تلميذ ليصل في سنة 1980 إلى 3982359 تلميذا إلى زيادة خلال عشرة سنوات قدرت ب90 % وهي اقل نسبة مقارنة بالزيادة خلال المرحلة السابقة 1962–1970 بضعفين و30 % وهي نسبة كبيرة .

الجدول رقم (7) تطور عدد الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار من سنة 1970– 1980

السنوات مراحل التعليم	1971– 1970	1974 –1973	1977 –1976	1980–1979
عدد المعلمين في الابتدائي	43656	51982	70490	85499

عدد المعلمين في الأساسي	6955	9936	15744	26838
عدد المعلمين في الثانوي	4048	4439	5960	9365

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التربية الوطنية

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد **المعلمين والأساتذة** في كل أطوار التعليم المختلفة في زيادة متواصلة من سنة 1970 إلى سنة 1980 فقد تزايد بضعف و95% بالنسبة للابتدائي أما المستوى الأساسي فارتفع بثلاثة أضعاف و85 % ، والثانوي فتزايد ب ضعفين و 31% فالطور الأساسي في هذه المرحلة له حصة الأسد من عدد المعلمين مقارنة بعدد الأساتذة في الطور الابتدائي والثانوي .

فالارتفاع لنسبة هذه الشريحة في هذه المرحلة هي التي فرضت وخلقت مناصب أخرى لمعلمين وأساتذة لتغطية النقص .

التمثيل البياني رقم (5) : تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1970– 1980

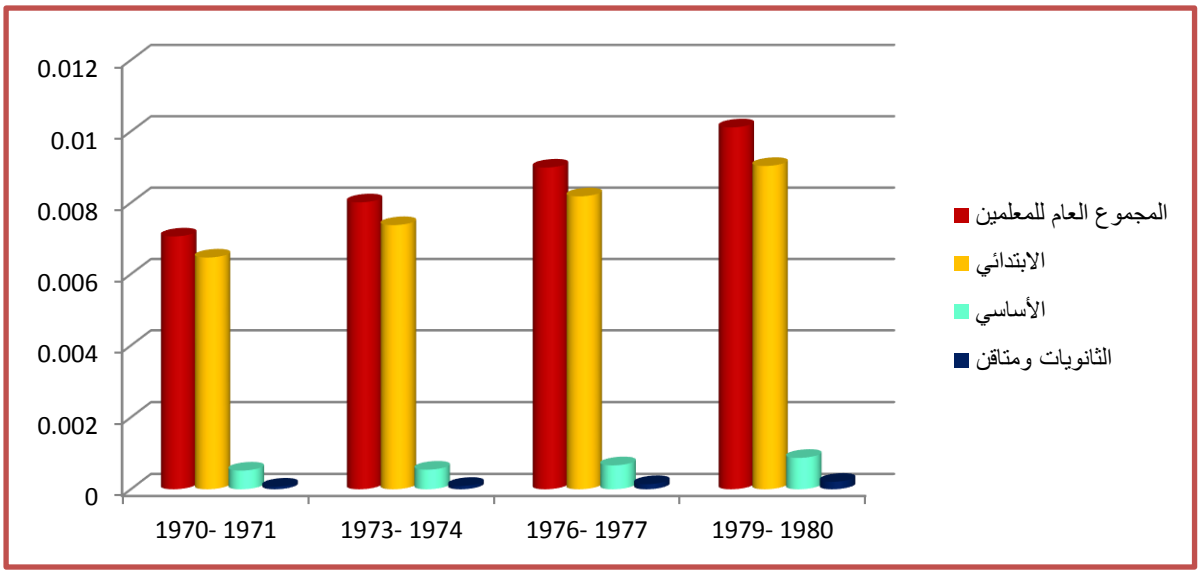

المصدر من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني نستنتج تزايد في مجموع عدد الأساتذة من سنة إلى أخرى حيث كان المجموع العام في – 1970- 1971 يقدر ب7058 أستاذ ليصل في سنة 1979- 1980 إلى 10115 أستاذ إلى زيادة خلال عشرة سنوات قدرت ب 43 % وهي نسبة تقترب من النصف .

الجدول رقم (8) : تطور عدد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم سنة 1970–1980

السنوات مراحل التعليم	1971– 1970	1974 –1973	1977 –1976	1980–1979
عدد المدارس في الابتدائي	2263	4255	5614	5832
عدد المدارس في الأساسي	364	402	478	502
عدد الثانويات والمتاقن	39	52	63	67

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التربية الوطنية

بعد تطرقنا إلى عدد التلاميذ وعدد المؤطرين في مختلف الأطوار في المرحلة من 1970 إلى 1980 لا يفوتنا أن نسلط الضوء على عدد المؤسسات التعليمية الابتدائية كانت في بداية المرحلة السابقة 2263 مدرسة في سنة 1966 فقد ارتفع العدد في هذه المرحلة خلال1970 إلى 1980 ب6467 لتتزايد ب 2567 ابتدائية أي نسبة 39 % .

أما عدد مؤسسات التعليم الأساسي فهو في زيادة من سنة 1970 إلى 1980 ب354 مؤسسة والتعليم الثانوي فتزايد ب 136 مؤسسة أي زيادة بضعفين و80 % هي نسبة كبيرة مقارنة بالمرحلة التي سبقتها كانت الزيادة تقدر ب71% .

التمثيل البياني رقم (6) : تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال فترة 1970 – 1980

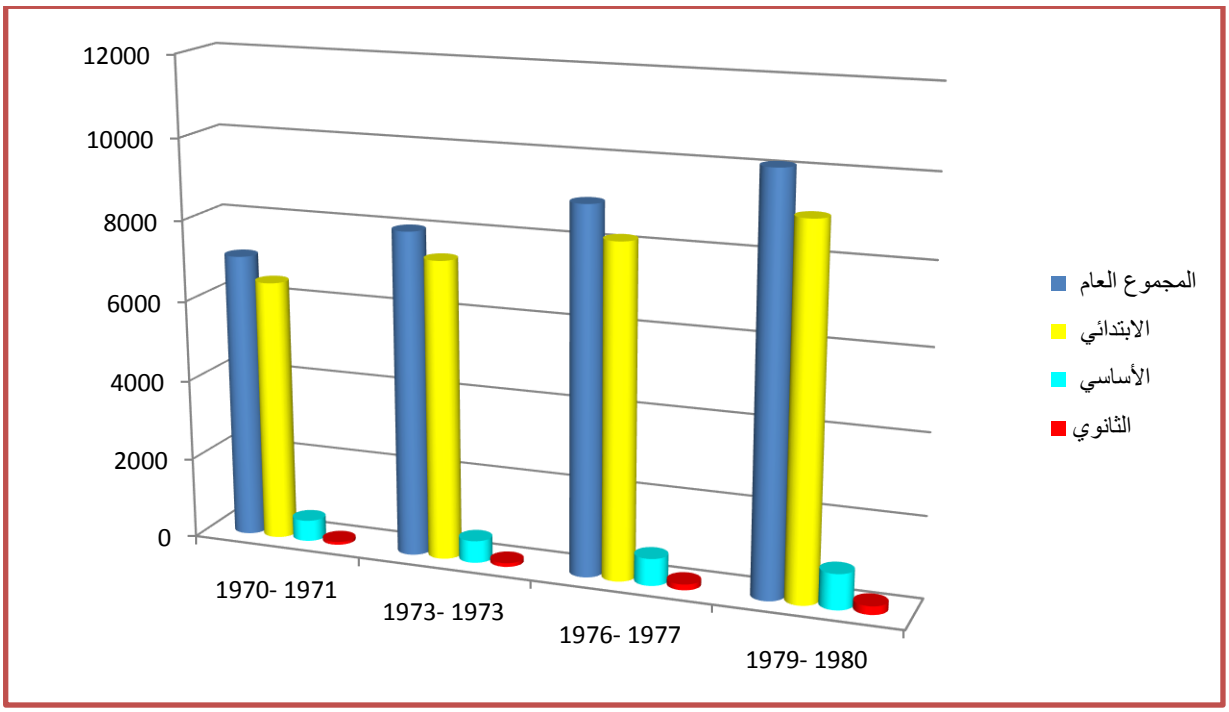

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن التعليم الابتدائي يمثل اكبر نسبة 31059 مؤسسة من المجموع العام الذي كان يمثل 34176 مؤسسة ثم تليها ثاني مرتبة للتعليم الأساسي ب 2602 مؤسسة وفي الأخير التعليم الثانوي ب 515 مؤسسة خلال طول الفترة 1970–1980 .

فالاستنتاج العام لكل ما ذكر من إحصائيات خلال الفترة 1970–1980 تزايد نسبة عدد التلاميذ في الطور الأساسي اكبر زيادة من الطور الابتدائي والثانوي وعليه فيمكن القول أن بضرورة يكون تزايد في نسبة عدد أساتذة التعليم الأساسي اكبر من أساتذة التعليم الثانوي والابتدائي ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات التعليمية بالعلم أن الطور الابتدائي يملك اكبر عدد من التلاميذ والأساتذة والمؤسسات التعليمية .

الفرع الثالث: مرحلة ما بين 1980 –2002

في هذه المرحلة تم تنصيب الإصلاح الجديد المتعلق **بالتعليم الأساسي** وذلك بإقامة المدرسة الأساسية بداية الموسم الدراسي 1980- 1981 تدوم مدتها 9 سنوات وتشمل 6سنوات في الابتدائي و3 سنوات في المتوسط وإدراج اللغة الانجليزية والتنظيم الإداري والمالي للمدرسة الأساسية .

أما فيما يخص **التعليم الثانوي العام** فتميز بإدراج التربية التكنولوجية والتعليم اختياري في اللغات والإعلام الآلي والتربية البدنية وقد تم التخلي عنها اثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الفترة الموالية وفتح شعب العلوم الإسلامية[1]

التعليم التقني فتميز بما يلي : [2]

- تشابه بين مخرجات التكوين في مختلف المتاقن والتكوين في الثانويات التقنية .
- فتح شعب جديدة في التعليم العالي لأصحاب بكالوريا تقني .
- تعميم مادة التاريخ في جميع الشعب .

كما تم خلال هذه المرحلة عقد دورة لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 26- 30 ديسمبر 1979 وكانت متطلباتها كما يلي :

حسب المادة 12 ربط التعليم بالحياة العملية إلى العمل اليدوي والتقني ،مجانية العمل في جميع المستويات المدرسية والمؤسسات .

حسب المادة 05 إجبارية التعليم الأساسي لجميع أطفال حتى السنة السادسة، ترابط التعليم (علاقة بين التعليم الأساسي والتعليم المتوسط والتعليم الثانوي والتقني) من جهة والتكوين المهني من جهة أخرى .[1]

---

[1] معهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم " وحدة النظام التربوي " 2005 ،ص ، 20 على الموقع الالكتروني
htm.Gest_P/publication/_private/infpe.edu.dz.www//:http

[2] د. محي الدين عبد العزيز **"تطور حركية التعليم في الجزائر من عام 1830 إلى 1990 "** محاضرة في جامعة البليدة –الجزائر.

الجدول رقم (9) : تطور عدد التلاميذ في جميع الأطوار التعليمية من 1980 – 2002

السنوات مراحل التعليم	1980 1981	1985 1986	1988 1989	1992 1993	1996 1997	2001 2002
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي	3118827	3481288	3911388	4436363	4674947	4691870
عدد تلاميذ التعليم الأساسي	804521	1399890	1396326	1558046	1762761	2115087
عدد تلاميذ التعليم الثانوي	211948	423502	714966	747152	865481	1041047

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التربية الوطنية

من الجدول نلاحظ أن من 1980- 1985 **عدد التلاميذ الابتدائي** تزايد بنسبة 11 % وهي نسبة قليلة لتتزايد من سنة 1988-1992 بنسبة 13.41 % ،أما الزيادة من 1996 إلى 2002 فكانت 0.03 % وهي نسبة ضعيفة جدا .

أما الزيادة من 1980 -2002 فكانت 50% فهي نسبة معتبرة كونها تصل إلى النصف خلال 20 سنة .

أما فيما يخص عدد **تلاميذ التعليم الأساسي** فنلاحظ تزايد من سنة1980 إلى 1985 بنسبة 74 % ليواصل الارتفاع 11 % من سنة 1988-1992 ،أما الزيادة من 1996 إلى 2002 فكانت 19.9 % . يرجع الارتفاع في بداية المرحلة إلى تزايد في عدد التلاميذ الطور الابتدائي لتصبح الزيادة معتبرة في نهاية المرحلة .

---

[1] الأمر **رقم 76-35 المؤرخ في 1976/04/16** المتضمن التربية والتكوين نشرة المديرية الفرعية للتكوين .

بالنسبة إلى عدد **تلاميذ التعليم الثانوي** فعدد المتمدرسين في سنة 1980 كان 211948 تلميذ ليرتفع لسنة 1985 بنسبة 99 % أي ما يقارب الضعف وفي سنة 1988كان عدد تلاميذ 714966 تلميذ ليتزايد بداية 1992 بنسبة 0.45 % ليصل في 1996 إلى 865481 تلميذ إلى زيادة ب 20 % في سنة 2002 والملاحظ أن هذا الطور حسب النسب المذكورة سلفا تدل على انه في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى . أما التزايد من 1980- 2002 فكان بخمسة أضعاف و23 % وهو أكبر من المرحلة الأولى الذي تزايد أضعاف و91 % خلال 20 سنة .

التمثيل البياني رقم (7) :تطور عدد التلاميذ من 1980–2002

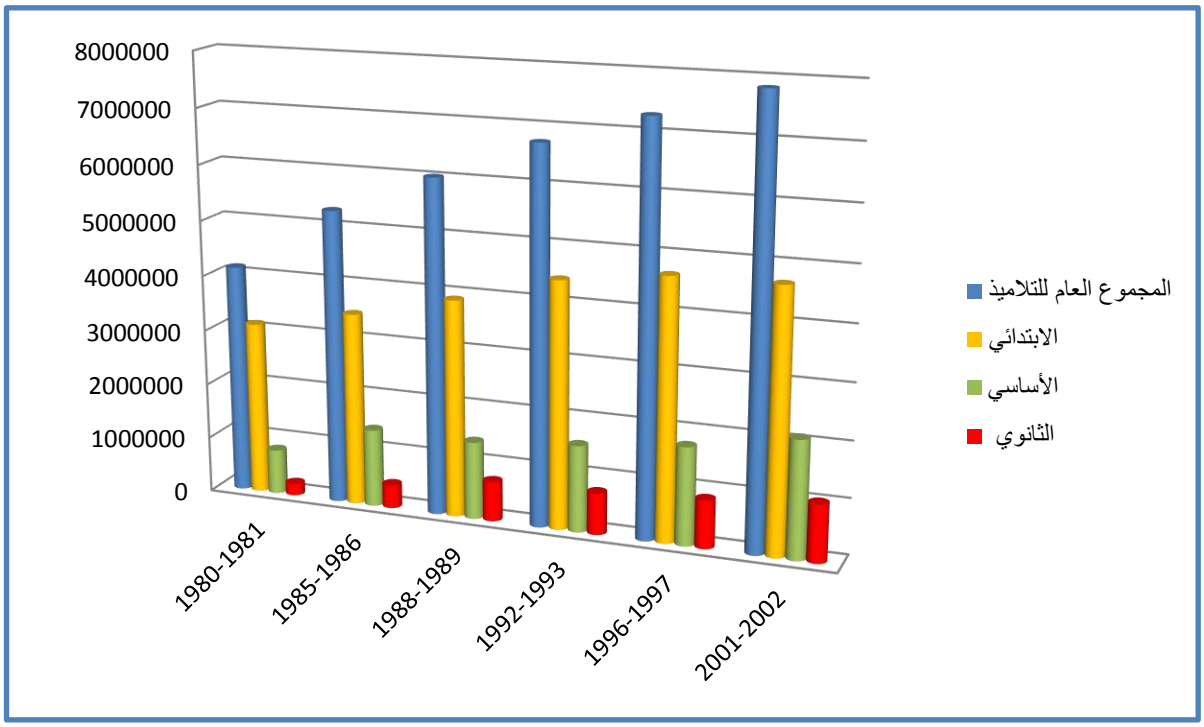

المصدر من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني نستنتج تزايد في مجموع عدد التلاميذ من سنة إلى أخرى، كان المجموع العام للتلاميذ في نهاية المرحلة للطور الابتدائي 4691870 ومجموع تلاميذ الطور الأساسي 2115087 ليصل المجموع للطور الثانوي إلى 1041047 تلميذ .

أما فيما يخص المجموع العام في 1980 كان يقدر ب4135296 تلميذ ليصل في سنة 2002 إلى 7848004 تلميذا إلى زيادة خلال 20 سنة قدرت ب 89 % وهي نسبة مقاربة للمرحلة التي سبقتها وكان الزيادة خلالها ب90 % .

الجدول رقم (10) تطور عدد الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار من سنة 1980– 2002

السنوات مراحل التعليم	1980 1981	1985 1986	1988 1989	1992 1993	1996 1997	2001 2002
عدد المعلمين في الابتدائي	87841	125034	144744	162066	170956	170039
عدد المعلمين في الأساسي	29556	60663	76703	135730	99004	104289
عدد المعلمين في الثانوي	10458	21555	37023	45711	52944	57274

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التربية الوطنية

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد **المعلمين والأساتذة** في كل أطوار التعليم المختلفة في زيادة متواصلة من سنة 1980 إلى سنة 2002 فقد تزايد ب93 % بالنسبة للابتدائي حيث كان عدد الأساتذة في 1980 يقدر ب 87841 أستاذ ليصل في 2002 إلى 170039 وهذه الزيادة كبيرة جدا، أما المستوى الأساسي فارتفع بضعفين 52 % ، أما الطور الثانوي فارتفع عدد الأساتذة من 10458 إلى 57274 أستاذ أي تزايد ب أربعة أضعاف و 47% أي ما يقدر ب نسبة 457 % فالطور الثانوي في هذه المرحلة له حصة الأسد من عدد المعلمين مقارنة بعدد الأساتذة في الطور الابتدائي والأساسي .

فالارتفاع بالنسبة لتلاميذ الطور الثانوي هي التي فرضت وخلقت مناصب أخرى لمعلمين وأساتذة لتغطية النقص .

التمثيل البياني رقم (8) : تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1970– 1980

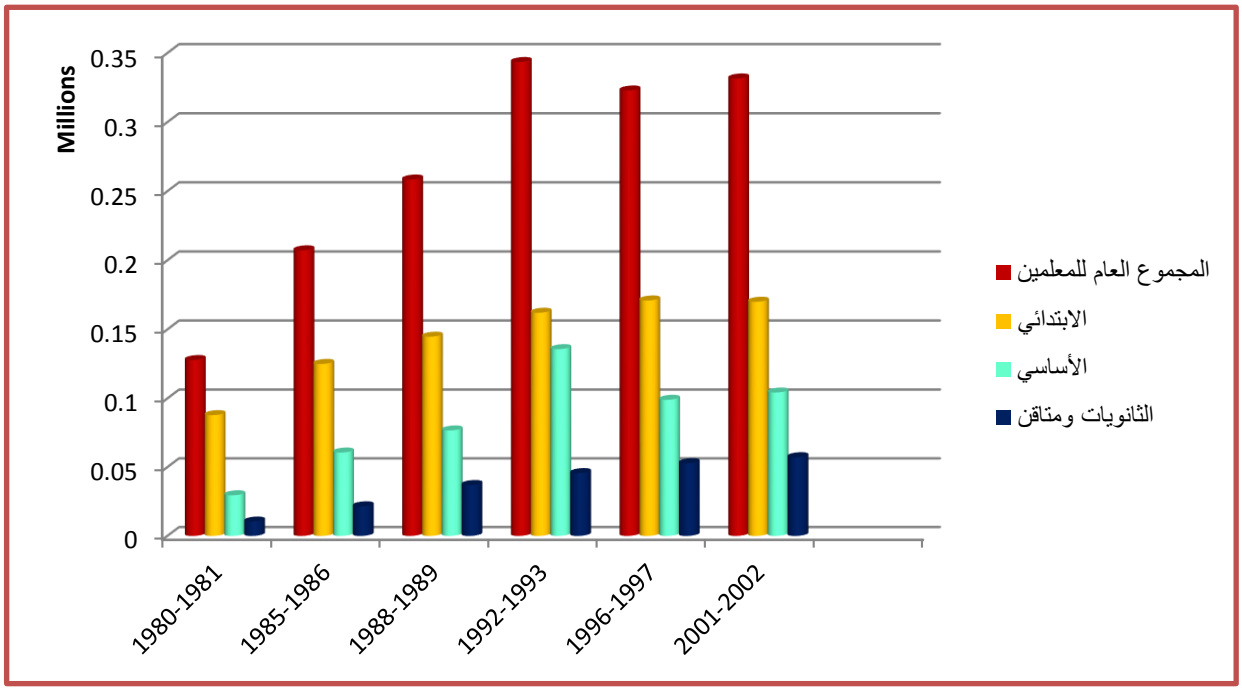

المصدر من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني نستنتج تزايد في مجموع عدد الأساتذة من سنة إلى أخرى حيث كان المجموع العام في – 1980 1981يقدر ب127855 أستاذ ليصل في سنة 2001 -2002 إلى 331602 أستاذ إلى زيادة خلال عشرين سنة قدرت ب 60 % وهي نسبة كبيرة تفوق المرحلة التي سبقتها والتي كانت فيها الزيادة تمثل 40 % ، كان المجموع العام لأساتذة التعليم الابتدائي يقدر ب 860680 و505945 في التعليم الأساسي و224965 أستاذ في التعليم الثانوي، نستنتج أن عدد أساتذة التعليم الابتدائي تمثل اكبر نسبة من المجموع العام للأساتذة في جميع الأطوار .

الجدول رقم (11) : تطور عدد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم سنة 2002-1980

السنوات	1980 1981	1985 1986	1988 1989	1992 1993	1996 1997	2001 2002
عدد المدارس في الابتدائي	9236	11360	11834	13970	15426	16482
عدد المدارس في الأساسي	632	1561	2108	2498	2929	3532
عدد الثانويات والمتاقن	230	415	705	883	1100	1289

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التربية الوطنية

بعد تطرقنا إلى عدد التلاميذ وعدد المؤطرين في مختلف الأطوار في المرحلة من 1980 إلى 2002 لا يفوتنا أن نسلط الضوء على عدد المؤسسات التعليمية الابتدائية كانت في نهاية المرحلة السابقة 5832 مدرسة في سنة 1970 فقد ارتفع العدد في هذه المرحلة خلال1980 - 2002 إلى 16482 مدرسة ابتدائية أي تتزايد ب 10650 ابتدائية أي بنسبة 82 % وهي نسبة كبيرة جدا .

أما عدد مؤسسات التعليم الأساسي فهو في زيادة من سنة 1980 إلى 2002 ب2900 مؤسسة أي بارتفاع يقدر بأربعة أضعاف و58 % والتعليم الثانوي فتزايد ب 1059 مؤسسة أي زيادة بأربعة أضعاف و60 % هي نسبة كبيرة مقارنة بالمرحلة التي سبقتها .

التمثيل البياني رقم (9) : تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال فترة 1980-2002

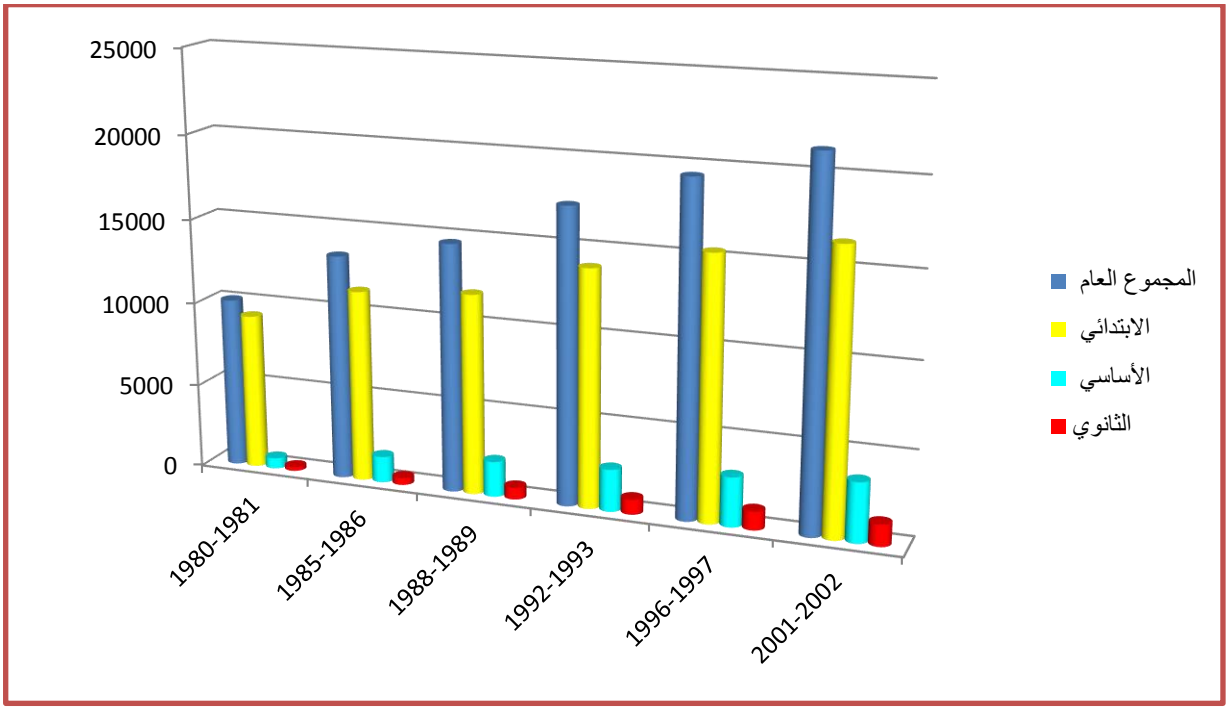

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن التعليم الابتدائي يمثل اكبر نسبة 78308 مؤسسة ثم تليها ثاني مرتبة للتعليم الأساسي ب 13260 مؤسسة وفي الأخير التعليم الثانوي ب 4622 مؤسسة من المجموع العام الذي كان يمثل 96190 مؤسسة خلال طول الفترة 1980-2002 .

فالاستنتاج العام لكل ما ذكر من إحصائيات خلال الفترة 1980 -2002 تزايد في نسبة عدد التلاميذ في الطور الثانوي اكبر من نسبة عدد تلاميذ الطور الأساسي والابتدائي فيمكن القول أنه بالضرورة يكون عدد أساتذة التعليم الثانوي اكبر من أساتذة التعليم الابتدائي والأساسي ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات التعليمية من اجل تغطية الزيادة، علما أن اكبر عدد من التلميذ والأساتذة والمؤسسات التعليمية يعود إلى الطور الابتدائي من المجموع العام .

الفرع الرابع : مرحلة من 2002 إلى 2015

أهم ما ميز هذه المرحلة :

- **تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية :**

في 13 ماي 2000 تم تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، أوكلت لها مهة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع :

1) تحسين نوعية التاطير بشكل عام والتاطير التربوي بشكل خاص .
2) السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي .
3) إعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها .

المصادقة على المشروع النهائي الجديد في مارس 2001 ليدخل حيز التطبيق التدريجي 2003- 2004 .

تضمنت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلا معمقا لتطوير المنظومة التربوية الجزائرية والانجازات التي حققتها الاختلالات التي تفرزها، وشكل هذا الملف موضوعا لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس سنة 2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه وتحديد الإجراءات التي يتطلب تطبيقها وضبط الأجيال .

- **تعديل الأمر09/03 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين :**

بعد صدور هذا الأمر تعديلات على المستوي التنظيمي بإعادة هيكلة الأطوار الثلاثة :

1) التعليم الابتدائي : مدته 5 سنوات .
2) التعليم المتوسط : مدته 4 سنوات .

3) التعليم الثانوي : فقد قسم إلى ثلاثة أقسام

التعليم الثانوي العام : مدته ثلاثة سنوات في تخصص شعبة الرياضيات، العلوم التجريبية، الفلسفة ليتحصل على شهادة الباكالوريا من اجل الالتحاق على الجامعة .

التعليم الثانوي المتخصص : مدته 5 سنوات في تخصص الصناعي والتجاري ليتحصل على شهادة بكالوريا تقني من اجل الالتحاق بالجامعة .

التعليم الثانوي التقني والمهني : مدته 3 سنوات ليتحصل على شهادة بكالوريا تقني رياضي ومحاسبي للانتقال إلى الجامعة .

أهم ما جاء في أمر 09/03 :

- إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية ابتدائي وأعيد النظر في هذا الأمر موسم 2006-2007 حيث أصبح يدرس في السنة الثالثة ابتدائي .
- إدراج مادة التربية العلمي و والتكنولوجية مند السنة الأولى ابتدائي .
- التكفل بالبعد الامازيغي .
- إدراج التعليم العالمي والمصطلحات العلمية .
- في 2005- 2006 ثم إعادة هيكلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وفق الشكل التالي :
- تنظيم سنة أولى **ثانوي عام** :جدع مشترك آداب (آداب، لغات وفلسفة) .
- سنة أولى ثانوي **مشترك علوم**: شعبة الرياضيات، التسيير والاقتصاد، العلوم التجريبية أما قسم **تكنولوجيا** فيه شعبة تقني رياضي يتكون من الهندسة الميكانيكية وشعبة الهندسة الكهربائية، هندسة الطرق والهندسة المدنية .

- إدراج مادة الإعلام الآلي بدءا من السنة الأولى من التعليم المتوسط وتدعيمه في التعليم الثانوي بان يصبح باسم مادة تكنولوجيات الإعلام والاتصال .

- فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات .

- وضع هيأة استشارية "مجلس الوطني للتربية والتكوين " .

❖ **صدور قانون توجيهي للتربية الوطنية :**

ينصص على تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية، يأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الايطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع كما تتماشى مع التحولات الوطنية والدولية والتي من بينها :

- ظهور التعددية السياسية في الجزائر وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج الدراسية .

- التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق .

- عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد والمجتمع لمواجهة التنافس الحاد .

- التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال الحديث وما تفرضه بخصوص إعادة تصميم ملامح المهن .

- ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتندرج في حركة العولمة حدد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها فيما يلي :

1- تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري .

2- ضمان التكوين على المواطنة ،انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة الرقمية العالمية .

3- إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي .

4- تثمين وترقية الموارد البشرية .

5- إدراج اللغة الأمازيغية والمعلوماتية في مجمل مؤسسات التعليم والتكوين .

6- ضبط حقوق وواجبات أعضاء الجماعة التربوية (التلميذ، المدرسون، المديرون).

7- إنشاء المرصد الوطني لتربية والتكوين واستحداث مجلس وطني للمناهج كهيئة علمية بيداغوجية مستقلة تعني بمهمة تصور وإعداد برامج التعليم .

الجدول رقم (12) : تطور عدد التلاميذ في جميع الأطوار التعليمية من 2002-2015

السنوات مراحل التعليم	2002- 2003	2005- 2006	2008- 2009	2010- 2011	2012- 2013	2013- 2014	2014- 2015	2015- 2016
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي	4612574	4196580	3247258	33458855	3580481	3730460	3886773	4081546
عدد تلاميذ التعليم الأساسي	2186338	2221328	3158117	2980325	2647500	2605540	2575994	2614393
عدد تلاميذ التعليم الثانوي	1095730	1175731	974736	1198888	1497875	1499740	1526779	1378860

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التربية الوطنية.

من الجدول نلاحظ أن من 2002- 2006 **عدد التلاميذ الابتدائي** في سنة 2002-2003 بلغ 4612574 تلميذا ليصبح في سنة 2014-2015 إلى 3886773 تلميذا ،أي انخفاض بنسبة 8 % ويعود هذا الانخفاض إلى بسبب الإصلاح التعليمي الجديد والهيكلة الجديدة التي أقرتها وزارة التربية الوطنية والتي أصبحت فيها مدة التعليم 5 سنوات بدل من 6 سنوات إضافة إلى انخفاض في نسبة المواليد ثم ارتفع سنة 2015-2016 إلى 4081546 تلميذ أي بنسبة 10% مقارنة بالسنة التي سبقتها نتيجة التأقلم مع التغيرات .

فيما يخص التعليم **الأساسي** هناك ارتفاع في عدد الطلبة إلى غاية 2011 فانخفض ب 9 % ثم واصل الانخفاض بوتيرة مستمر إلى 2015 بنسبة 8 % بسبب إضافة سنة وأصبحت الدراسة 4 سنوات بدل 3 سنوات أما التعليم **الثانوي** فتزايد من 2002- 2015 ب 12 % وهي نسبة قليلة نتيجة التسرب المدرسي أو الالتحاق بالتكوين المهني .

التمثيل البياني رقم (10) :تطور عدد التلاميذ من 2002-2015

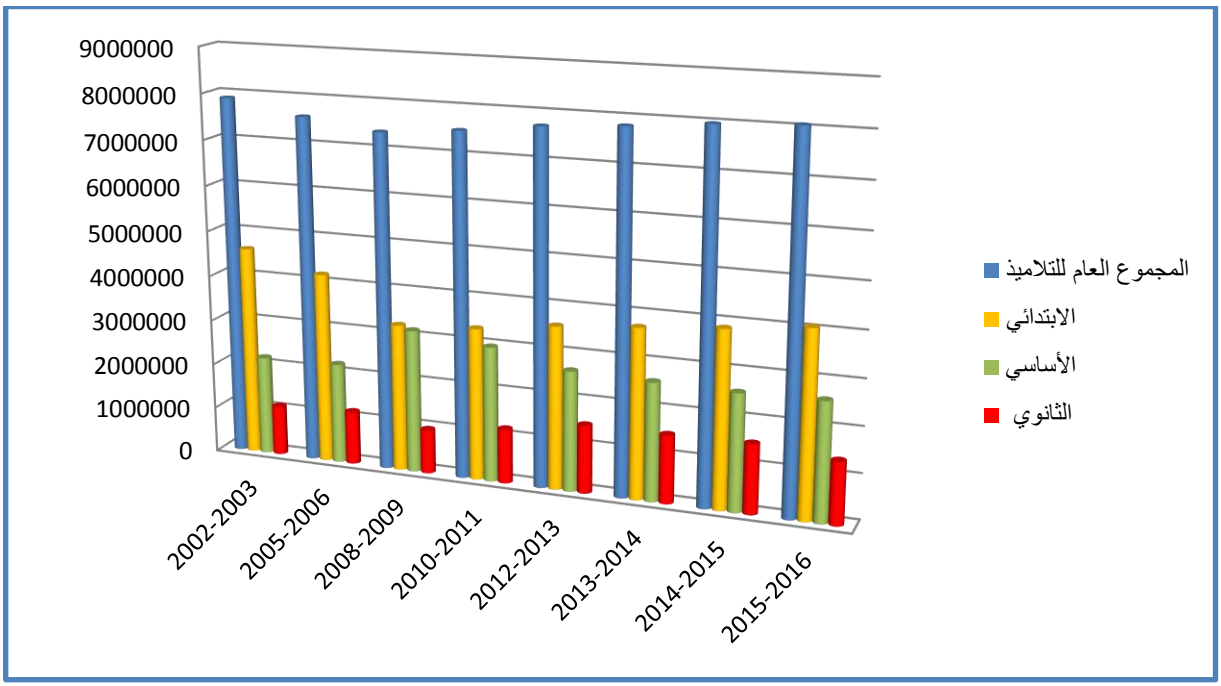

المصدر من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني نستنتج تزايد في مجموع عدد التلاميذ من سنة إلى أخرى، كان المجموع العام للتلاميذ في نهاية المرحلة للطور الابتدائي 30681557 ومجموع تلاميذ الطور الأساسي 20989535 ليصل المجموع للطور الثانوي إلى 10348339 تلميذ خلال 13 سنة.

أما فيما يخص المجموع العام في 2002 كان يقدر ب7894642 تلميذ ليصل في سنة 2015 إلى 62019431 تلميذا إلى زيادة خلال 13 سنة قدرت بستة أضعاف و 85 % وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة للمرحلة التي سبقتها وكان الزيادة خلالها ب90 % .

الجدول رقم (13) تطور عدد الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار من سنة2002 –2015

السنوات مراحل التعليم	2002– 2003	2005– 2006	2008– 2009	2010– 2011	2012– 2013	2013– 2014	2015–2014	2015– 2016
عدد المعلمين في الابتدائي	167529	171402	142332	144885	153578	156737	164930	168230
عدد المعلمين في الأساسي	104329	109578	135744	140098	144901	145655	148836	151044
عدد المعلمين في الثانوي	57747	62330	65598	74550	89882	95382	99123	99746

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التربية الوطنية

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد **المعلمين والأساتذة** في كل أطوار التعليم المختلفة في تزايد ،فنسبة أساتذة التعليم الابتدائي قدرت ب10 % من سنة 2002-2015 بسبب إحالة العديد من المعلمين إلى التقاعد وترك

الفرصة إلى الشباب حاملي الشهادات ،أما أساتذة التعليم الأساسي فهم في زيادة مستمرة فبلغت من 2002-2015 ب 14% وبخصوص أساتذة التعليم الثانوي فعددهم في ارتفاع مستمر حيث بلغت الزيادة ب 17% وذلك خلال فترة من 2002-2015 .

فالارتفاع بالنسبة لتلاميذ الطور الأساسي والثانوي هي التي فرضت وخلقت مناصب أخرى لمعلمين وأساتذة لتغطية النقص .

التمثيل البياني رقم (11) : تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 2002– 2015

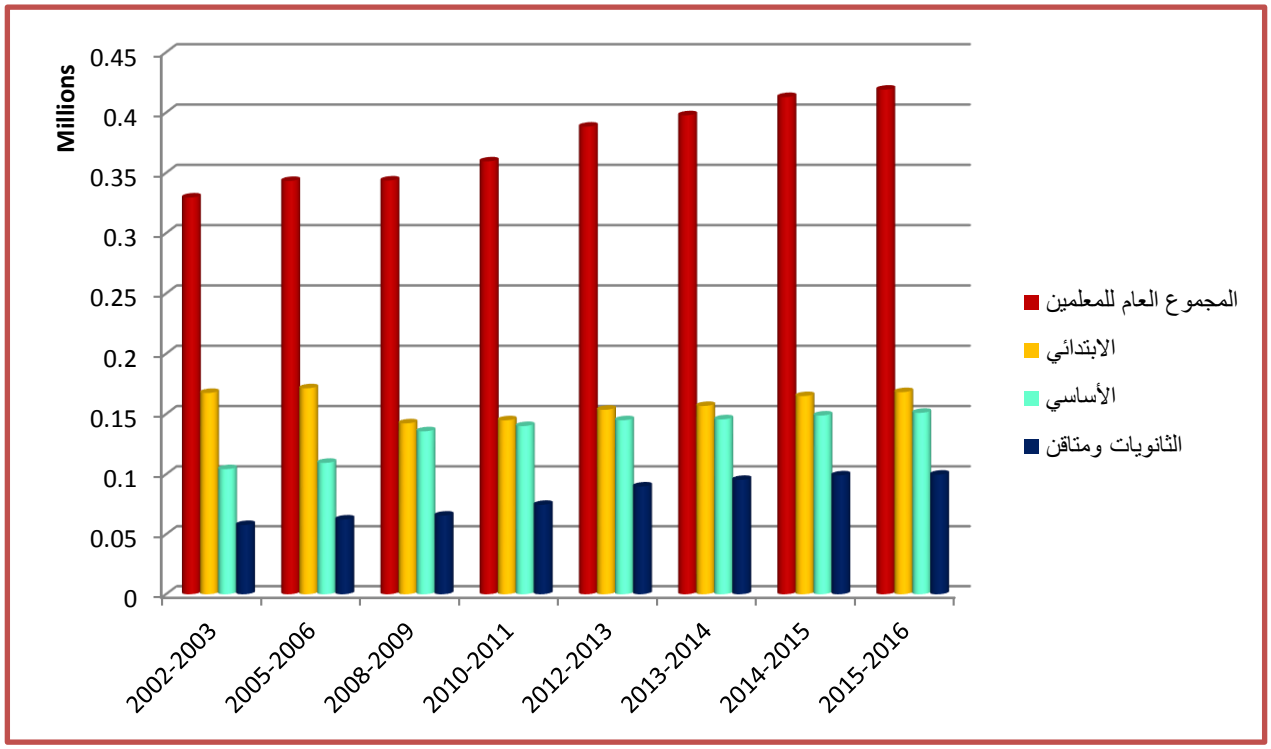

المصدر من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني نستنتج تزايد في مجموع عدد الأساتذة من سنة إلى أخرى حيث كان المجموع العام في 2002 يقدر ب329605 أستاذ ليصل في سنة 2015 إلى 2994166 أستاذ إلى زيادة خلال ثلاثة عشرة سنوات قدرت ب 90 % وهي نسبة اقل من المرحلة التي سبقتها والتي كانت فيها الزيادة تمثل 60 % ، كان

المجموع العام لأساتذة التعليم الابتدائي يقدر ب 1269623 و1080185 في التعليم الأساسي و644358 أستاذ في التعليم الثانوي، نستنتج أن عدد أساتذة التعليم الابتدائي تمثل اكبر نسبة من المجموع العام للأساتذة في جميع الأطوار .

الجدول رقم (14) : تطور عدد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم سنة 2002-2015

السنوات مراحل التعليم	2002-2003	2005-2006	2008-2009	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016
عدد المدارس في الابتدائي	16714	17163	17552	17840	17995	18143	18333	18588
عدد المدارس في الأساسي	3654	3947	4579	5009	5086	5159	5239	5339
عدد الثانويات المتاقن	1330	1437	1658	1813	1956	2043	2141	2251

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التربية الوطنية

بعد تطرقنا إلى عدد التلاميذ وعدد المؤطرين في مختلف الأطوار في المرحلة من 2002 إلى 2015 لا يفوتنا أن نسلط الضوء على عدد المؤسسات التعليمية الابتدائية كانت في نهاية المرحلة السابقة 15426مدرسة في سنة 1997 فقد ارتفع العدد في هذه بداية هذه المرحلة 2002 إلى 16714 مدرسة ابتدائية أي تتزايد ب 1288 ابتدائية أي بنسبة 8 % وهي نسبة معتبرة ليصل إلى سنة 2015 ب 18588 مؤسسة .

أما عدد مؤسسات التعليم الأساسي فهو في زيادة من سنة 2002 إلى 2015 ب1874 مؤسسة أي بارتفاع يقدر 11 % والتعليم الثانوي فتزايد ب 1685 مؤسسة أي زيادة 14 % هي نسبة اقل مقارنة بالمرحلة التي سبقتها كانت فيها الزيادة 60% .

التمثيل البياني رقم (12) : تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال فترة 2002-2015

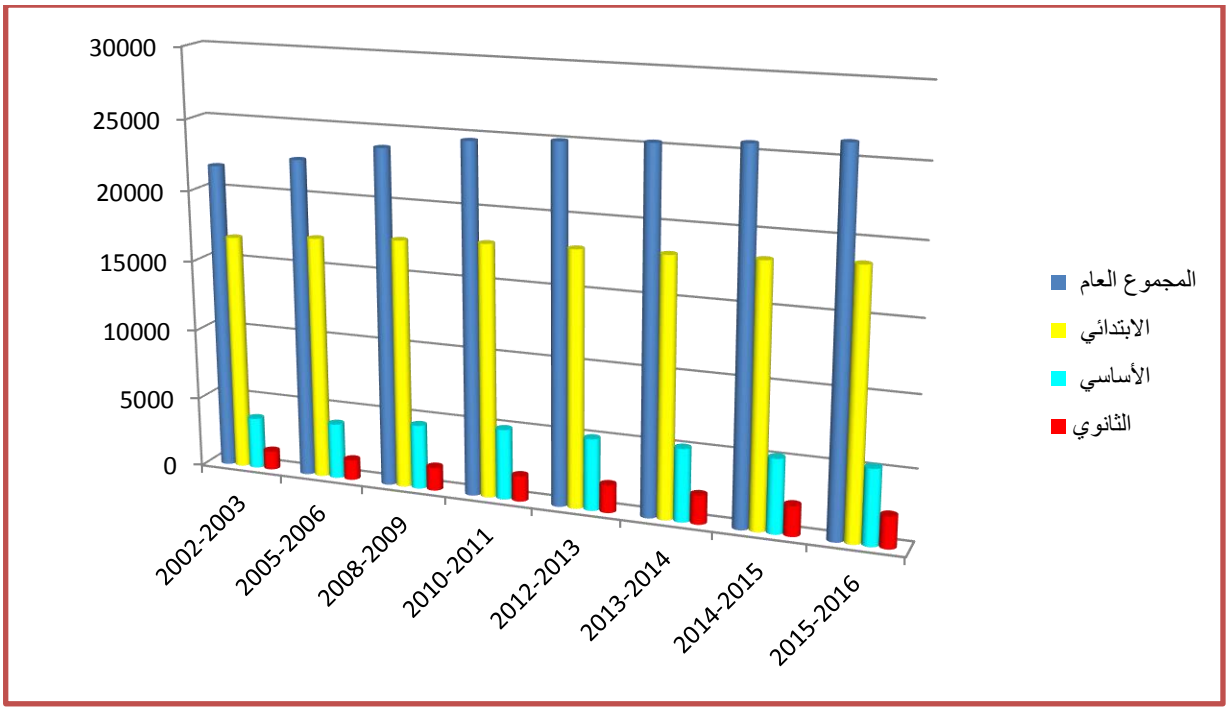

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن عدد مؤسسات التعليم الابتدائي تمثل اكبر نسبة 142328 مؤسسة ثم تليها ثاني مرتبة للتعليم الأساسي ب 38012 مؤسسة وفي الأخير التعليم الثانوي ب 14629 مؤسسة من المجموع العام الذي كان يمثل 194969 مؤسسة خلال طول الفترة 2002 -2015.

فالاستنتاج العام لكل ما ذكر من إحصائيات خلال الفترة 2002-2015 تزايد في نسبة عدد التلاميذ في الطور الثانوي اكبر من نسبة عدد تلاميذ الطور الأساسي والابتدائي أما تطور الأساتذة فكان اكبر بالنسبة للطور الأساسي والثانوي من الطور الابتدائي، فيما يخص تطور عدد المؤسسات التعليمية فكانت اكبر حصة للطور الابتدائي اكبر من باقي الأطوار .

المطلب الثاني :تطور نظام التعليم العالي مند الاستقلال إلى 2015

كانت الجامعة الجزائرية أول جامعة في الوطن العربي وذلك قبل الاستقلال ،مقرها في الجزائر العاصمة إنشاءها 1877 ثم أعيد تنظيمها سنة 1909 من طرف سلطات المستعمر الفرنسي، كانت تضم أربعة كليات: الآداب، الحقوق ،العلوم والطب.

فقد كانت الجامعة الجزائرية تسير بالأسلوب الذي تركته فرنسا من حيث البرامج وأنظمة الامتحانات والشهادات إلى أن قامت الجزائر بإعادة النظر فيها والتفكير في الإصلاح حتى تستجيب الجامعات إلى متطلبات وطموحات الشعب الجزائري ،فقد شهدت الجامعة الجزائرية مجموعة من الإصلاحات.

الفرع الأول: مرحلة مابين 1962– 1970

تميزت هذه المرحلة بإنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي كما تم إنشاء جامعات في المدن الرئيسة ،في وهرن سنة 1966 وبعدها جامعة قسنطينة سنة 1967 ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين.

فقد كانت تهدف هذه المرحلة إلى توسيع التعليم العالي والتعريب الجزئي والجزارة والديمقراطية أي لم تخرج عن المبادئ التالية:

1- **ديمقراطية التعليم العالي**: لقد تضاعف عدد الطلبة خلال هذه المرحلة حيث كان في 1970-1972 ب 36005 طالب أصبح سنة 1977 ب63915 طالب أي نسبة 85% من خريجي البكالوريا يسجلونا في معاهد التعليم العالي،كما تم إنشاء عدد من المراكز بعنابة وتلمسان ومستغانم وتيزي وزوا وسطيف ... [1]

2- **جزأرة الهياكل والمناهج والإطارات**:

تمثلت الهيكلة الجديدة في إلغاء نظام الشهادات وتوزيع الاختصاصات على الأقسام وتأسيس معاهد من مجموع تلك الأقسام ،فالجزارة كانت تعني تدخلا على مستوى برامج التعليم لتكيفها مع الاحتياجات الوطنية من الإطارات ،وقد ترجمت بسياسة تهدف إلى ولوج مكثف للجزائريين إلى وظيفة التعليم لضمان استخلاف المتعاونين الأجانب بسبب قلة عدد الجزائريين الذي كان لا يتجاوز 298 أستاذ .[2]

3- التعريب

كانت تقتصر الجامعة الجزائرية على لغة واحدة وهي الفرنسية لكن بعد الإصلاحات جرى تحول كبير في الاتجاه نحو التعريب وتمثل ذلك في :

- تدريس اللغة العربية في اختصاصات التي تدرس بالفرنسية.
- إنشاء فروع تستعمل العربية في التدريس.
- إدماج هؤلاء الطلاب في السياق العام لعملية التعريب.
- تمكنهم من استخدام اللغة الوطنية بعد التخرج كأداة للعمل وخاصة بعد إتقان المصطلح الفني المرتبط بالمهنة.[3]

---

[1] محمد العربي ولد خليفة " **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية** " ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1989،ص، 214

[2] التعليم العالي والبحث العلمي **50 سنة في خدمة التنمية** 1962- 2012،ص، 27.

[3] محمد العربي ولد خليفة ،نفس المرجع السابق، ص، 215.

4- البحث العلمي

ولا يستوي هذا الإصلاح أبعاده إذا لم يفحص التعليم العالي في ميدان البحث العلمي لان المقياس الحقيقي لإنتاجية الجامعة هو يدور فيها من مجلات البحث الأساسي والتطبيقي للمساهمة في حل المشاكل المطروحة على البلاد أو للعمل على تفاديها ، [1]فبهذه الطريقة تستطيع الجامعة أن تفرض وجودها على المستوى العالمي وتبرهن على فعاليتها في المعركة التي تخوضها بلادنا ضد التخلف. [2]

كما تميزت هذه المرحلة من ناحية النظام البيداغوجي الذي كان موروثا عن الاستعمار ،كانت الجامعات مقسمة إلى كليات (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الطب والعلوم الدقيقة).

وكان النظام البيداغوجي المطبق كما يلي:

- مرحلة الليسانس: تدوم ثلاثة سنوات في غالبية التخصصات، تنتهي بالحصول على شهادة الليسانس في التخصص المدروس.
- شهادات الدراسات المعمقة: وتدوم سنة يتم التركيز فيها على المنهجية للبحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء في الدراسة النظرية .
- شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتان على الأقل لانجاز البحث.
- شهادة دكتوراه دولة: قد تصل إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي حسب تخصصات الباحثين واهتمامهم .[3]

---

[1] التعليم العالي والبحث العلمي ، نفس المرجع السابق، ص،28 .

[2] محمد العربي ولد خليفة ،نفس المرجع السابق، ص، 217.

[3] سمية زاحي " **الجامعة فضاء للتعلم والبحث في سياق نظام LMD** "،2010،على الموقع www.macromedia.com تاريخ الاطلاع 2016/08/25 على الساعة 10:32

جدول رقم (15): تطور عدد الطلبة للتعليم العالي من 1962– 1970

الموسم الجامعي	1962-1961	1963-1962	1970-1969
عدد الطلبة المسجلين	1317	2725	12243

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد الطلبة من سنة 1961 إلى 1963 بالضعف ليواصل الارتفاع إلى سنة 1970 بثلاثة أضعاف و40% وهي نسبة جيدة خلال عشرة سنوات وخاصة بعد أحوال البلد المتدهورة .

التمثيل البياني رقم (13) : تطور عدد الطلبة للتعليم العالي ومقارنتها بطلبة الثانوي من 1962– 1970

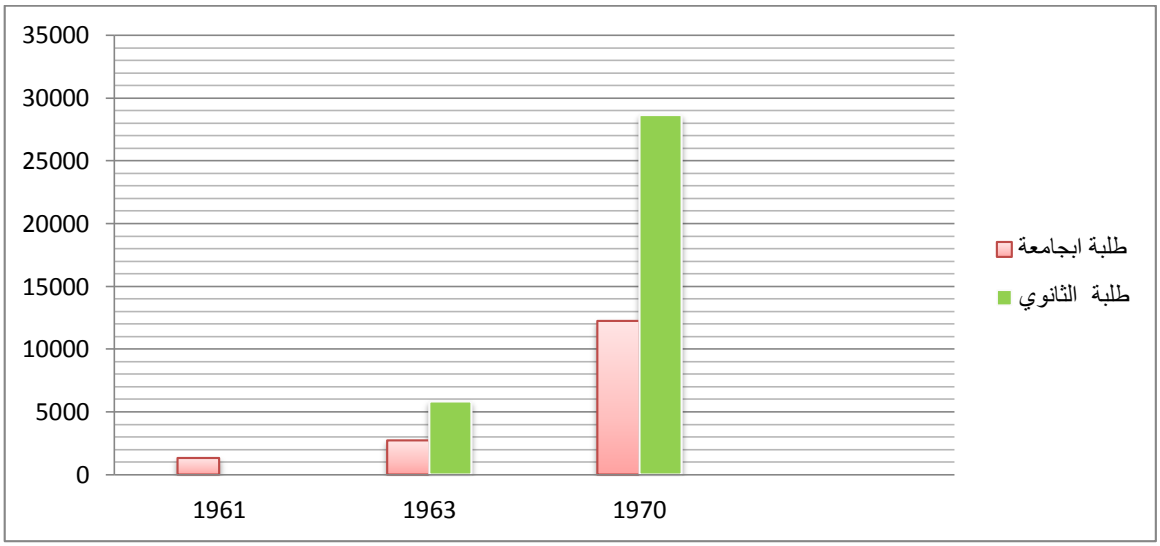

المصدر :من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

بعد مراجعة المعطيات السابقة لطور التعليم الأساسي نلاحظ أن عدد الطلبة المسجلين في التعليم الثانوي خلال سنة 1968-1969 يقدر ب22084 تلميذ وتسجيلات الطلبة في الجامعات كان يقدر ب 12243 طالب

سنة 1970 ،ادن الفرق يقدر ب **9841** طالب هذا ما يستوحي لنا نظريتان ،إما التخلي عن الدراسة واتجاه نحو سوق العمل أو الاتجاه نحو التكوين المهني .

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (الانجازات الأولى) 1970-1997

بعد إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجامعة الجزائرية انطلقت إصلاحات هذا القطاع مصادفا لمرحلة تنفيذ المخططين الرباعيين "الأول " 1970-1973 و"الثاني " 1974- 1987 تميزت بإعادة النظر في نظام التعليم العالي وذلك بسبب:[1]

- ارتفاع عدد الطلبة بأكثر من 10 أضعاف خلال عشرة سنوات بعد الاستقلال.
- عدم توفر مناصب عمل لبعض التخصصات إضافة إلى عدم تناسق بين بيداغوجية التعليم وثقافة المحيط.
- غياب الاستمرارية من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي.[2]

كما عرفت هذه المرحلة ابرز إصلاح لقطاع التعليم العالي وكان ذلك سنة 1971 من خلال تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية ،كما أجريت التعديلات على مراحل الدراسة الجامعية.[3]

- مرحلة ليسانس: ويطلق عليها أيضا تسمية مرحلة التدرج ،تدوم أربعة سنوات أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية .

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي " **إصلاح التعليم العالي**" الجزائر ، 1971، ص، 16.

[2] راضية بوزيان " **إدارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي** " مركز الكتاب الاكادمي، عمان، الاردن، 2010، ص، 95.

[3] عمر بلخير **واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر دراسة تحليلية** ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مولود معمري ،2013،ص، 02.

- مرحلة الماجستير: ويطلق عليها مرحلة ما بعد التدرج الأولى وتدوم سنتين على الأقل وتنقسم إلى فترتين ، الفترة الأولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في المنهجية للبحث، أما الفترة الثانية تخصص لإعداد البحث المقدم في صورة أطروحة للمناقشة.

- مرحلة دكتوراه علوم: وتسمى مرحلة ما بعد التدرج الثاني، وتدوم خمس سنوات من البحث العلمي.[1]

الجدول رقم (16) : تطور عدد الطلبة التعليم العالي من 1970–1998

الموسم الجامعي	1970–1969	1980–1979	1990–1989
عدد الطلبة المسجلين	**12243**	**57445**	**181350**

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

من خلال الجدول نستنتج تزايد عدد الطلبة من 1969 إلى 1979 بثلاثة أضعاف و70% ثم يتزايد العدد بضعفين و15% مما يدل على وعي الشعب بضرورة التعليم .

الرسم البياني رقم (14) : تطور عدد الطلبة لتعليم العالي ومقارنتها بطلبة الثانوي من 1970–1998

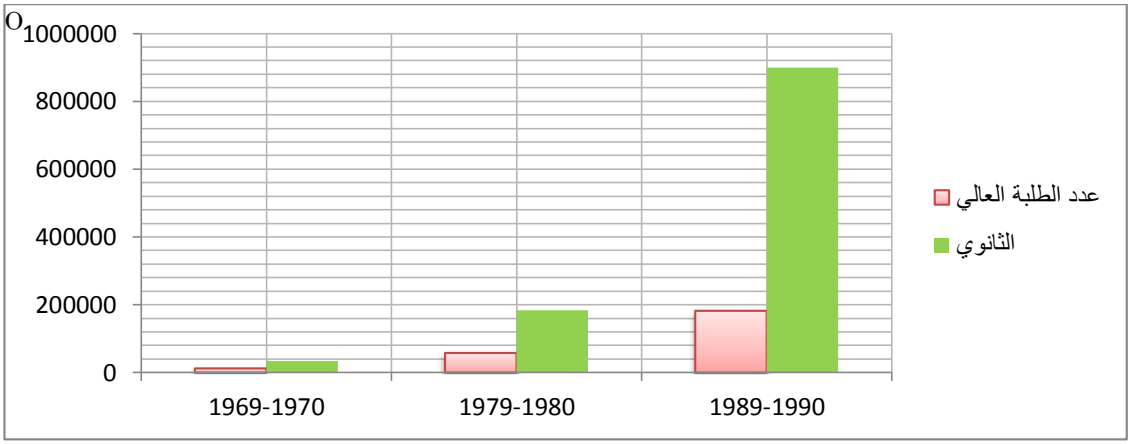

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

[1] باركة محمد الزين وعبد الكريم مسعودي "**تحديات التعليم العالي بالجزائر**" المجلة الجزائرية للمالية العامة ،عدد 05لسنة 2015،ص، 13

من خلال الرسم البياني نستنتج ارتفاع في عدد طلبة التعليم العالي من سنة إلى أخرى، لكن الملاحظ أن ليس كل طلبة التعليم الثانوي واصلوا الدراسة إلى التعليم العالي،فالفرق بين طلبة التعليم الثانوي والتعليم العالي خلال سنة 1969-1970 قدر ب 22745 طالب أي بنسبة 35% من مجموع تلاميذ التعليم الثانوي أما سنة 1979-1980 فكان الفرق بينهما ب125760 طالب أي بنسبة 31% وسنة 1989-1990 قدر الفرق ب 718509 طالب،بنسبة 20% فكل هذه النسب مازالت بعيدة على 50% إلى نصف تلاميذ التعليم الثانوي في مرحلة التعليم العالي.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (مرحلة تعزيز المنظومة)1998-2003

تميزت هذه المرحلة بالتوسع الهيكلي والتشريعي والإصلاح حيث صدر قانون 99-05 الذي تضمن قوانين توجيه التعليم العالي وأهم ما جاء فيه:

المادة 04: تنص على ضرورة تطوير العلمي .

المادة 24: تنص على التعاون بين الهيأة الوطنية والدولية لتطوير البحث.

المادة 31 إلى 39: تنص على إعطاء الشخصية والمسؤولية والاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية ذات طابع علمي وثقافي .

المادة 40-41: تتضمن شروط التكوين التقني للأشخاص المعنويين.

المادة 60-61: إنشاء مجلس الآداب والأخلاق من طرف الأساتذة والطلبة.

المادة 63: جاء فيها ما يلغي بعض المواد أو يكملها كما يحدد طرق تطبيقها .[1]

[1] القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم **99-05** المؤرخ في 14 أفريل 1999

فكل هذه المواد جاءت من أجل الأهداف التالية:

- تحديد قانون أساسي للأساتذة والطلبة في كل مستوى من التعليم العالي .
- تطوير البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب المعرفة.
- دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من طرف الإطارات المكونة في كل المجالات.
- الترقية الاجتماعية مع ضمان العدالة للمجتمع. [1]

فعن طريق الإصلاحات التي أجريت أصبح قطاع التعليم العالي يحض ب17 جامعة، 13 مركز جامعي،6 مدارس عليا للأساتذة، 14 معهد وطني للتعليم العالي،12 معهد ومدرسة متخصصة.كما ظهرت بعد ذلك جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق،مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد مبدأ ديمقراطيته.

جدول رقم (17) : تطور عدد الطلبة للتعليم العالي من 1998-2003

السنة الدراسية	**2000-1999**	**2002-2001**	**2003-2002**
عدد الطلبة المسجلين	**181350**	**466084**	**543869**

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

من خلال قرأتنا للجدول نستنتج أن هناك تزايد في عدد الطلبة من سنة إلى أخرى حيث ارتفع من 1999 إلى 2001 بالضعف و57% ليواصل الارتفاع ب16% من سنة 2002 إلى 2003، فهذه الزيادة الكبيرة راجعة إلى مجانية التعليم نتيجة تحمل الدولة أكبر النفقات .

[1] الجريدة الرسمية **عدد 23**، الصادرة 18 ذو الحجة عام 1419 الموافق ل 04 أفريل 1999.

رسم بياني رقم (15): تطور عدد الطلبة للتعليم العالي من 1998-2003

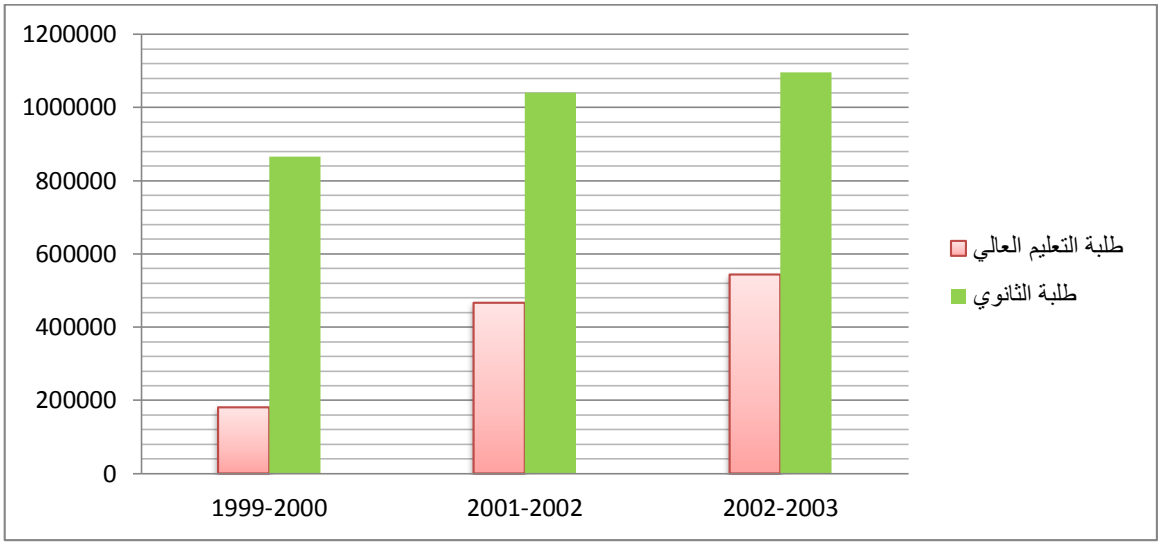

المصدر :من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول السابق

من خلال الرسم البياني نلاحظ ارتفاع نسبة الطلبة الملتحقين بالمؤسسات الجامعية،فكان الفرق بين عدد الطلبة التعليم الثانوي والطلبة الملتحقين بالتعليم العالي في سنة 1999-2000 قدر ب683888 طالب وخلال فترة 2001-2002 ما يقارب 574963 طالب ،ليصل في 2002-2003 إلى 551861 طالب،كل هذه الأعداد هم أفراد إما إلتحقوا إلى التكوين المهني أو سوق العمل أو لم يتحصلوا على شهادة البكالوريا...فكانت نسبة التحاق بالتعليم العالي خلال فترة 1999 ب20.97% لترتفع النسبة إلى 44.77% في 2001-2002 ونسبة 49.63% في 2002-2003 ،ادن نستنتج تزايد في نسب خلال هذه السنوات وخاصة في سنة 2002-2003 التي تقترب من النصف نتيجة تحسن أوضاع البلاد ،ووعي الأفراد لضرورة العلم .

الفرع الرابع: مرحلة الانفتاح 2003 إلى 2015.

رغم كل الإصلاحات التي أجرت من قبل غير أن التعليم العالي في الجزائر بقى بعيد عن باقي دول المتقدمة وهذا لأسباب منها:

- قدم المناهج التعليمية وعدم تواكبها مع البيئة التعليمية العصرية.
- المناهج المستوردة من الدول المتطورة غير متناسقة مع البيئة الجزائرية .

ففي السنوات الخيرة قامت بإصلاح جديد على التعليم العالي أدخلت الجزائر نظام جديد المسمى بنظام LMD في 20 أفريل 2002 ،والذي تم تطبيقه في الجامعات بداية سنة 2004، فكان مستوحى من أوروبا والذي لا يتماشى إلا مع البيئة الأوروبية من اجل حل بعض المشاكل منها:

- ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب من التعليم العالي.
- نسبة التأطير غبر كافية أدت إلى ضعف مردودية التكوين فيما بعد التدرج.
- تكوين قصير المدى إضافة إلى ضعف الصلة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.[1]

كل هده الأسباب أدت إلى ضعف جودة التعليم العالي في الجزائر ،حيث كان مضمون هذا النظام يرتكز على :

1- استقلالية الجامعة على أساس تسيير أنجع.

2- إعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية والجهوية والوطنية على المستوي الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي.

3- عروض تكوين متنوعة ومنظمة وبالتشاور مع القطاع الاقتصادي.

4- تقييم مستمر ودائم لمؤسسات التعليم العالي.[2]

أن تجسيد أهداف هذا النظام يتجلى من خلال هيكلة الجديدة والنظام البيداغوجي الجديد مقسم على ثلاثة أطوار تعليمية: (الليسانس، الماستر، دكتوراه) .

---

[1] بوشيخي عائشة واخرون " **التعليم العالي في الجزائر في ايطار برنامج الاصلاح** _نظام LMD" مجلة المالية العامة،عدد 04،2014،ص،39.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي" **اصلاح التعليم العالي** " وثيقة داخلية ، الجزائر ،2004، ص، 03.

- **الليسانس** :يشمل على 6 سداسيات مقسم على مرحلتين، تتمثل الأولى في التكوين القاعدي متعدد التخصصات وتتمثل الثانية في تكوين متخصص من اجل بلوغ غايتين، غاية ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج في عالم الشغل مباشرة وغاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.
- **الماستر** : يشمل 4 سداسيات ،كما هو حق لكل طالب له شهادة الليسانس سواء كان له طابع أكاديمي أو مهني ، له مهمتان :مهمة مهنة متميزة باكتساب تخصص دقيق(ماستر مهني) ومهمة الباحث المتميزة بالتحضير للبحث العلمي (ماستر بحث).
- **الدكتوراه** : يشمل 6 سداسيات المدة الدنيا بهدف :

- تعميق معارف في تخصص محدد.
- تحسين المستوي عن طريق البحث (تنمية الاستعدادات للبحث، معني العمل كفريق...).
- يتوجه هذا الطور بشاهدة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة .

فتم تعميم نظام LMD بشكل شبه كامل على مجموع التكوينات في المؤسسات التعليم العالي بعد أقل من عشرة سنوات من انطلاقه 2004.

الجدول رقم (18) : تطور عدد طلبة التعليم العالي لمرحلة 2003-2015

السنوات	2003-2004	2009-2010	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016
الطلبة	589993	1034313	1077945	1124434	1119515	1165040	1325744

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية.

الملاحظ من الجدول تزايد في جميع سنوات التعليم حيث ارتفع من 2003الى 2009 بنسبة 75 % لتواصل الارتفاع بنسبة 4% سنة 2010 ثم زيادة ب 4.30% سنة 2012 لتصبح في 2014 ما يقارب 3.60% لتزيد بنسبة 13% في سنة 2015.كل هذه الزيادة المتواصلة تدل على معرفة المواطن بضرورة مواصلة الدراسة حتى يتمكن من اكتساب المعرفة التي توصله في آخر المطاف إلى منصب عمل .

الرسم البياني رقم (16) : تطور عدد طلبة التعليم العالي لمرحلة 2003-2015

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الرسم البياني يبين لنا ارتفاع متواصل لعدد الطلبة من سنة إلى أخرى الملتحقين بالمؤسسات الجامعية حيث كان الارتفاع لنسبة انتقال الطلبة من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي بين سنة 2003 إلى 2009 ب53.70% لتواصل الارتفاع ما بين 2010-2011 ب 90% ثم 89% بين 2011-2012 ثم تزايد الالتحاق ب 361739 طالب في نهاية 2014 كل هذه النسب هي تفوق النصف ما يدل على وعي الطلبة بضرورة إكمال مشوارهم الدراسي .

الجدول رقم (19) : تزايد عدد أساتذة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1962– 2015

السنوات	1962– 1963	1969– 1970	1979– 1980	1989– 1990	1999– 2000	2009– 2010	2010– 2011	2014– 2015	2015– 2016
الأساتذة	298	842	7497	14536	17460	37688	40140	53622	55589

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

من خلال الجدول نستنتج تزايد مستمر لعدد أساتذة التعليم العالي حيث كان في البداية الاستقلال 298 أستاذ ليتزايد خلال فترة السبعينيات ب الضعف و80 % ،ثم في فترة الثمانينات ترتفع النسبة إلى ما يقارب ثمانية أضعاف وهي نسبة كبيرة جدا ما يدل على تحسن أوضاع البلد وتكوين أساتذة جزائريين ، لترتفع النسبة في التسعينيات ب93 % وتصل خلال الفترة 1999 - 2011 إلى الضعف و30 % ،أما من 2014 إلى 2015 فقد ارتفعت النسبة ب 3.5% .

الرسم البياني17 رقم: تطور عدد أساتذة التعليم العالي خلال الفترة 1962–2015

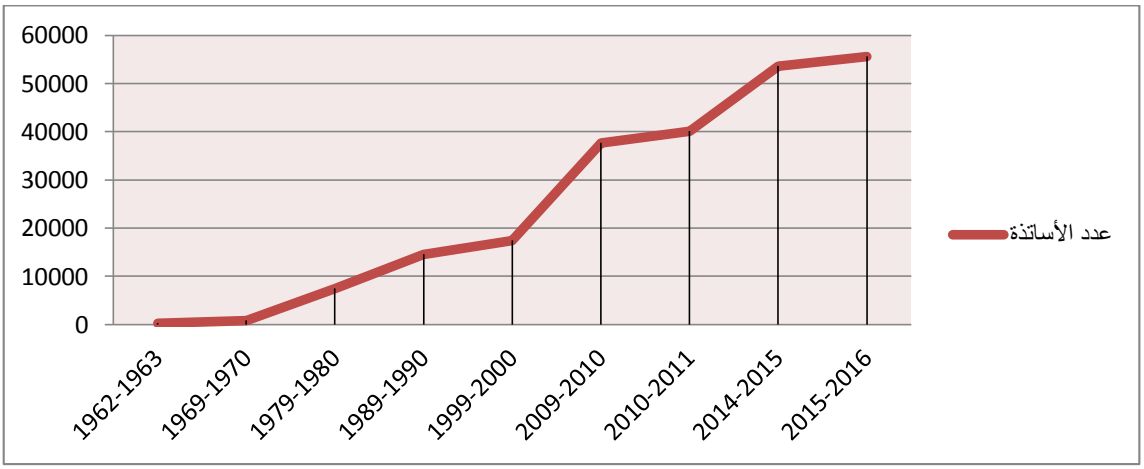

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى الجدول السابق

الجدول رقم (20) :نسبة الجزأرة في قطاع التعليم العالي

السنة	07/06	08/07	09/08	10/09	11/10	12/11	13/12	14/13	15/14
عدد الأساتذة الأجانب	73	99	56	55	77	68	77	107	23
نسبة تطور الجزأرة	99.75	99.69	99.84	99.85	99.81	99.58	99.84	99.79	99.96

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية

من خلال المعطيات تبين لنا أن نسب تطور الجزأرة في الجزائر هي متدبدبة حيث لكنها تقترب من المائة هذا ما يدل على أن عدد الأساتذة الأجانب هو ضعيف جدا مقارنة بعدد أساتذة الجزائر الذي قدر عددهم ب 53622 أستاذ مقابل 23 أستاذ أجنبي في سنة 2014-2015 هذا عكس ما كانت عليه الجزائر بعد الاستقلال 1962-1963 ما يعادل 82 أستاذ جزائري و216 أستاذ أجنبي، مما يدل على أن جزأرة في قطاع التعليم العالي تتم بشكل شبه كلي .

جدول رقم (18) : تطور المنشات القاعدية

التعيين	2014-2013	2015-2014	2016-2015
الجامعات	47	48	50
المركز الجامعي	10	10	13
المدرسة العليا للأساتذة	4	6	10
المدرسة العليا للتعليم التقني	1	1	1

المدرسة الوطنية العليا	17	20	20
المدرسة التحضيرية	9	12	12
المجموع	**89**	**97**	**106**

المصدر :بالاعتماد على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية .

نستنتج أن المنشات القاعدية للتعليم العالي متزايدة من سنة إلى أخرى بنسبة ،11.91% خلال فترة 2013-2015 ، فان الجامعات تقريبا في كل ولايات الوطن، المراكز الجامعية تزايدت ب 3 مراكز، المدرسة العليا للأساتذة ب 6 مدارس ،هناك مدرسة واحدة للتعليم التقني، المدرسة الوطنية العليا تزايدت ب 3 مدارس،أما المدرسة التحضيرية فارتفعت ب 3 مدارس .

المطلب الثالث: تطور نظام التكوين المهني مند الاستقلال إلى 2015

للتكوين المهني مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني من اجل الوصول إلى التنمية وذلك بتوفير الكفاءات المهنية الضرورية، كما يعتبر جزء من المنظومة التربوية فهو يساهم في حل مشاكلها من خلال استقبال المتسربين من التعليم الإلزامي ،أما في الجزائر فظهر قبل الاستقلال سنة 1945 تحت اسم " مصلحة التكوين المهني " ،فلهذه المؤسسات دور هام في تكوين المتسربين ليس حرفيا بل تطور حتى يصل إلى تخصصات حسب متطلبات سوق العمل من إداريين ومحاسبين ....فقد مر التكوين المهني في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم الحالي بعدة تحولات وهي كالتالي:

الفرع الأول: مرحلة الاستقلال من 1962– 1969:تميزت هذه المرحلة بضعف التكوين المهني حيث ورثت الجزائر من الاستعمار 25 مركز يحتوي على 320 فرع متخصص بالبناء والأشغال الحرفية فقط ،أما من حيث الهياكل فكان ثلاثة :

- المصلحة السيكو تقنية : من اجل التوجيه المهني .
- المصلحة التقنية والبيداغوجية : إعداد البرامج والامتحانات التكوينية .
- مراكز تكوين المرنين : فيها يتم تكوين المكونين .[1]

كما تميزت بعدة **خصائص** نذكر منها ما يلي :

- التزايد في المؤسسات الاقتصادية والحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة والمكونة .
- تمويل مشترك بين المؤسسات والدولة وكدا الإدماج المباشر للمكونين مهنيا في عالم الشغل .
- غياب التنسيق بين المؤسسات التكوينية من ناحية الايطار التنظيمي .[2]

فبعد التحولات التي جرت من اجل تعديل الاقتصاد الجزائري فقد تم وضع مخطط ثلاثي 1967-1969 ومن بين النقاط التي تناولها موضوع التكوين المهني وذلك بوضع إشكالية تكوين اليد العاملة المؤهلة وضرورة التكفل بها من طرف المؤسسات الاقتصادية ،بحث تم إنشاء 30 مركز سنة 1969 ،يعتبر هذا العدد قليل مقارنة بعدد الطلب الوطني المتزايد لليد العاملة إضافة إلى إنشاء محافظة للتكوين وترقية الإطارات سنة 1963 من اجل تكوين الكبار من جهة وترقية التكوين من جهة أخرى .[3]

الفرع الثاني: المرحلة التكوين المهني 1970– 1979

بعد توسع النشاط الاقتصادي نتيجة العائدات البترولية عاد إيجابا على قطاع التكوين المهني حيث نصت السياسة الوطنية للتكوين على إنشاء مؤسسات جديدة من اجل تكوين الفرد تكوينا قاعديا قبل إدماجه في عالم الشغل من

---

[1] C.Bouslimani." **objectif formation** " la revue de la formation professionnelle .1997.p 14-15.

[2] Remili " **la formation professionnel pendant le plan quadriennal** .la revue Algérien n 01 .1970. P35.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "**مشروع تقرير حول التكوين المهني**" الدورة ثالثة عشر،ماي 1999،ص 261-263.

اجل الإتقان والوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فكان التركيز على تنشيط قطاع التكوين المهني من خلال إنشاء المزيد من المؤسسات المهنية وذلك في إطار ما يعرف ب:

المخطط الرباعي الأول (1970–1973): وجاء فيه ما يلي :

وضع ثلاثة مفاهيم جديدة خاصة للتكوين (التكوين الدائم، التكوين المتواصل، الرسكلة والإتقان).ففي سنة 1973 بلغ عدد أقسام 425 قسم وما يقارب 12000 منصب للتكوين بنسبة 79 % موزع على أربعة فروع:

- البناء والأشغال العمومية 31 %
- التعدين 25 %
- الكهرباء 13%
- الإدارة 10% [1]

المخطط الرباعي الثاني (1974–1977):تميز ب:

- إنشاء مؤسسات خاصة بالتكوين ،70 مركز على ثلاثة مسلمات بطاقة استيعاب قدرها 25000 مقعدا .
- تكوين وطيدة العلاقة بين التربية والتكوين .
- ظهور التعليم التقني .
- التوافق بين مختلف قطاعات التكوين .
- إنشاء المعهد الوطني للتكوين المهني .
- تنصيب جهاز وطني للتكوين المهني . [1]

[1] **Aperçu sur la formation professionnelle en Algérie** .la revue Algérien en Algérie: n 02.1976.p 43.

ففي سنة 1979 خصص 65000 منصب للتكوين منه 14000 لقطاع التربية الوطنية من اجل تكوين المعلمين والمقتصدين والمستخدمين الآخرين ، انسحب منها 50267 متربص وتخرج 77.30 % أي 38856 متكون مهني .[2]

لكن رغم كل التغيرات غير أن التكوين المهني ضل ناقصا بسبب ندرة اليد العاملة ، ضعف المردودية ، التأخر في انجاز المشاريع الاقتصادية ،سوء تنظيم جهاز التكوين .

الفرع الثالث: مرحلة توسع التكوين المهني 1980-1990

في هذه المرحلة كانت الانطلاقة الحقيقة بعد مؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني والدورة الثانية للجهة المركزية 1979 مع بداية المخطط الخماسي الأول المتضمن:

- ترقية قطاع التكوين المهني بمرسوم رقم 84-342 ل 17 نوفمبر 1984 .
- بناء 276 مركز في خمس سنوات .
- تحويل الاحتياجات الوطنية على مدى قصير ومتوسط المحدد في المخططات الوطنية حسب مخرجات التكوين مع ضبط هذه الاحتياجات وفق مستويات التكوين الخمسة (العامل متخصص، عامل مؤهل، تقني، تقني سامي، إطار) .
- إنشاء قانون خاص بالتمهين رقم 81-07 ثم ظهور سنة 1985 بالتكوين عن بعد. [3]

---

[1] بوفلجة غيات "**التربية والتكوين في الجزائر**" الكتاب الثاني ،دار الغرب للنشر والتوزيع ،وهران ،2009، ص،80 .

[2] **Aperçu sur la formation professionnelle en Algérie** .p 43

[3] Bouslimani. Ibid p15

الجدول رقم (21) :تطور عدد أساتذة التكوين المهني خلال فترة من 1985 –1989 :

السنوات / نوع المؤسسات	1985	1989
مركز التكوين المهني والتمهين	3893	6019
مركز التكوين والتمهين	847	580
المجموع	4740	6599

المصدر: CNP إحصائيات حول سوق العمل في الجزائر من سنة 1985-1989 .

من خلال الجدول نلاحظ تزايد عدد أساتذة مركز التكوين المهني والتمهين خلال من سنة 1985 إلى 1989 ب 2126 أستاذ ،أما عدد أساتذة مركز التكوين والتمهين فانخفض ب267 أستاذ نتيجة قلة عدد المتربصين في مركز التكوين والتمهين وتسجيل أغلبية المتكونين في مراكز التكوين المهني .

الجدول رقم (22) : تطور عدد المتخرجين من منظومة التكوين حسب مستوي التأهيل خلال الفترة 1980-1989

مستوى التأهيل	1980-1985	1985 -1989
الإطارات السامية	48500	77000
تقنين ساميين	52900	83000
تقنيين	91700	152000
عمال مؤهلين ومؤهلين جدا	213800	406000
اليد العاملة المؤهلة	406900	720000

المصدر: المجلة الجزائرية للعمل [1]

[1] **الوكالة الوطنية لتنمية الموارد البشرية** ،العدد 1987/19 **المعهد الوطني للعمل** ،ص، 123 لإحصائيات سنة 1980-1985 **والتقرير العام للمخطط** الخماسي (1985-1989)،ص، 34 بخصوص إحصائيات سنة 1985-1989 .

نستنتج ارتفاع في عدد المتخرجين من سنة 1985 إلى سنة 1989 لمستوى التأهيل اليد العاملة المؤهلة ب**76%** كما يحتل المرتبة الأولى من حيث اختيار المتخرجين ،ثم تليه في المرتبة الثانية مستوى العمال المؤهلين حيث تزايد عددهم خلال هذه الفترة ب **90%** أما مستوى تقني فارتفع عددهم ب 60300 متكون أي ما يقارب **65 %** ،ثم في المرتبة الثالثة مستوى تقني سامي الذي ارتفعت نسبتهم ب **56 %** وتأتي في الأخير مستوي إطار سامي لترتفع نسبته خلال هذه الفترة ب **58 %** .

الفرع الرابع: مرحلة التكوين من 1990إلى 2015

في بداية هذه المرحلة شرعت الجزائر في تغير نمط الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ،فهذه الإصلاحات مست قطاع التكوين المهني مستندا إلى :

- إنشاء مجالس محلية استشارية للتكوين المهني.
- توسيع أنماط التكوين والتكوين الإقامي.
- لا مركزية التسيير الإداري والمالي لقطاع التكوين المهني.
- وضع نظام الإعلام .
- إنشاء مراكز الدراسة عن بعد.

فنتج عن هذه التحولات النتائج التالية:

- إنشاء قانون خاص بعمال التكوين المهني المرسوم رقم 117/90 .
- إنشاء 154 مؤسسة تكوين سنة 1996 ولمراقبتها تم إنشاء مرسوم تنفيذي رقم 141-91 .
- شهدت هذه الفترة إقبال واسع من الشباب.
- استيعاب 250000 مقعد بيداغوجي .[1]

[1] النشرة الرسمية للتكوين المهني ،العدد 02 ، ديسمبر 1997،ص، 04.

الجدول رقم (23) : تطور عدد مؤسسات ومتخرجين التكوين المهني سنة 1997-2000

السنوات / نوع المؤسسة	1997	1998	1999	2000
مراكز التكوين المهني	403	418	434	457
المقاعد البيداغوجية	128508	135091	138863	154285
عدد المتخرجين	19517	20009	21512	21720
المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين	28	28	37	54
المقاعد البيداغوجية	13175	12835	18585	27835
عدد المتخرجين	5378	5234	6025	6637
معاهد التكوين المهني	6	6	6	6
المقاعد البيداغوجية	2070	2970	2070	2070
عدد المتخرجين	1170	1170	1150	1104
المجموع المؤسسات	473	452	477	517
مجموع المقاعد البيداغوجية	143753	150896	159518	184190
مجموع المتخرجين	26119	26413	28707	29461

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع WWW. ONS.DZ/them_sta.htm تاريخ الإطلاع 2016/8/12

وفي ستة 2003 تم إبرام اتفاقية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بهدف تأهيل قطاع التكوين المهني بدأ تطبيقها سنة 2003 ومتعد إلى غاية 2009 بتمويل مشترك بين الاتحاد الأوروبي ب60 مليون أورو ووزارة التكوين المهني ب 49 أورو وكان الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية هو التكيف لقطاع التكوين المهني مع اقتصاد السوق.

ثم تأتي سنة 2007 التي انعقد فيها المؤتمر الوطني الأول حول التعليم والتكوين المهنيين أيام 8-9-10 من أفريل ،تحث رعاية فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بقصر الأمم بالجزائر العاصمة لمنتفشة كافة القضايا مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة في النظام الوطني للتعليم المهني والتكوين قصد صياغة إستراتيجية وطنية لنظام التكوين المهني والتعليم المهني كفيلة بتقريب التكوين مع متطلبات الشغل[1]

وفي سنة 2008 توجت كل هذه الجهود بإصدار قانون توجيهي للتكوين المهني والذي يحمل 6 أبواب و32 مادة تهدف إلى تحديد الأحكام الأساسية التي تنظم قطاع التعليم والتكوين المهني بما يتماشى مع التطورات على مستوى سوق الشغل وطرائق الإنتاج.[2]

أما بخصوص سنة 2010 فكان فيها إقبال كبير للشباب للتكوين عن طريق التمهين بنسبة 51% أما المتخرجين ب 246570 متخرج ،يليه التكوين الإقامي ب 45% و219045 متخرج، لتأتي المرتبة الأخير التكوين في الدروس المسائية 41% و20997 متخرج .[3]

كما شهدت سنة 2011 صدور مرسوم رقم 11-333 والذي بموجبه يتم إنشاء خلايا الإرشاد والتوجيه في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين ،وكذا اللجنة الولائية المشتركة بين القطاعات .[4]

الجدول رقم (24) تطور عدد المكونين 2015/2013

	2013	2014	2015	المجموع
مدرسون التعليم المهني	5905	7131	7633	20669

[1] ميلاط صبرينة " **التكوين المهني كإستراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بسوق العمل**" ملتقي وطني حول إستراتيجية التكوين المهني في عالم الشغل، جامعة المسيلة 2012/04/24/23 ،ص، 212.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، **القانون رقم 07/08** المؤرخ في 2008/02/23 يتضمن القانون التوجيهي للتكوين ،العدد 11 ،ص 04.

[3] إحصائيات 2010 **مديرية التخطيط والإحصائيات** بوزارة التكوين والتعليم المهنيين.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي 333/11** في 2011/09/19 المتضمن كيفيات إنشاء خلايا الإرشاد والتوجيه في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين ،العدد 52،ص، 28-29 .

مدرسون التكوين المهني	10563	10693	10720	31976
المجموع	16468	17824	18353	52645

المصدر: وزارة التكوين والتعليم المهني www.mfep.gov.dz تاريخ الاطلاع 2017/05/30

من خلال الجدول نستنتج أن مدرسون التكوين المهني متزايدون ،واكبر عدد كان لمدرسون التكوين المهني ب 31976 مدرس من المجموع 52645 مدرس وبزيادة خلال ثلاثة سنوات ب 10% والباقي مدرسون التعليم المهني ب 20669 مدرس وبنسبة زيادة 12% .

الجدول رقم (25) :تطور الهياكل القاعدية 2015/2013

البيان	2013	2014	2015
مراكز ومعاهد التكوين المهني والتمهين	872	950	944
ملاحق التكوين المهني والتمهين	226	218	205
القدرات البيداغوجية	283655	302165	295070

المصدر: وزارة التكوين والتعليم المهني www.mfep.gov.dz تاريخ الاطلاع 2017/05/30

نستنتج أن مراكز ومعاهد التكوين المهني متزايدة من سنة إلى أخرى بنسبة 10.8% ،و بخصوص الملاحق فهي العكس متناقصة وبنسبة 9-% ،أما القدرات البيداغوجية فهي اكبر من قدرات النظام الداخلي ب 19.9 % في 2013 و20.33 % سنة 2014 و 20.73 % في 2015 .

الرسم البياني رقم (19) : تطور عدد الهياكل القاعدية للتكوين المهني 1997-2015

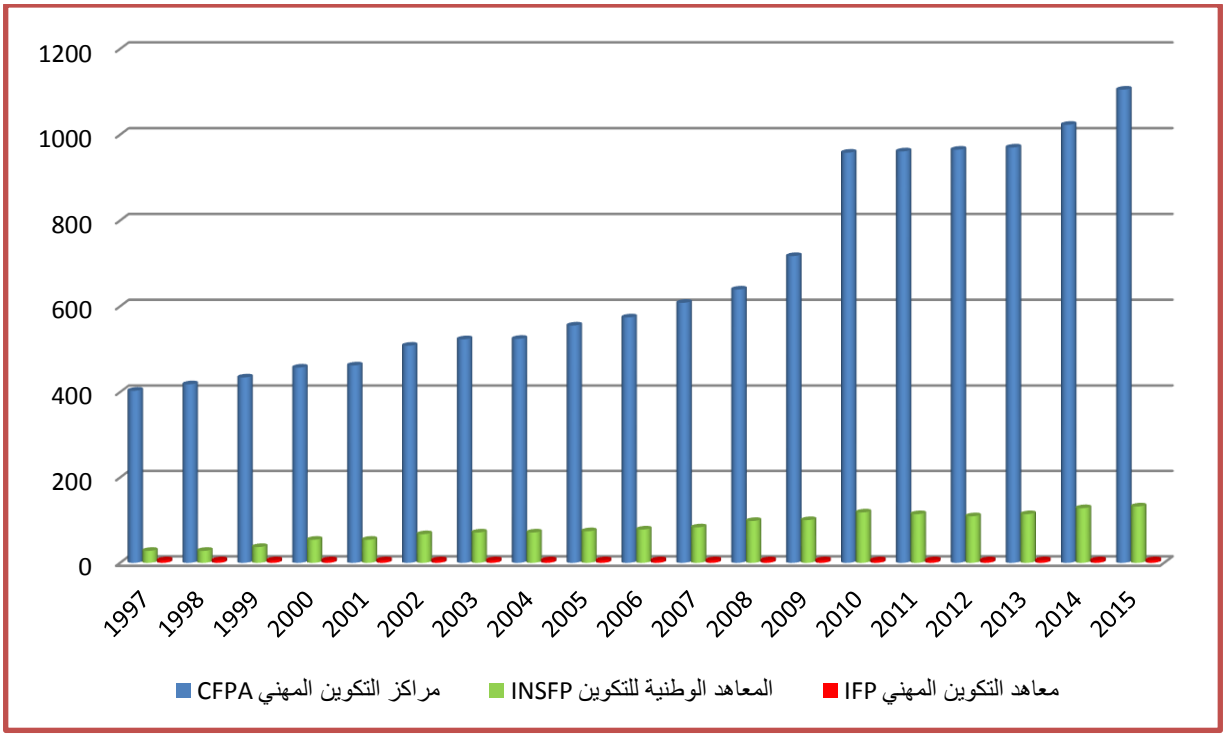

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة التكوين والتعليم المهنيينwww.mfep.gov.dz

الرسم البياني رقم (20) : تطور القدرات البيداغوجية من 1997-2015

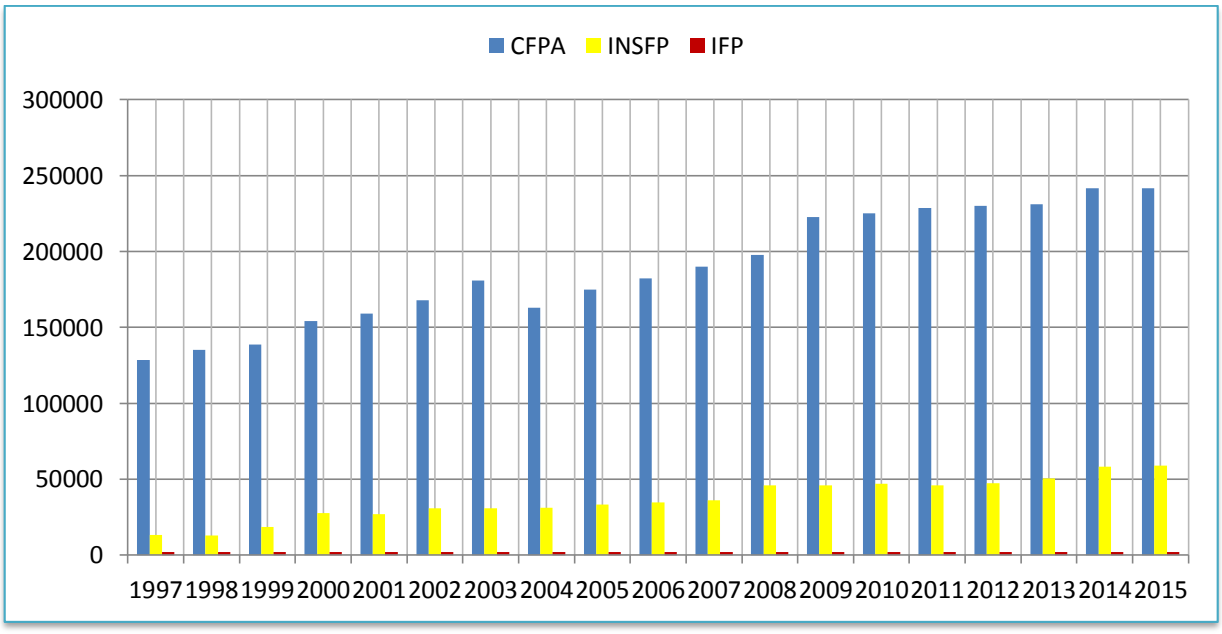

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة التكوين والتعليم المهنيينwww.mfep.gov.dz

لقد شهدت المدارس الخاصة بالتكوين المهني والمعتمدة من قبل الوزارة الوصية تطورا ملحوظا وذلك من حيث عدد المؤسسات والقدرات البيداغوجية وعدد المتربصين والمحصلين على الشهادات وذلك في الشكل:

جدول رقم (26) تطور المدارس الخاصة بالتكوين المهني للفترة 2010-2014

السنوات	عدد المؤسسات	القدرات البيداغوجية النظرية	عدد المتكونين خلال السنة	الحاصلين على الشهادة
2010	475	41090	11655	2175
2011	623	47154	37680	4603
2012	636	49093	33887	4373
2013	657	55465	32393	7399
2014	665	54476	30625	4527

المصدر:MFEP. Annuaire statistique 2010-2014

المبحث الثالث: الإنفاق على قطاع التربية والتكوين والتعليم العالي في الجزائر

إن الاهتمام بقطاع التربية والتعليم العالي والتكوين في الجزائر يعود بجذوره إلى فترة الاستقلال حيث سخرت الدولة له حصة معتبرة من ثرواتها من خلال إنشاء الكثير من المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء البلاد من مدن و قرى.

يعود الاهتمام المتزايد بقطاع التربية والتعليم العالي والتكوين إلى الهدف الذي رسمته الدولة وهو تحقيق التنمية والذي لا يمكن بلوغه إلا عن طريق الاعتماد على موارد بشرية ذات كفاءات عالية تتحكم في الطرق الحديثة للتكنولوجيا، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير موارد مالية معتبرة .

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقها شخص عام بقصد تحقيق نفع عام، فهدفها هو إشباع الحاجات العامة لغرض المصلحة العامة يستفيد منها المجتمع (مجموع المواطنين) وليس شخص معين أو فئة

معينة،وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة قيام الدولة أو إحدى هيئاتها العامة بإنفاق مبالغ نقدية لإشباع حاجات فردية تحقق منافع ومصالح شخصية .فمن خلال التعريف يتضح أن للنفقة العامة ثلاثة عناصر من اجل أن نكون أمام نفقة عامة وهي:

النفقة العامة مبلغ نقدي.

النفقة العامة يقوم بها شخص عام.

النفقة العامة يقصد بها تحقيق النفع العام.

تقسم النفقة العامة حسب التشريع الجزائري إلى قسمين، قسم الأول لنفقات التسيير الذي يمثل الاعتمادات المالية المخصصة لكل الوزارات دون استثناء ،وفقا لقانون المالية للسنة المعنية، حيث تختص كل وزارة بالاعتماد المالي المعين ثم يأتي بعد ذلك دور السلطة التنظيمية لتوزيع هذه الاعتمادات داخل كل وزارة معنية.فنفقات التسيير هي النفقات الضرورية لتسيير أجهزة الدولة الإدارية والتي تتكون أساسا من أجور الموظفين ومصاريف الصيانة الخاصة بالبنيات الحكومية ومعدات المكاتب وغيرها.....

وعلى هذا الأساس فان الإعتمادات المالية المخصصة للدوائر الوزارية توزع بناءا على مدونة نفقات التسيير مقسمة على خمسة (العنوان، القسم، الفصل، المادة، الفقرة) .

العنوان :يغطي واحد من أربعة أصناف من النفقات الجارية لميزانية التسيير مثل: وسائل المصالح.

القسم: تجميع النفقات الجارية حسب طبيعتها تحث عنوان مثل: الموظفون.

الفصل: تجزأ النفقات الجارية حسب طبيعتها مثل: الأجور والأعباء الاجتماعية.

المادة: تجزأ النفقات الجارية على العناوين مثل: نوع التكاليف الاجتماعية أو المنح الخاصة.

الفقرة: تجزا عناوين النفقات على المستفيدين وعلى الأصناف مثل: التعويضات الجزافية للخدمات الدائمة.

أما القسم الثاني فهو مخصص لنفقات التجهيز والاستثمار يتم توزيعها بواسطة خطة إنمائية سنوية للدولة حسب القطاعات والفروع للنشاطات الاقتصادية مثل: الزراعة، الصناعة، الأشغال والبناء...تظهر في الجدول (ج) ملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاثة أبواب:

1- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.

2- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

3- النفقات الأخرى برأس المال.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى نفقات التسيير فقط بالنسبة إلى القطاعات الثلاثة، التربية والتكوين والتعليم العالي، مقسمة إلى فترتين من سنة 1962-1989 ثم الفترة الثانية من سنة 1990 إلى 2017.

المطلب الأول: تطور نفقات التسيير لكل من قطاع التربية والتكوين والتعليم العالي خلال الفترة 1962-1989

الفرع الأول: فترة الستينيات "60"

فخلال فترة "60" سجلنا أكبر نمو بمعدل تجاوز 54% خلال سنة 1965 مقارنة بسنة 1964 و في سنة 1967 سجلنا نسبة نمو تقدر بما يقارب 8% و هي أقل بثلاث مرات من معدل سنة 1966.أما معدل النمو المتوسط للفترة اقترب من نسبة 22.5% أما معدل الفترة 67-69 و هي فترة المخطط التجريبي الثلاثي تجاوز بقليل 10.50%.

أما من حيث أهمية هذه النفقات من مجموع النفقات العامة للدولة فهي اقتربت في المتوسط من 20% كما هو موضح في بيانات الجدول الموالي:

الجدول 27: نفقات تسيير قطاع التربية وتطورها للفترة 1964-1969 المبلغ بآلاف دج

	1964	1965	1966	1967	1968	1969
مجموع نفقات التسيير للدولة	2632194	3052580	3200000	3332000	2539000	3890000
نفقات التسيير لقطاع التربية	322719	497138	630000	680000	745000	850000
نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة	12,26	16,29	19,69	20,41	29,34	21,85
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية		54,05	26,73	7,94	9,56	14,09
معدل النمو المتوسط للفترة						%22.47
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مجموع الإنفاق الكلي للدولة						%19.79

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء **ONS. rétrospective statistique 1962-2011**

(**chapitreVI éducation**) وحساب النسب من طرف الباحثة

الفرع الثاني: فترة السبعينيات "70"

خلال فترة "70" سجلنا أكبر نمو في نفقات التسيير بمعدل اقترب من 19% خلال سنة 1972 متجاوزا بذلك سنة 1971 بما يقارب 3 مرات المبلغ المنفق على التسيير. أما معدل الفصل الأول قد اقترب من

14% متجاوزا معدل فترة "60" بثمانية نقاط تقريبا. عرفت الفترة تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وقد عرفت كل فترة نموا في النفقات بنسبة متوسطة تقدر على التوالي بنسبة 13.97% و 18.22% و يرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار البترول.

أما من حيث الأهمية مقارنة بنفقات التسيير الإجمالية قدرت نفقات التسيير خلال المخططين على التوالي 21.94 % و 17.76%. أما عند المقارنة بفترة "60" نلاحظ انخفاض معدل النمو المتوسط للنفقات السنوية من 22.47% إلى 17.60% و انخفاض ضئيل إلى حد الثبات في معدل نموها مقارنة بالاعتمادات الكلية في المتوسط من 20% إلى 19.78% كما هو موضح في بيانات الجدول الموالي:

الجدول 28: نفقات تسيير قطاع التربية و التعليم و تطورها من 1970-1979 المبلغ بآلاف دج

	1970	1971	1972	1973	1974	معدل نمو النفقات خلال الفترة 79/70 17.60 %
مجموع نفقات التسيير للدولة	4447000	4915000	5500000	6430000	7637000	
نفقات التسيير لقطاع التربية	980000	1036993	1233665	1429000	1609900	
نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة	22,04	21,10	22,43	22,22	21,08	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية	15,29	5,82	18,97	15,83	12,66	

	%13.71				**المعدل المتوسط للفترة (النصف1)**	
	%21.77				النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 1	
معدل نمو النفقات خلال الفترة70/ 79 مقارنة بالنفقات الكلية للدولة 19.78 %	**1979**	**1978**	**1977**	**1976**	**1975**	
	20621000	**18165000**	**15850000**	**14600000**	**13168776**	**مجموع نفقات التسيير للدولة(1)**
	4231949	**3348650**	2771300	2412000	2106083	**نفقات التسيير لقطاع التربية (2)**
	20,52	18,43	17,48	16,52	15,99	**نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة(3)=(2)/ (1)**
	26,38	20,83	14,90	14,53	30,82	**معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية(4)**
	% 21.50				**المعدل المتوسط للفترة (النصف2)**	
	%17.79				النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 2	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 1962-2011 ONS. rétrospective statistique (chapitreVI éducation) و حساب النسب من طرف الباحثة.

الفرع الثالث: فترة الثمانينيات "80"

عرفت هذه الفترة أكبر نمو في نفقات التسيير بمعدل اقترب من 36% خلال سنة 1981 متجاوزا بذلك سنة 1980 بما يقارب مرتين المبلغ المنفق على التسيير بالنسبة لقطاع التربية،أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فكان نمو العالي في نفقات التسيير بمعدل 21.80% في سنة 1981 لتأتي المرتبة الثالثة لقطاع التكوين بنمو في نفقات التسيير بمعدل 28% في سنة 1982. أما معدل الفصل الأول الذي يعد فترة تنفيذ المخطط الخماسي الأول (1980-1984) قدر بنسبة تجاوزت 19% لقطاع التربية، و12.15% لقطاع التعليم العالي و18.82% لقطاع التكوين المهني. أما معدل الفصل الثاني و هي فترة المخطط الخماسي الثاني (1989/1985) اقترب من 23 % لقطاع التربية،11.71% لقطاع التعليم العالي و 10.66%لقطاع التكوين المهني.

أما من حيث أهمية هذه الإعتمادات مقارنة بنفقات التسيير الإجمالية قدرت نفقات التسيير خلال المخططين على التوالي 17.88 % و 12.20% بالنسبة لقطاع التربية (كما توضحه بيانات الجدول أدناه). و هي نسب أخذت اتجاها معاكسا لما حصل في المخططين الرباعيين أين تم تسجيل انخفاض متوسط النفقات في المخطط الأول و ارتفاعه في المخطط و لعل السبب يعود إلى الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر خلال 1986 بفعل انهيار أسعار البترول وما نتج عن ذلك من مشاكل مالية جعلت الدولة تضغط على النفقات كما باشرت الدولة خلال هذه المرحلة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي امتص أموالا معتبرة. أما بخصوص قطاع التعليم العالي فقدرت بنفقات التسيير الإجمالية 4.81% و5.47% خلال الفترتين (1) و(2) فتزايدت ب0.66% ،وكذا قطاع التكوين المهني فتزايده نفقات التسيير خلال أيضا الفترتين ب1.26 % و2.35% أي ارتفاع ب1.09% من سنة 1980 إلى 1989 .

الجدول 29: نفقات تسيير قطاع التربية و التعليم العالي وتكوين و تطورها للفترة 1980-1989 (المبلغ بآلاف دج)

	1980	1981	1982	1983	1984	معدل

مجموع نفقات التسيير للدولة(1)	**27715837**	**36195250**	**42238249**	**50421000**	**59709000**	**نمو النفقات خلال الفترة /80 89 15.7 %8**
نفقات التسيير لقطاع التربية (2)	**4955227**	**6723004**	**7882113**	**8744757**	**10134728**	
نفقات التسيير لقطاع التكوين(3)	370000	360000	500000	670000	890000	
نفقات التسيير لقطاع التعليم العالي(4)	1470000	1880000	2060000	2290000	2490000	
نسبة نفقات تسيير التربية من نفقات التسيير للدولة=(2)/(1)	17,88	18,57	18,66	17,34	16,97	
نسبة نفقات التكوين من نفقات التسيير للدولة=(3)/(1)	1.33	0.99	1.18	1.32	1.49	
نسبة نفقات التعليم العالي من نفقات التسيير للدولة=(4)/(1)	5.30	5.19	4.87	4.54	4.17	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية	17,09	35,67	17,24	10,94	15,89	

معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التكوين	0	-2.77	28	25.37	24.71	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التعليم العالي	0	21.80	8.73	10.04	8.03	
معدل الفترة للتربية (النصف1)				%19.36		
معدل الفترة للتكوين (النصف1)				%18.82		
معدل الفترة للتعليم العالي (النصف1)				%12.15		
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التربية من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 1					%17.88	
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التكوين من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 1					%1.26	
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التعليم العالي من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 1					%4.81	

	1985	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	
مجموع نفقات التسيير للدولة(1)	**64186 370**	**67000 000**	**63000 000**	**65500 000**	**71900 000**	
نفقات التسيير لقطاع التربية (2)	11026745	13620775	15886000	17081000	17852228	
نفقات التسيير لقطاع التكوين(3)	1400000	1470000	1560000	1710000	1670000	
نفقات التسيير لقطاع	2940000	3100000	3620000	3860000	4680000	

التعليم العالي(4)						
نسبة نفقات التسيير التربية من نفقات التسيير للدولة=(2)/(1)	17,18	20,33	25,22	26,08	24,83	
نسبة نفقات التكوين من نفقات التسيير للدولة=(3)/(1)	2.18	2.19	2.47	2.61	2.32	
نسبة نفقات التعليم العالي من نفقات التسيير للدولة=(4)/(1)	4.58	4.62	5.74	5.89	6.50	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية	8,80	23,52	16,63	7,52	4,52	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التكوين	36.42	4.76	5.76	8.77	-2.39	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التعليم العالي	15.3	5.16	14.36	6.21	17.52	
معدل الفترة (النصف2)			%22.73			

معدل الفترة للتكوين (النصف2)	%10.66		
معدل الفترة للتعليم العالي (النصف2)	%11.71		
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مج الإنفاق الكلي للدولة للنصف 2	%12.20		
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 2	%2.35		
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 2	%5.47		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS. rétrospective statistique 1962-2011 (chapitreVI (éducation و حساب النسب من طرف الباحثة.

المطلب الثاني: من فترة التسعينيات "90"إلى فترة 2017

الفرع الأول: فترة 1995-1999

الجدول 30: نفقات تسيير قطاع التربية و التعليم العالي وتطورها للفترة 1990-1999 (المبلغ بآلاف دج)

الفرع الثاني:لفترة الثانية 1990-1994

عرفت هذه الفترة أكبر نمو في نفقات التسيير التربية بمعدل تجاوز معدل44% خلال سنة 1992 متجاوزا بذلك سنة 1980 بما يقارب مرتين المبلغ المنفق على التسيير أما نمو في نفقات التسيير التكوين المهني فقد تجاوز 35% سنة 1992 لتصل إلى 33.98 % بالنسبة إلى لقطاع التعليم العالي . أما فيما يخص المعدل الفصلي فقد اقترب معدل الفصل الأول من 32% في حين انخفض معدل الفصل الثاني بما يقرب 2.5 مرة عن معدل الفصل الأول لقطاع التربية ،و16.16% بالنسبة التكوين خلال الفصل الأول و10.11% خلال الفصل الثاني، أما التعليم العالي فكانت النسبة 20.80 و15.02 للفترتين على التوالي فكل من القطاعات الثلاثة لها انخفاض من الفترة الأولى إلى الفترة الثانية .

أما من حيث أهمية هذه الإعتمادات مقارنة بنفقات التسيير الإجمالية قدرت نفقات التسيير التربية خلال الفصلين على التوالي 23.53 % و 17.70%. و إن كان المعدل المتوسط لنفقات التسيير خلال العشرية 90-99 قد ارتفع مقارنة بعشرية 80-89 (من 15.78% إلى 22.47%) إلا أن نسبة النفقات من الإنفاق الكلي لم تتغير و بقيت ثابتة عند معدل 20%. أما النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التكوين من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف الأول كانت 1.62 % بعد ما كانت 2.35% في الفترة السابقة،لتنخفض إلى 0.95% في الفترة الثانية ، أما النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التعليم العالي من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف الأول قدرت ب 4.77 % في الفترة الأولى وانخفضت أيضا إلى 3.84 % ، يمكن إرجاع الانخفاض المسجل خلال الفصل الثاني خصوصا إلى الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وإلى سياسة التقشف في النفقات العامة وضغط النفقات الموجهة للقطاع وتجميد أجور الموظفين نتيجة للإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية التي باشرتها الدولة خلال 1995-1999 . و هذا ما يلاحظ على مدى نفقات التسيير الكلية التي بدأت في الانخفاض، حيث أنها انتقلت من 19.84% سنة 1995 لتصل إلى حد 15.66% سنة 1999 مما كان له أثرا سلبيا على نفقات تسيير القطاع التي انتقلت من 24.67% سنة 1995 إلى أدنى مستوى لها وهو 3% تقريبا كما كان موضحا في بيانات الجدول السابق.

الفرع الثالث: فترة سنوات"2000"

الجدول رقم (31): تطور نفقات تسيير قطاع التربية والتعليم العالي والتكوين خلال 2000-2017

	2000	2001	2002	2003	2004	معدل نمو النفقات خلال الفترة /80 89
مجموع نفقات التسيير للدولة(1)	96532 8164	8362 9417 6	10533 00107	10973 85900	12000 00000	
نفقات التسيير لقطاع التربية (2)	132753160	13741376 6	15810931 6	171105928	186620872	
نفقات التسيير لقطاع التكوين(3)	8040000	8070000	12500000	14180000	14800000	
نفقات التسيير لقطاع التعليم.ع4	37710000	47100000	58720000	64380000	68910000	
نسبة نفقات التربية من نفقات التسيير للدولة=(2)/(1)		13,75	16,43	15,01	15,59	15,55
نسبة نفقات التكوين من نفقات التسيير للدولة=(3)/(1)		0.93	0.83	1.13	1.26	1.18
نسبة نفقات التعليم العالي من نفقات التسيير للدولة=(3)/(1)		4.40	4.88	5.35	5.73	5.50
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية		3,67	3,51	15,06	8,22	9,07

15.78 %

معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التكوين	7.46	0.37	35.44	11.84	4.18	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التعليم العالي	7	19.93	19.78	8.79	6.57	
معدل الفترة للتربية (1ا)	%7.901					
معدل الفترة للتكوين (1)	%11.68					
معدل الفترة للتعليم العالي (1)	%12.41					

النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التربية من مجموع الإنفاق الكلي للدولة الفترة 1	%15.27	
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التكوين من مجموع الإنفاق الكلي للدولة الفترة 1	%1.06	
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التعليم العالي من مجموع الإنفاق الكلي للدولة الفترة 1	%5.17	

	2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**معدل نمو النفقات خلال الفترة /80**
مجموع نفقات التسيير للدولة(1)	**96532 8164**	**8362 9417 6**	**10533 00107**	**10973 85900**	**12000 00000**	
نفقات التسيير لقطاع التربية (2)	132753160	137413766	158109316	171105928	186620872	
نفقات التسيير لقطاع التكوين(3)	8040000	8070000	12500000	14180000	14800000	
نفقات التسيير لقطاع	37710000	47100000	58720000	64380000	68910000	

التعليم. ع4						**89**
نسبة نفقات التربية من نفقات التسيير للدولة=(2)/(1)	13,75	16,43	15,01	15,59	15,55	**15.**
نسبة نفقات التكوين من نفقات التسيير للدولة=(3)/(1)	0.93	0.83	1.13	1.26	1.18	**78 %**
نسبة نفقات التعليم العالي من نفقات التسيير للدولة=(3)/(1)	4.40	4.88	5.35	5.73	5.50	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية	3,67	3,51	15,06	8,22	9,07	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التكوين	7.46	0.37	35.44	11.84	4.18	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التعليم العالي	7	19.93	19.78	8.79	6.57	
معدل الفترة للتربية (1)	%7.901					
معدل الفترة للتكوين (1)	%11.68					
معدل الفترة للتعليم العالي (1)	%12.41					
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التربية من مجموع الإنفاق الكلي للدولة الفترة 1	%15.27					
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التكوين من مجموع الإنفاق الكلي للدولة الفترة 1	%1.06					
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التعليم العالي من مجموع الإنفاق الكلي للدولة الفترة 1	%5.17					

	2005	2006	2007	2008	2009	معدل نمو النفقات خلال الفترة 80/89
مجموع نفقات التسيير للدولة(1)	120000000	128344677	100550983	129404184	185823776	15.78 %
نفقات التسيير لقطاع التربية (2)	21440212 0	22203647 2	23588816 8	28054395 3	37427693 6	
نفقات التسيير لقطاع التكوين(3)	16400000	16990000	17050000	19870000	25930000	
نفقات التسيير لقطاع التعليم العالي(4)	78760000	89920000	10534000 0	11831000 0	15463000 0	
نسبة نفقات التسيير التربية من نفقات التسيير للدولة=(2)/(1)	17,87	17,30	23,46	21,68	20,14	
نسبة نفقات التكوين من نفقات التسيير للدولة=(3)/(1)	1.31	1.18	1.01	0.89	1.12	
نسبة نفقات التعليم العالي	6.32	6.25	6.29	5.33	6.72	

من نفقات التسيير للدولة=(4)/(1)						
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية	14,89	3,56	6,24	18,93	33,41	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التكوين	9.75	3.47	0.35	14.19	23.37	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التعليم العالي	12.50	12.41	14.63	10.96	23.48	
معدل الفترة (النصف2)			%14.64			
معدل الفترة للتكوين (النصف2)			%10.22			
معدل الفترة للتعليم العالي (النصف2)			%14.80			
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التربية من مج الإنفاق الكلي للدولة للنصف 2					%20.09	
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التكوين من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 2					%6.18	
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التعليم العالي من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 2					%1.10	

	2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**معدل نمو النفقات**
مجموع نفقات التسيير للدولة(1)	**2837999 823**	**3910595 317**	**4608250 475**	**4335614 484**	**4714452 366**	
نفقات التسيير لقطاع	390566167	581612000	544383508	628664041	696810413	

التربية (2)						خلال
نفقات التسيير لقطاع التكوين(3)	28490000	38320000	49130000	47630000	49490000	الفترة /80
نفقات التسيير لقطاع التعليم العالي(4)	173480000	212830000	277170000	264580000	270790000	89
نسبة نفقات التسيير التربية من نفقات التسيير للدولة=(2)/(1)	14.68	14.99	11.81	14.49	14.78	15.7
نسبة نفقات التكوين من نفقات التسيير للدولة=(3)/(1)	1.07	1.00	1.06	1.09	1.04	%8
نسبة نفقات التعليم العالي من نفقات التسيير للدولة=(4)/(1)	6.52	5.60	6.01	6.10	5.74	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية	4,35	48,92	6,40-	15,48	10,84	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التكوين	8.98	25.65	22	3.14-	3.75	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التعليم العالي	10.86	18.48	23.21	4.75-	2.29	
معدل الفترة (النصف2)			%14.63			
معدل الفترة للتكوين (النصف2)			%11.44			
معدل الفترة للتعليم العالي (النصف2)			%10.02			
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التربية من مج الإنفاق الكلي للدولة الفترة 3					%14.15	

النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التكوين من مجموع الإنفاق الكلي للدولة الفترة 3	%1.05	
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التعليم العالي من مجموع الإنفاق الكلي للدولة الفترة 3	%5.99	

	2015	2016	2017	معدل نمو النفقات خلال الفترة /80 89
مجموع نفقات التسيير للدولة(1)	**4972270000**	**4807330000**	**4591840000**	
نفقات التسيير لقطاع التربية (2)	746640000	764050000	746260000	
نفقات التسيير لقطاع التكوين(3)	50800000	50370000	48300000	
نفقات التسيير لقطاع التعليم العالي(4)	300330000	312140000	310790000	
نسبة نفقات التسيير التربية من نفقات التسيير للدولة=(2)/(1)	15.01	15.89	16.25	
نسبة نفقات التكوين من نفقات التسيير للدولة=(3)/(1)	1.02	1.04	1.05	
نسبة نفقات التعليم العالي من نفقات التسيير للدولة=(4)/(1)	6.04	6.49	6.76	**15.78 %**
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية	6.67	2.27	2.38-	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التكوين	2.5	0.8-	4.28-	
معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التعليم العالي	9.83	3.78	0.43-	

معدل الفترة للتربية (الفترة 4) 2.18 %	
معدل الفترة للتكوين (الفترة 4) –0.85%	
معدل الفترة للتعليم العالي (الفترة 4) 4.39%	

النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التربية من مج الإنفاق الكلي للدولة (الفترة 4)	%15.71
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التكوين من مجموع الإنفاق الكلي للدولة (الفترة 4)	%1.03
النسبة المتوسطة لنفقات التسيير التعليم العالي من مجموع الإنفاق الكلي للدولة (الفترة 4)	6.4 %

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS. rétrospective statistique 2000-2011

(chapitreVI éducation) أما فيما يتعلق بسنوات 2012-2013-2014-2015-2016-2017 فهي مأخوذة عن قوانين المالية الخاصة بكل سنة . كما أن حساب النسب فهي من إعداد الباحثة.

مع مطلع سنة 2000 بدأ الاقتصاد الجزائري يتعافى كنتيجة لارتفاع سعر البترول إلى مستوى 28.5 $ مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11.9 مليار $ ، سمح هذا الانفراج المالي للجزائر أن تتحول من سياسة التقشف إلى سياسة التوسع في الإنفاق العام، وقد تجلى ذلك في كل من القطاعات الثلاثة.

من خلال إقرار الدولة لمخططين "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 من اجل الزيادة في التطور والنمو قامت بالتوسع في الإنفاق على اغلب قطاعاتها فكان له مدلول على مستوى نفقات التسيير في قطاع التربية و التكوين والتعليم العالي، حيث ارتفع الإنفاق على التربية من 1999 إلى 2000 بما يقارب 14% مقارنة بمجموع نفقات التسيير للدولة و استمر التوسع بنسب ثابتة ما بين 2001 و 2004 إذ قدر متوسط الإنفاق خلال النصف الأول بما يقارب 7.01% . أما مجموع نفقات التسيير من الإنفاق العام للدولة قدر بزيادة متوسطة تفوق15%. فيما يخص قطاع التكوين فكان معدل نمو نفقات التسيير 11.68% كما قدر متوسط الإنفاق خلال النصف الأول 1.06% ،ليصل معدل نفقات تسيير التعليم العالي 12.41% و متوسط الإنفاق خلال النصف الأول 5.17% . فيما يخص النصف الثاني من سنوات 2000 عرف نموا في المتوسط للتربية قدر بما يزيد عن 15% و بما يزيد عن 20% من مجموع الإنفاق العام للدولة. الفترة الأولى من العشرية الثانية من سنوات 2000 والممتدة ما بين 2010-2014 عرفت هي الأخرى نموا ملحوظا في مجال الإنفاق و إن كان بنسب أقل من العشرية الأولى . و من الملاحظ حسب ما هو موضح في الجدول أدناه انخفاض خلال سنة 2012 بنسبة تزيد عن 6% وانخفاض في 2014(حسب قانون المالية) إلى مستوى يقارب 11% أي انخفاض بخمسة نقاط تقريبا مقارنة بسنة 2013

لترتفع من جديد من سنة 2015-2017 بمعدل في المتوسط 15.71% ،أما قطاع التكوين فكان الانخفاض ضعيف من 1.06% في المتوسط خلال 2000-2004 إلى 1.03% سنة 2015-2017. بخصوص التعليم العالي فالارتفاع كان قليل بنسبة 5.17 خلال 2000-2004 و 5.99 سنة 2010-2014 إلى 6.4 في 2015-2017 .

المطلب الثالث: نتائج الإصلاحات و الإنفاق على التربية والتعليم العالي والتكوين المهني

الفرع الأول:نتائج الإنفاق على قطاع التربية

1- عدد المتمدرسين

أما من حيث توزيع النسب ما بين مختلف المستويات نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين 1970/1962 عرفت سيطرة واضحة لفئة الذكور مقارنة بفئة الإناث عند كل المستويات حيث بلغت في المتوسط أكثر من 37% لدى الإناث مقابل ما يقارب 63% لدى الذكور في المستوى الابتدائي، ما يقارب29 % لدى الإناث وأكثر من 17% لدى الذكور في المستوى المتوسط، أما ما يخص التعليم الثانوي فكانت النتائج تتجاوز بقليل نسبة25% لدى الإناث وتقترب من 75% لدى الذكور. ولكن فيما يخص الفترة الممتدة ما بين 2011/1989 ما يلاحظ وهو على الرغم من ارتفاع نسبة الذكور في التعليم الابتدائي بما يقارب 53% و بما يزيد عن 51%في التعليم المتوسط إلا أن نسبة تواجد الفتاة في التعليم الثانوي أخذ اتجاها معاكسا للتعليم في المستوى الابتدائي و المستوى المتوسط إذ بلغت معدل يفوق 56%كما توضحه معطيات الجدول الموالي:

معدل التعليم لدى فئة الإناث في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي خلال الفترة 1962-2011

السنوات الدراسية	التعليم الابتدائي

	إناث%	ذكور%
1963/1962	36.37	63.63
1966/1965	37.87	62.63
1970/1969	37.35	62.65
1980/1979	41.64	58.36
1990/1989	44.66	53.34
2004/2003	46.96	53.04
2006/2005	47.00	53.00
2007/2006	47.23	52.77
2008/2007	47.31	52.69
2009/2008	47.29	52.71
2010/2009	47.28	52.72
2011/2010	47.37	52.63

مصدر الإحصائيات: الديوان الوطني للإحصاء مرجع سبق ذكره. و حساب نسبة الذكور من طرف الباحثة

2- التعليم التحضيري:

إن الإصلاحات التي باشرتها وزارة التعليم الوطنية في 2008 [1] أوضحت أن التربية التحضيرية "تشتمل التربية ما قبل المدرسية التي تسبق التمدرس الإلزامي" وهي تهيأ الأطفال للالتحاق بالتعليم الابتدائي الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5و6سنوات (المادة 38). ولقد أصبح هذا التعليم ضروري و موزع ما بين المدارس التحضيرية، رياض الأطفال و أقسام الطفولة المفتوحة بالمدارس الابتدائية (المادة40) .

منذ الاستقلال، كانت مهمة التعليم التحضيري مقسمة ما بين دور الحضانة و حدائق الأطفال و قطاع التربية الوطنية الذي احتوى 289 قسما من الأفواج الصغيرة خلال السنة الدراسية 1981-1982 . أما في سنة 1989-1990، احتوى قطاع التربية الوطنية 546 قسم للتعليم التحضيري ليرتفع إلى 1159 في 1995-1996 ثم ليصل إلى 1269 قسما في 1999-2000 و 2667 قسما في 2004-2005 . في 2008 و مع تطبيق قانون 2008 تزايد العدد بثماني مرات مسجلا بذلك 18.068 قسما يضم 433000 طفلا (دون الأخذ بعين الاعتبار التلاميذ المنحدرين عن التعليم الخاص)[2].

أما في 2012 وحسب وزارة التعليم الوطنية، لقد عمِّم التعليم التحضيري ليمس 73% من الأطفال وقد خصص لهذا التعليم ملف مالي تجاوز 600 مليار سنتيم لشراء الموارد المطلوبة[3]. وقد أحصت منظمة اليونيسيف، فيما يخص المشاركة في التعليم ما قبل الابتدائي معدل خام قدر لدى الأولاد بنسبة 73.8% ولدى البنات بمعدل 75.4% وذلك خلال الفترة 2008-2012.[4]

---

[1] القانون رقم 08-04 المؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق ليوم 23 يناير 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية. الجريدة الرسمية العدد 4 بتاريخ 2008/01/27

[2] http://www.elmoudjahid.com/fr/mobile/detail-article/id/18105 « Education préparatoire et préscolaire : à l'école de l'éveil » publié le 17/10/2011

[3] نفس المرجع لجريدة المجاهدwww.elmoudjahid.com

[4] http://www.unicef.org/french/infobycountry/algeria_statistics.html#0

جدول32: تطور الأقسام التحضيرية ما بين 1981-2008

السنوات	1981-1982	1989-1990	1995-1996	1999-2000	2004-2005	2008
عدد الأقسام	286	546	1159	1269	2267	18068

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا على معلومات جريدة المجاهد على

الموقع http://www.elmoudjahid.com/fr/mobile/detail-article/id/18105

3- نسبة الرسوب و التخلي عن الدراسة:

كان للإصلاحات التي قامت بها الدولة في مجال التربية والتعليم بعد الآثار السلبية خصوصا في مجال تخلي الأطفال عن الدراسة لأسباب متعددة منها، خصوصا بعد تطبيق المدرسة الأساسية، المحتوى التعليمي الذي أعجز الكثير من الأطفال عن مواصلة دراستهم.

رغم تسجيل تراجع في نسبة التخلي عن الدراسة في 1970/1969 مقارنة بسنة 1969/1968 بما يقارب 1% فيما يتعلق السنة الأولى ابتدائي إلا انه سرعان ما ارتفع بعد 10 سنوات إلى أكثر من 2% ثم بدأ في الانخفاض ليصل إلى نفس المعدل تقريبا بعد 20سنة أي في 2010/2009 و حافظ على نفس المعدل خلال السنة الموالية أي 2011/2010 ليصل في النهاية معدل التخلي عن المدرسة منذ بداية الدراسة إلى ما يعادل 2% تقريبا.

أما فيما يخص السنة الثانية ابتدائي ترتفع النسب لفترة ما قبل1970 إلى ما يقارب 6% (1966/1965) ثم حافظت خلال بداية كل سنة من 3 عشريات الموالية على معدل لم يتجاوز 2% . ثم بدأت في الانخفاض إلى أن سجلت تراجعا في 2010/2009 مقارنة بالسنة 2009/2008 ثم عاودت الارتفاع عند نفس المعدل تقريبا وهو2%.

أما فيما يخص السنة الثالثة وإن كانت تشارك السنة الثانية في نفس الملاحظة فيما يخص الارتفاع و الانخفاض في معدلات التسرب فإن المعدل في المتوسط هو متساوي بالتقريب.

توضح بيانات الجدول أن أكبر نسبة للتخلي عن الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2011/1962 تسجل في المرحلة الخامسة والسادسة من التعليم .

فيما بعد إصلاحات 2004/2003 بعد التعديل في أطوار المدرسة الأساسية سجل تخلي عن الدراسة بمعدل2% في السنة الرابعة، 3% في السنة الخامسة، ما يقارب 10% في السنة السادسة . إذا كان في المتوسط يتم تسجيل 2%بالنسبة للست سنوات فإن التخلي بين السنة الرابعة، الخامسة والسادسة سجل في المتوسط خلال 2011/2003 أكثر من 5%. وإن كانت هذه النسبة تبدو ضعيفة إلا أنها مهمة عندما تمس فئة عمرية تتراوح ما بين 9 و 13 سنة .

الجدول33: معدل نمو التخلي عن الدراسة خلال الفترة 1962–2011 في التعليم الأساسي ما بين الطور الأول و الطور الثاني

السنوات الدراسية	1A. E	2A. E	3A. E	4A. E	5A. E	6A. E	7A. E	المعدل المتوسط
1962/ 1963	---	--- --	---	--- --	--- --	--- --	--- -	
1965/ 1966	3.0 3	5.9 6	7.6 7	5.8 0	24. 14	9.4 0	10. 86	9,55

7,35	**5.36**	**–––**	**26.25**	**9.77**	**2.10**	**1.45**	**–0.81**	**/1969 1970**
14,35	**47.64**	**29.18**	**12.59**	**3.45**	**3.91**	**1.40**	**2.28**	**/1979 1980**
2,99	**–––**	**8.06**	**3.64**	**2.52**	**1.56**	**1.34**	**0.84**	**/1989 1990**
1,86	**–––**	**5.21**	**2.50**	**1.27**	**0.58**	**0.70**	**0.92**	**/2003 2004**
2,45	**–––**	**6.36**	**3.93**	**1.47**	**0.73**	**1.04**	**1.18**	**/2005 2006**
2,23	**–––**	**6.02**	**3.68**	**1.47**	**0.69**	**0.77**	**0.75**	**/2006 2007**
1,70	**–––**	**3.41**	**3.08**	**2.49**	**0.40**	**0.34**	**0.48**	**/2007 2008**
1,64	**–––**	**–––**	**2.59**	**2.87**	**0.97**	**0.94**	**0.81**	**2009/2008**
1,50	**–––**	**–––**	**4.8**	**2.8**	**0.6**	**–**	**1.1**	**2010/20**

09	**9**	**2.10**	**6**	**9**	**6**			
2011/2010	**2.07**	**1.889**	**1.65**	**3.06**	**1.15**	**---**	**---**	1,96
المعدل المتوسط	1.16	1,25	1,90	3,37	8,04	9,66	21,29	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء مرجع سابق.التنظيمي، (انطلاقا من السنة الدراسية 2003-2004 ، بعد صدور الأمر 03-09 ، على المستوى التنظيمي تم إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدلا من 3 أطوار وهما التعليم الابتدائي ومدته 5 سنوات بدلا من 6 و طور التعليم المتوسط و مدته 4سنوات بدلا من 3 سنوات).

4- انخفاض نسبة الأمية

نتيجة للسياسات المتبعة في مجال التربية والتعليم والتي أخذت مبدأ إجبارية ومجانية التعليم استطاعت الجزائر أن تحقق تراجعا كبيرا في مجال محاربة الأمية. و الدليل على ذلك نسب التعليم التي ارتفعت لدى فئة الذكور و فئة الإناث بعد الاستقلال حسب ما تم توضيحه في الجدول رقم 20 أعلاه.

لقد أعطت الدولة أهمية كبرى لقطاع التربية من خلال مخططات التنمية حيث خصصت على سبيل المثال ضمن المخطط 2005-2009 نسبة 26% من ميزانية الدولة لقطاع التعليم عموما: 13.8% لقطاع التربية و التعليم و6.4% لقطاع التعليم العالي.

كما وضعت برامج خاصة ضمن الإستراتيجية التي اتبعتها في 2007 لمحاربة الأمية في فئة الكبار الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-49 سنة و هذا في إطار برنامج "اقرأ". و قد مكن ذلك منح المرأة فرصة للتعلم.

معدل الأمية الذي بلغ مستوى 95% في 1962 انخفض إلى ما يقارب 75% في 1966(62.3% بالنسبة للرجال و85.5 %بالنسبة للنساء)[1] ثم انخفض إلى أقل من 40 % في 1990[2] واستمر هذا الانخفاض إلى أن وصل إلى مستوى 22% في 2008 (15.5% للرجال و 28.9 %للنساء) ولازالت المجهودات متواصلة من أجل بلوغ معدل 18% في 2013 حسب الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار. تعبر الإحصائيات مثلا عن المجهودات حيث انخفضت الأمية في ظل 3سنوات ما بين 2006-2008 بمعدل 6%.

حسب المختصين، تظهر هذه الإحصائيات وتيرة انخفاض معدل الأمية الذي سجل نسبة 13.10 % خلال الفترة الممتدة ما بين 1966-1977 ليحقق انخفاضا بسيطا خلال 1987-1997 بنسبة 11.70%.

ومنذ تلك الفترة، أخذ هذا المعدل اتجاها تصاعديا مما سمح للمعدل بلوغ نسبة 22% في 2008.

وحسب منظمة اليونيسيف فإن نسبة التعلم في الجزائر خلال الفترة 2008-2012 مست فئة الشباب من الرجال للفئة العمرية 15-24 سنة بمعدل 94.4% و فئة النساء لنفس الفئة العمرية بمعدل 89.10%[3] مما يعطينا نسبة تعلم في المتوسط ما مقداره 91.75%.

الجدول 34: نسب التعلم و نسب الأمية في الجزائر حسب فترات مختلفة

السنة	1966	1995	2002	2003	2006	2008	2012-2008
%نسبة التعلم	25.4	61.6	69.9	70	72.75	77.4	91.75
%نسبة الأمية *	74.6	38.4	30.1	30	27.25	22.6	8.25

مصدر الإحصائيات: [archive], Sarah Haderbache, Algérie Focus, 22 Éducation : où se situe l'Algérie? 2012 (juin بالنسبة لسنة2006) ولسنة 2003 (CIA World Factbook , Index Munndi, 1er janvier 2011) عن الموقع

[1] Le taux d'analphabétisme en Algérie passe de 85% à l'indépendance à 22% en 2008 in http://www.djazair50.dz

[2] Algérie survol de l'éducation, Encyclopédie de l'Agora, , 01 avril 2012 in http ://agora.qc.ca/dossier/Algerie

[3] http://www.unicef.org/french/infobycountry/algeria_statistics.html#0

Le taux d'analphabétisme en Algérie passe de 85% à (بالنسبة لسنة 1966) http://fr.wikipedia.org

l'indépendance à 22% en 2008 in http://www.djazair50.dz

*حساب نسب الأمية من طرف الباحثة استنادا على المعلومات المتوفرة عن نسب التعلم.

5- نسبة المتخرجين :

كما عرفت المدرسة تسرب من المدرسة و تخلي عن مقاعد الدراسة، عرفت أيضا إنتاج مجموعة من الخرجين من مستويات متوسطة وثانوية. إلا أن المتمعن في النسب المسجلة على مستوى الجدول أدناه، يلاحظ أنها ضعيفة، حيث أن أكبر نسبة في شهادة التعليم المتوسط ، وحسب الإحصائيات المتوفرة، سجلت في 1983/1982 و هي لم تتجاوز 30% أما فيما يتعلق بالسنة الأولى، الثانية و الثالثة من التعليم المتوسط نسب المرور إلى السنة الموالية سجلت في فترة ما قبل "80" أما ما بعد هذه الفترة و بتطبيق نظام المدرسة الأساسية كانت النسب ضعيفة مما يدل على وجود رسوب و تكرار مما دفع بالكثير إلى التخلي عن المدرسة بصفة نهائية.

التعليم الثانوي بدوره عرف نوعا ما ضعفا في المرور إلى السنة الموالية إذ لم تتجاوز النسبة الوطنية بالنسبة للسنة الأولى ثانوي حسب مختلف السنوات معدل17% إلا في سنة 2008/2007، أما في باقي السنوات فهي تتراوح ما بين 7% و14% في أغلب الحالات.

أما السنة الثانية أكبر نسبة وطنية سجلت في سنة 68/67 ولم تستطيع باقي السنوات تحقيق هذا المعدل. وإن كانت بعض السنوات الموالية قد وصلت إلى ما يقارب 12% إلا أن ذلك لا يخفي النسبة الضئيلة المسجلة إذ وصلت في بعض الأحيان (سنة 2007/2006) إلى ما يقارب 4% فقط.

نسبة النجاح في المستوى الثالث من التعليم الثانوي أي النجاح في شهادة البكالوريا لا تعكس المستوى الفعلي في المستوى الأول و الثاني، إذ تجاوزت في بعض الأحيان نسبة 50 % ووصلت إلى ما يقارب 70%.إذا كانت هذه نسب حقيقية فعلا فكيف لنا أن نفسر مستوى السنة الأولى والثانية أما 2008/2007 حسب ما صدر عن الديوان الوطني للإحصاء لم تبلغ نسبة النجاح وبالتالي المتخرجين إلا نسبة 7% أما في سنة 2010/2009 بلغت نسبة10%. لنا أن نتساءل أمام ارتفاع النسب السابقة ما هي الحقيقة؟؟؟حقيقة النجاح و التخرج .

الجدول35: نسبة المتخرجين في الطور الثالث خلال الفترة 1966-2011

التعليم الثانوي			السنوات	التعليم المتوسط				السنوات
3A.S	2A.S	1A.S	الدراسية	4A.M	3A.M	2A.M	1A.M	الدراسية
-- -	10. 31	8.2 3	/1971 1972		36. 14	17.02	58.98	/1966 1967
50. 30	13. 19	14. 76	/1974 1975		32. 04	13.65	57.28	/1967 1968
67. 86	7.3 8	13. 17	/1980 1981		31. 53	11.00	60.48	/1968 1969
49.	3.8	9.1	/1984		18.	5.24	41.34	/1979

67	1	2	1985		90			1980
52.27	7.00	12.05	1989	4AM/9AF	3AM	2AM/8AF	1AM/7AF	
39.89	11.80	11.28	/1994 1995	29.82		0.44	7.08	/1982 1983
30.60	11.20	13.18	/1999 2000	28.94		2.39	0.06	/1983 1984
26.72	6.52	9.92	/2002 2003	28.98		8.28	7.31	/1989 1990
24.86	8.71	13.40	/2003 2004	22.03		10.39	8.99	/2003 2004
20.16	8.39	14.78	/2005 2006	19.81		8.39	10.14	/2005 2006
13.33	3.51	11.46	/2006 2007	22.10	5.36	7.42	7.80	/2006 2007
6.81	8.17	16.91	/2007 2008	11.01	12.37	10.87	8.56	/2007 2008
22.	10.	11.	/2008	15.93	7.8	9.59	9.48	2009/

41	07	46	2009		1			2008
9.42	7.10	7.85	/2009 2010	9.72	10.02	8.82	9.02	2010/ 2009
19.01	6.33	10.66	2011	10.97	9.08	7.72	10.25	2011

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء مرجع سابق.

الفرع الثاني: نتائج الإنفاق على قطاع التعليم العالي

1-الجدول رقم 36: عدد الطلبة المحصلين على شهادة الليسانس و الماستر خلال الفترة 2009-2015

البيان	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
مسجلين في الليسانس	322547	505081	640315	779431	795020	780123
متحصلين على شهادة الليسانس	27565	49143	75688	68988	148536	179554
مسجلين في الماستر	35087	70635	110580	137662	203085	287543
المتحصلين على شهادة الماستر	2172	6716	21144	34215	53584	56821

المصدر : من إعداد الطالبة المديرية الفرعية للإحصائيات ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

نلاحظ من خلال الجدول تزايد مستمر في عدد الطلبة المسجلين في الليسانس حيث كان عددهم في 2009 مقدر ب 322547 ليرتفع إلى 2010 ب 15.6 % ليواصل الارتفاع إلى 12% سنة 2011 ثم 10.2 % في 2012 لتصبح الزيادة ب9.81 % في سنة 2014-2015 .

وكما هو الحال بالنسبة إلى مرحلة الماستر فعدد الطلبة مرتفع من سنة 2009 إلى 2015 وكانت نسبة الارتفاع خلال هذه المدة مقدر ب 81.95% ،كما أيضا هو ملاحظ أن عدد طلبة المتحصلين على شهادة الليسانس هو اقل من عدد الطلبة المسجلين في الماستر ،فخلال 2009 كان عدد شهادات الليسانس 27565 أما المسجلين في الماستر هو 35087 والفرق بينهما 7522 أي 12.72 % هذه النسبة تعود إلى طلبة الليسانس للنظام الكلاسيكي الذين يواصلون الدراسة من اجل التحصل على شهادة الماستر ل.م.د.

2- الرسم البياني رقم (21) : تطور عدد الذين تخلو عن الدراسة خلال فترة 2009-2014

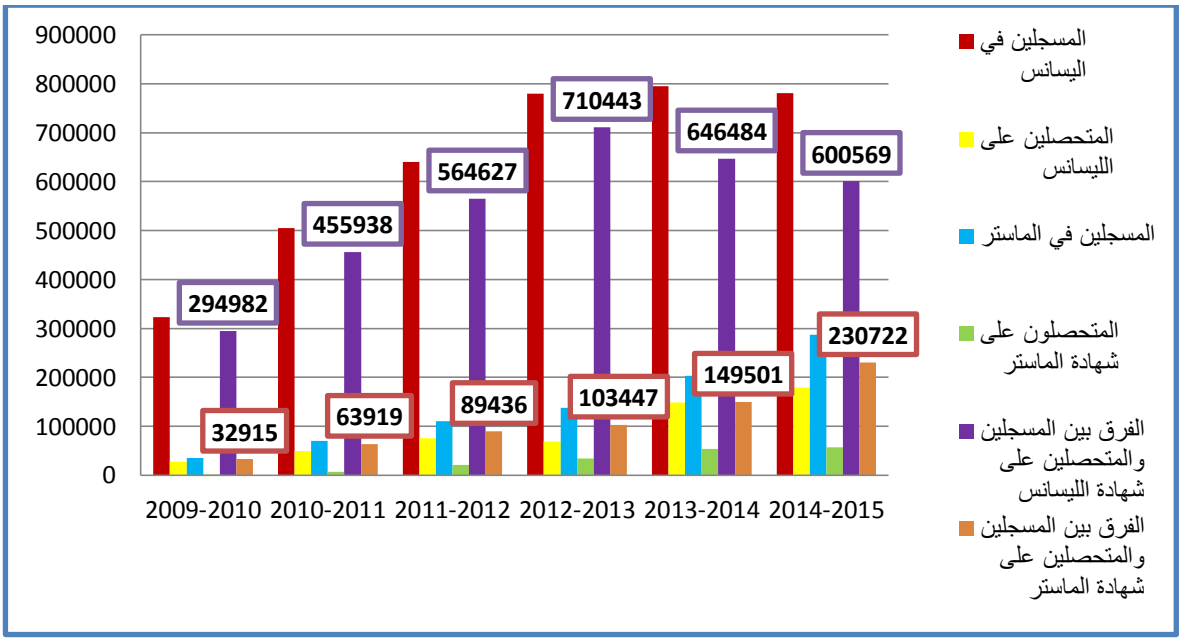

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى الجدول السابق

نستنتج من خلال الرسم البياني أن عدد الطلبة المسجلين في الليسانس من فترة 2009 إلى 2014 هو كبير غير أن المحصلين على شهادة الليسانس هو قليل بحث كانت النسبة في سنة 2009 تقدر ب 8.54 % ثم في سنة 2010 قدرت ب9.72% لتصل إلى 11 % في سنة 2011 و18% في سنة 2013 و23 % في سنة 2014 ، هذه النسب متزايدة من سنة أخرى غير أن هذه الأخيرة ضعيفة لم تقترب حتى من النصف .

أما الفرق بين المسجلين في الليسانس والمحصلين على شهادة الليسانس فهو فرق كبير حيث كان في سنة 2009 يقدر ب 294982 طالب أي بنسبة 91.45 لتصبح النسبة في سنة 2012 ب 91.14 وتصل إلى 76.98 في سنة 2014 والملاحظ أنها تنخفض في السنوات الأخيرة.

فيما يخص طلبة الماستر فهم في تزايد مستمر في مرحلة التسجيل لكن في النهاية نسبة المحصلين على شهادة الماستر هي نسب قليلة حيث كانت في سنة 2009 تقدر ب 9.19 ثم 9.50 سنة 2010، و19.12 سنة 2011 و24.85 في سنة 2012 لتصبح في 2013و2014 ب 26.38و19.76 فهي نسب متزايدة من جهة لكن ضعيفة من جهة أخرى.

أما الفرق بين المسجلين في الماستر والمحصلين على الشهادة فهو فرق شاسع حيث كانت النسبة في 2009 تقدر ب93.8 ثم 75.14 في سنة 2012 لتصبح 80.23 في سنة 2014 -2015 فهي أيضا نسب كبيرة للتخلي عن الدراسة وفي اغلب الأحيان بسبب دخول سوق العمل .

الجدول رقم (37) : عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج في الجزائر خلال 1962-2015

السنة	1962-1963	1969-1970	1979-1980	1989-1990	1999-2000	2009-2010	2010-2011	2012-2013	2014-2015	2015-2016
الطلبة	156	317	3965	13965	20846	58975	60617	67671	76510	76658

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية

أن مرحلة ما بعد التدرج تشهد تزايد مستمر من 1962 إلى 2015 حيث كان اكبر ارتفاع بضعفين ونصف من 1979 إلى 1990 أي عشر سنوات ثم تزايد العدد ب 9.7 % بين 2009 و 2010 لترتفع إلى 13% من

2012 إلى 2014 لتصبح النسبة في 2015 تقدر ب 9.80 % ، رغم التزايد المستمر لطلبة ما بعد التدرج لكن نسبها لبعيدة عن النصف وبهذا فان التعليم العالي في الجزائر مزال بعيد كل البعد عن المعايير العالمية .

الرسم البياني رقم (22) : تطور عدد الطلبة ما بعد التدرج خلال 1962-2015

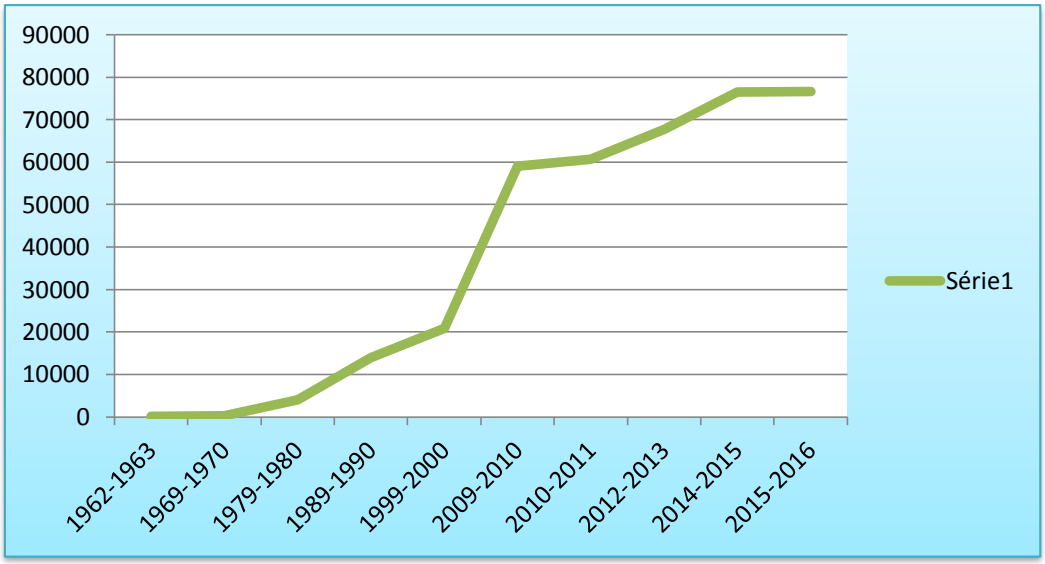

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى الجدول السابق

الفرع الثالث: نتائج الإنفاق على قطاع التكوين المهني

1- الجدول رقم (38) :تطور عدد المتكونين حسب نوع التكوين 2013-2015

السنة	ت. الإقامي	ت. عن طريق التمهين	ت. عن طريق الدروس المسائية	ت. عن بعد	المجموع
2010	219049	246570	20997	34897	521213
2011	205184	244167	24879	38125	512355
2012	200813	242667	27031	43404	513915
2013	201660	254093	32229	41409	529391
2014	202731	296232	33796	35778	568537

2015	208553	333599	33181	38221	613554
المجموع	1237990	1617328	172113	231834	3259265

المصدر: وزارة التكوين والتعليم المهني www.mfep.gov.dz تاريخ الاطلاع 2017/05/30

من خلال الجدول تبين لنا أن عدد المكونين عن طريق التمهين يأخذ اكبر نسبة خلال سنوات فقد تزايد ب 13% خلال 2013-2015 ،ثم تليه التكوين الإقامي بتزايد من سنة 2013 إلى 2015 ب 10% ،وفي المرتبة الثالث التكوين عم بعد لكن نسبته في انخفاض بنسبة 9-% وفي الأخير التكوين عن طريق الدروس المسائية بزيادة خلال هذه المرحلة ب 10 % ،كما نستنتج أن الزيادات المكونين في جميع أنماط التكوين متزايد تقريبا في المتوسط بنفس الوتيرة بنسبة 11.58% خلال ن2013-2015 ما عدا التكوين عن بعد .كما قدرت نسبة التكوين عن طريق التمهين اكبر نسبة من المجوع الكلي لعدد المتكونين خلال 2010-2015 ب 49.62% ثم ثاني نسبة للتكوين الإقامي 37.98% ،وبعدها التكوين عن بعد بنسبة 7.11% ،وفي الأخير الدروس المسائية بنسبة 5.28% .

الرسم البياني رقم (23) : تطور عدد المتكونين من 1997-2015

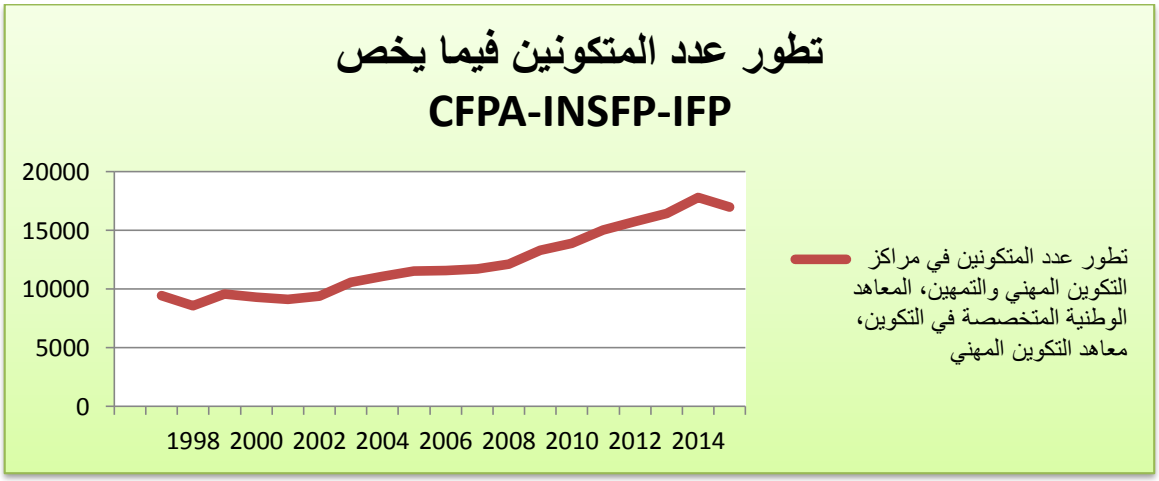

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وزارة التكوين والتعليم المهنيين

2- الجدول رقم 39: عدد المتخرجين التكوين المهني من 2010-2015

السنة	ت. الإقامي	ت. عن طريق التمهين	ت. عن طريق الدروس المسائية	المجموع
2010	91631	98563	4963	195157
2011	79832	92284	5980	178096
2012	82250	102325	6268	190843
2013	81617	95879	9362	**186858**
2014	76251	74142	9268	**159661**
2015	78669	80588	9372	**168629**
المجموع	490250	543781	45213	**1079244**

المصدر: MFEP. Annuaire statistique 2010-2015

من الجدول نلاحظ أن عدد المتخرجين عن طريق التمهين يحتل اكبر نسبة ب 50.38% من مجموع المتخرجين خلال ستة سنوات وكان التغير لهذا النمط خلال -6.8 % منخفض من 2010الى 2011 ثم ارتفع في 2012 إلى 9.81% واصل الانخفاض 2012 الى 2015 ب-26.79%، لتأتي المرتبة الثانية لتكوين الإقامي بنسبة 45.42% فقد كان معدل التغير خلال ستة سنوات -22.30 % .وفي الأخير تأتي لدروس المسائية بنسبة 4.18 % من مجموع المتخرجين .

الرسم البياني رقم (24): تطور عدد متخرجين التكوين المهني حسب كل نمط من 2010-2015

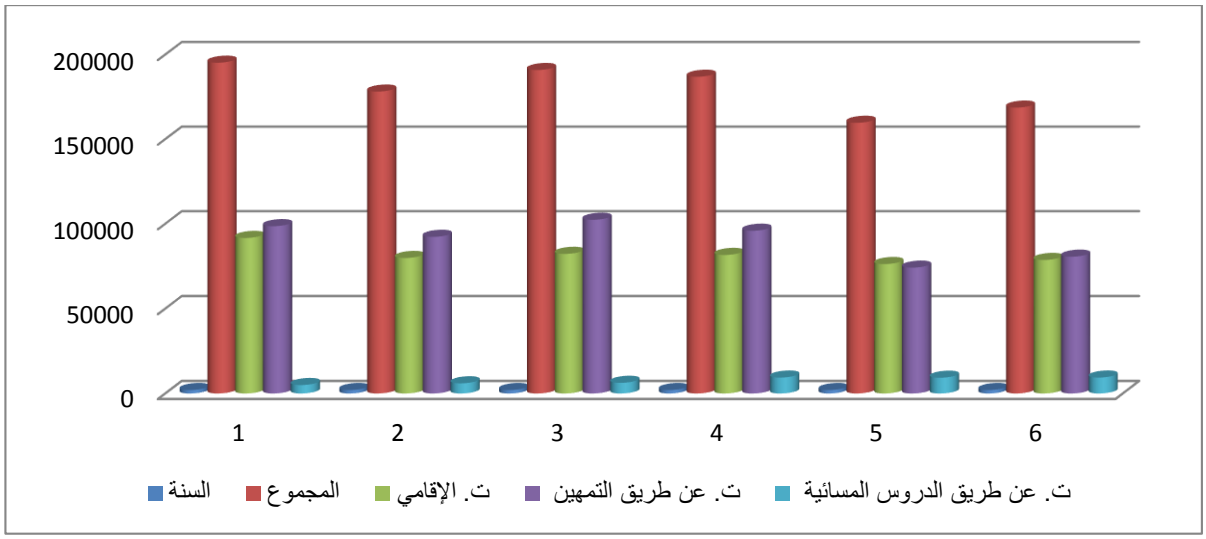

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق

الخلاصة

إن المدرسة الجزائرية التي عرفت النور بعد الاستقلال، ظهرت في ظروف عويصة خصوصا في ظل وجود معدل أمية بنسبة 95%، مما دفع بالدولة العمل على رفع التحدي من خلال وضع أسس للنظام التربوي.

أول ما بدأت به الدولة الفتية وهو تعويض البرامج الموروثة عن الحقبة الاستعمارية عبر تعميم التعليم باللغة الوطنية و جعله إجباريا بالنسبة لكل الأطفال حتى سن 14. كما مس التعليم عدة إصلاحات أولها الأمرية رقم 35-76 التي جعلت التعليم إجباريا و مجانيا، وتعتبر أول مرجع قانوني للسياسة التعليمية. نشر هذه التعليمة اصطحب بالتثبيت التدريجي للمدرسة الأساسية و تعميمها سنة 1988-1989.

إن المجهودات التي بذلتها الدولة انتهت بنتائج مهمة سواء من حيث ارتفاع نسبة التأطير على المستوى الوطني و ارتفاع نسبة الجزأرة في قطاع التربية إلى ما يقارب 99%، حيث كان عدد الأساتذة 554402 في سنة 1962 لكل الأطوار (الابتدائي، الأساسي،الثانوي) ليتطور العدد إلى 41920 سنة 2015 ،وعدد الطلبة 814266 طالب ثم أصبح 8074799 طالب سنة 2015 ،و 2666 المنشآت المدرسية لتصل إلى 26178 سنة 2015،اما التعليم العالي فكان عدد الطلبة 1317 طالب في سنة 1962 ليصبح 1325744 سنة 2015 و298 أستاذ ليصل إلى 55589 سنة 2015، بخصوص التكوين المهني فكان عدد الأساتذة 4740 سنة 1985 واصبح 52645 سنة 2015و 12000 متكون سنة 1970 ليرتفع إلى 3259265 سنة 2015 و25 مركز للتكوين سنة 1962ليصل إلى 1149 مركز وملاحق للتكوين المهني ، كما توجه سلك التعليم نحو التأنيث بعد ما كان يكاد ينعدم بعد الاستقلال وهذا ما سمح للمرأة أن تخوض غمار الحياة العملية. وقد ساهم في تحقيق هذه النتائج الكمية الموارد المالية التي وفرتها الدولة لهذا الغرض فقد مثلت نسبة ميزانية تسيير قطاع التربية 12.26% من ميزانية تسيير الدولة سنة 1964 لترتفع إلى 16.25% سنة 2017 ،ونسبة ميزانية تسيير لقطاع

التعليم العالي من ميزانية تسيير الدولة 5.30% سنة 1980 إلى 6.79% سنة 2017و بخصوص التكوين المهني فكانت نسبته 1.33% في سنة 1980 لترتفع إلى 1.5 % سنة 2017 . كما خصصت اعتمادات للخدمات الاجتماعية مثل تقديم المنح، إحداث المطاعم، بأسعار رمزية....

على الرغم من الإيجابيات المسجلة ، إلاّ أن المنظومة التعليمية تشيبها بعض النتائج السلبية مثل الإنتاج الكمي على حساب النوعية، نقص المنشآت المدرسية في المناطق الريفية مقارنة بنظيرتها الحضرية، كما أن التكوين البيداغوجي الذي مس الأساتذة يبقى غير كاف وهو تكوين يتم بالجملة و في ظل مدة زمنية قصيرة.

رغم هذه السلبيات تبقى المنظومة التربوية دائما ذات أهمية بالغة في بناء الأجيال والأمم مما يتطلب منحها كل الاعتبار والتقدير ومواصلة الإصلاحات بما يهيئ الطفل رجل الغد على الاستعداد لمواصلة التعلم .

الفصل الثالث:

التشغيل والبطالة

في الجزائر

التمهيد

أن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية وكذلك هي ليست سياسة لسوق العمل ، وإنما هي عبارة عن مجموع من الإجراءات تصمم ، تطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي ومن السياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل.

وفي هذا الفصل سنحاول الوقوف على مفهوم العمل ، وسرد بعض الأفكار الاقتصادية التي تناولت موضوع البطالة، والتمييز بين مختلف أنواعها .

بالإضافة إلى التطرق لسوق العمل الجزائري ،ومعرفة الإجراءات التي وضعت من ا جل الحد من البطالة مع ذكر أسباب التي أدت إلى تدهور أوضاع سوق العمل في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل نظري للتشغيل والبطالة

يرتبط مفهوم التشغيل ارتبطا وثيقا بعنصر العمل ،والذي بدوره يشكل القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الاقتصادية ،أما البطالة تعني عدم القدرة على تشغيل وتوظيف الطاقات البشرية المتاحة في إطار نظام متكامل يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التشغيل والبطالة

قبل التطرق إلى نظريات سوق العمل والبطالة في المطلب الثاني سوف نتطرق إلى المفاهيم التي لها علاقة بسوق العمل والبطالة .

الفرع الأول: تعريف سياسة التشغيل

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين (السياسة) والتي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية[1]، أما (التشغيل) فيعني كافة العمليات والتدابير التي يتخذها الإنسان من نشاط دهني أو جسدي يشغل به وقته لقاء أجر يتلقاه [2].

وسياسة التشغيل الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة وفي إعداد وتكوين أغراضها وفي تنظيم العلاقة بين العمال وأرباب العمل (أفراد كانوا أو شركاء أو مؤسسات عامة وخاصة) عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة الشغل الاديولوجي للنظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه.[3]

---

[1] صبحي حموي " **المنجد في اللغة العربية**" الطبعة الأولى ،دار الشروق ،بيروت،2000، ص، 721.

[2] ANCYCLOPAEDIA UNIVARSALIS .corpus 8.paris . France .2002.p 186.

[3] غربي صباح " **التكوين المهني والشغل في الجزائر**" الأكاديمية لدراسة الاجتماعية والإنسانية ،العدد 5، سنة 2011، ص،68.

كما تعرف على أنها السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية الفرص، وبهذا ترتبط سياسة التشغيل ارتباطا عضويا بذلك العنصر من عناصر السكان النشطين الذين هم في العمر الإنتاجي سواء أكانوا عاملين أو متعطلين عن العمل .[1]

وسياسة التشغيل في الجزائر تعني جميع البرامج والأجهزة التي أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق العمل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت منظمة الأجهزة والبرامج التي سوف نتطرق لها بالتفصيل في المبحث الثاني لهذا الفصل وهي كتالي:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
- الصندوق الوطني للتامين على البطالة .
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .
- برنامج عقود ما قبل التشغيل .
- برنامج الأشغال ذات منفعة عامة للاستعمال المكثف لليد العاملة.
- مشروع الجزائر البيضاء.[2]

ولسياسة التشغيل ثلاثة **معايير** تعتمدها في تصنيف اليد العاملة وتقويمها :

معيار العمر: حيث تواجه سياسة التشغيل نمو اليد العاملة لأقل من 18 سنة بإعدادها إلى ميادين التدريب عن طريق إطالة التعليم الإلزامي واستخدام صيغ التدريب والتكوين على مدى واسع ولمدة قصيرة من اجل تعبئة الأحداث من 14 إلى 17 سنة.

---

[1] زكي بدوي "**معجم المصطلحات لعلوم الإدارية**" انجليزي، فرنسي،عربي، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني ،1984،ص،61.

[2] غربي صباح " **التكوين المهني والشغل في الجزائر**" مرجع سابق،ص، 69.

معيار التأهيل: يرتبط هذا العامل بسياسة التعليم والتكوين فسياسة التشغيل تراهن على توفيرها لمناصب الشغل لمواجهة نمو اليد العاملة وترشيدها وتثبيتها لتحسين إنتاجيتها .

معيار النشاط الاقتصادي: تقسم سياسة التشغيل اليد العاملة حسب النشاط الاقتصادي إلى يد عاملة زراعية وغير زراعية .[1]

يمكن حصر **أهم أهداف** سياسة التشغيل في :

- زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوي الفعالية الصناعية والاقتصادية .
- رفع مستوى المعيشة للشعب عن طريق زيادة الدخل للفرد.
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوى العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.
- استقرار العمل ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحديث إلى ادني حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي .
- تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تأثر على القوى العاملة بعد تعينها .
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية لأداء أفضل .
- تنظيم علاقات العمل من خلال إطار قانوني وتشريعي تعتمد عليه.[2]

الفرع الثاني: تعريف التوظيف والتشغيل

1-1 تعريف التوظيف :

✓ هو توفير الكوادر البشرية التي تحتاجها المنظمة ،واللجوء إلى مصادر توفر هده الموارد بمختلف الوسائل لتتمكن من اختيار وتعيين الأشخاص للعمل. عبارة عن سلسلة زمنية من العمليات هدفها البحث عن الأفراد و اختيارهم.

---

[1] حميد خروف **"الإشكالية النظرية والواقع"** المجتمع نموذج، منشور جامعة مشورى، قسنطينة، دار البحث الجزائر،1999،ص،162-166.

[2] جبهة التحرير الوطني **"ميثاق وطني"** مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، الطبعة الأولى،الجزائر،1976،ص،187.

- ✓ التوظيف هي العملية المستمرة التي تقتضي من المؤسسة تحديد احتياجاتها من القوى العاملة القادرة و الراغبة و المتاحة للعمل،والبحث عن هده العناصر وترغيبها للعمل في المؤسسة ثم اختيار أفضل العناصر المتقدمين ليكونوا أعضاء لها وإعداد هؤلاء ،والمساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة ،وحثهم،وترغيبهم في العمل و الاستثمار فيه لضمان توافر عناصر الولاء و التعاون و روح الجماعة .[1]
- ✓ التوظيف هو الوظيفة الشاملة لكل وظائف المستخدمين فهي البحث عن مصادر ثم تعين العناصر المتميزة واستقطابها للالتحاق بالمنظمة وترغيبها للبقاء فيها.[2]

1-2 تعريف الوظيفة العمومية:

هي مجموعة من الاختصاصات القانونية والأنشطة التي يجب أن يمارسها شخص بطريقة دائمة في عمل الإدارة مستهدف الصالح العام ومن ثم لا تعد من الحقوق المالية المملوكة لشاغل الوظيفة ،والتي يستطيع التنازل عنها وفقا لمشيئته. [3]

كما هي مركز قانوني يشغله الموظف وهي توجد عادة قبل أن يشغلها احد، كما تشغل في وجودها بحقوقها وواجباتها عمن يشغلها.لدى تبقى قائمة ولا تنتهي بوفاة أو استقالة أو إقالة الموظف التي يشغلها والقاعدة أن الوظيفة العمومية نشأة بالإدارة القانونية التي يحددها المشرع.[4]

---

[1] DIMITRIE WEISSE. PIERRE MORIN "**Pratique de Fonction Personnelle**" édition d'organisation .Paris .1982.p 79.

[2] JEAM GUYOT " **Le recrutement Méthodique du Personnel** "entreprise modem .pris.1979.p17.

[3] محمد انس قاسم "**مذكرات في الوظيفة العمومية**" ديوان المطبوعات الجزائرية ،الطبعة الثانية، 1989،ص 06.

[4] أبو زيد فهمي "**وسائل الإدارة العامة**" دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية،مصر، 1994،ص،35.

3-1 تعريف التشغيل:

يعتبر مفهوم التشغيل في حركة دائمة ،حيث لم يتم تعريف مضمونه بصفة واضحة إلا انه هناك محاولات لتعريفه ومن بينها تعريف "باتريك بولور" يتمثل التشغيل في القدرة النسبية لأي شخص في الحصول على شغل نظرا لتداخل بين مميزاته الفردية والظروف المتغيرة لسوق العمل .

كما عرفته لجنة الاتحاد الأوروبي فترى بان الشغل هو ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج منه بكفاءة واكتساب سلوك بتكيف وسوق العمل .[1]

ويعني الشغل تنظيم التوظيف الكامل واستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 الشغل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه وان يكون العمل منتجا وان يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه المؤهلات .[2]

المطلب الثاني: مفهوم البطالة وأنواعها

الفرع الأول: تعريف البطالة

تمثل البطالة إحدى أهم المشكلات الرئيسة لبلدان العالم المختلفة ،والبطالة تخص العمال ،وصناعي السياسات والاقتصاديين أكثر من أية مشكلة أخرى.

---

[1] غربي صباح " **التكوين المهني والشغل في الجزائر**" مرجع سابق،ص، 69-70.

[2] معين محمد رجب .احمد فارق الفرا "**سياسة القوى العاملة الفلسطينية** "الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2009،ص،53.

يؤكد العالم الاقتصادي ARTHUR OKUN عندما تكون البطالة مرتفعة فان الناتج القومي الإجمالي الفعلي يكون دون مستوى الناتج القومي الإجمالي الكامن ،الأمر الذي يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني .[1]

بالنسبة للمكتب الدولي للعمل حتى يكون بطال يجب توفر لثالثة شروط:

- انك لم تزاول أي نشاط وبالمقابل تكون مأجور عليه خلال أسبوع .
- أن تكون جاهز للعمل إلا في حالة المرض .
- أن تبحث عن العمل .

أن حجم البطالة يتأثر بفول السنة ففي سبتمبر يلاحظ قدوم مرشحين جدد " متخرجين في كل التخصصات " وهذا ما يؤدي إلى تضخيم عدد البطالة ،وفي فصل الشتاء والربيع هناك امتصاص لهؤلاء المرشحين من طرف الاقتصاد ولكن من الصعب أن يظهر ويبين تحسن في الشغل .[2]

فمن وجهة نظر اقتصادية البطالة تعني أن عرض العمل هو اكبر من طلب العمل من المستخدمين فهو يسبب انفصال في سوق العمل .

أن البطالة هي عكس العمل ولكن البطال هو نشيط ،أي رغم انه بطال إلا انه محسوب مع المجتمع النشيط لفترة طويلة ،واعتبر مشكل البطالة مشكل اقتصادي أما انعكاسات البطالة فهي تدرس في علم الاجتماع .

أن مفهوم البطالة ظهر تدريجيا في القرن التاسع عشر " 1870" ، كان ذلك نتيجة وجود عمال بدون عمل (الفرد) وهو منطلق ظهور مفهوم البطالة .[3]

---

[1] Paul Samuelson and William D. " **Nordhaus economics** " Twelfth edition .international student edition. MCGRAW.Gill Book company .1985.p 206 .

[2] Bernard Gazier. "**Economie du Travail et de l'emploi** "précis Dalloz . 1991. p 62.

[3] Jean Michel Cousineau . "**Economie du travail** " Gaétan Morin .édition .1989.p189 .

تعرف البطالة بأنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه. إلا أن البعض يعتبر أن مفهوم البطالة غير محدد بعض الشيء لان من الممكن نظريا أن نقول أي فرد سيكون راغبا في العمل مقابل تعويض سخي .كما ربط الاقتصاديون البطالة بمستوى الأجر ،كما يقاس حجم البطالة بمقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية معينة .

معدل البطالة = عدد العاطلين على العمل /حجم قوة العمل = عدد العاطلين على العمل /عدد العاملين +عدد العاطلين * 100 .[1]

لفرع الثاني أنواع البطالة : بعد تعريف البطالة سوف نتطرق إلى أنواعها :

1- البطالة الهيكلية :

تعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو إلى تغيرات سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة .

في جميع الأحوال تؤدي زيادة الطلب المحلي أو الخارجي إلى تراجع نسبة البطالة فورا بتشغيل الطاقات العاطلة وإسراع في أعمال التقنيات الجديدة ويستلزم ذلك التكيف في عرض العمل يسيرها واقع سوق العمل بدرجة عالية من السيولة .

فقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية الناجمة على تعاظم ظاهرة العولمة عبر نشاطات الشركات متعدد الجنسيات في تحويل الكثير من استثماراتها إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا

[1] مدحت القرشي " **اقتصاديات العمل** " دار وائل للنشر ، الأردن 2007 ،ص، 183-184 .

والامتيازات التي وفرتها هذه البلدان للاستثمارات الأجنبية تاركة بذلك العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى .[1]

2- البطالة الدورية:

تحدث البطالة الدورية نتيجة للدورة الاقتصادية والتي تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة خاصة من فترة زمنية إلى أخرى ،عندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش إلى حالة الانكماش والركود الاقتصادي .وينشا هذا الأخير من جراء قصور في الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي يترجم بشكل انخفاض في الطلب على العمل وبمعنى أخر عجز الاقتصاد الكلي عن توفير العمل لكافة من يبحث عنه ويرغب فيه .وذلك لان الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات لذلك ينخفض الطلب على العمل في مواجهة الجمود أو عدم مرونة الأجر الحقيقي في اتجاه الانخفاض .[2]

ولعل السبب في جمود الأجور النقدية هو أن المنشات لا تملك حرية خفض الأجر النقدي بسبب وجود اتحادات العمال التي تعارض ذلك ،ويعتقد البعض انه لا يمكن أن يكون هذا هو السبب في كل الحالات حيث أن اقل من ربع عمال الولايات المتحدة الأمريكية فقط لديهم اتحادات تمثلهم .ومن المتوقع أن توافق اتحادات العمال على خفض الأجور مؤقتا مقابل الحفاظ على وظائف أعضائها .

غير أن الخفض المؤقت للأجور يتأثر به جميع العاملين في حين أن التوقيف المؤقت عن العمل لا يؤثر إلا على العمال الموقوفين عن العمل فقط وهم في الغالب من العمال الجدد .وبما أن القائمين على الاتحاد ليسوا من العمال الجدد فان اتحادات العمال تفصل التوقيف المؤقت على سياسة خفض الأجور .

---

[1] د.ن.وارسك ، ترجمة محمد عزي ومحمد سالم كعيبه " **البطالة مشكلة سياسية اقتصادية** " منشورات جامعة قاريونس ،ليبيا، 1997 ،ص، 22-23 .

[2] على عبد الوهاب نجا " **مشكلة البطالة** " اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها ،الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2015،ص، 31.

ولعلاج البطالة الدورية الناجمة على قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات فان الحكومة تستخدم أدوات السياسة المالية والنقدية التوسعية لغرض زيادة الطلب الكلي والتي تشمل على زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب وزيادة معدل نمو عرض النقد إلى جانب الإعفاء الضريبي المرتبط بحجم التوظيف في المنشات وكذلك برامج التوظيف في القطاع العام .[1]

3- البطالة الاحتكاكية:

تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عنه لأول مرة " أي عن وظيفة مناسبة " أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة عليها علما بان هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم ،إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف وأماكن وجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لدهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشاتهم.[2]

تتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أيا كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها وذلك لان سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية ، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى ولان بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت.[3] وفي كل فترة زمنية يوجد بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل وبعضهم من يرحل عنه فضلا عن وجود بعض التقلبات في النشاط الاقتصادي وما يترتب عنها في النقص أو الزيادة في الطلب على العمل ويأخذ ذلك كله وقت في تدقيق بين شغل الوظائف والعمال العاطلين .[4]

---

[1] رونالد ايرفمبرج – روبرت سميث ، ترجمة فريد بشير طاهر " **اقتصاديات العمل** " دار المريخ للنشر ،السعودية، 1994 ، ص، 592 .

[2] Marshall R. Vernon M "**Labor Economics** " Theory .Institutions And Public Policy .Irwin.homewood.u.s .sixth edition .1989.p 89 .

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم " **نظرية اقتصاد العمل** " دار الجامعية ،الإسكندرية، 1997 ، ص 167- 168.

[4] على لطفي ،إيهاب نديم ،أيمن الجماعي " **تحليل الاقتصاد الكلي** " مكتبة عين شمس ،القاهرة ،1998،ص ، 115 .

يمكن التميز بين نوعين من البطالة الاحتكاكية ، أولا البطالة أثناء فترة البحث عن العمل التي تنشا سواء من جانب العمال أو رجال الأعمال بسبب عدم تجانس كل من عنصر العمل والوظائف بدرجة كبيرة حيث يختلف الأفراد من حيث الدوافع والقدرات حتى لو كانوا على نفس مستوى التعليم والتدريب والخبرة وينشا عن عدم تجانس الوظائف أن المنشات تدفع أجورا مختلفة وتقدم فرصا مختلفة إضافة إلى اختلاف شروط العمل وظروفه وفي نفس الوقت نقص المعلومات حول سوق العمل ،ثانيا البطالة في فترة الانتظار وتعني انتظار نشوء مناصب عمل جديدة من اجل الالتحاق بها . [1]

4- البطالة المقنعة :

وتعني ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل بحيث يعملون بالفعل عددا قل من ساعات العمل الرسمية أو أن يكون هناك أفراد لا يعلمون فعليا بصورة شبه كاملة بالرغم من أنهم يعلمون ويتلقون أجورا ورواتب من الناحية الرسمية .ولذا يقال أن الناتج الحدي للعامل يساوي صفرا لأنه لا يضيف شيا للإنتاج الفعلي.يتبين لنا أن البطالة المقنعة لها مفهومين :

المفهوم الأول : أن الأفراد الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقتهم ،أو يعملون في أعمال إنتاجيتهم فيها اقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى.

المفهوم الثاني: أن الأفراد الذين يشغلون إعمالا تنعدم فيها الإنتاجية بحيث يظهر هؤلاء في حالة عمالة ينما لا يساهم عملهم في زيادة الإنتاج ،أي أن الإنتاجية الحدية لهم تكون معدومة [2].ومن بين الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا النوع من البطالة ما يلي:

---

[1] على عبد الوهاب نجا " **مشكلة البطالة** " دار الجامعية ،الإسكندرية، 2015 ،ص 25.

[2] مني الطحاوي " **إنتاجية عنصر المال وتكلفته وعلاقته بالتغيرات** " أطروحة الدكتوراه دولة ،كلية العلوم السياسية والاقتصادية، جامعة القاهرة، ص 25- 26 .

- الزيادة السكانية مما يؤدي إلى زيادة العمالة في مجالات العمل المختلفة ومن ثم تضاءل الإنتاجية الحدية للأفراد .
- سياسة الحكومة في الالتزام بالجانب الاجتماعي مما يؤدى إلى الاكتظاظ بمواقع العمل ،وبالتالي عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب هذه العمالة ،التي تشكل عبا إضافيا يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة باعتباره يضخم التكاليف . [1]
- يتضح جليا أن البطالة المقنعة تعكس توزيعا غير كفء للقوة العاملة في الاقتصاد ،ونتيجة لعدم التوافق بين المقابل المادي والجهد المبذول ،إذا أن الأول يفوق الثاني بكثير ،ولذلك تأثير على النمو الاقتصادي .
- فقد تبين أن كل زيادة في وتيرة درجات البطالة يقود إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ،ويجسد ذلك قانون أوكن[2] الذي يعتبر أن معدل البطالة يرتفع لما ترتفع فجوة أوكن .

5- البطالة السافرة (الظاهرة)

تمثل البطالة السافرة أكثر أشكال انتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية ،ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها ويعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع ،عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة، إحلال الميكنة مكان العامل .وتسمى أيضا بالبطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي، فقد تكون هذه البطالة احتكاكية ،هيكلية، دورية ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري . [3].

---

[1] كمال بوصافي " **تقدير أثار النشاط الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال مرحلة 1990-2002** " مجلة مخبر الإصلاحات الاقتصادية واندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ،مدرسة العليا للتجارة ،الجزائر، عدد 01 ، 2006،ص، 37.

[2] قانون كأون = معدل البطالة الفعلي – معدل البطالة الطبيعي .

[3] ناصر دادي عدون .عبد الرحمان العايب " **البطالة وإشكالية التشغيل** "،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010 ،ص، 53 .

6- البطالة الموسمية:

البطالة الموسمية تنشا عن تذبذب الطلب عن العمل ،غير أن التقلبات في هذه الحالة أكثر انتظاما وبالتالي يمكن توقعها خلال أوقات معينة من السنة ،وتظهر البطالة الموسمية في الأنشطة الفلاحية والسياحية حيث يشتغل العمال في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى .[1]

7- البطالة التكنولوجية:

وتسمى كذلك بالبطالة الفنية ويسببها إدخال تكنولوجيات جديدة تحل محل العمل اليدوي مما يعني الاستغناء عن جزء من العمال ويتركون إلى الراحة الإجبارية وهذا النوع من البطالة يوجد في الدول النامية أكثر.

8- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية :

البطالة الاختيارية هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته عند الاستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل أخر أو للبحث عن منصب عمل بامتيازات أفضل من حيث الأجور وشروط العمل .أما البطالة الإجبارية فاتخذت عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه ،وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد وأيضا الوافدين الجدد إلى سوق العمل والذين لم يتمكنوا بعد من الظفر بفرصة عمل .[2]

المطلب الثالث :نظريات سوق العمل عبر المدارس

ظهرت نظريات سوق العمل نتيجة تفكير مجموعة من الاقتصاديون وأصحاب الأعمال وسميت باقتصاديات العمل فكان همهم الوحيد كيفية التوازن بين اليد العاملة والتشغيل ،أي العدد الأمثل الذي يتعين تشغيله من هذه الفئة.

---

[1] أسامة محمد الغولي . مجدي محمود سقاب " **أساسيات الاقتصاد السياسي** " دار الجامعة للنشر ،مصر ،1998، ص 59 .

[2] ناصر دادي عدون .عبد الرحمان العايب .**نفس المرجع** ،ص، 55.

ويجدر الإشارة إلى أن مجال الموارد البشرية صعب كون هذا الأخير يختلف من شخص إلى آخر ولا يمكن تفسير سلوكاتهم من الناحية الاقتصادية .[1]

أن اقتصاد العمل فرع من فروع الاقتصاد التطبيقية ، وانه يطبق نفس مبادئ الاقتصاد على سوق العمل كما هو على سوق السلع والخدمات ،الهدف من هذه النشاطات الاقتصادية هو الوصول إلى الرفاهية ونمو وذلك بالاعتماد على كل من المنظمين، رأس المال ،والعمل ،وكذا التنسيق فيما بينهم .[2]

الفرع الأول: سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية

لقد كان تطور الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إسهام كبير في تطور الفكر الاقتصادي الذي بنيت على أساسه مختلف النظريات الاقتصادية ،فانطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من **النقاط الأربعة** التالية:

- حجم الإنتاج يتحدد عن طريق دالة الإنتاج التي توضح العلاقة بين مستوى التشغيل ومستوى الإنتاج .
- لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات ،حيث كل وحدة طلب تشكل وحدة للعرض .
- تعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة .
- حرية حركة آليات السوق تؤذي إلى الاستقرار وحدوث التوازن للتشغيل الكامل بصفة تلقائية ومستمرة ، وتدخل الدولة غير ضروري .[3]

كما قامت هذه المدرسة على جملة من **الفرضيات** :

---

[1] قاسم بن طاهر عرب " **اقتصاديات العمل** " نظرية عامة ،جامعة الملك سعود ،عمادة شؤون المكتبات ،ص ،2-5 .

[2] MORGAR O. " **Economics of Labor** " Reynalds. South – western college publishing. 1995.p19.

[3] ضياء مجيد الموسوي " **النظرية الاقتصادية** " تحليل الاقتصاد الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1992، ص،58.

- المنافسة الكاملة وعدم تدخل الدولة .
- وحدة العمل إضافة إلى التفرقة بين الأجراء على أساس المهارة والكفاءة .
- تحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة .[1]
- الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج بما فيها اليد العاملة إضافة إلى وجود الشفافية والإعلام الحر في سوق العمل .[2]
- العرض هو أساس التوازن حسب قانون المنافذ .[3]

أن انطلاقة النموذج الكلاسيكي يكون من دالة الإنتاج ،غير أن كينز كان معرضا لعناصر هذه النظرية .

- **دالة الإنتاج وحجم العمل** تعتبر دالة الإنتاج الركيزة التي يقوم عليها النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل ومعدل الأجر ،حيث يربط النموذج بين حجم الإنتاج الكلي بمتغيرات عوامل النتاج المتاحة من اجل إنتاج سلعة أو خدمة ،وهي على الشكل التالي: **Y=(L ,K, T….)**

Y: حجم الإنتاج الكلي .

L: قوة العمل الكلية .

K: رأس المال أو وسائل الإنتاج المستخدمة .

T: مستوى التكنولوجيا المستعملة في الاقتصاد.

---

[1] JOILL JALLADEAU " **introduction a la macroéconomique** " édition ouvertures économiques . Belgique. 1993.p. 303-305.

[2] DOMINIQUE PLIHON" **les grandes explication macroéconomique du chômage**" les cahiers français .documentation français . 246.1990. p20.

[3] قانون ساي للمنافذ :هو القانون الذي صاغه ساي في سنة 1803 في كتابه "**الاقتصاد السياسي**" والذي ينص على أن كل عرض يخلق طلبه.

بعد استخدام هذا النموذج وتحليله على أساس ثبات كل عناصر ما عدا عنصر العمل في مدى قصير استنتجوا أن دالة الإنتاج الكلي تتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمة ونكتب الدالة الجديدة على الشكل التالي: $\mathbf{y=F(L)}$

بما أن دالة الإنتاج هي دالة متزايدة ، أي مرتبطة بعنصر العمل فكلما زادت اليد العاملة كلما زاد الإنتاج ،غير أن الزيادة في الناتج تكون بمعدل متناقص نظرا لقانون تناقص الغلة ، وبالتالي الإنتاجية الحدية تكون موجبة:[1]

$\mathbf{Y' = d\,y/d\,L}$ $\quad (Y' > 0)$

$\mathbf{Y'' = d^2y/dL^2}$ $\quad (Y'' > 0)$ لا كنها متناقصة وهي موضحة كما يلي:

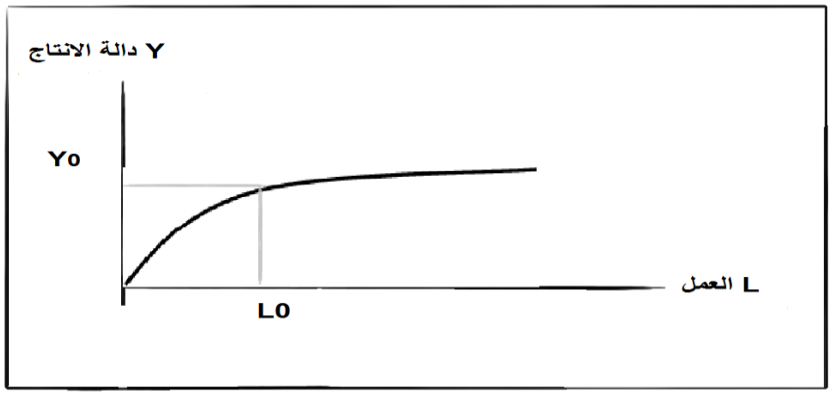

الملاحظ أن حجم العمل يحدد حجم الإنتاج عند الكلاسيك ولدى من اجل تحقيق التوازن في سوق العمل يجب تحديد حجم اليد العاملة المستخدمة .

- **توازن سوق العمل عند الكلاسيك**

قبل دراسة توازن سوق العمل يجب دراسة كل من الطلب و العرض على العمل .

❖ **الطلب على العمل:**

[1] محمد شريف إلمان " **محاضرات في التحليل الاقتصاد الكلي**" منشورات بريتي، الجزائر ،1994، ص، 95.

إن الطلب على اليد العاملة على المستوى الإجمالي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف اليد العاملة عند الأجر الحقيقي المعين ،ويعني تجميع طلبات الفردية لأصحاب الأعمال ، والطلب على العمل من وجهة نظر أصحاب العمل يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند اجر حقيق معين وخلال فترة زمنية معينة ومكان معين دون تغير العوامل الأخرى ومنه يعتبر صاحب العمل هو محدد الكمية المطلوبة من العمل .

أن الطلب على العمل له خاصيتين :الأولى ،أن منحنى طلب العمال ينحدر إلى الأسفل والثانية ،هي درجة إستعابة الطلب للتغيرات الحاصلة في الأجور .[1]

أما من ناحية الطلب على العمل والتغير في الأجر فكلما انخفض الأجر الحقيقي كلما تزايد الكمية المطلوبة من العمل والعكس صحيح، وذلك بالتحرك من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب ،فعندما يكون الأجر الحقيقي مساويا إلى w_1 فان الكمية المطلوبة من العمل تكون مساوية إلى OL_1 .وعندما ينخفض الأجر الحقيقي إلى W_2 تزداد الكمية المطلوبة من العمل إلى OL_2 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03) :الطلب على العمل والتغير في الأجر[2]

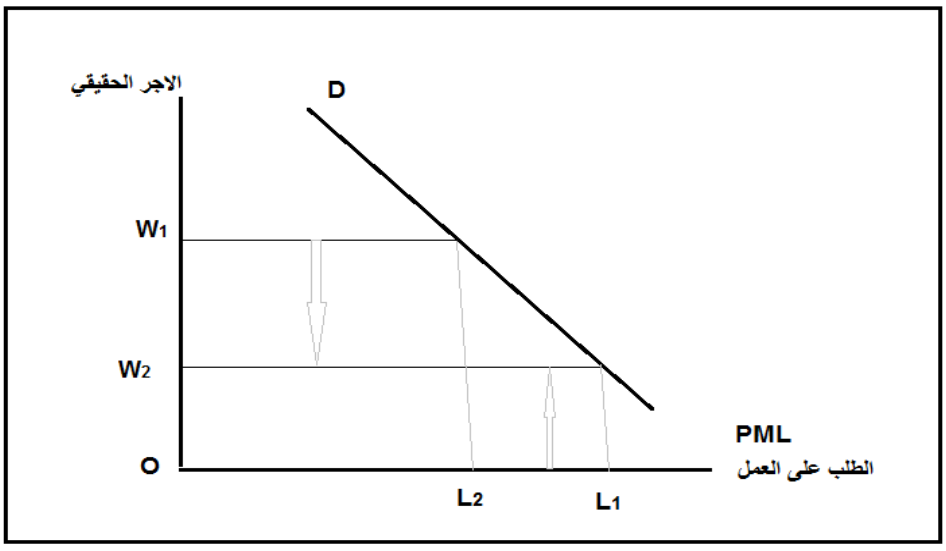

[1] مدحت القريشي " **اقتصاديات العمل** " دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى ،الأردن، 2007،ص ،31-32 .

[2] مدحت القريشي ، **نفس المرجع** ،ص ، 33 .

❖ عرض العمل:

يتضمن عدد العاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين، والتعريف الأكثر دقة هو مجموعة ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لإغراض الإنتاج لقاء أجر معين وخلال فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

يبين منحنى عرض العمل العلاقة بين عدد ساعات العمل التي سيستعرضها العمال (بافتراض حرية تحديد عدد ساعات العمل) عند مستويات مختلفة من الأجور .وعلينا أن نحلل اثر ارتفاع الأجر على عدد ساعات العمل المعروضة ،ولكي نبين هذه الآثار علينا أن ندرك أن ارتفاع معدل الأجر عن ساعة العمل يعني ارتفاع ثمن وقت الفراغ .

الشكل رقم (04) : منحنى عرض العمل والتغير في الأجر

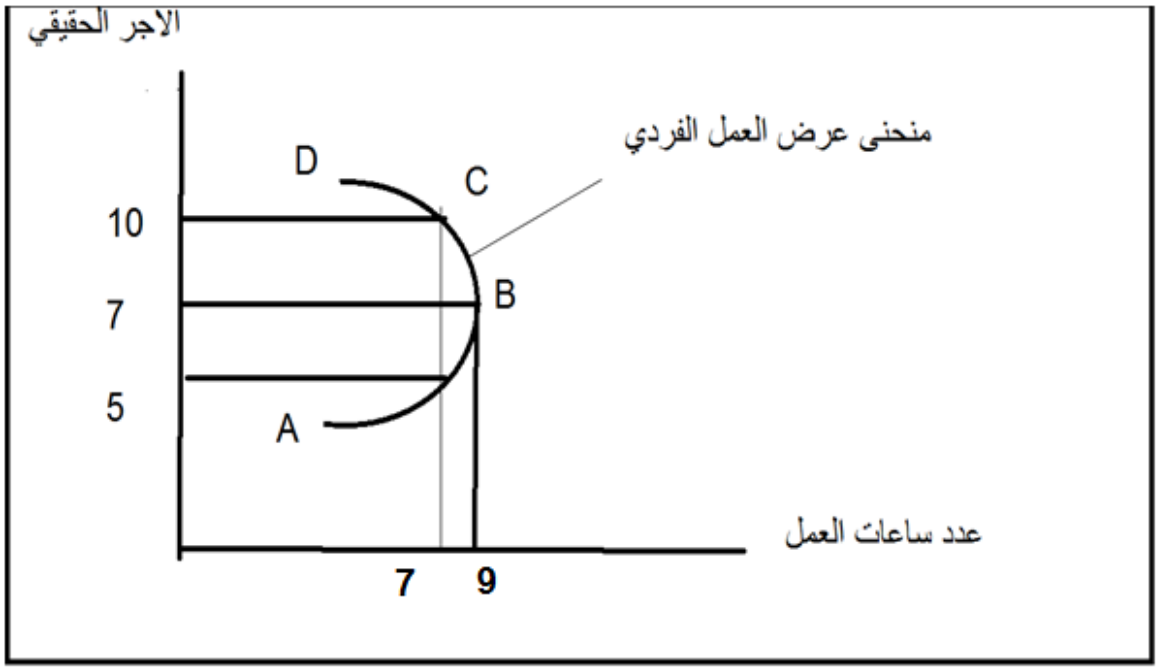

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن **منحني عرض العمل** الموجب الميل يظهر في الجزء **AB** من المنحني ،فعند الأجر مقداره 5 دنانير يكون العامل مستعدا للعمل نحو 7 ساعات وعند ارتفاع الأجر إلى 7 دنانير يكون العامل

مستعدا للعمل نحو 9 ساعات في اليوم أي انه يزيد من ساعات العمل وذلك بسبب اثر الإحلال، لان الزيادة في الأجر تزيد من تكلفة الفرص البديلة لوقت الراحة .

بعد دراسة كل من الطلب والعرض على العمل من المناسب الانتقال إلى دراسة توازن سوق العمل والذي يحدث نتيجة تفاعل كل من قوى العرض والطلب على العمل في سوق العمل الأمر الذي ينتج عنه تحديد مستوى الأجر وساعات العمل المعروضة والمطلوبة .

والتعريف الأدق للتوازن في سوق العمل هو انه يمثل عدد ساعات التي يرغب العمال في عرضها وبيعها في السوق والتي تتساوى مع عدد الساعات التي يرغب أصحاب العمل في شرائها أو استخدامها . أي عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه . LS=LD

الشكل رقم (05) : توازن سوق العمل في حالة المنافسة التامة[1]

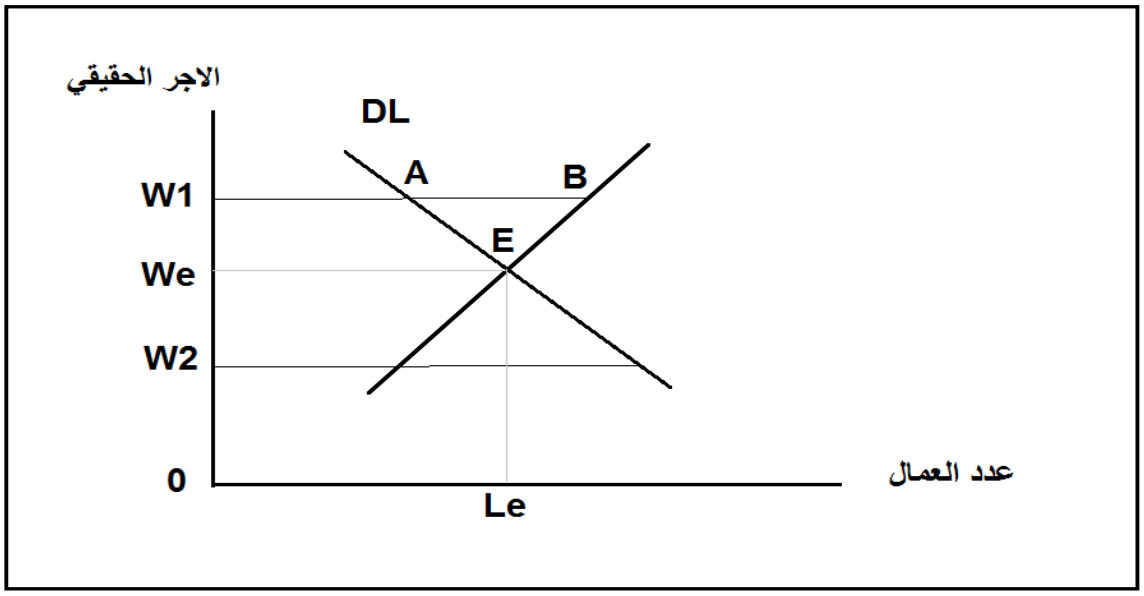

[1] محمد شريف إلمان ،نفس المرجع السابق، ص، 105.

نستنتج من الرسم البياني أن تقاطع منحني LD مع منحني LS عند النقطة E يتحدد الأجر الحقيقي عند We وكمية العمل المعروضة OLe مساوية إلى الكمية المطلوبة من العمل عند الاستخدام الكامل.إن هذا الأجر التوازني سوف يستمر طالما لا يوجد مزايا لأي من الطرفين لزيادة الأجور .

فمثلا عند انخفاض مستوى الأجر لأي سبب كان، إلى ما دون اجر التوازي أي إلى W2 فان حجم الطلب على العمل سوف يفوق حجم العرض من العمل أي أن هناك عجز في العرض أو فائض في الطلب الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس بينهم للحصول عل العمال وبذلك يتجه مستوى الأجر إلى الارتفاع ليصل في النهاية إلى مستوى الأجر التوازني السابق. وعند مستوى الأجر التوازني يستقر هذا الأجر ويبقى توازن المنشاة الإنتاجية في السوق المنافسة التامة .

ولتحديد حجم العمل في سوق العمل سيعطي لنا تلقائيا حجم الإنتاج الموافق له في دالة الإنتاج ،كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل البياني رقم (06): منحني توازن سوق العمل ودالة الإنتاج عند الكلاسيك[1]

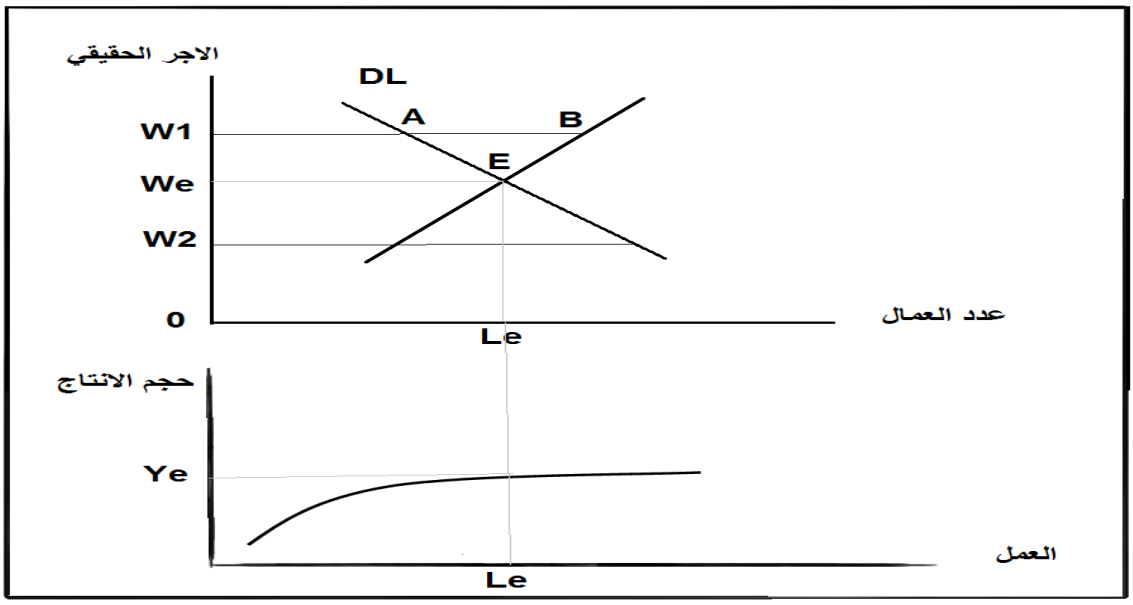

[1] محمد شريف إلمان ،نفس المرجع السابق، ص، 107.

الفرع الثاني: البطالة عند الكلاسيك

تقر المدرسة الكلاسيكية بوجود البطالة الاحتكاكية والبطالة الاختيارية، ولا تعترف بوجود البطالة الإجبارية التي يجبر فيها من قوة العمل على التعطل على الرغم من رغبة وبحث هذا الجزء عن العمل وفرص التشغيل، ولم تكن أشكال البطالة المقنعة واردة في ضل أفكار المنافسة الكاملة وسيادة المشروع الخاص وسعيه لتحقيق أقصى ربح وحريته في التعامل مع عنصر العمل بالتشغيل أو بالاستثناء دون عوائق قانونية أو نقابية .

وقد جسد الاقتصادي الفرنسي "**جان باتست ساي**" موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسم قانون ساي والذي ينص على العرض يخلق طلبه فبالتالي فان العرض قوة العمل لا بد أن يقابله بطلب مساوي وفقا للتوازن في سوق التنافسية .[1]

يعتبر التحليل الكلاسيكي للعمل على انه سلعة قابلة للتبادل في السوق مثل سائر السلع أي التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل وهذا لا تبر البطالة كصورة مجسمة للاختلال في سوق العمل إلا كحالة عرضية لتعطيل جزء من قوة العمل صرعان ما تقوم آلية السوق بإصلاح هذا لا التوازن واختفاء البطالة وبالتالي فان البطالة الاختيارية الناشئة عن رفض العمال للعمل فالأجر السائد الذي تقرره بأحوال السوق، فوجود البطالة بين العمال تدفعهم للتنافس عن فرص العمل المتاحة والقبول بالأجر السائد مما يعني قبولهم أجور اقل وانخفاض الأجور تترجم إلى الانخفاض في تكاليف الإنتاج الذي يعني زيادة التكاليف على العمالة فتختفي حين إذن البطالة .[2]

والخلاصة أن وجود البطالة في سوق العمل يدفع الأجر الحقيقي نحو الانخفاض ومن تم يتمدد الطلب على العمل حتى تزال البطالة نهائيا، وعليه فالاتجاه نحو التوظيف الكامل يستلزم مرونة الأجر الحقيقي في الاتجاه الموزون .

---

[1] مدني بن شهرة " **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** " دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، 2009 ،ص، 239 .

[2] زكي رمزي " **الاقتصاد السياسي للبطالة** " مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، مصر ،1993، ص، 150 .

الفرع الثالث: سوق العمل عند النظرية الكينزية

جاءت نظرية كينز نتيجة الأزمة الاقتصادية 1926 المعروفة بأزمة الكساد والتي أنتجت ظاهرة بارزة وهي البطالة المتفشية في اغلب دول العالم إضافة إلى عجز المدرسة الكلاسيكية عن تفسير وإيجاد حلول لها لان العجز كان في جانب العرض في سوق العمل فقد عالجها كينز كما يلي:

ليس للأجور النقدية المرونة الكاملة لتحقيق التوازن في سوق العمل ،كما اعتقد الكلاسيكيون ويرى كينز ذلك لان العمال يتمسكون بأجورهم النقدية ولا يقبلون التنازل عن الحد الأدنى منها للأسباب التالية:

1- رفض المؤسسات النقابية للعمال التنازل عن تخفيض الأجور الاسمية التي حققوها .

2- ظاهرة "الوهم النقدي" الذي يعانيه العمال أي اعتقاد العمال أن أي انخفاض في أجورهم الاسمية سوف يؤدي إلى انخفاض أجورهم الحقيقية .

3- الحد الأدنى للأجر محدد قانونيا ومحمي من طرف الدولة .

كما يعتبر كينز أن الطلب الكلي هو المحدد الأساسي للدخل ،حجم التشغيل لا يتوقف على معدل الأجر الحقيقي كما افترض الكلاسيكيون وإنما يتوقف على الدخل وعلينا أن نبحث عن العوامل التي تأثر في الدخل، فهذه العوامل هي القادرة على تفسير التغيرات في حجم التشغيل والبطالة والتي تركز في هذه الفكرة الطلب الكلي أو الطلب الفعال والتي تتمثل في الإنفاق على الاستهلاك والنفاق على الاستثمار .[1]

[1] محمد رشيدي شبحة " **الاقتصاد النقدي والمصرفي**" دار الجامعية للنشر ،بيروت ،الطبعة الخامسة، 1985، ص، 777 .

الشكل رقم (07): منحني عرض العمل عند كينز

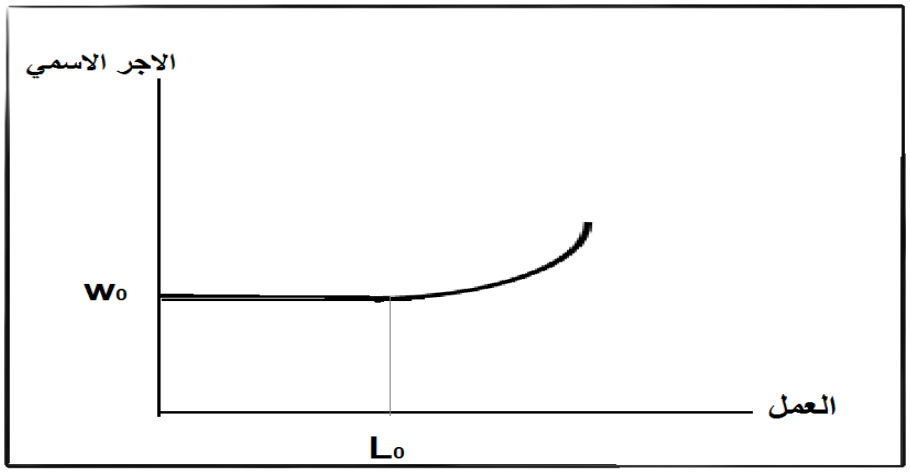

نستنتج أن عرض العمل عند كينز ليس دالة متزايدة للأجر الحقيقي وإنما هو دالة في الأجر الاسمي الذي لا ينخفض عن السقف W0 مهما كانت الكمية المعروضة والمحصورة بين الصفر وL0 ،أما القسم المتصاعد من المنحنى انه إذا تم توظيف حجم إضافي من اليد العاملة ينتج عنه ارتفاع في الأجور الاسمية وهذا ما يفسر ميل منحنى عرض العمل ابتداء من النقطة E.[1]

- **عرض العمل:**

اختلف كينز عن الكلاسيك في نقطتين:

- محدد العرض هو معدل الأجر الاسمي .
- عدم انخفاض الأجر الاسمي دون مستوى معين .

- **طلب العمل**

كينز لا يختلف على الكلاسيك من ناحية دالة الطلب فهو يقبل وجود دالة عكسية للأجر الحقيقي .

[1] Thierry Tacheix . **L'essentiel de la macroéconomie** . Gualino .Paris. 2000.p 28 .

- **التوازن في سوق العمل عند كينز**

من خلال الشكل الموالي نستنتج أن توازن بين عرض العمل والطلب علية يتحقق عند النقطة B حيث هناك فائض في عرض العمالة المقاس بالفرق L_0-L_1 وهذا يعني أن التشغيل غير تام لان يوجد عمال يقبلون اجر عند معدل ادني W_0 ،ما يدل على عدم وجود بطالة إرادية أو إجبارية وحتى يتحقق التوازن عند كينز يجب أن يتقاطع منحى الطلب مع عرضه في النقطة E عندما لا يوجد أي فائض في عرض العمل عند الحد الأدنى من الأجر النقدي W_0 .[1]

الشكل رقم (08) : منحنى توازن سوق العمل عند كينز

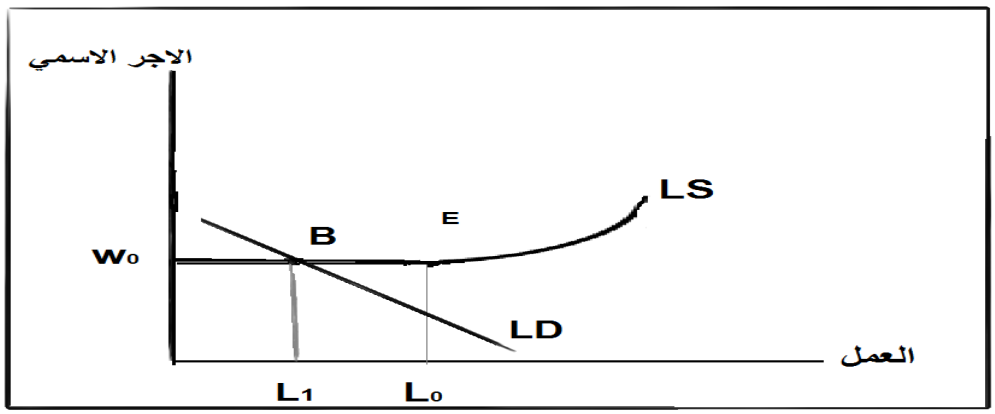

- **الفرع الرابع: نظرية التشغيل عند المدرسة النيوكلاسيكية :**

يهتم هذا التحليل بنظريات التنمية المشتقة من الفكر" **الكينزي**" فكانت النماذج الخاصة وموجهة لاقتصاديات دول العالم الثالث كنموذج لويس ونموذج سولو ،لقد اهتم لويس بدراسة مشاكل البطالة لإيجاد وسائل لتحليل محور التشغيل في الأمد الطويل كما وضح "**دومان**" أن التوازن في التشغيل الكامل لا يكون إلا في الفترة الطويلة وهو ما يعرف بالتحليل الديناميكي أما بالنسبة إلى "**لهارود** "فانه يبحث عن الوسائل التحليلية التي استعملت استعملت

[1] مدحت القرشي نفس المرجع السابق ،ص، 198-199 .

في الاقتصاد الكلاسيكي التي تسمح بدراسة تطور الاقتصاد واكتشاف اتجاهه في الأمد البعيد كما يكمن الفرق بين "**هارود و دومان** "كون أن هذا الأخير يبحث عن الاستثمار اللازم لتنمية اقتصاد متوازن أما الأول يبحث عن مبادئ المسارع وكذا سلوك المقاولين والمنظمين من اجل الحصول على نظرية الاستثمار تستطيع تفسير نمو الدخل.[1]

- **دراسة فليبس**

لقد ظهرت ظواهر أخرى في الفترة الأخيرة آثرت على توازن سوق العمل من بينها ظاهرة التضخم في السبعينيات والتي لها ارتباط متين بالشغل والبطالة قام **"فليبس"** بدراسة هذه الظاهرة وذلك بتحليل سوق العمل الخاص بالاقتصاد الانجليزي في المدة 1957-1961 فتوص إلى منحني" **فليبس** "الذي وصل إلى العلاقة التي تربط بين معدلات التغير في الأجور الاسمية ومعدلات تغير البطالة فهي متناقصة وليست خطية أي أن تغير طفيف في معدل البطالة صحبه ارتفاع كبير في طلبات العمل، ويمكن تبيان هذه العلاقة في الشكل التالي:[2]

الشكل رقم (9): العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم

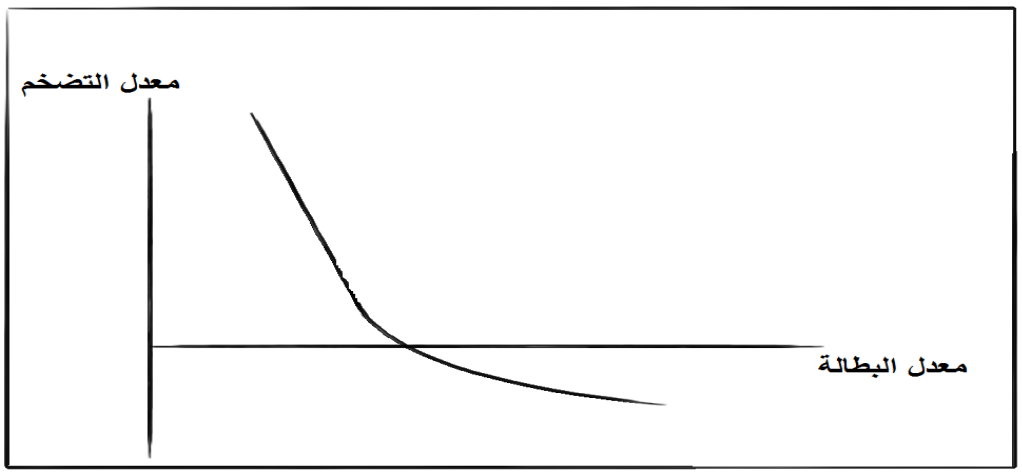

[1] Histoire des pensées économique les contemporains .collection dirigée par Alain geradau édition Sirey . 1988.p 35 .

[2] Ibid. .p 37.

لهذا المنحني ثلاثة مميزات أساسية :

1- أي تغير طفيف في البطالة يؤدي إلى تغير كبير في التضخم = دالة متناقصة .

2- كما كان التقلص في البطالة كبير كلما ارتفع التضخم أكثر = دالة ليست خطية.

3- تقطع المحور الأفقي عند معدل بطالة موجب= معدل تضخم معدوم ،بفرض وجود معدل معين من البطالة.[1]

- **دراسة لويس**

ثم واصل العالم "**لويس**" دراسة سوق العمل والبطالة من ناحية ازدواجية القطاعات والتي خلقت تفسير لسوء الاستخدام والبطالة وطرح نقطتين أساسيتين:

الأولى: استخدام التكنولوجيا تسمح باستخدام الكامل للقوة العمل ولكن بأسعار نسبية .

الثاني : استخدام التكنولوجيا تسمح بتقليص اليد العاملة .

نستنتج أن الازدواجية تخلق البطالة الهيكلية والبطالة التقنية الحالة التي تكون فيها فرص الشغل المنتج محددة وهذا ليس من اجل غياب الطلب الفعلي وليس من اجل تقليص الموارد التقنية للقطاعين .[2]

الفرع الخامس: النظرية الماركسية

يرى كارل ماكس أن الرغبة في تحقيق أقصى ربح في ظل الرأسمالي يدفعهم إلى الزيادة في الاستثمارات والتطوير التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج في حين أن الأجور والدخول الموزعة لا تزيد بنفس النسبة والنتيجة انه يحدث قصور في الطلب الفعال مما يؤدي إلى وجود فائض في عرض السلع وتزايد

[1] Ahmed Zakrane ." **Analyse de l'offre de l'emploi et perspective cas de L'Algérie** "mémoire de Doctoral. 1992 .p 37.

[2] Histoire de la pensée économique .Ibid. P 404.

للمخزون، وانخفاض نسبة المبيعات مما يؤدي إلى توقف إعداد كبيرو من المصانع نتيجة عجزها عن تصريف إنتاجها ويقود إلى تفشي ظاهرة البطالة الإجبارية بصورة غير عادية .

كما يرى ماركس أن التحولات الاجتماعية تدفع الأفراد للنزوح نحو المدن وترك الريف يرفع من نسبة البطالة ، كما ينظر إلى البطالة باعتبارها تجسيدا لعجز النظام الرأسمالي خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار وذات أثار سلبية على حياة نسبة من الناس ينجم عنه أثار سياسية مهمة . [1]

المبحث الثاني: تطور سياسة التشغيل في الجزائر

إن سياسة النهوض بالتشغيل عرفت تطورات و مراحل هي بعدد تطور الاقتصاد الجزائري. تتمثل هذه المراحل على العموم في مرحلتين: ما قبل الصدمة البترولية و ما بعدها. مرحلة ما قبل الصدمة البترولية تشمل مجموعة من المراحل منها ما تعلق بفترة السبعينيات أي فترة المخططات و منها ما تعلق بالجزء الأول من الثمانينيات أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الدولة و ما نتج عنها من تغيرات جذرية مست مختلف جوانب الاقتصاد بسبب تحوله نحو اقتصاد السوق. عرفت مجموع هذه المراحل تدخل الدولة بواسطة الإنفاق العام الذي كانت آثاره تختلف من مرحلة لأخرى و من فترة لأخرى حسب الوضع المالي الذي يعرفه الاقتصاد و المرتبط أساسا بمدخلات المحروقات كمصدر رئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة.

[1] مدني بن شهرة " **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** " نفس المرجع السابق،ص، 243 -244 .

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الصدمة البترولية

الفرع الأول: مرحلة بناء الدولة المخطط التجريبي 1967-1969

نسجل عند هذه الفترة المجهودات التي بدلتها الدولة من أجل الإنفاق في البناء و التشييد. و قد خصص لهذا المخطط أكثر من 9 ملايير دج من أجل تحقيق الأهداف المرسومة ضمنه .

انعكس الإنفاق العام في مجال تجهيز الاقتصاد على مستوى العمالة حيث أنه على الرغم من مساهمته في خلق مناصب شغل جديدة بالنسبة لفئة البطالين إلا أن البطالة وصلت في 1966 إلى المستويات التالية: 283691 عاطل لم يسبق لهم عمل و 560232 عاطل من فئة من سبق لها العمل.[1] أما معدل البطالة بلغ 32.9 %[2] خلال نفس السنة.

كما عرفت هذه الفترة نموا في السكان بمعدل يتجاوز 6% كما عرفت فئة السكان النشيطة نموا بمعدل يتجاوز 8% وهي موزعة حسب بعض النشاطات تتصدرها الفلاحة حسب ما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول 40 : تطور السكان و الشغل (الوحدة بالملايين)

السنة	مجموع السكان	السكان النشيطون	الفلاحة	الري	الصناعة	البناء و أشغال ع	التجارة	النقل	الخدمات	الإدارة
1966	12567	1748	874	6	117	71	182	53	142	306
1967	13348	1893	934	8	153	82	192	64	152	318

المصدر Abdelhamid BRAHIMI « l'économie algérienne :défis et enjeux » Edition DAHLAB P188

الجدول رقم41 : تطور مؤشرات التشغيل لفترة 1966-1969

[1] تقرير **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** حول إجراءات التشغيل ، الدورة الثانية جوان 2002 ص 50.

2 **الديوان** الوطني للإحصائيات.

السنوات	البطالون	معدل البطالة	المشتغلون في الأرياف	الفئة النشطة بالحضر	نسبة نقص التشغيل
1966	335	%33	1548	1017	%43
1969	361	30%	1698	1212	%50

المصدر: .M.E.BENISSAD .ECPNOMIE DE DEVELOPPEMENT OP CIT P 254

الفرع الثاني: مرحلة المخططات التنموية

ا-المخطط الرباعي الأول(0 197-1973)

تميزت هذه المرحلة بتدخل الدولة في عملية تنظيم سوق العمل من خلال إنشاء هيآت تنظم عملية التوظيف و الهجرة نحو فرنسا على وجه الخصوص و تقوم بإحصاء مناصب العمل الشاغرة. لقد تم إحصاء بين سنة 1971 و 1973 حوالي 74250 عرض عمل كل سنة[1] .

خصص في هذا المخطط ملف مالي يتجاوز 36 مليار دج احتلت فيه الصناعة حصة الأسد ب 57.3% .

انعكست هذه السياسة على سوق العمل الذي عرف سياسة التشغيل المؤقت في قطاعات مختلفة احتل فيها قطاع البناء والأشغال العمومية حصص معتبرة تمثلت في 44.26 % سنة 1971 ، 48.29% سنة 1972 ، 47.03 % سنة 1973 [2] و ذلك تطبيقا لبرنامج بناء القرى الاشتراكية و إعمار المدن.

كما كان لعملية الإدماج الإداري في الوظائف التابعة للقطاع العمومي دورا أساسيا في التخفيف من البطالة. ضف إلى ذلك هجرة بعض العمال إلى الخارج و التي قدر عددها ب 250000 عامل مهاجر(مدني شهرة).

[1] مدني بن شهرة " الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) " دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2009 ص 165

2 مدني بن شهرة نفس المرجع ص 164

خلال 1973 بلغ مجموع السكان 14649 [1]مليون نسمة أي بزيادة مقدارها 16.57% مقارنة ب 1967 مما انعكس على الزيادة في عدد السكان الناشطين بمعدل نمو يقارب 25% مقارنة بنفس الفترة هذا ما يدل على تواجد يد عاملة من المفروض أن يستقطبها سوق العمل و هذا ما حاولت الدولة تحقيقه من خلال سياسة التصنيع التي ساهمت فيها أسعار البترول بحكم أن معظم الصناعة كانت موجهة لهذا القطاع بما يتجاوز 45% (بين 70-73)[2].

ب-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

واصلت الدولة سياسة التنمية الشاملة عبر المخطط الرباعي الثاني الذي خصصت له غلاف مالي يقدر ب 110.22 مليار دج.من خلال هذا المخطط واصلت الدولة دعمها للقطاع الصناعي كما واصلت مجهوداتها من أجل استيعاب البطالة، إذ تميزت هذه الفترة بوفرة في عروض العمل وبروز فرص أخرى للدخل في قطاع التوزيع.[3]

في 1977بلغ عدد السكان 17.104مليون نسمة و17.675مليون نسمة في 1978بمعدل نمو16.75% و20.65%على التوالي مقارنة ب1973أما عدد السكان النشيطون ازداد معدلهم ب7%حيث وصل إلى 2336955 نسمة في 1977 مقارنة ب 1973 حيث بلغ العدد 2182000 نسمة و هي موزعة على الأنشطة التالية: فلاحة، ري، بناء و أشغال عمومية، إدارة[4]

---

1 عبد الحميد الإبراهيمي مرجع سابق ص 188

2 CHAIB BAGHDAD « **l'économie algérienne à l'heure de la mondialisation** »édition KOUNOUZ 2011

3 مدني بن شهرة مرجع سابق ص 165

4عبد الحميد الإبراهيمي مرجع سابق ص 188

تدلي بعض الإحصائيات أن سياسة الفترة 67-78 سمحت بخلق 1100000 منصب شغل بمعدل سنوي 100000 منصب و بتكلفة متوسطة قدرت ب 277000 دج للعمل [1] . خلال الفترة ذاتها واصل المخطط محاولته في خلق فرص عمل جديدة إذ بلغ متوسط طلب العمل 157943 طلب سنويا أما العرض قدر ب 149064 عرض عمل مما يبين أن الدولة استطاعت أن تغطي في المتوسط ما يتجاوز 94 % من الطلب و هذا من خلال الإنفاق العام الذي مس الاستثمارات بمبلغ 400 مليار دج خصص منها مبلغ 76.3 مليار دج للصحة العمومية و السكن.[2]

كما تشير إحصائيات المجلس الاقتصاد و الاجتماعي [3]على أنه خلال هذه الفترة تم خلق أكثر من 720ألف منصب عمل من أصل 1175 ألف منصب متوقع أي بقدرة تحقيق قدر ب 61.27 %.

كما شهدت هذه الفترة [4]:

- انخفاض لطالبي العمل يقدر ب 46% مقارنة بفترة المخطط الرباعي الأول حيث قدر الطلب فيه ب 228233 طلب عمل أما في فترة 74-80 قدرت ب 123330 و لعل السبب يرجع إلى إصلاح التعليم الذي باشرته الدولة في سنوات السبعينيات مما أمد من عمر التمدرس لدى الفرد الجزائري.
- استقرار عرض العمل خصوصا في مجال البناء و الأشغال العمومية.
- ضعف إنتاجية العمل بسبب استقطاب المصانع لأيدي عاملة غير مؤهلة مصدرها القطاع الفلاحي.

---

[1] تقرير المجلس **الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** حول إجراءات التشغيل ، الدورة الثانية جوان 2002

[2]. Plan quinquennal 80-84 Edition ENAG 1980

3 تقرير المجلس **الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** حول إجراءات التشغيل ، الدورة الثانية جوان 2002

[4]مدني بن شهرة مرجع سابق ص ص 165-166

الجدول رقم (42) : تطور طلب وعرض العمل ومعدل التغطية للفترة 1971– 1979

البيان	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
طلب العمل	207665	216966	260038	143935	155334	119221	111965	103882	120885
عرض العمل	73032	69236	80480	60020	54637	87410	92310	79895	82777
معدل التغطية%	35.17	31.91	30.95	%41.7	35.17	59.32	82.44	76.9	68.47

المصدر: . M.MATARI .R.A.T 1987.P45

شهد سوق العمل تطور ايجابي وتجسد في انخفاض معدلات البطالة بشكل محسوس ،على الرغم من أن معدل تغطية الطلب على العمل مقارنة بعرضه قد عرف انخفاضا من 37.17% سنة 1971 إلى 68.47% سنة 1979 ،أما بالنسبة للهيكل فقد تميز بالاحتكار لفئة الرجال أما النساء فقدرت نسبتهم 7% من إجمالي الطلب للفترة 1971-1973 .أما ناحية العرض فقد تميز إلى غاية 1973 الميل إلى العمل المؤقت بنسبة 47.03% في حين أن متوسط السنوي لعدد الوظائف الجديدة خارج قطاع الزراعة 35920 وظيفة خلال 67-77 لتنتقل إلى 82.430 وظيفة لفترة 70-1973 ثم 130.330 مع نهاية 1977.

كنتيجة إن إستراتيجية النمو المتبعة لم تحقق النتائج المرجوة إذا ما قارنا حجم الإنفاق في الاستثمارات و ما تمخضت عنها من تكاليف وبين ما قدمته من مناصب شغل. قدر المبلغ الإجمالي الخاص بالاستثمارات للفترة 1967-1978 بمبلغ 240 مليار دج (موزع ما بين المخطط الثلاثي و الرباعي الأول و الثاني) و هي أرقام تقديرية أما الأرقام الفعلية قدرت ب 402.5 مليار دج أي ما يعادل 2.75 مرة المبلغ المتوقع.

الفرع الثالث: مرحلة تدارك الأهداف غير المحققة

أ-المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

حاول المخطط الخماسي الأول تدارك النتائج و الأهداف التي لم تستطع المرحلة الأولى من التخطيط تحقيقها و نعني بذلك فترة المخطط الثلاثي و الرباعي الأول و الثاني. بينما كانت عدد المناصب المعروضة تقدر ب 1011000 منصب عمل جديد زاد الطلب بحوالي 1033000 منصب عمل جديد مما نتج عنه عجز قدر ب 22000 منصب شغل جديد[1] .

حسب تقرير تنفيذ المخطط 80-84 إن نسبة تحقيق الهدف من التشغيل كانت أقل من المتوسط على العموم بالنسبة للقطاعات الأساسية و المتمثلة في الصناعة، البناء و الأشغال العمومية، الخدمات و النقل و التجارة و الإدارة. أكبر نسبة سجلت في الإدارة بأكثر من 82% أغلبها في التربية و التعليم و الصحة العمومية و التكوين المهني بسبب تزايد السكان من جهة و تزايد فئة الناشطين من جنس الإناث من جهة أخرى.أما قطاع الصناعة فمساهمته كانت ضئيلة ب 6.8% و لعل السبب يرجع إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة و إلى برنامج إعادة الهيكلة الذي تبنته الدولة في بداية "80" و إلى صعوبة تمويل المؤسسات الكبرى بفعل المديونية التي أثقلت كاهل الدولة.

أما في الجانب الفلاحي، رغم إعادة هيكلة هذا القطاع إلا أنه شهد انخفاضا في مجال تطور العمل به حيث قدرت نسبة التشغيل به 29.4 % في سنة 1983 بينما كانت النسبة تقدر ب 49.4% في سنة 1966 .[2]كما استطاع المخطط التخفيف من حدة بطالة اليد المؤهلة نتيجة أن الاستثمار المعتمد يحتاج إلى تأهيلات عالية.

---

[1] Ahmed TOUIL « **la productivité du travail** : **concept et portée dans la détermination du niveau de l'emploi** » thèse de Doctorat (non publiée)1999

[2] مدني بن شهرة مرجع سابق ص 169-168

الجدول رقم (43): تطور الشغل حسب القطاعات خلال الفترة 1980–1984

البيان	1980	1981	1982	1983	1984
الزراعة	968702	962848	960000	960000	960000
الصناعة	431438	458145	468346	474661	495107
البناء والأشغال	468498	503864	552441	616735	654889
النقل	141564	148022	152284	159702	116171
تجارة خدمات	186823	506584	541180	568332	594342
مجموعة خارج الفلاحة	1520323	1616615	1714231	1819430	1910509
إدارة	660000	705000	-----	-----	-----
المجموع	3157025	3204263	3426231	3576430	3715509

المصدر:Bilan du plan quinquennal 1980-1984– [1]

ب–المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)

ما ميز هذه الفترة وهو تطبيق المخطط الخماسي الثاني في ظروف عالمية جد متدهورة تميزت بظهور الاضطرابات الاجتماعية ، التحولات التكنولوجية المعمقة وعلاقات اقتصادية ومالية تحملت ثقلها دول العالم الثالث. وأمام تزايد الإنفاق من جهة وانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى لم يعد بمقدرة الدولة تحمل عبء التنمية كما كان في الماضي.

التكلفة الإجمالية لهذا المخطط قدرت ب 550مليار دج خاصة بالاستثمارات استحوذ القطاع الإنتاجي على 56.6% منها 31.6% خصصت للصناعة(منها 7.2% للمحروقات)[2]. كما كان من توقعات هذا المخطط إنشاء 940.000 منصب عمل (عند نهاية المخطط) إلا أن ذلك لم يتحقق بفعل تناقص العدد من 74000

[1] Ministère de la planification et de l'aménagement du territoire1980-1984

[2]تقرير المخطط الخماسي 1984-1989

منصب شغل في 1986 انخفض ليصل إلى 59000 منصب شغل في 1989.و مقارنة بالمخطط الخماسي الأول، الوضع لم يتغير بالنسبة للتشغيل بالنسبة لكل القطاعات باستثناء الإدارة التي عرفت نموا بما يقارب 3% مقارنة بالسابق و المؤثر الأساسي في ذلك وهو الأزمة الاقتصادية وما نتج عنها من انخفاض في أسعار المحروقات من جهة ولانخفاض قيمة الدولار من جهة أخرى باعتباره العملة الأساسية للمعاملات التجارية بالنسبة للجزائر.

شأنه شأن المخطط الخماسي الأول استطاع الخماسي الثاني تغطية 85% من حاجيات التشغيل للدفعات المتخرجة من منظومة التكوين متجاوزة بذلك توقعات المخطط الأول ب 22.4% [1].

من الملاحظ أن المخطط الخماسي الثاني تميز بانخفاض في الاستثمارات الجديدة و بانقطاع التموين لدى بعض المؤسسات من مواد أولية ووسيطة وقطع غيار..إلخ الأمر الذي تمخض عنه نسبة نمو ضعيفة جدا (قدرت بأقل من 1% [2]) وانهيار في عدد مناصب العمل خاصة في قطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية. أما الإدارة استطاعت أن تساهم في سوق العمل ب 56% من مجموع مناصب العمل التي تم خلقها.

عرفت مناصب العمل التي تم خلقها خلال الفترة الممتدة ما بين 1985- 1989 انخفاضا ملحوظا كنتيجة لتدهور الودائع المالية، للانخفاض في الاستثمارات العمومية وفي التموين الصناعي ولتقليص ميزانية التسيير بالنسبة للدولة. الانخفاضات المسجلة يوضحها الجدول الموالي:

الجدول44: الانخفاضات المسجلة في مجال الشغل خلال الفترة 1985-1989

1 التقرير العام للمخطط الخماسي 1985-1989

2 تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول إجراءات التشغيل ، الدورة الثانية جوان 2002

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	متوسط الانخفاض89/85
الانخفاض في مناصب الشغل المنشاة	125000	74000	64000	80000	76000	83800

المصدر: **تقرير المجلس الوطني** الاقتصادي و الاجتماعي حول إجراءات التشغيل ، الدورة الثانية جوان 2002

الانخفاضات المسجلة في مناصب الشغل المنشأة خلال فترة(85- 89)قدرت في المتوسط ب83800 منصب شغل سنويا هذا ما زاد من انتشار البطالة حيث انتقلت من434000بطال سنة 1985إلى مليون بطال في سنة1987 بعدما كانت تقدر ب690000في سنة1982 وأصبحت تقدر ب 368955 بطال في سنة 1984 هذه الأرقام تدل على انتعاش سوق العمل خلال الخماسي الأول بنسبة 4.5%[1]. هذه الظاهرة المعبرة عن انهيار سوق العمل وعجزه عن توفير مناصب شغل جديدة كانت بسبب موجة أزمة 1986 التي عصفت برياحها على الجزائر فتراجعت معها نسبة عرض العمل التي قدرت ب 46% في سنة 1989 بينما كانت تقدر ب 76% في سنة 1985 والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول45: نسب عرض العمل و الطلب عليه خلال الفترة 1985-1989

السنة	1985	1989
العرض	138511	112035
الطلب	182827	243224
النسبة %	%76	%46

1 بلعربي عبد القادر و بونوة شعيب **"تفتح الاقتصاد و سوق العمل في الجزائر: (حجم العمل غير الرسمي)"** دفاتر مخبر البحث 3 إدارة المؤسسات و تسيير رأس المال الاجتماعي MECAS جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان العدد 3 أبريل 2007 ص 34.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 1989

إن المخططات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة بهدف الوصول إلى التشغيل الكامل لم تحقق أهدافها نظرا للتأخيرات وعدم المتابعة ونظرا لاعتمادها على إيرادات النفط من جهة وعدم مواكبة الاستثمارات للتطور في اليد العاملة ولا بالملتحقين الجدد بسوق العمل من متخرجين جامعيين و مهنيين. كما عرفت فترة المخططات تزايدا على العمل بفعل تزايد السكان والتحسن في الظروف المعيشية والصحية لهم وعرفت بالمقابل عجزا في توفير مناصب الشغل.

إن كان من الأولى بنا الاعتراف والتنويه بمجهودات الدولة في مجال تخفيض البطالة طول المدة مابين1966إلى غاية 1985من32.9% إلى9.7% إلا أن نهاية 1985وبداية 1986 شكلت نقطة انعراج في منحنى سوق العمل إثر انهيار أسعار النفط وما خلفته من ركود مستمر زاد من حدته الاختلالات الخطيرة في الجهاز الإنتاجي.للوقوف بالوضع الاقتصادي باشرت الدولة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وإلى حل العديد من المؤسسات مما أثر سلبا على سوق العمل.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الصدمة البترولية

الفرع الأول: مرحلة الاستقرار و التعديل الهيكلي (1990–2000)

في بداية التسعينيات بلغت نسبة البطالة أكثر من 22% وقد اجتاحت فئة الشباب بسبب النمو الديموغرافي الذي عرفته البلاد في سنوات"70"و "80"من جهة و ضعف قدرة المؤسسات العمومية على امتصاص اليد العاملة الزائدة (البطالين) باعتبار أن معدل نموها يقل عن معدل نمو البطالة ب 3 مرات [1]. وبالرغم من تراجع

[1] بلعربي عبد القادر و بونوة شعيب مرجع سابق ص 34 .

معدل نمو السكان من 5% سنة 1985 إلى أقل من 3.1% ما بين 1995 وسنة 1996 إلا أن البطالة بقيت ثابتة كما توضحه الإحصائيات التالية:

الجدول46: معدل نمو البطالة خلال الفترة 1966–2000

السنة	1966	1978	1982	1983	1984	1985	1987	1989	1990	1991	1992
المعدل	32.9	22	16.3	13.1	8.7	9.7	21.4	18.1	19.7	21.2	23.8
السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المعدل	23.2	24.4	28.1	28.0	28.0	28.0	29.2	29.5	27.3	25.9	23.7

المصدر: Rapport FREMISE 2005 « Profil Pays ALGERIE » janvier 2006

ما زاد من حدة هذه البطالة هو غلق المؤسسات المفلسة و تسريح العمال إذ بلغت مستوى 28.1% في سنة 1995 وانتقلت إلى 29.5% سنة 2000 .

خلال الفترة 1991 و 1993بلغ عدد المسرحون23000 عامل مسرح أما الفترة ما بين سنة 1995 وسنة 2000 تم إحصاء الأرقام التالية من قبل الديوان الوطني للإحصائيات :

الجدول47: تطور عدد العمال المسرحون خلال الفترة 1995–2000

السنة	1995	1996	1997	2000–1999–1998
عدد المسرحين	27000	50000	121637	14850

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2000

إن ا الأوضاع المزرية والحرجة دفعت بالجزائر في النهاية إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي عبر صندوق النقد الدولي الذي تحصلت منه على مبلغ يعادل 584 مليار دولار أمريكي ولكن لم يستغل في الاستثمار وإنما في تهيئة الجو من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث قدمت الجزائر برنامجا اقتصاديا لمدة سنة توضح فيه الهيكلة الجبائية و النقدية و المالية. هذا الاهتمام بالدخول إلى اقتصاد السوق جعل عروض العمل تنخفض ،الاقتصاد غير الرسمي يتطور وارتفاع في نسبة البطالة بفعل الركود الذي مس أساسا القطاعات الإنتاجية التي سجلت خسائر في مناصب الشغل ب 1 %في الصناعة، 2% في البناء والأشغال العمومية (في النصف الأول من"90")[1]حيث بلغ عدد البطالين 1150000 بطال في 1990[2] وكانت الفئة المتضررة هي فئة حاملي الشهادات إذ قدرت النسبة ب 11.9% في سنة 1992،19.07% في سنة 1997، 48% سنة 1998 –حسب إحصائيات المكتب العالمي للعمل– وهذه النسبة توزع كما يلي: 35% مهندسين، 17%حاملي شهادات ما بعد التدرج[3] .وتشير إحصائيات أخرى أن نسبة البطالة حسب مستويات التعليم بلغت نسبة معتبرة حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول48: نسبة البطالة في الجزائر حسب مستويات التعليم خلال الفترة 1989–1991

مستوى التعليم/ السنة	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعي	غير مصرح به	متوسط *مستوى التعليم للفترة
1989	27.9%	34.3%	14.9%	2.8%	20.1%	%25
1991	24.8%	29.8%	25.5%	5.8%	14.1%	%25
المتوسط*	26.35%	32.05%	20.20%	4.3%	17.1%	

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول إجراءات التشغيل ، الدورة الثانية جوان 2002

[2] عبد العزيز شرابي، عبد الرزاق بن حبيب "**السكان و التنمية في بلدان المغرب العربي إشارة خاصة إلى معضلة البطالة**" –مجلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير' العدد السادس، جامعة الجزائر1997 ص59

[3] حسين مسلم، فاطمة صباح، رشيدة أوبختي"**كفاءة النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل**" الموريات مجلة دورية محكمة في علوم اللغة والنقد والأدب والقانون والإدارة والاقتصاد والتجارة جامعة تلمسان– ملحقة مغنية– العدد الأول ديسمبر 2010ص 89.

المصدر : عبد العزيز شرابي، عبد الرزاق بن حبيب "السكان و التنمية في بلدان المغرب العربي إشارة خاصة إلى معضلة البطالة– مجلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير' العدد السادس، جامعة الجزائر1997 ص59 * المتوسطات من حساب الباحثة.

ما يمكن ملاحظته منة خلال هذا الجدول وهو الاختلاف في نسب البطالة من مستوى لآخر وتزايدها لدى فئة المستوى الجامعي والثانوي عند امتداد المدة ولعل السبب يرجع لعدم التطابق الموجود ما بين سياسة التكوين والتشغيل التي نتج عنها ظهور فئة جديدة من البطالين وهي فئة حاملي الشهادات.وإن كانت النسب من جهة أخرى توضح أن مستوى البطالة في المتوسط هو متمركز لدى المستوى المتوسط نتيجة للتسرب أو توقف الأغلبية من المتمدرسين وعدم إمكانية مواصلة الدراسة بسبب المنهاج التربوي الثقيل مما نتج عنه زيادة في الرسوب وبالتالي خروج هذه الفئة إلى سوق العمل مما يزيد الطين بلة.

كما توضح الإحصائيات أن معدل نمو البطالة بالنسبة لمختلف المستويات هو ثابت عند كل من 1989 و 1991.

أمام الأوضاع التي وصلت إليها الحالة الاقتصادية لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على اقتراض جديد متعهدة في ذلك بإجراء إصلاحات اقتصادية عميقة مست المؤسسات من التوقف على دعمها ومساعدتها، مست الجانب المالي من حيث تحرير الأسعار، إعادة النظر في الصرف وأسعار الفائدة، تحرير التجارة هذا ما زاد من تدهور الأوضاع الاجتماعية خصوصا عند اتخاذ القرار بإيقاف الدعم على الكثير من المواد على سبيل المثال ارتفاع سعر الخبز ب 6 مرات عما كان عليه انتقل من 1.5 دج إلى 8 دج إلى يومنا هذا واتخاذ القرار بتسريح العديد من العمال بعد غلق بعض المؤسسات العمومية كما تمت الإشارة إليه سابقا.

في الفترة ما بين 1987و 1990 سجل فقدان ما لا يقل عن 110 آلاف منصب شغل بالرغم من صرامة قانون العمل المعمول به آنذاك وقد انتقلت نسبة البطالة من18%سنة 1986إلى 28%سنة 1995 ومست 2.1 مليون شخص[1].

بالعودة إلى التشغيل في الجزائر خلال الفترة ما بين 1980-1996 قد تميز الوضع بما يلي:

- ميل نحو نقص فرص إنتاج مناصب العمل.-
- هيمنة القطاع الثالث(إدارة و خدمات) في مجال التشغيل.
- ركود و تراجع التشغيل في قطاعات الخدمات و الصناعة و البناء و الأشغال العمومية.
- عدم استقرار سوق العمل : عدد التعيينات(في مناصب عمل دائمة قامت بها الوكالة الوطنية للتشغيل) انخفض من 87 % سنة 1985 إلى 18 %سنة 1996.

وبالموازاة مع ذلك انطلاقا من 1990 (فترة الإصلاحات الهيكلية) تطور القطاع غير الرسمي وظهرت برامج التشغيل المؤقت. حسب الديوان الوطني للإحصائيات فقد عرف سوق العمل تذبذبا ملحوظا في مجال التوظيف خلال فترة 1990-1999 إذ نسجل على العموم تفاقم البطالة نتيجة الاختلال الموجود ما بين العرض و الطلب:

---

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتخطيط- قسم الحوصلة و الدراسات الماكرو اقتصادية:"**تطور حالة التشغيل و وضعية سوق العمل بالجزائر(1985-1996)**"، مداخلة في الندوة الفكرية حول التشغيل في بلدان المغرب العربي و جيبوتي التي نظمتها منظمة العمل العربية و المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل /الجزائر ، وزارة العمل و الحماية الاجتماعية و التكوين المهني/الجزائر في الجزائر – فندق الأوراسي من 17 إلى 19 فيفري 1997 صص4-6

الجدول 49: تطور سوق العمل خلال الفترة 1990-1999

	الطلبات و العروض المحصلة		التوظيفات المحققة		
السنوات	طلبات الشغل المحصلة	عروض الشغل المحصلة	التوظيفات الدائمة	التوظيفات المؤقتة	مجموع التوظيفات
1990	229845	78783	33055	27443	60498
1991	158875	53922	19382	22837	42219
1992	170709	44815	14752	21916	36668
1993	153898	43031	15173	20258	35431
1994	142808	44205	12806	24179	36985
1995	168387	48695	11578	29885	41463
1996	134858	36768	6134	25976	32110
1997	163800	27934	5090	19740	24830
1998	166299	28192	3926	22638	26564
1999	121309	24726	3727	18650	22377

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

وقد سجلت الإحصائيات للفترة(94-99) عدد العمالة (بما فيها المهيكلة والعمل في المنازل) وكذا البطالة النتائج التالية :

الجدول50: العمالة و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-1999

	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سكان نشطين	6814	7561	7811	8072	8326	8326
عمل مهيكل	4325	4505	4641	471	4858	4858
عمل في المنازل	819	931	984	1096	1135	1175
عدد البطالين	1660	2125	2182	2257	2333	2510
نسبة البطالة%	24.4	27.7	28	28	28	29.2

المصدر:روابحي عبد الباقي "المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليل و مقارنة" دوكتوراه جامعة العقيد لخضر باتنة (2005-2006)

إن مرحلة (90-99) اهتمت فيها الدولة بتنفيذ برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي واهتمت على الخصوص بتحسين التوازنات الاقتصادية والداخلية على مستوى الاقتصاد الكلي والمالي.فكان لهذه الإصلاحات آثارها على الميزانية العامة التي سجلت تحسنا مطردا بانخفاض العجز من 8.7 %(1993)إلى 4.4 %(1984)ثم 1.4%(1995) ليسجل فائضا في1997،1996و2000 باستثناء عجز 1997و1998 بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

رغم الارتفاع في الإيرادات العامة خلال الفترة الممتدة ما بين 1993-1997 باستثناء 1998-1999إلا أنه تم تسجيل تراجع في النفقات العامة من 36%في 1993إلى 29.9% في 1999 مما يدل على سياسة التقشف التي تبنتها الدولة خلال هذه الفترة. لقد انعكست السياسة التقشفية هذه بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي مما انعكس سلبا على سوق العمل من خلال انخفاض الطلب عليه من قبل الدولة. كما كان لتقليص

تدخل الدولة في دعم المؤسسات آثارا سلبية انتهت بعجز لدى المؤسسات بمقدار 90مليار دج 1990 لينتقل إلى 113 مليار دج سنة 1996[1] مما انعكس على زيادة التكاليف الكلية، زيادة تدهور قيمة الدينار الجزائري ومنه المعاملات المصرفية . إن انخفاض دج مقابل الدولار جعل الجزائر غير قادرة على تمويل عملية التنمية لعدم كفاية الموارد المالية المحصلة من الصادرات(النفطية عموما) مما أثقل كاهل الدولة بفعل اللجوء إلى الاستدانة التي بلغ مجموعها نهاية 1993ما قدره 25.70 مليار$، 97.3%ديون طويلة ومتوسطة المدى و2.7%ديون قصيرة المدى وأمام هذه المشاكل لم يكن أمام المؤسسات إلا الإعلان عن الإفلاس أو حلها وغلقها مما انعكس على الوضع الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالبطالة والقدرة الشرائية أين سجل 1.5مليون عاطل عن العمل بمعدل 25 %من القوة العاملة وفي ظل معدل نمو سكاني بأكثر من 3%سنويا.

فيما يخص القدرة الشرائية انخفض متوسط الدخل الفردي من 3524 $ (1990) إلى حوالي 1853$ (1993) الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستهلاك الفردي ب 6.4 % (1993)[2].

أمام هذا الانخفاض في القوة الشرائية من أجل المحافظة على مستوى المعيشة المعهود عرف سوق العمل زيادة في الطلب على العمل من قبل الفئات الباحثة عنه من أطفال وإناث وعمال متقاعدين.

كما كان لارتفاع الأسعار أثر على زيادة كلفة كل من تكلفة الاستثمار والإنتاج مما يحد من نمو الاستثمارات والتوسع فيها وبالتالي عدم القدرة على خلق مناصب شغل جديدة.

---

[1] بوشعور رضية و ديدوح شكرية "**تحولات سوق العمل الجزائري 1966–2008**" .مجلة السياسات الاقتصادية POLDEVA جامعة تلمسان العدد الأول ديسمبر 2009.

[2] بلعزوز بن علي "**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**"ديوان المطبوعات الجامعية 2004/2002

الفرع الثاني: مرحلة البرامج و الخطط التنموية (2001-2009)

مع مطلع سنة 2000 بدأ الاقتصاد الجزائري يتعافى كنتيجة لارتفاع سعر البترول إلى مستوى 28.5 $ مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11.9 مليار $ ، سمح هذا الانفراج المالي للجزائر أن تتحول من سياسة التقشف إلى سياسة التوسع في الإنفاق العام من خلال إقرارها لمخططين "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

أ- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

أقرته الدولة في أبريل 2001 و هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طوال الفترة 2001-2004 بقيمة إجمالية 525 مليار دج ما يعادل 7 مليار $ نتج عن السياسة المالية التوسعية التي تبنتها الدولة لمجرد تحسن أوضاعها المالية.

جاء هذا المخطط لتحقيق 3 أهداف رئيسية شكلت في مضمونها تحديات بالنسبة لتنفيذه و هي تتمثل في الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاء الريفي، خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

تمحور مضمون هذا المخطط تدعيم مجموعة من الأنشطة الواعدة كالفلاحة و الصيد البحري و الأشغال العمومية إلى جانب أنشطة أخرى، كل نشاط تضمن عددا من المشاريع. و الجدول الموالي يعبر عن ذلك:

الجدول 51: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الوحدة مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة%
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	.....	.....	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100
النسبة %	39.12	35.41	21.69	3.90	100	

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء + تقارير السنوية لبنك الجزائر

يلاحظ من خلال الجدول أن وتيرة الإنفاق كانت مرتفعة خصوصا في 2001 و 2002 ولعل الهدف من ذلك هو تحقيق أكبر منفعة للاقتصاد من حيث تطوير البنى التحتية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار من خلال الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية التي خصص لها 47.84 %من مخصصات هذا القطاع خلال 2001 و 33.35 % خلال 2002 وقد وزعت مخصصات هذا القطاع على ثلاث هياكل رئيسية: - تجهيزات الهياكل بقيمة 142.9 مليون دج - تنمية المناطق الريفية ب 32 مليون دج- السكن و العمران بقيمة 35.6 مليون دج و هي موزعة سنويا كما يلي:

الجدول52: القطاعات المستفيدة من مخصصات حصيلة الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدة 2001–2004

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة%
تجهيزات الهياكل	60.5	53	29.4		142.9	67.88
تنمية المناطق الريفية	13.1	13.2	5.5		32	15.20
السكن و العمران	27.1	4.0	2.5	2.0	35.6	16.92
المجموع	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	100
النسبة%	47.84	33.49	17.86	0.95	100	

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

كما يلاحظ من نتائج الجدول أيضا أن وتيرة الإنفاق تسارعت في السنوات الأولى للتنمية الريفية بهدف إعادة النشاط إلى الريف وبالتالي القطاع الفلاحي من خلال الحد من ظاهرة النزوح الريفي وبالتالي المحافظة على استقرار حجم العمالة بها، أما قطاع السكن بدوره أخذ مكانة ضمن المخصصات بهدف تحسين ظروف المعيشة من جهة واستدراك ما أتى عليه الإرهاب خلال العشرية السوداء (1990). أما مجموع المخصصات المالية المقدرة ب 525 مليار دج وزعت على ما يقارب 16000 مشروع وزعت بين القطاعات كما يلي:

الجدول53: التوزيع القطاعي لمشاريع دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة	النسبة%
الري الفلاحة و الصيد البحري	6312	39.51
السكن العمران و الأشغال العمومية	4316	27.02
تربية، تكوين مهني، تعليم عالي و بحث علمي	1369	8.57
هياكل قاعدية .ثقافية	1296	8.11
أشغال المنفعة العمومية و الهياكل الإدارية	982	6.14
اتصالات و صناعة	623	3.9
صحة بيئة و نقل	653	3.52
حماية اجتماعية	223	1.40
طاقة ودراسات ميدانية	200	1.25
المجموع	**15974**	**100**

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

أما مناصب الشغل المتوقع توفيرها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي هي كما يلي:

الجدول54 : مناصب الشغل المتوقع استحداثها من قبل برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	مناصب دائمة	مناصب مؤقتة	مجموع المناصب	النسبة %	المبلغ لكل قطاع(مليار دج	النسبة المئوية%
الأشغال الكبرى	102800	146000	148800	24,26	210.5	40.10
التنمية المحلية	9900	40850	50750	8,27	97	18.47
التشغيل و الحماية الاجتماعية	70000		70000	11,42	17	3.24
التنمية البشرية	13680		13680	2,23	90.2	17.18
الفلاحة			330000	53.82	55.9	10.65
الصيد البحري					9.5	01.81
دعم الإصلاحات					45	8.57
المجموع	196380	186850	613230	100	.525	100

المصدر من إعداد الباحثة استنادا على المعلومات المحصلة من الجداول السابقة

ما يمكن استنتاجه من الجدول وهو المساهمة المتوقعة للقطاع الفلاحي بأكثر من النصف ولعل السبب في ذلك يعود إلى الأهمية التي أولتها الدولة في السنوات الأخيرة لهذا القطاع ثم يليه قطاع الأشغال الكبرى ب24% و إن كان الهدف من كل البرامج هدف ضمني هو التخفيض من البطالة بطريقة غير مباشرة فإن البرنامج لم يهمل التشغيل بطريقة مباشرة حينما تم إعداد برنامج للتشغيل والحماية الاجتماعية والذي خصص له مبلغ ضعيف يقدر

بأكثر من 3%من إجمالي مخصصات البرنامج و نسبة توقع في خلق مناصب شغل دائمة تتجاوز بقليل 11% وقد تم تنفيذ البرنامج من خلال تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل .

كان برنامج الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى استحداث 613230 منصب شغل خلال فترة تنفيذه ولكن هذا لم يحقق هدف تخفيض البطالة وهي قراءة على ضوء الإحصائيات التي تدلي بأن نسبة البطالة ما بين 2001-2003 كانت بمعدل نمو سنوي قدره 26.77 % وهي نسبة شهدت نوعا ما تحسنا مقارنة بسنة 2000 حيث بلغ معدل البطالة 29.5 % . ثم انخفض إلى 27.3 % في 2001 لينخفض إلى 23.7% سنة 2003 [1] .

في 2003أكثر من نصف البطالين هم شباب تقل أعمارهم عن 25سنة وما يقارب 73 % أقل من 30 % كما أن 63%من البطالين لأول مرة تبحث عن العمل.أما فيما يخص بطالة جنس الإناث بلغ معدل البطالة15%(2001)[2].

عموما ما يمكن ملاحظته خلال هذه الفترة فإن الإنفاق العام كان له أثرا ملحوظا من حيث:

- تحسين صافي لمستوى خلق مناصب الشغل خاصة في القطاع الفلاحي، البناء والأشغال العمومية.
- تنمية العمل في القطاع الثالث (الإدارة و الخدمات التجارية)
- ركود العمل في القطاع الصناعي.
- استقرار عدد الأجراء وتقدم العمل المستقل الذي ساعد على تحقيقه الأهمية المعطاة لسوق العمل من خلال تأطيره عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل كما سبق وأن أشرنا لذلك.

---

[1] Rapport FREMISE 2005 « Profil Pays ALGERIE » janvier 2006 p.2

[2] نفس المرجع ص 8

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج ليواصل وتيرة النمو في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بقيمة عادلت 6 مرات مبلغ المخطط. لقد حقق هذا البرنامج معدلات نمو مرتفعة (خارج المحروقات) خلال الفترة 2005-2009 ومعدلات نمو منخفضة في قطاع المحروقات بعد تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب عليه بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر 2007 من جهة ولانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك.

أما فيما يتعلق بالتشغيل لقد ساهم البرنامج التكميلي في زيادة حجم العمالة بنسبة 12.5%مقارنة بسنة2005وانخفض معدل البطالة إلى 11.3%في 2008بعد أن قدر ب15.3% في2005. أهم نسبة نمو للعمالة سجلت في قطاع البناء والأشغال العمومية ب8.4%يليه قطاع الخدمات ب5.4%.وحسب بيانات بنك الجزائر لقد تطور حجم العمالة و معدلات البطالة للفترة 2005-2008بنسب منخفضة في2005-2006ثم عرفت ثباتا خلال2007-2008 حسب ما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول55: تطور حجم العمالة و معدلات البطالة للفترة 2005-2008 (الوحدة فرد عامل)

القطاعات /// السنوات	2005	2006	2007	2008	المتوسط
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801	10402
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	6628
الفلاحة	1683	1780	1842	1841	1786
الصناعة	523	525	522	530	525
بناء و أشغال عمومية	1050	1160	1261	1371	1210

إدارة	1527	1542	1557	1572	1549
نقل مواصلات و تجارة	1439	1510	1589	1688	1556
أعمال منزلية خدمة وطنية و قطاعات أخرى	2275	2485	2498	2579	2459
معدل البطالة %	15.3	12.3	11.8	11.3	12.67

المصدر:بنك الجزائر 2008 ،الديوان الوطني للإحصاء .

ج–البرنامج الخماسي 2014/2010

يعتبر البرنامج الخماسي مكملا للبرامج السابقة. فكان مضمونه كما يلي ، الغلاف المالي لقطاع السكان قدر ب3700 مليار دج ،ولقطاع الموارد المائية 2000 مليار دج ، التعليم 1798 مليار دج ، الصحة 619 مليار دج ، الشباب والرياضة 380 مليار دج ،الطاقة والكهرباء والغاز 350 مليار دج ، وقد خصص له غلاف مالي قدر ب682 مليار دولار وذلك دون اللجوء إلى الاستدانة الدولية.ومن بين أهم محاور هذا البرنامج هو الاستثمار في العنصر البشري والقضاء على أزمة البطالة ،حيث سطر برنامج لخلق ثلاثة ملايين منصب شغل، منها مليون و500 ألف منصب شغل دائم ومليون و500 ألف منصب شغل في إطار الآليات العمومية للتشغيل. و لتنفيذ هذا البرنامج نصبت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي اللجنة الوطنية لترقية التشغيل التي ستسهر على تنظيم سوق التشغيل.

د– توقعات المستقبلية:

يرتكز البرنامج على سياسة الاستثمار في القطاعات التي تحتاجها الجزائر كالفلاحة، السياحة، الصناعة، البناء، والأشغال العمومية لدعم الاقتصاد خارج المحروقات وخلق مناصب شغل، وقد تم في هذا السياق منح تحفيزات

للمؤسسات الاقتصادية التي توظف الشباب الذي لم يسبق له أن عمل من خلال التخفيف من ضرائب هذه المؤسسات واشتراكاتها في الضمان الاجتماعي وهو ما يشجع هذه المؤسسات على توظيف هؤلاء الشباب.

الجدول رقم 56: توقعات برنامج 2015-2019

توقعات	2015	2016	2017	2018	2019
توقعات النفقات العامة (مليون دج)	6811333.1	7151899.7	7509494.7	7884969.4	8279217.9
توقعات الضرائب العامة (مليون دج)	2400000	2496000	2595940	2751696.4	2916798.1
التغير في القوى العاملة	-	196811.1	180799.4	183240.01	241631.7
توقعات القوى العاملة (فرد)	13622181.17	13818992.3	13999791.4	14183031.7	14424663.5
نسبة الزيادة في القوى العاملة (%)	-	1.4	1.3	1.3	1.7

المصدر: www.premier –ministre .gov.dz/arabe/media/PDF/déclaration.2010

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط معدل النمو للقوى العاملة 1.425% خلال 2015-2019 حسب توقعات الحكومة الجزائرية لبرنامج 2015-2019 ،وان ترتفع الضرائب خلال ثلاثة سنوات بنسبة 4% لكل سنة. بالنسبة السنتين المتبقيتين فترتفع ب 6%، أما النفقات العامة ترتفع ب 5% سنويا المقدرة خلال هذا البرامج.

المطلب الثالث: أسباب تفاقم البطالة في الجزائر

أن للبطالة أسباب كثيرة منها القضية السكانية والسياسة التعليمية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والشؤون التنظيمية وان كل منهم يؤثر في جانب عرض العمل أو الطلب علية أو في كل منهما .

الفرع الأول: الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة :

هي التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة.

1- انخفاض أسعار المحروقات :

أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات بحوالي 35 دولار للبرميل 1980 إلى 15 دولار في 1986 ما أدى إلى الانكماش الاقتصادي في الجزائر وبالتالي تقلص حجم الاستثمارات المحلية ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة .[1]

2- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:

ترتب عن ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لان نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 94% في سنة 1980 إلى 5.3% في سنة 1983 ثم إلى 3.3 % في سنة 1986 أدى إلى تناقص الواردات للدول النامية ومنها الجزائر ومن ثم اثر على مستوى الدخل وقطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير .[2]

3- القضية السكانية:

يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بغرض تبات العوامل الأخرى على ما عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة وتلاقي انتشار البطالة بسوارها المختلفة ولقد عرفت الجزائر في فترة 1962 إلى 1985 تضاعف عدد السكان بثلاثة مرات أي بنسبة سنوية للنمو الديموغرافي تتجاوز 3 % ،ثم سنة 1997 كان 24.4 مليون نسمة حتى وصل إلى 34.591 مليون نسمة في 2008 ثم 38.279 في 2013 و41.2 مليون نسمة سنة 2015 وهى زيادة

---

[1] مدني بن شهرة " **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** " دار حامد للنشر وتوزيع ،الأردن، 2009، ص، 252 .

[2] سلوى سليمان "**مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**" دراسة تحليلية تطبيقية ،دار الجامعية ،مصر ،2005، ص، 144 .

كبيرة جدا خلال كل هذه السنوات وهكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد مما أدى إلى تفاقم البطالة .[1]

الفرع الثاني: الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية

هناك عدة سياسات أدت إلى زيادة حدة البطالة في الجزائر منها :

1- التوقف عن تعيين الخريجين:

أن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والجامعية من مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعينهم في لاقتطاعات الحكومية والمؤسسات وهذا ما أدي إلى ظهور البطالة المقنعة ،لان إنشاء عدد هائل من المناصب العمل في القطاع العمومي أدى إلى ارتفاع نسبة العمال الأجراء الدائمون حيث كانوا يمثلون 66.5% من مجموع مناصب الشغل سنة 1982 بينما لم تتجاوز 35% سنة 1966 بينما خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) تظهور الوضع خاصة بعد الصدمة البترولية وبذلك تغير دور الدولة في تعين الخريجين وتغيرت مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين في الثمانينات بدل من بطالة الأميين في السبعينيات .[2]

2- عدم التنسيق بين العليم والتكوين وسوق العمل:

أن عدم التناسق بين التعليم والتوظيف راجع إلى عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة تخصصات التعليمية مما أدي إلى تزايد عدد الخرجين وبالتالي زيادة عرض الخريجين عن حاجة سوق العمل، نتيجة لعجز في بعض التخصصات مقابل فائض في التخصصات الأخرى،وهذا يرجع إلى قصور السياسة التعليمية وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل .[3]

---

[1] التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000 ،**المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**، الدورة العامة 19 ،نوفمبر 2001،ص ،68- 69 .

[2] مدني بن شهرة " **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** " نفس المرجع ،ص، 255 .

[3] مشروع التقرير حول علاقة التكوين بالشغل ، **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**،الدورة 14 ، نوفمبر 1999،ص، 62 .

3- قوانين العمل وتشريعاته:

أن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع البطالة في التشريع الصادر سنة 1990 والذي ينفذ المبادئ المذكورة في بنود والاتفاقيات المحمية من قبل دستور 89 جعل من العمال وأرباب العمل والمؤسسات التابعة للدولة وجود الامتثال لها وتطبيقها، مما ترك لإدارة الشركاء الاجتماعين مهمة القيام عن طريق الإنفاق والوفاق بتحديد القواعد التي تحكم علاقات العمل الفردية والجماعية، ومن المسلم به الانتقال من نظام القانون الأساسي والتنظيمي إلى قانون اتفاقيات العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل ، آمر يدل على تغير سياسة التوظيف بحيث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات مما أدي إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية .[1]

4- قلة المؤسسات البحثية :

أن تطور أساليب الإنتاج والاختراعات ولابتكارات والتطور التكنولوجي في المؤسسات سمح لها بإنتاج سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية ، عكس الطرق التقليدية التي أدت إلى ضعف في القدرة التصديرية وذلك نتيجة عدم تخصيص مبالغ مالية من اجل تطوير البحث في المؤسسات الجزائرية ،وبالتالي فان التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى زيادة البطالة إذا لم يواكبها زيادة في الإنتاج . [2]

5- تخطيط القوى العاملة:

أن سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائض ،ومن تما يؤدي إلى خلق فرص

---

[1] قانون رقم 78- 12 المتضمن **القانون الأساسي العام للعمل** ،المؤرخ في 5 اوت 1978 .

[2] اشرف محمد جمعة البنان " **دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر**" أطروحة دكتوراه،جامعة القاهرة، 2002،ص، 26.

عمل جديدة، وان أهمية تخطيط القوى العاملة تمكن في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات. [1]

6- التوزيع الجغرافي للسكان :

شهدت الجزائر نمو سريع في إنشاء عدد المدن حيث ارتفع عدد المدن إلى 4055 مدينة و80.80% نسبة السكان الحضر لسنة 1998 بعدما كانت 3488 مدينة و9.98% ساكن سنة 1987 ،فكانت الهجرة من الأرياف إلى المدينة من سنة 1966-1998 ،6744332 إلى 5626720 نسمة من اجل البحث على العمل إضافة إلى أعمال الإرهاب خلال أزمة الأمن في الجزائر .[2]

7- برنامج الخوصصة :

من ابرز التحولات المميزة لسياسات الاقتصادية في الجزائر، برنامج الخوصصة كأسلوب وأداة للتنمية بعد عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية ،فقد كان برنامج الإصلاح الاقتصادي يهدف إلى الاعتماد الأكبر على السوق والقطاع الخاص بهدف تحقيق أعلى فائدة ممكنة من التنمية الشاملة والتوظيف الكامل.وعندما بدا الإعداد لبرنامج الخوصصة كان فائض العمالة في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو احد العقبات الرئيسة للبرنامج حيث فكرت الحجم الأمثل للعمالة يتناقض مع حجم العمالة القائمة بتلك المؤسسات [3]،حيث قدر عدد العمال المسرحين من المؤسسات التي تم حلها خلال الفترة 1994- 1997 ،519881 مسرح و985 مؤسسات التي تم حلها

---

[1] محمد كما مصطفى " **تخطيط القوي العاملة** "كتاب الأهرام الاقتصادي ،العدد 141، نشر والتوزيع الأهرام المصرية، 1999، ص، 03 .

[2] تقرير **المجلس الوطني** حول التنمية البشرية لسنة 2000، نفس المرجع ،ص، 76.

[3] احمد ماهر "**دليل المدير في الخوصصة**" دار الجامعة للطباعة والنشر ، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009،ص، 22 .

منها 633 مؤسسة محلية ،268مؤسسة عمومية ،85 مؤسسة خاصة نتيجة ضعف أرباحها من جهة وعدم توفرها للممتلكات المادية القابلة للتطوير أو الاستثمار فيها .[1]

المبحث الثالث: حلول وتدابير لمواجهة البطالة وخلق مناصب عمل في الجزائر

يرتبط تعدد التدابير المعتمدة ببلادنا لمواجهة إشكالية التشغيل بالتقلبات الاقتصادية التي تطرأ على معدل النمو الاقتصادي ،إذ يتزايد حجم الاستثمارات ويكثر العمل في مرحلة الرخاء الاقتصادي ،كما كانت الجزائر قبل النصف الثاني من الثمانينات، وبالمقابل يتناقص عدد الوظائف المعروضة عند حدوث الأزمات وما يتبعها من أثار انكماشية نتيجة الاختلالات الهيكلية وهو ما ميز الاقتصاد الوطني مع بداية التسعينات .

ولإيجاد حل لهذه المشكلة يمكن اتخاذ مختلف التدابير من اجل إنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة لعملية التشغيل سواء كانت تلك المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتامين عن البطالة أو أجهزة الدعم والإدماج المهني للشباب .

المطلب الأول: سياسة مواجهة مشكل البطالة

تمثل قضية البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم على الرغم من اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية حيث أن خطورة البطالة تكمن في:

عنصر العمل يتميز عن بقية عناصر الإنتاج بأنه يمثل وسيلة الإنتاج ،وبالتالي تمثل البطالة إهدار لموارد المجتمع كما أنها تعد من ناحية أخرى مؤشرا لفشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجيات سكانه.

---

[1] CNES Rapport eliminaire les effets économiques et sociaux du P.A.S Bulletin officiel N°6 Douzième session CNES Algérie .1998.p 223.

ولا يختلف الوضع في الجزائر عن بقية أوضاع العالم وقد شهد سوق العمل الجزائري تفاقم كما ونوعيا لمشكلة البطالة وازدادت حدتها عند تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المختلفة وعليه وضعت الجزائر مشروع لسياسة مواجهة البطالة المستخلصة من تجارب بعض الدول التي خاضت الإصلاحات الاقتصادية ،ويظهر ذلك من خلال سياسة تقييم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة [1]ووضع استرتيجية للنمو الكثيف للعمل وأصبحت مكونة من:

1- توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد :

وذلك بالاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية وخاصة العمل الركيزة الأولى لاستراتيجة النمو فهو من ناحية يؤدي إلى زيادة معدلات النمو ومن ناحية أخرى زيادة مستوى التشغيل .حيث خصص الجزائر قيمة 147 مليار دينار سنة 1993 للاستثمارات الفلاحية ،وذلك قصد جلب عدد اكبر من فئة الشباب إلى ميدان الفلاحة ومن تم خلق مناصب عمل جديدة ،فان برنامج التنمية الفلاحية راهن على خلق 470.000 منصب عمل بقيمة مالية قدرها 200 مليار دينار منها 49 مليار كمساهمة من الفلاحين وذلك لمدة 5 سنوات (2001-1997) . [2]

2- سياسة الإنعاش الاقتصادي في مجال الاستثمارات:

أن نمط توزيع الاستثمارات الوطنية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة قد لعب دور غير مباشر في زيادة البطالة وذلك من خلال التأثير على معدلات النمو لتلك القطاعات ومن تم قدرتها على استيعاب الزيادة في القوة العاملة خلال هذه الفترة [3]،لقد بدأت وضعية سوق العمل في بظهور في نهاية الثمانينات لتتفاقم خلال فترة التسعينات يأتي فترة الإصلاحات الاقتصادية وادي إلى اضطرابات كبيرة في الخريطة العامة للشغل في الجزائر مما أدي بالجزائر

---

[1] المرحلة الثانية المخطط الوطني لمكافحة البطالة " **برنامج التنظيم الاقتصاد** " المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي ، فيفري 1998 .

[2] شعباني إسماعيل "**خوصصة الأراضي العمومية في الجزائر**" مجلة الجزائر للاقتصاد ،العدد 9، الجزائر 1999 ،ص، 19.

[3] ادوارد غاردانز " **خلق مناصب العمل في الشرق الأوسط لإفريقيا**" مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2000،ص ،06.

إلى اتخاذ بعض التدابير لمكافحة هذه الظاهرة ورصدت لها مبلغ من النفقات بنسبة 1.10% من الناتج الداخلي الخام[1]، وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببعض النسب المسجلة في اقتصاديات السوق على المستوى العالمي .[2]

الجدول رقم (57) عدد مناصب الشغل المستحدثة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2003

القطاعات	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة والصيد البحري	273976
السكن وعمران	83805
التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي	64661
الري	48166
الأشغال العمومية	36033
مساعدات وحماية الاجتماعية	34197
مشات الإدارية	19381
المنشات الشبابية والثقافية	17331
الطاقة	11250
الصحة	11028
الاتصالات	10253
البيئة	5182
الصناعة	2119
النقل	1744
الدراسات الميدانية	408
المجموع	**619534**

المصدر : Services du premier ministre, Annexe a la Déclaration de Politique Générale, 16 octobre 2010, P1

من خلال الجدول تبين عدد المناصب المستحدثة من 2001-2003 هي 619534 فاكبر نسبة كانت لقطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 44.22% من المجموع الكلي ،ليأتي قطاع السكن والعمران بنسبة 13.52% و10.43% لقطاع التربية،التكوين، التعليم العالي والبحث العلمي، 7.77% لقطاع الري، أما الأشغال العمومية

[1] تقرير وطني حول التنمية البشرية ،**المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي** الدورة العامة الثالثة عشر،1998،ص، 108.

[2] خصصت بولندا في 1994 2.5 مليار دولار وهو ما يعادل 2.2% من الناتج الداخلي الإجمالي فهو ضعف ما خصصته الجزائر .

والمساعدات الاجتماعية ومنشات الإدارية والشبابية الثقافية بنسبة متوسطة 4.31% ليبقي 1.11% لكل من الطاقة، الصحة، الاتصالات،البيئة، الصناعة ،النقل، الدراسات الميدانية. رغم هذه المناصب المستحدثة للتشغيل تعتبر غير كافية مقارنة بالمناصب المطلوبة .

المطلب الثاني :الإجراءات المتخذة قبل تطبق التعديلات الهيكلية

لقد شملت هذه الإجراءات الجانب المتعلق بتوزيع المهام والصلاحيات بين مختلف الأجهزة المكلفة بإدارة وتنظيم وتسيير عالم الشغل، من خلال التأثير على سوق العمل وسياسة التشغيل،بغية استحداث وتوفير فرص عمل إضافة للتخفيف من البطالة .

الفرع الأول : تنظيم سوق العمل : اعتمدت الدولة في تنظيمها لسوق العمل على إنشاء كل من :

1- **إحداث الوزارة المنتدبة للتشغيل**(MDE) في أفريل 1991 التي أدت إلى إنشاء مديرية ترقية التشغيل من بين مهامها ترقية النشاطات في الإدماج المهني من خلال جهاز الإدماج المهني للشباب.

2- **إنشاء مديرية تنظيم الشغل** (DRE) التي من مهمتها الأساسية معرفة سوق العمل والتدخل في آلياته من اجل الوصول إلى تحقيق التوازن بين عرض وطلب العمل من الناحية الكمية والكيفية على مدى متوسط أو طويل .

3- **إنشاء مديرية التشغيل والتكوين** (DEFP) على المستوى المحلي الولائي ،نتيجة لإعادة تنظيم الجمعات الإقليمية، قصد تسيير وتنظيم مجال التشغيل ،وبالتالي هي تشكل على مستوى الولاية وسيلة لتطبيق

سياسة الحكومة في مجال التشغيل والتكوين المهني .كما تسعى المديرية إلى خلق ديناميكية في مجال الحركات الجمعوية قصد الوصول إلى أفضل توازن بين العرض والطلب للعمل . [1]

4- **إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)** في سبتمبر 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة. تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب،العرض ومحددهما) للوصول إلى أفضل تكامل .كما تم إنشاء وكالات جهوية من اجل إحداث التكامل بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة ،قصد تسهيل مهمة تداول المعلومة التي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة لتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة .

5- **إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية التشغيل (ANDI)** في نوفمبر 1990 خلفا للوكالة الوطنية لتنمية الموارد البشرية ،تقوم الوكالة بترقية التشغيل بجميع إشكاله ،من خلال إيجاد علاقة بينه وبين التكوين .[2]

الجدول رقم (58): توزيع المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المستحدثة في أيطار وكالة (ANDI)

السنوات	عدد المشاريع	مناصب الشغل
2002	443	24092
2003	1369	20533
2004	767	16446
2005	777	17581
2006	1990	30463
2007	4092	51345
2008	6375	51812
2009	7013	30425
2010	3670	23462
2011	3628	24806
2012	1880	8150
المجموع	**32004**	**299115**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، شوهد يوم 2016/11/21 على الموقع www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

[1] ناصر دادي وعبد الرحمان عايب " **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي للاقتصاد**" من خلال حالة الجزائر ،ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ،2010 ،ص، 272 - 273 .

[2] المرسوم رقم **90-3382** المؤرخ في 24 نوفمبر 1990 .

خلال إنشاء هذه الوكالة كانت نسبة الاستثمارات المنجزة 1% في سنة 2002 تم واصلت الارتفاع إلى 13% في سنة 2007 و22% في سنة 2009 لتنخفض من جديد خلال 2012،2011،2010 بنسبة في المتوسط 9.95%. فمن خلال هذه الاستثمارات ثم فتح 299115 منصب شغل خلال الفترة 2002-2012 بغلاف مال قدر ب 2546840 مليون دينار جزائري.

كما عرفت هذه الاستثمارات استحواذ كبير من طرف المناطق الشمالية بنسبة 65 % من مجموع المشاريع خلال 2002-2012 ليتم فتح 76 %من مجموع مناصب الشغل المستحدثة ،ثم مناطق الهضاب العليا بنسبة 18% وفتح 14% منصب شغل ،ثم الجنوب بنسبة 15% وتفتح 10% من مجموع الإجمالي لمناصب الشغل المقدرة 299115 .

أما من حيث تقسم مناصب الشغل حسب القطاعات فكانت الصدارة لقطاع الصناعة بنسبة 35% من مجموع المناصب المستحدثة ،وقطاع البناء والأشغال العمومية،بنسبة 34% ،ثم قطاع النقل بنسبة 15% على العلم أن هذا الأخير استحوذ على 58% من إجمالي المشاريع، أما باقي القطاعات الفلاحة والسياحة والتجارة كانت ضعيفة من حيث خلق مناصب الشغل والتي تراوحت نسبها بين 1% و2%. كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية باستحداث 42959 منصب شغل في 410 مشروع .

الفرع الثاني: إحداث فرص عمل جديدة

نظرا للصعوبات المالية التي تعرفها الجزائر في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وما نتج عنها من انخفاض في العائد الاقتصادي وتفاقم للازمة الاجتماعية ،تبنت الحكومة برنامج تشغيل موجه أساسا إلى إحداث فرص عمل مستقلة تمس الشباب سعيا منها لتخفيض البطالة .

وقد كان لهذا الأجراء نتائج هامة لا يمكن إغفالها حيث حقق (DEPG) 27.702 عملية إدماج بمختلف أشكالها سنة 1991. وتقدر الوظائف الفعلية التي ثم إنشاءها ب 128.088 وظيفة ،والتي تتناسب تقريبا

ومتوسط الوظائف المنشاة خلال الفترة 1979-1984 ب 140000 منصب عمل سنويا وكانت الوظائف تتألف أساسا من النشاطات الحرفية بنسبة 73% من إجمال حجم التشغيل الجديد والباقي مقسم على الأنشطة الأخرى .[1]

الفرع الثالث: سياسة التشغيل

لقد كان لسياسة التشغيل المعتمدة بعد مرحلة الأزمة في التسعينيات دور بارز توسيع مجال التشغيل في إطار سياسة تنموية تشمل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن هذه السياسة أصبحت تميل إلى الجانب الاجتماعي أكثر من اللازم فقد حالت دون تحقيق أهدافها .وتأكد أن مبدأ الذي تقوم عليه والمتمثل في توقير العمل لكل طالب له ،قد بات غير قابل للتحقيق بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية .[2]

- فكل البلدان المتقدمة وغيرها تقوم على مجموعة من المحددات والركائز الأساسية والتي يشترط فيها الموضوعية والواقعية وقابلية التحقيق فان الجزائر لم تراعي موضوعية الركائز التي تقوم عليها.
- طبيعة التشريعات المعمول بها في مجال التشغيل هي نصوص جامدة غير قادرة على مواكبة الإصلاحات الاقتصادية السابقة لبرنامج التعديل الهيكلي .
- عدم الاعتماد على أساليب التسيير الفعالة وطرق التنبؤ لإعداد وتنفيذ الخطط المستقبلية .
- اعتماد مسالة التكوين كما دون مراعاة النوع والجانب التقديري لقدرة الاستيعاب بالمؤسسات الخاصة العمومية ودون النظر إلى متطلبات سوق العمل .

لقد ساهمت كل هذه العوامل وغيرها بشكل أو بأخر في قصور سياسة التشغيل لكن برغم من كل هذا حقق بعض النتائج قبل بداية الأزمة الاقتصادية التي عقدت الأمور أكثر وقد استدعى ذلك حلول تتناسب مع مرحلة الإصلاح الهيكلي .

---

[1] RPOOPRT du CNES " **évaluation général des dispositifs d'emploi** " .1995.p 18.

[2] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب " **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي** "،نفس المرجع السابق ،ص، 276- 278.

المطلب الثالث: الإجراءات المعتمدة بموجب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

تعتبر مسألة مكافحة البطالة بمثابة رهان حقيقي أمام الدولة ،فهي محور كل إستراتيجية تنموية تهدف إلى حماية ودعم التماسك الاجتماعي.ومن بين الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من البطالة ما يلي:

الفرع الأول:برنامج الشبكة الاجتماعية

لقد تم الشروع في برنامج الشبكة الاجتماعية منذ سنة 1992 لتدعم أكثر خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وذلك من خلال تخصيص مبالغ مالية تهدف إلى حماية وتدعيم آلفات الأكثر فقرا وتضررا نتيجة مرحلة الانكماش للاقتصاد الوطني .فكان مخصص لكل فرد من الإنتاج الوطني الخام(PNB) 2880دولار أمريكي سنويا سنة 1987 لينخفض إلى 1556 دولار سنة 1997 ما يقارب 50% .[1]

لقد تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات ضمن الشبكة الاجتماعية:

1- **الأنشطة ذات المنفعة العامة (AIG) :**

نتيجة القيود التي فرضتها التعديلات الهيكلية تم الشروع في إنشاء الأنشطة ذات المنفعة العامة من خلال تقديم منح مالية بدعم وبموافقة البنك العالمي وذلك منذ أكتوبر 1994 من أجل توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب مقابل القيام بالأشغال والأنشطة للصالح العام .

ومن بين أهم النتائج المسجلة في هذا السياق ، الغلاف المالي المخصص قدر ب 22.000 مليار دينار بتكلفة متوسطة 3.000 دج شهريا ليستفيد منه 1.515.000 شخص خلال فترة 1995-1998 ،فقد بلغ عدد المستفيدين من التعويض سنة 1995 نشاطات ذات منفعة 588200 مستفيد ب31500 ورشة أما سنة 1996 فكان 283100 مستفيد ب 172.000 ورشة وفي سنة 1997 بلع المستفيدين 114.000شخص

[1] RAPPORT du CNES. Ibid.p 21.

ب 8500 ورشة ،سنة 1998 فكان 129.680 مستفيد والملاحظ أن هناك تناقص من سنة إلى أخرى نتيجة لكثرة عددهم وصعوبة تسيير العملية من قبل مصالح البلدية.[1]

من ابرز نقائص هذا المشروع إقصاء فئة الشباب البالغين 16 و17 سنة مع السماح لباقي الفئات الأخرى بالاستفادة حتى سن التقاعد .[2]

الجدول رقم (59) : الوظائف المستحدثة في إطار منحة التعويض عن النشاطات ذات منفعة عامة AIG:

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المناصب المستحدثة	132255	155814	180000	180100	185275	217590
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المناصب المستحدثة	252980	262655	267601	259872	271910	-

المصدر: gouvernement algérien-Algérie 2eme rapport national sur le objectifs du millénaire .septembre .2010.p33.pour 2001-2009.

وزارة الاستشراف والإحصائيات،تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني سنة 2011،ص، 59.لسنة 2010-2011.

من خلال معطيات الجدول نستنتج أن المناصب المستحدثة ترتفع من سنة إلى أخرى فكان التغير من سنة 2011 إلى 2006 بمعدل نمو في المتوسط ب 39.21% لترتفع من2001 إلى سنة 2011 ب 51.36% وهي نسبة تفوق النصف .فكل السنوات عرفت ارتفاعا باستثناء سنة 2010 التي عرفت تراجعا في عدد المناصب ب 7729 منصب مقارنة بسنة 2009 .

2- أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO):

[1] RAPPORT du CNES " **évaluation général des dispositifs d'emploi** " 2002.P 113.

[2]

هناك هدفين أساسيين لهذا الأجراء المطبق سنة 1997 ،يتمثل الأول في المعالجة الاقتصادية للبطالة في أوساط الشباب ويسعى الثاني إلى تقديم مساعدات اجتماعية للفئة المعوزة والمتضررة من الوضيعة الاقتصادية السائدة والمتميزة بنقص محسوس في حجم الشغل. كما يهدف هذا الأجراء إلى إنشاء اكبر حجم من الوظائف المؤقتة من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية وتحديث الهيكل القاعدية لمختلف البلديات مثل الصيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف وتوزيع المياه ،حماية وتجميل المحيط ....الخ.ومن اجل تحقيق ذلك تم اعتماد مرحلتين للتطبيق وهما:

المرحلة الأولى : تمثل مرحلة الانطلاق من 1997 وتنتهي سنة 2000، تمول بواسطة قرض قدمه البنك العالمي بقيمة 50 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 4.13 مليار دج من اجل إنشاء 3.846 ورشة عمل.

المرحلة الثانية : تزامنت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 استفادت بموجب مصالح **ADS** (**الخدمات الاجتماعية**) من خلاف مالي 9 مليار دج لإنشاء 22.000 وضيفة شبه دائمة سنويا .[1]

والملاحظ عدد المشاريع المنجزة فعلا في 30 سبتمبر 2000 قدرت ب 3846 مشروع كما مكان مقدرا. أما الوظائف المنجزة فكانت 139.969 منصب بنسبة 94% من التقديرات .[2]

كما قامت بخلق مناصب شغل الإدماج في القطاعات، وخصصت لها قروض كما هو موضح ضمن النتائج في الجدول الموالي:

السنوات	2012	2013	2014	2015

[1] **اتفاق القرض رقم 4006** الموقع في 15 ذي الحجة عام 1416 الموافق إلى 3 ماي 1996 بواشنطن بين الجزائر والبنك الدولي للانشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم الشبكة الاجتماعية .

[2] التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000، **منشورات المجلس الوطني** الاقتصادي والاجتماعي ،الجزائر ،الدورة التاسعة عشر نوفمبر 2001،ص، 157 .

المناصب	111.120	112.590	125.248	90.876
القروض ب (10_6)دج	9287.63	15705.51	19444.38	18708.78

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(تقارير السنوية من 2012 الى2015)

الملاحظ أن القروض المخصصة في تزايد من سنة إلى أخرى وهذا مؤشر موجب .

في سنة 2005 تم تصميم برنامج **الجزئر البيضاء** ضمن برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات استعمال المكثف لليد العاملة ،للشباب البحثين على العمل دون مستوى تهلياي أو مهني ،لإنشاء مشروعات صغيرة التي تساهم في صيانة وتحسين ظروف المعيشة للسكان وذلك بقرار رقم 48 بتاريخ 13 جوان 2005 .لتركيب وإنشاء لجنة التي توجه مشروع (الجزائر البيضاء) .[1]

3- عقود ما قبل التشغيل :

نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد وقلت مناصب العمل وضعت الجزائر برنامج ما قيل التشغيل في شهر جويلية من سنة 1998 [2]،من اجل التكفل بعروض العمل وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل بالإضافة إلى تشجيع المستخدمين لتوظيف الجامعيين بعد 12 شهر ،ويستلزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب[3] بتمويل ودفع أجور المستفيدين من هذه العملية وفق ما يعادل 6000دج بالنسبة للجامعين و4500دج بالنسبة للتقنين السامين .

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات " **الجزائر بالأرقام** " النتائج من 2014-2015 ،رقم 46 ،سنة 2016 ،ص، 13.

[2] **المرسوم رقم 98-402** المؤرخ في 2 ديسمبر 1998 المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين الشهادات التعليم العالي والمتمهنين السامين وخريجي المعاهد ،الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 91 الصادرة في 06 ديسمبر 1998 .

[3] **منشور رقم 08** مؤرخ في 20جوان 1998 يتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات .

حصيلة عقود ما قبل التشغيل في سنة 1998 كانت تمثل 6273 عقود التوظيف ،ثم 10566 في سنة 1999 لتصل إلى 9711 في سنة 2000 .[1]

أما من ناحية التكلفة المالية فقد خصص لها 0.25 مليار دج سنة 1998،و1.14 مليار دج سنة 1999،ثم 0.68 سنة 2000،ثم 0.89 مليون سنة 2001 .[2]

بإجراء مقارنة بين الاحتياجات وعدد المتخرجين يلاحظ ما يقارب 70% منهم لم تتاح لهم فرصة الاستفادة من هذا البرنامج ،حيث بلغ مج الاحتياجات للوزارات 23.753 أما خرجين كان 40.000 سنة 1998.

الجدول رقم (60) : الوظائف المستحدثة في إطار برنامج CPE:

السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
المناصب المستحدثة	6614	4683	4805	52172	54400	41375
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	***2010**	****2011**	**2012**
المناصب المستحدثة	62382	55977	21929	28673	48784	-

المصدر: gouvernement algérien-Algérie 2eme rapport national sur le objectifs du millénaire .septembre .2010.p17.pure 2001-2009.

(**)-(*)Portail du premier ministre. Bilan des réalisations économiques et sociales .Alger mars 2012. P09 .

نلاحظ من خلال الجدول أن تطور عدد المناصب متذبذب من سنة إلى أخرى ،فكان سنة 2010 يقدر ب6614 لينخفض في 2002 و2003 في المتوسط ب 4744 منصب ليرتفع من 2004الى 2007 بنسبة 16.36% ،لتنخفض إلى 2009 بمرة و84% وهو اكبر انخفاض ،ليرتفع من 2009 إلى 2011 ب55 % وهي نسبة تفوق النصف.

[1] التقرير الوطني حول التنمية البشرية ،**منشورات المجلس** الوطني الدورة 19 سنة 2000، ص، 156.

[2] نفس المرجع السابق لكن في دورته 20 سنة 2002،ص، 122.

الجدول رقم (61) : الوظائف المستحدثة في إطار برنامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
TUP-HIMO	11811	17257	16745	11797	10820	19936
DIAS-EX-ESIL	89000	70500	72500	72500	62581	104408
السنوات	2007	2008	2009	2010*	2011**	2012
TUP-HIMO	19131	12973	15964	12098	13103	-
DIAS-EX-ESIL	126266	131516	130976	74981	111775	-

المصدر: gouvernement algérien-Algérie 2eme rapport national sur le objectifs du millénaire .septembre .2010.p33.pure 2001-2009.

(*) (**) وزارة الاستشراف والإحصائيات،تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني سنة 2011،ص، 59.لسنة 2010-2011.

نستنتج أن جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي DIAS يستحوذ على اكبر إعداد من حيث فتح مناصب العمل فنخفض العدد من 2001-2005 ب42.21% ليرتفع بنسبة كبيرة من 2005 إلى 2009 ب52.21% ليعاود الانخفاض من جديد سنة 2010 ب74.67% ثم يرتفع سنة2011 إلى 32.91% .

الفرع الثاني: برنامج القرض المصغر والمؤسسات الصغيرة

تشكل المؤسسات المصغرة إحدى التوجهات الجديدة في مسار الاقتصاد الوطني لتنمية الشغل الذاتي ،نتيجة لتراجع دور الدولة في توفير مناصب الشغل. كونها تساهم في إنتاج السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك من جهة وتنمية روح المبادرة والإبداع لدى الشباب المستثمر من جهة أخرى، وبذلك توفير مناصب شغل جديدة .

ومن بين المعايير التي تحكم سير هذه المؤسسات عدد الوظائف المنشأة وحجم رأس المال الذي لا يتجاوز 4 ملاين دج حيث يساهم المستفيد بنسبة تتراوح بين 20 إلى 50 %من تكلفة المشروع والباقي تقدمه البنوك في شكل

قروض تصل إلى 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع .بمعدلات فائدة منخفضة نسبيا ،أما المصاريف المرتبطة بالدراسة التقنية ولاقتصادية والتكاليف للتكوين من اجل إعداد المستثمر لتسيير مشروعه الذاتي فيتحملها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ** .[1]

أما من ناحية تقييم حصيلة نشاط هذه المؤسسات إلى غاية سبتمبر 2001 فكان بقبول 143973 ملف بتمويل من طرف ANSEJ ويقدر حجم التشغيل الموافق والمصرح به 364685 وظيفة .

وزعت الوظائف المستحدثة كما يلي: 54.22% لقطاع الخدمات، 34.14% لقطاع النقل ،والباقي بنسبة 20.51% لقطاع الزراعة .[2]

قدرت عدد الملفات الممولة ب 107611 ملف في 2011، 146427 ملف في سنة 2012 ،110702 ملف سنة 2013 ،117543 سنة 2014،لتصل 84101 ملف سنة 2015.

أما بخصوص مجموع المناصب المنشاة فكانت في 2011ب 161417 منشأة، 2012ب 219641منشاة، 2013ب 166053 منشاة، 2014ب 176315 منشاة ،2015 ب126152 منشأة .[3]

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

مند انطلاقتها في سنة 2004 ،عرفت تطور ملحوظ من حيث استحداثها لمناصب الشغل كما هو مبين في الجدول التالي :

---

[1] RAOOPRT du CNES " **évaluation général des dispositifs d'emploi** " 2001.P 17.

[2] Ibid. p 20.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات " **الجزائر بالأرقام** " النتائج من 2014-2015 ،رقم 46 ،سنة 2016 ،ص، 14.

الجدول رقم (62) : الوظائف المستحدثة في إطار برنامج وكالة تسيير القرض المصغرANGEM :

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المناصب المستحدثة	4994	38325	64171	127320	218421	295587	456917	677412

المصدر: إحصائيات ANGEM على الموقع www.angem.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد مناصب الشغل المستحدثة عرفت ارتفاعا بوتيرة متسارعة خلال الفترة 2005-2012 ،ارتفع عدد المناصب إلى غاية 2008 بنسبة 96.07% ليواصل الارتفاع إلى 2012 بنسبة 67.91% فهذه النسب تبين أن هذه الوكالة أسهمت بشكل كبير في فتح مناصب الشغل .

الصندوق الوطني للتامين على البطالة :انشأ الصندوق الوطني للتامين على البطالة سنة 1994[1] ويعد هذا الإنشاء في بلد في طريق للنمو تحديا كبيرا وخاصة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق .وأن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق ورغم إدراجها في مفهومها الضيق ضمن أجهزة التشغيل أنها تحافظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل والمساهمة في التقليل من حدة البطالة .إن هذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال تسيير وقد أصبح بصفة طبيعية بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة للفئة الشبابية (35-50سنة) والتي لم يوجد لها حل من طرف إجراءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك بعامل السن ،فبعد تعويضات العمل الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية [2]،تمكن الصندوق طور المساعدة وفق فلسفة الإدماج عبر التكوين المستمر لهؤلاء العمال إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل ومراكز المساعدة على العمل ومراكز دعم العمل الحر ومنظمة لأطوار التكوين والتكييف واليات مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات .

تطور عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق الوطني للتامين على البطالة:

---

[1] **القانون رقم 188/94** المؤرخ في 6 جوان 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة الجريدة الرسمية الجزائرية ،عدد 44،الصادرة 1994/7/1.

[2] **المرسوم التشريعي رقم 94-09** المؤرخ في 26 ماي 1994 الحفاظ على الشغل الجريدة الرسمية الجزائرية ،عدد 34،الصادرة 1994/6/1.

سنة1997 -69 مشروع ، 1999 – 14725 مشروع ،2003- 5664 مشروع، 2005- 10549 مشروع ،2008- 10634 مشروع ،2010- 22641 مشروع ،2012- 65812 مشروع ،2014- 40856 مشروع ،2015- 23376 مشروع .الملاحظ أن عدد المشاريع هي متذبذبة من سنة إلى أخرى وغير مستقرة ،لكنها ارتفعت مقارنة بسنوات التسعينيات .[1]هذه المشاريع أما تمويل ثلاثي أو مزدوج .[2]

أما من ناحية استحداث مناصب الشغل فكان عدد هذه الأخيرة سنة 2007 تقدر ب2965 منصب ثم انخفض إلى 2398 منصب سنة 2008 ليرتفع إلى 47800 منصب من سنة 2009الى 2013.[3]

فمن خلال الجدول الموالي نستنتج أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**ANGEM** استحوذت على اكبر نسبة لاستحداث مناصب الشغل من المجموع العام للتشغيل، حيث ارتفعت النسبة من سنة 2005 إلى 2009 ب 0.99% ثم واصل الارتفاع إلى 4.76 % سنة 2011 ثم 6.65 % سنة 2012 وهذه الأخيرة اكبر نسبة محققة في الوكالة ذاتها وفي باقي الوكالات ،فكان مجموع النسب المساهمة من 2005-2012 بنسبة 19.40% خلال سبع سنوات فقط.

تأتي في المرتبة الثانية النشاطات ذات منفعة عامة **IAIG** بنسبة 2.13% في سنة 2001 لترتفع إلى 3% سنة 2007 ،ثم تنخفض بنسبة قليلة في المتوسط من سنة 2008الى 2011 ب 2.79.%.أما مجموع النسب المساهمة من 2001-2011 بنسبة إلى المجموع العام للتشغيل قدرت ب 28.57% .

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات " **الجزائر بالأرقام** " النتائج من 2014-2015 ،رقم 46 ،سنة 2016 ،ص، 15.

[2] التمويل **الثلاثي** : الصندوق +البنك+المطوّر . التمويل **المزدوج** : الصندوق + المطوّر .

[3] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ،المحور الرابع لمخطط النشاط لترقية الشغل ومكافحة البطالة وترقية تشغيل الشباب.

تأتي في المرتبة الثالثة وكالة الإدماج المهني **DIAS** بنسبة 1.42 % سنة 2001 ،لترتفع من 2006 إلى 2009 بنسبة في المتوسط ب 1.37% ،لتواصل الانخفاض إلى 1.16% سنة 2011. فكان مجموع النسب المساهمة من 2001-2011 بنسبة 12.77% .

أما المرتبة الرابعة كانت لباقي الوكالات (**ANSEJ- CPE- ANDI**) ،حيث ساهمت هذه الوكالات بنسب قليلة مقارنة مع الوكالات التي سبقتها، فكان لوكالة دعم تشغيل الشباب نسبة 0.3% من مجموع العام للتشغيل سنة 2002 ثم ترتفع بنسب قليلة لتصل إلى 1.27 سنة 2012 وهي اكبر نسبة حققتها فكان مجموع المساهمة المنسوب إلى التشغيل العام 5.83 % ، لتأتي برامج إدماج حاملي الشهادات بمساهمة من المجموع العام للتشغيل بنسبة 0.10% سنة 2001 لتبقي النسبة متذبذبة من سنة إلى أخرى لتصل سنة 2011 إلى 0.50% ،فكان مجموع النسب المساهمة من 2001-2011 بنسبة 4.45% ،وفي الأخير وكالة تطوير الاستثمارات بنسبة المساهمة 0.60% من المجموع العام للتشغيل ثم تبقي تنخفض من سنة إلى أخرى حتى تصل إلى 0.08% سنة 2012 وهي اضعف نسبة في كل الوكالات مجموع النسب المساهمة من 2001-2012 بنسبة إلى المجموع العام للتشغيل قدرت ب 3.54% .أما نسبة مساهمة استعمال المكثف لليد العاملة**TUP-HIMO**في التشغيل الكلي فكانت ضعيفة جدا 0.18% سنة 2001 إلى 0.13% سنة 2011 ، فكان مجموع النسب المساهمة من 2001-2011 بنسبة 2.02%.

الاستنتاج العام من خلال الجدول أن كل هذه الوكالات تنخفض في سنة 2004 و2008 نتيجة لازمات التي مرت بها الجزائر تم عاودت الارتفاع بعدها في باقي السنوات الأخرى، كما ساهمت بنسبة معتبرة في الحد من ظاهرة البطالة حيث انخفضت من 23.71% سنة 2002 إلى 17.65% سنة 2003 وتواصل الانخفاض إلى 9.82% سنة 2013 .فمساهمة كل الوكالات من المجموع العام لتشغيل 4.17% سنة 2001 ثم ارتفعت إلى

4.62% سنة 2003 ،لتنخفض إلى 4.55% سنة 2005 وترتفع على التوالي إلى 7.11و7.84% سنة 2007 و2009 لتصل إلى اكبر مساهمة ب 10.62% سنة 2011 لتنخفض قليلا في سنة 2012 ب8%.

الخلاصة

إن المتمعن في نمو مؤشرات التشغيل في الجزائر يستنتج التقلبات المهمة في اتجاهه ما بين1987-1995بينما عرفت الفترة 1973-1985امتصاص متزايد للبطالة من خلال إنشاء ما يعادل في المتوسط 150000 منصب شغل سنويا إلا أن الصدمة البترولية كانت نتيجتها وخيمة حيث ارتفع معدل البطالة إلى 21%في 1987. اتسمت فترة «90» بالارتفاع المتزايد في معدل البطالة إذ لأول مرة مست البطالة 2100000مليون شخص بمعدل 28%مما جعل الاقتصاد الجزائري يتصف بأزمة هيكلية.أمام هذه الأوضاع الاجتماعية المزرية اهتمت الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من خلال مجموعة من البرامج دعمتها بمجموعة من الهياكل القوية والمتخصصة القادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها في مجال الإدماج والتشغيل مخصصة لذلك مبالغ مالية من خلال ميزانيات للإنفاق تغيرت مبالغها بتغير الأوضاع المالية لها بحسب الظروف الاقتصادية حيث اعتمدت الحكومة الجزائرية خلال العشرية المنقضية على النفقات العمومية،ما قفز بإجمالي موازنات البرامج الاستثمارية إلى أكثر من450مليار دولار، توزّعت على مخطط الإنعاش (2001 – 2004)،ودعم النمو(2005 – 2009)، والمخطط التكميلي (2010 – 2014)، في وقت يتحدث متابعون عن أكثر من 500 مليار دولار،سيتم إنفاقها بحلول العام 2014،ويدعمون كلامهم بكون"الاستثمارات غير المكتملة" (المشاريع التي ظلت عالقة منذ سنة 2004) ابتلعت وحدها 150مليار دولار.إلا أنه وبحسب الكثير من الخبراء[1] أنّه في ظلّ غياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،فإنّ قيمة النفقات،على ضخامتها،جرى توجيهها إلى اقتصاد له قدرات امتصاص ضعيفة،فلا توجد فيه مؤسسات وطنية ووسائل إنتاج قادرة على الالتزام بتطبيق ما يُرسم من خطط وبرامج .

---

[1] حسب الاقتصادي سليم لعجايلية " **خبراء: الجزائر أنفقت 500 مليار دولار وحصدت الفتات**" على الموقع http://www.lanation.info

الجانب التطبيقي

دراسة قياسية لحالة الجزائر(1962-2017)

التمهيد

في هذا الفصل سنستعرض الجانب التطبيقي وذلك من خلال عرض سوق العمل الجزائري خلال الفترة 1962-2017 ، وذلك بمعرفة كل ما يتعلق بطالبي العمل ومدة تحصله على وظيفة ،كما سيتم عرض المشغلون لكن حسب الشهادة، لنختم في الأخير بمعرفة المتغيرات التي تأثر وتحدد البطالة في الجزائر عبر استخدام برنامجeviews8 .

قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نظرة حول سوق العمل الجزائري خلال الفترة 2008-2017

المبحث الثاني: التوظيف حسب الشهادة والجنس خلال الفترة 2010-2017

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين المتغيرات والبطالة باستخدام برنامجeviews8

المبحث الأول: سوق العمل الجزائري خلال الفترة (2008–2017): دراسة إحصائية

بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نظرة حول سوق العمل في الجزائر، وذلك من خلال دراسة نسبة المشغلون اقتصاديا من حيث طريقة حصولهم على الوظائف، ومدة الانتظار بعد التخرج، تقسيم المشغلين حسب القطاعات، دراسة المشغلين حسب المستوى التعليمي (من دون تعليم إلى التعليم العالي أو التكوين المهني).

المطلب الأول: البحث عن العمل (طريقة الحصول ، مدة الانتظار، العمل في أي ظرف)

تختلف طرق البحث عن العمل في أي دولة باختلاف الظروف الاقتصادية السائدة فيه ، والجزائر لا تستثنى من هذه الظاهرة وبذلك تتنوع فيها طرق البحث وهي مرتبطة بمجموعة من المتغيرات حددها الديوان الوطني للإحصاء حسب الاستفسار الذي قام به خلال الفترة بين 2008-2017 بثلاثة متغيرات وهي:

- طريقة الحصول أو الشكل الذي يحصل به الوظيفة أو منصب شغل.
- مدة الانتظار التي يقضيها طالب العمل في البحث عن منصب شغل.
- الاستسلام للظروف الاقتصادية والوضع الراهن من خلال قبول طالب العمل عن العمل في أي منصب.

الفرع الأول: طريقة الحصول على العمل[1]

من خلال معطيات الجدول أدناه رقم(**63**) وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء الملاحظ أن اكبر عدد لطالبي العمل من مجموع السكان الناشطين اقتصاديا كان البحث عن العمل عن طريق " **العلاقات الشخصية**" حيث كانت النسبة تقدر ب 84 % للذكور و78% للإناث في سنة 2011، لتبقي النسبة متذبذبة خلال 2013و2014 ثم ارتفعت إلى 87% للذكور و 80.2% للإناث خلال سنة 2016و2017 حيث كان

[1]**ONS :** EMPLOI ET CHÔMAGE RAPORTS 2008-2017 **.p06-08-09.**

العدد يقدر ب 793 ألف ذكور و378 ألف إناث. ثم تأتي ثاني مرتبة "**لمكتب البحث عن العمل**" بنسبة متوسطة خلال الفترة 2011-2017 ب 57.8% للذكور و64.77% للإناث ،فكانت اكبر نسبة خلال سنة 2011 ب 73.2% للذكور و81% للإناث، فنسبة الإناث اكبر من الذكور. فوصل عددهم سنة 2017 ب 534 ألف ذكور و371 ألف إناث.

أما المرتبة الثالثة كانت البحث عن العمل عن طريق" **التوجه الشخصي نحو المؤسسات** ،فبلغ عدد طالبي العمل 481 ألف طالب عمل ذكور و251 ألف إناث سنة 2011 لينخفض العدد سنة 2013 إلى 384 ألف طالب عمل ذكور و255 ألف إناث، ليرتفع إلى 568 ألف ذكور و386 ألف إناث سنة 2017، فهنا يتجاوز عدد الذكور عدد الإناث.

فيما يخص طريقة البحث عن العمل " **بسبل أخرى**" فكانت النسبة تقدر 54% للذكور و45% للإناث سنة 2011 من مجموع الناشطين اقتصاديا، لتبقى متذبذبة خلال كل السنوات حيث وصل العدد في 2017 إلى 166 ألف طالب عمل ذكور و81 ألف إناث .

الاستنتاج الأخير ، أن الطلب على العمل في الجزائر يكون عن طريق العلاقات الشخصية أكثر من الطرق الأخرى حيث تمثل نسبة 30.91% في المتوسط خلال الفترة (2011-2017) من مجموع طالبي العمل لتمثل نسبة مكتب البحث عن العمل ب26.42 % ثم تبقى نسبة 24.72% و17.93% على التوالي للبحث عن طريق التوجه نحو المؤسسات وطرق أخرى للبحث عن العمل.حسب الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم (63): طرق البحث عن العمل في الجزائر حسب الجنس وبالنسبة المئوية % من سنة 2017-2011

	2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مكتب البحث عن العمل	73,2	81	58,6	75,8	50,8	64,3	55,4	79,9	53,4	79,7	59,6	82,1	53,9	71,6
التوجه للمؤسسات	65,1	77,4	49,8	62,3	50,9	65,3	52,4	72	46,9	70,4	56,5	78	57,4	74,5
علاقات شخصية	84	78	84,4	77	76,8	67,2	83,1	80	78,3	69,6	87	80,2	80,2	72,9
البحث بسبل أخرى	54	45,3	57,9	42	43,6	30,7	44,3	22,7	59,4	47	60,2	40,1	51	39,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (تقارير من 2011-2017)

الفرع الثاني: مدة الانتظار بعد التخرج قبل الحصول على وظيفة من طرف الباحث عن العمل[1]

من خلال لمعطيات الجدول (64) وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ،نستنتج أن اغلب المتخرجين أصبحوا عاطلين عن العمل خلال المدة من **24شهر إلى 3 سنوات** وهي اكبر نسبة خلال كل فترات الانتظار، فكان عدد منتظرو العمل خلال تلك المدة 126 ألف ذكور بنسبة 47.8% و46 ألف إناث سنة 2010 بنسبة 39.5% ، ليتواصل العدد في الارتفاع إلى سنة 2015 ليصل إلى 479 ألف ذكور و176 ألف إناث، لينخفض من جديد إلى 303 ألف ذكور و182 ألف إناث سنة 2016، ليرتفع من جديد إلى 408 ألف ذكور بنسبة 41.8%و201 ألف إناث بنسبة 38.7% سنة 2017.

[1] **ONS :** Ibid. **.p08-09.**

تأتي ثاني مرتبة للفترة " **أقل من سنة**" للحصول على العمل بنسبة 38.4% سنة 2011 من مجموع باحثي العمل أي 136 ألف باحث عمل منهم 30.5% للذكور و36.7% للإناث، ،لترتفع على التوالي إلى 32.2% سنة 2016 منها 32.6% للذكور و31.6% للإناث و34% سنة و2017 ، 33.1% للذكور و35.7% للإناث.

لتبقى ثالث مرتبة إلى للفترة "**من 12 شهر إلى 23 شهر** " بنسبة 24.4% سنة 2011 منها 18% للذكور و22.5% للإناث، ليصل عددهم إلى 336 ألف و329 ألف طالب عمل سنة 2016و2017 على التوالي.

أما عدد "**غير المصرحين** " فكان يمثل نسب قليلة جدا ب 7.7 % سنة 2009، 3.4% سنة2013 و4.2% سنة 2017.

الاستنتاج الأخير: تعتبر الفترة بين 24 شهر إلى 3 سنوات هي الفترة التي تحتل اكبر نسبة التي انتظر فيها اغلب باحثي العمل والتي قدرت ب40.25% في المتوسط خلال الفترة (2009-2017) من مجموع الفترات، ثم تأتي نسبة 34.25% للفترة اقل من سنة ،لتأخذ الفترة من 12 إلى 23 شهر نسبة 22.19% من المجموع، وفي الأخير نسبة 3.31% للغير المصرحين. وذلك حسب ما صرح به الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم (64) :مدة الانتظار قبل التحصل على الوظيفة في الجزائر حسب الجنس وبالنسبة المئوية% خلال الفترة (2009-2017)

المتوسط 2009-2017	2017		2016		2014		2013		2011		2010		2009		
ذكور وإناث	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	مدة الانتظار

اقل من السنة	23,6	27,8	33,8	39,4	30,5	36,7	33,4	39,9	37,9	34,2	32,8	31,6	33,1	35,7	34.25%
من 12-23 شهر	16,8	17,8	18,4	21,2	18	22,5	20,6	19,6	20	24,6	26	27	22,1	21,3	22.19%
24شهر إلى 3 سنوات	52,2	43,4	47,8	39,5	9,6	13,8	42	37,2	39,9	39,8	38,2	37,9	41,3	38,7	40.25%
غير مصرحين	7,57	10,9	/	/	3,4	1,5	4	3,4	2,2	1,5	3	3,4	3,6	4,3	3.31%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (تقارير من 2009-2017).

الفرع الثالث: العمل تحث أي ظرف[1]

من خلال المعطيات الجدول (**65**) نلاحظ أن **التوظيف في أي قطاع من القطاعات** يستحوذ على اكبر نسبة في المتوسط ب82.10% للذكور و65.39% للإناث خلال الفترة (2008-2017) ، ثم ثاني مرتبة إلى **التوظيف أقل من المهنة** ب81.38% للذكور و61.9% للإناث، ثالث مرتبة تعود لتوظيف **منخفض الأجر** بنسبة 75.16% للذكور و67.86% للإناث، رابع مرتبة التوظيف **بعيدا عن السكن** ب 84.5% للذكور و47.16% للإناث، خامس مرتبة التوظيف **لا يتطابق مع الملف الشخص** ب65.1% ذكور و49.52% للإناث، تعود المرتبة السادسة للتوظيف **خارج الولاية** ب 75.8% للذكور و19.09% للإناث وأخر مرتبة **للوظيفة شاقة** ب 44.17% للذكور و19.67% للإناث خلال نفس الفترة من مجموع الباحثون عن العمل في الجزائر.

[1] **ONS :**ibid.**p07.**

الاستنتاج الأخير: يمثل التوظيف في أي قطاع من القطاعات نسبة 18.92% في المتوسط خلال الفترة (2008-2017) من مجموع التوظيف ، و17.21% تعود إلى التوظيف اقل من المهنة، 16.76% للعمل منخفض الأجر، 15.35% التوظيف بعيدا عن العمل، 13.36% التوظيف لا يتطابق مع الملف الشخصي 11.06% التوظيف خارج الولاية، 7.44% الوظيفة شاقة، كما أن نسب الذكور والإناث متقاربة في معظم الحالات ما عادا في التوظيف خارج الولاية والوظيفة شاقة نسبة الذكور تفوق الإناث بكثير وذلك حسب تقارير الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم (65): التوظيف بظروف مختلفة للباحثين عن العمل في الجزائر حسب الجنس وبالنسبة المئوية% خلال (2008-2017)

	2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2016		2017		في المتوسط	
	ذكور	إناث	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	ا	ر	إ	ذ	إ
التوظيف اقل من المهنة	89,4	80,8	79,9	60,9	83,8	70,3	89,9	68,9	75,2	57	70,8	53,1	82,7	65,3	82,3	63,9	84,9	67,7	81.38	61.9
التوظيف لا يتطابق مع الملف الشخصي	/	/	/	/	84,6	67,8	88,9	68,3	73,5	51,3	70	49,7	83,1	63,6	82,2	61,4	86,4,	68,6,	65.1	49.52
منخفض الأجر	77,4	69,8	64,2	51,1	77,6	72,6	87,7	77,4	67,9	65,2	60,3	52,7	77,5	69,8,	79,1	70,5	78,4,	70,5	75.16	67.86
العمل بعيدا عن السكن	92,2	63,3	82,6,	51,4,	90,1	57	80	47,1	86,4	41,8	77,4	35,6	83,4	40,7	83,7	43,4	85,9,	42,6,	84.5	47.16
التوظيف بعيدا عن الولاية	88	34	77,9,	26,4,	77,3	20,6,	91,1	18,1	72,4	15	65,6	12,2	72,7	14,9,	70,9	15	73,8,	17,1,	75.8	19.09
الوظيفة شاقة	75,6	43	60,3,	33,3,	53,2	24	46,5	20	33,7	12,3	28	10,5	34	13,2,	37,4	9,1	39,9,	16,3,	44.17	19.67
التوظيف في أي قطاع من قطاعات	94	79,8	81,2,	66,1,	89	79,6,	89	79,4	88,1	72	80,4	62,6	86,5	73,4,	88,9	78,4	89,3,	80,3,	82.10	65.39

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (تقارير من 2009-2017).

فالاستنتاج العام:البحث عن العمل في الجزائر يكون عن طريق العلاقات الشخصية، واغلب الباحثين عن العمل ينتظرون مدة من 2 إلى 3 سنوات للحصول على وظيفة، وأغلب الباحثين يرغبون في العمل في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية وبأقل من مهنتهم.

المطلب الثاني: توزيع المشغلين من مجموع الناشطين اقتصاديا (دائم، مؤقت، صاحب العمل) [1]

من خلال الجدول رقم (66) والديوان الوطني للإحصاء، اغلب الناشطون هم "**مشغلون**" ب 9735 ألف مشغل سنة 2011 وبنسبة 84.8% للذكور و15.2% للإناث ليتواصل الارتفاع في السنوات الأخيرة واغلبها تعود إلى للذكور بنسبة تفوق 80% إلى غاية 2017 فوصل عددهم إلى 10769 ألف مشغل مقسم إلى 81.3% للذكور والباقي للإناث.

أما "**الموظفون مؤقتا**" ومتدربون فكان عددهم 3250 ألف خلال سنة 2010 و3224 ألف سنة 2017.

بالنسبة "**الموظفين الدائمين**" 3456 ألف سنة 2011 مقسم إلى 80.7% ذكور والباقي إناث ،ليصل عددهم سنة 2017 إلى 4290 ألف مقسم إلى 23.43% للإناث والباقي للذكور.

بخصوص "**أصحاب العمل والمستقلين**" فكان عددهم 2874 ألف سنة 2010 وبنسبة 84.3% للذكور، وفي سنة 2017 أصبح عددهم 3076 ألف منهم 85.3% للذكور والباقي للإناث.

أما المشغلون "**لمساعدة العائلة**" فكان يقدر العدد ب 404 ألف مقسمة إلى 30.94% للإناث و69.06% للذكور سنة 2010، ثم أنخفض عددهم إلى 179 ألف سنة 2017 منهم 22.9% للإناث والباقي للذكور.

---

[1] **ONS :**ibid.p11-12.

الاستنتاج العام: [1]اغلب الناشطين اقتصاديا هم مشغلين بنسبة 42% في المتوسط خلال الفترة 2011-2017 ثم نسبة 28.48% في المتوسط تعود لأصحاب العمل والمستقلين و15.73 % لأصحاب المناصب الدائمة ،ثم تليها نسبة 12.87% للموظفين غير الدائمون ،لتعود اضعف نسبة في المتوسط للناشطين من اجل مساعدة العائلة ب 0.89%.

الجدول رقم (66): توزيع السكان الناشطين اقتصاديا حسب حالة الشغل في الجزائر والجنس % أما المجاميع بالألف (2010-2017)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط 2011-2017
السكان المشغلون	9735	9599	10788	10239	10594	10845	10769	42%
أصحاب العمل والمستقلين	2874	2963	3117	2811	3042	31333	3076	28.48%
الموظفون الدائمون	3208	3456	3878	3640	4542	4176	4290	15.73%
الموظفون الغير دائمون/متدربون	3250	2978	3562	2993	2855	3382	3224	12.87%
مساعدة العائلة	404	202	231	137	231	154	179	0.89%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (تقارير السنوات 2011-2017)

المطلب الثالث: توزيع السكان الناشطين اقتصاديا على القطاعات[2]

من خلال إحصائيات الجدول رقم (67) والديوان الوطني للإحصاء، نلاحظ أن قطاع "**الخدمات** " يستحوذ على اكبر نسبة من مجموع المستخدمين بنسبة 35.7% سنة 1992 و35.4% سنة 2001، لتصل إلى 46.6%

[1] **ONS :**ibid.p 08-12
[2]**ONS :**ibid.**p07.**

سنة 2009، لتأتي النسبة الثانية لقطاع **البناء والأشغال العمومية** بنسبة 17.63% في المتوسط خلال الفترة 1992-2009 ليليها قطاع الصناعة بنسبة 15.11% في المتوسط ،لتبقى اقل نسب لقطاع الزراعة ب 11.32%و 6.96% لقطاع النقل والاتصال.

الجدول رقم (67) :توزيع المشغلون حسب القطاعات الاقتصادية بالآلاف والنسبة المؤوية% في الجزائر من 1992-2009

	1992		1992-2001		2002-2006		2007-2009	
	العدد	**النسبة %**	**العدد**	**النسبة %**	**العدد**	**النسبة %**	**العدد**	**النسبة %**
الزراعة	444	14,3	278	11	154	10,5	148	6,4
الصناعة	438	14,1	368	14	223	/	338	14,5
البناء والأشغال العمومية	518	16,7	466	17,8	261	/	350	15
التجارة	348	11,2	382	14,6	202	/	300	12,9
النقل والاتصال	244	7,9	189	7,2	86	/	108	4,6
الخدمات	1107	35,7	475	35,4	537	/	1085	46,6
قطاع العام	**1298**	**41,9**	**934**	**37,7**	**512**	**35**	**1010**	**43,3**
القطاع الخاص/مختلط	**1802**	**58,1**	**1684**	**64,3**	**950**	**65**	**1320**	**56,7**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (تقارير من1993 إلى 2009)

كما تدلي التقارير الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء خلال الفترة (2010-2017) عند مقارنتها مع الإحصائيات السابقة للفترة (1992-2009)، أن هناك ارتفاع كبير في قطاع التجارة والخدمات من 49% في المتوسط خلال للفترة (1992-2009) إلى 66% خلال الفترة(2010-2017) نتيجة تزايد في عدد الهياكل ومديريات جديدة على المستوى الوطني ، وفتح مناصب عمل اغلبها في هذا القطاع للسنوات الأخيرة، أما بخصوص قطاع البناء والأشغال العمومية تضيف التقارير أن هناك تراجعا من 17.63% إلى 11.44% ،ليرتفع

قطاع الصناعة بنسبة قليلة من 15.11% إلى 15.52% أما قطاع الزراعة فنسبته في انخفاض من 11.32% إلى 7.2% بسبب هروب اليد العاملة واغلبهم يتوجهون إلى القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (68) :توزيع المشغلين على القطاعات الاقتصادية حسب الجنس وبالنسبة المؤوية في الجزائر من 2010-2017

	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		من 2010 إلى 2017	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الزراعة	12,6	6,5	12,3	3	9,9	4,5	11,9	4,4	9,9	3,1	10	2,7	9,1	2,7	10	2,5	**10,71**	**3,68**
الصناعة	11,2	28	12,7	22,3	11,6	20,2	11,6	19,9	11,2	19,7	11,9	18,1	12	20,4	12,2	2,5	**11,80**	**18,89**
البناء والأشغال العمومية	22,5	1,7	19,5	1,6	19,5	1,5	19,9	1,3	21,1	1,7	20,1	1,8	20,9	1,3	20,2	1,6	**20,46**	**1,56**
التجارة والخدمات	53,7	63,8	55,5	73,2	59	73,8	56,7	74,3	57,8	75,6	58	77,5	57,9	75,5	57,5	74,5	**57,01**	**73,53**
قطاع العام	**32,3**	**45,8**	**36,2**	**59,9**	**38,8**	**61,7**	**36,9**	**61,**	**35,4**	**62,8**	**37,1**	**64,1**	**35,5**	**62,1**	**34**	**58**	**35,78**	**59,43**
القطاع الخاص/ مختلط	**67,7**	**54,2**	**63,8**	**40,1**	**61,2**	**38,3**	**63,1**	**38,8**	**64,6**	**37,2**	**62,9**	**35,9**	**64,5**	**37,9**	**66**	**41,3**	**64,23**	**40,46**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول(68) نستنتج أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث في قطاع الزراعة، البناء والأشغال العمومية أما باقي القطاعات فالعكس ،كما تبين لنا القطاع أكثر تشغيلا وهو التجارة والخدمات تفوق فيه نسبة الإناث الذكور ب73.53% للإناث و57.1% للذكور في المتوسط خلال الفترة من (2010-2017).

أما من ناحية تقسيم الناشطين اقتصاديا بين القطاع العام والقطاع الخاص /مختلط فنلاحظ أن اغلب الذكور هم في القطاع الخاص/مختلط بنسبة 67.7% سنة 63.1% سنة 2013 لتصبح النسبة 66% سنة 2017، حيث بلغت 64.23% في المتوسط خلال الفترة (2010-2017) أما نسبتهم في القطاع العام خلال نفس الفترة قدرت في المتوسط ب 35.78% فيما يخص الإناث اغلب تمركزهم في القطاع العام حيث بلغت النسبة 45.8% في 2010 لترتفع إلى 61.7% سنة 2012 لتنخفض إلى 58% في سنة 2017 فكانت النسبة في المتوسط 59.43% خلال الفترة (2010-2017)أما نسبتهم في المتوسط في القطاع الخاص خلال نفس الفترة بلغت 40.46%.

المبحث الثاني: المشغلين الجزائريين حسب(الشهادة والجنس)خلال الفترة 2010-2017[1]

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المشغلين في الجزائر حسب كل من الذين ليس لهم شهادة (دون تعليم، الابتدائي، المتوسط، الثانوي)، والذين يملكون الشهادة التكوين المهني والذين يملكون شهادة التعليم العالي وذلك بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء.

المطلب الأول: المشغلين بدون أي شهادة بالنسب المؤوية وحسب الجنس (بدون تعليم، مستوى ابتدائي،متوسط،ثانوي)

الفرع الأول: المشغلين بدون أي شهادة بالنسب المؤوية خلال الفترة (2010-2017)

من خلال بيانات الجدول رقم (69) نلاحظ أن مجموع المشغلين من ذكور وإناث في الجزائر الذين لهم مستوى تعليم متوسط بنسبة 26.39% سنة 2010، لترتفع إلى 28.84% سنة 2014 و29.24% سنة 2017 ،لتأتي في المرتبة الثانية نسبة الذين لهم مستوى التعليم الابتدائي ب 27.89% سنة 2010، لتنخفض إلى

[1] **ONS :** EMPLOI ET CHÔMAGE RAPORTS 2008-2017.

27.5% في سنة 2016ثم و27.6%في 2017 ، ليحتل المرتبة الثالثة التعليم الثانوي بنسبة 26.97% سنة 2010 و27.87% سنة 2017 ، وأخر نسبة تعود للعاملين بدون تعليم مقدرة ب 18.75% سنة 2010 لتنخفض إلى 15.29% سنة 2017.

الجدول رقم (69): المشغلين في السوق الجزائري بدون شهادة (بدون تعليم، مستوى ابتدائي،متوسط،ثانوي) بالنسبة المئوية% خلال الفترة (2010–2017)

التعليم الثانوي العاملين	التعليم المتوسط العاملين	التعليم الابتدائي العاملين	بدون تعليم العاملين	
26,97	26,39	27,89	18,75	**2010**
27,69	26,51	27,95	17,86	**2011**
27,40	28,05	27,73	16,82	**2012**
26,69	28,48	27,57	17,26	**2013**
27,28	28,84	27,50	16,38	**2014**
27,85	28,87	27,59	15,69	**2015**
28,46	29,86	27,25	14,42	**2016**
27,87	29,24	27,60	15,29	**2017**
27,52	**28,28**	**27,635**	**16,55**	**في المتوسط 2010-2017**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (تقارير من 2010-2017)

الاستنتاج : اكبر نسبة في المتوسط 28.28% تعود لمستوى المتوسط وبعدها نسبة مستوى الابتدائي ب 27.63% لتبقي نسبة 27.53% لمستوى الثانوي، وأخر نسبة 16.53% للذين لا يملكون أي مستوى (بدون تعليم). حسب الديوان الوطني للإحصاء.

التمثيل البياني رقم (26): المشغلين في السوق الجزائري بدون شهادة (بدون تعليم، مستوى ابتدائي،متوسط،ثانوي) بالنسبة المئوية% خلال الفترة (2010–2017)

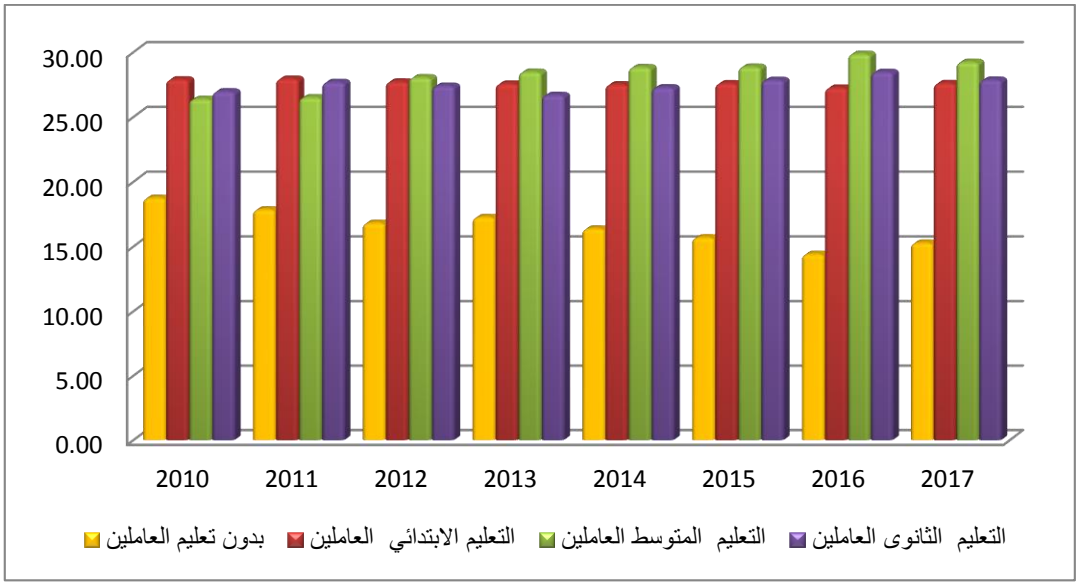

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

الفرع الثاني: المشغلين بدون أي شهادة حسب الجنس خلال الفترة (2010-2017)

من **الجدول رقم (70)** تبين لنا أن نسبة التشغيل تعود للذكور أكثر من الإناث في جميع المستويات من مجموع الناشطين اقتصاديا، فاغلب المشغلين من الذكور الذين يملكون مستوى التعليم **الابتدائي** حيث بلغت النسبة في المتوسط خلال الفترة من (2010-2017) 67.96% و 7.28% بالنسبة لإناث، تأتي ثاني مرتبة للذكور في مرحلة التعليم **المتوسط** بنسبة متوسطة خلال نفس الفترة 66% أما الإناث فبلغت نسبتهم 10.1%، ثم التعليم الثانوي بنسبة متوسطة 59.8% للذكور و15.1% للإناث ،وفي الأخير الذكور العاملين **بدون تعليم** تمثل نسبتهم 40.98% لتبقي 4.21% للإناث.

ونستنتج أيضا تشغيل الذكور تكون في مستوى الابتدائي أكثر من المستويات الأخرى، بخصوص الإناث التشغيل أكثر يكون على المستوى الثانوي ،أما التشغيل معا (ذكور وإناث) فيكون لمستوى التعليم المتوسط.

الجدول رقم (70): المشغلين في السوق الجزائري بدون شهادة (بدون تعليم، مستوى ابتدائي،متوسط،ثانوي)حسب الجنس وبالنسبة المئوية% خلال الفترة(2010-2017)

	بدون تعليم العاملين		التعليم الابتدائي العاملين		التعليم المتوسط العاملين		التعليم الثانوي العاملين	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
2010	49,1	5,7	72,9	8,6	67	10,1	64,1	14,7
2011	44,7	3,8	69,4	6,5	62,5	9,5	59,9	15,3
2012	41,5	4,8	68,9	7,4	67,1	10,1	59,8	15,6

2013	44,5	4,6	70,8	7,6	70,4	10,6	60,2	15,7
2014	39,5	3,5	65,7	6,5	66,4	9,3	57,7	13,9
2015	38,1	3,6	66	7,3	66,3	10,4	58,6	15,4
2016	34,4	3,7	65,2	6,8	68,8	10,1	60,2	15
2017	36,1	4	64,8	7,6	66,1	10,6	57,9	15,2
المتوسط	**40,99**	**4,21**	**67,96**	**7,29**	**66,83**	**10,09**	**59,80**	**15,10**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (تقارير من 2010-2017)

الرسم البياني رقم (27): المشغلين في السوق الجزائري بدون شهادة (بدون تعليم، مستوى ابتدائي،متوسط،ثانوي)حسب الجنس وبالنسبة المئوية% خلال الفترة(2010-2017)

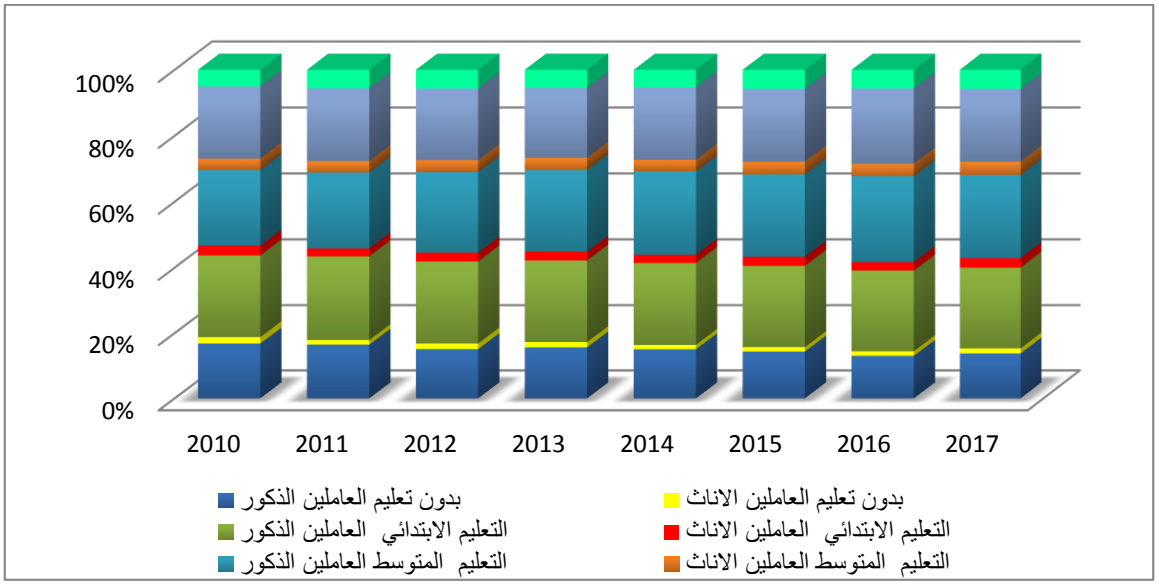

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

المطلب الثاني: المشغلين (بدون شهادة، شهادة التكوين المهني، شهادة التعليم العالي) في الجزائر خلال الفترة حسب الجنس وبالنسب المئوية (2010-2017).[1]

الفرع الأول: المشغلين (بدون شهادة، شهادة التكوين المهني، شهادة التعليم العالي) بالنسب المئوية[2]

[1] **ONS** :ibid.**p02-08-09.**
[2] **ONS** :ibid.**p10-09.**

من خلال معطيات الجدول رقم (71) نستنتج أن حاملي شهادات **التعليم العالي** لهم اكبر نسبة من التشغيل حيث بلغت 40.67% سنة 2010، لترتفع إلى 42.63% سنة 2017، بينما نسبة تشغيل حاملي شهادت **التكوين المهني** قدرت ب 37.47% سنة 2010 لتنخفض إلى 35.52% سنة 2017، فيما يخص المشغلين **بدون شهادة** فكانت نسبتهم قليلة تتراوح بين 19 و21% خلال الفترة 2010 إلى 2017.

الجدول رقم (71): المشغلين في السوق الجزائري (بدون شهادة ،شهادة العليم العالي،شهادة التكوين المهني) بالنسب المئوية% خلال الفترة(2010–2017)

بدون شهادة	ت العالي	تكوين	
21,86	40,67	37,47	**2010**
21,43	42,26	36,32	**2011**
20,53	43,59	35,87	**2012**
20,73	42,52	36,75	**2013**
21,84	41,57	36,59	**2014**
22,04	42,08	35,88	**2015**
19,38	42,76	37,86	**2016**
21,86	42,63	35,52	**2017**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (تقارير من 2010-2017)

الرسم البياني (28): مجموع المشغلين (دون شهادة ،شهادة التكوين، التعليم العالي) في الجزائر من 2010 إلى 2017

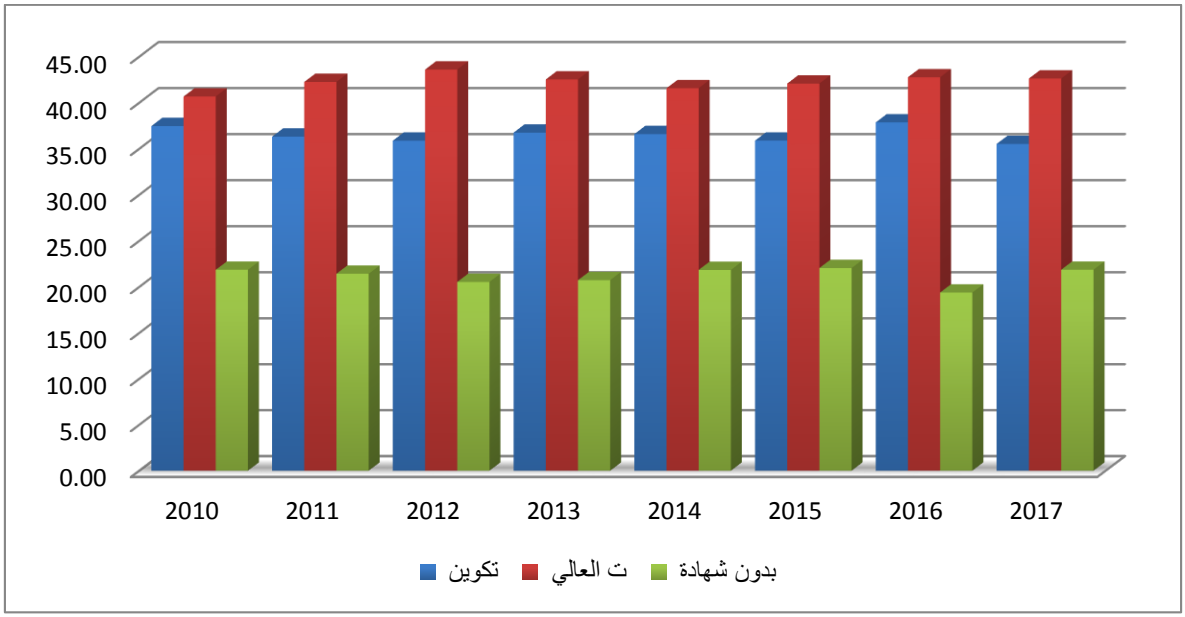

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

الفرع الثاني: المشغلين (دون شهادة ،شهادة التكوين، التعليم العالي) حسب الجنس

من خلال معطيات الجدول رقم(72) وتقارير الديوان الوطني للإحصاء، تبين لنا أن نسبة العاملين ذكور تفوق نسبة الإناث في كل السنوات، فذكور التكوين المهني لهم اكبر نسبة تشغيل من الناشطين اقتصاديا في الجزائر ب80.3% سنة 2010 لتنخفض إلى 76.5% سنة 2016 و 71 % سنة 2017، أما ما يتعلق بذكور التعليم العالي فقدرت نسبتهم من المجموع 77.6% سنة 2010و 72.4% سنة 2017 ،أما الذكور المشغلين بدون شهادة بلغت نسبتهم 59% سنة 2010 لتنخفض إلى49.6% سنة 2014 وترتفع من جديد إلى 55.8% سنة 2017.

بخصوص الإناث اللواتي يحمل شهادة التعليم العالي هن أكثر تشغيل من مجموع النشطين اقتصاديا، حيث بلغت نسبتهن في المتوسط خلال الفترة (2010-2017) 51.75% لتأتي ثاني نسبة من ناحية التشغيل اللواتي يحمل شهادة التكوين المهني ب 33.7% خلال نفس الفترة ونسبة 6.44% في المتوسط للعاملات بدون أي شهادة.

نستنتج في الأخير:اكبر نسبة التشغيل في المتوسط خلال الفترة من (2010-2017) تعود لحاملي شهادات التعليم العالي ب 42.26% ثم تليها نسبة تشغيل حاملي شهادات التكوين المهني ب 36.53% وفي الأخير نسبة 21.21% للذين لا يملكون أي شهادة.إضافة إلى أن تشغيل الذكور أكثر لحاملي شهادات التكوين المهني أما الإناث فالتشغيل يكون لحاملات شهادات التعليم العالي.حسب تقارير الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم (72): المشغلين في السوق الجزائري (بدون شهادة ،شهادة العليم العالي،شهادة التكوين المهني)حسب الجنس و بالنسب المئوية% خلال الفترة(2010-2017)

	التكوين المهني العاملين		التعليم العالي العاملين		بدون شهادة العاملين	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
2010	80,3	33	77,6	45,4	59,3	6,8
2011	75	35	75,5	52,5	58,2	6,7
2012	75,9	36,1	78,6	57,5	57,5	6,6
2013	80,1	37,1	77,5	58,1	59,5	6,6
2014	76,8	32,6	73,4	50,9	59,2	6,1
2015	74	33,2	75	50,7	59,9	5,95
2016	76,5	32,5	73,5	49,6	49,6	6,2
2017	71	30,4	72,4	49,3	55,8	6,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (تقارير من 2010-2017)

الرسم البياني رقم (29):المشغلين في السوق الجزائري (بدون شهادة ،شهادة العليم العالي،شهادة التكوين المهني)حسب الجنس و بالنسب المئوية% خلال الفترة(2010-2017)

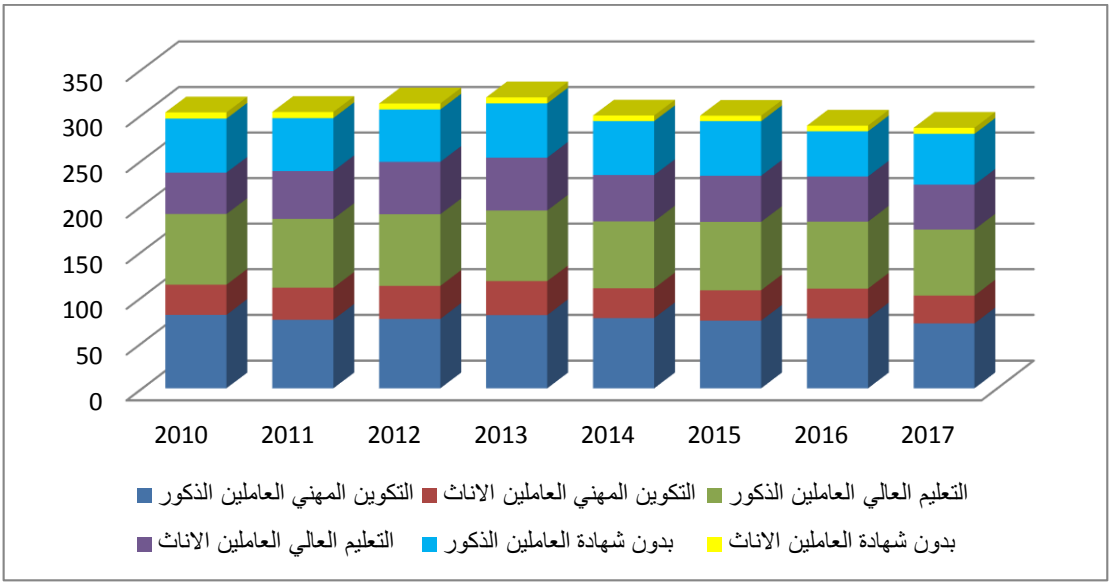

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

المطلب الثالث: البطالين (بدون شهادة، شهادة التكوين المهني، شهادة التعليم العالي) في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).حسب الجنس وبالنسب المئوية

الفرع الأول: البطالين (بدون شهادة، شهادة التكوين المهني، شهادة التعليم العالي) بالنسب المئوية

من خلال معطيات الجدول رقم (73) نستنتج أن حاملي شهادات **التعليم العالي** لهم اكبر نسبة من البطالة حيث بلغت 51.14% سنة 2010، لتنخفض إلى 38.42% سنة 2011 بمعدل نمو 24.9-% لترتفع سنة 2013 بمعدل نمو 11.1% لتنخفض من جديد إلى 36.66% سنة 2017 وبمعدل نمو 9.5-%، بينما نسبة البطالة حاملي شهادات **التكوين المهني** قدرت ب31.81% سنة 2010 لترتفع إلى38.9% سنة 2011 وبمعدل نمو 20.1% لتصل إلى 37.51% سنة 2017، فيما يخص البطالين **بدون شهادة** فكانت نسبتهم قليلة بين17 و25% من سنة 2010 إلى سنة 2017 وبمعدل نمو يتراوح بين 37% و14%.

الجدول رقم (73): البطالين في السوق الجزائري (بدون شهادة ،شهادة العليم العالي،شهادة التكوين المهني) بالنسب المئوية% خلال الفترة(2010-2017)

بدون شهادة البطالة	ت العالي البطالة	تكوين لبطالة	
17,05	51,14	31,81	**2010**

2011	38,19	38,42	23,39
2012	33,01	33,76	33,23
2013	36,46	37,50	26,04
2014	35,64	40,84	23,51
2015	37,01	35,99	27,00
2016	36,93	40,53	22,53
2017	37,51	36,66	25,83

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (تقارير من 2010-2017)

الرسم البياني (30): مجموع البطالين (دون شهادة ،شهادة التكوين، التعليم العالي) في الجزائر

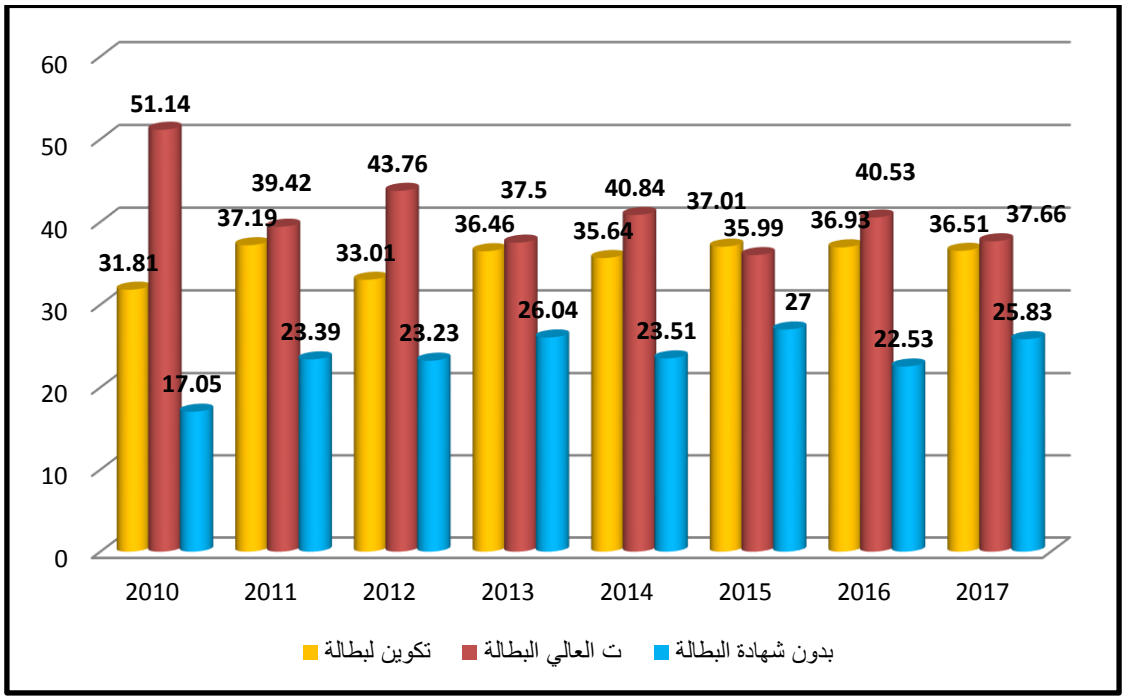

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

الفرع الثاني: البطالين (دون شهادة ،شهادة التكوين، التعليم العالي) حسب الجنس

من الجدول رقم(74) تبين لنا اكبر نسبة بطالة تعود لذكور التكوين المهني مقدرة ب10.77% في المتوسط خلال الفترة من (2010-2017)، ثم تأتي بعدها نسبة البطالة لذكور التعليم العالي ب 10.35%، وفي الأخير نسبة 8.43% لذكور بدون شهادة وذلك خلال نفس الفترة.

أما فيما يخص الإناث فتعود اكبر نسبة بطالة في المتوسط لحاملات شهادة التعليم العالي ب 23.1%، ثم تليها نسبة 19.63% لحاملات شهادات التكوين المهني، وفي الأخر نسبة 12.71% للواتي لا يملكن أي شهادة خلال الفترة (2010-2017).

نستنتج أن:فيما يتعلق بالبطالة الكلية (الذكور والإناث) فتعود إلى حاملي شهادات التعليم العالي بنسبة في المتوسط خلال الفترة (2010-2017) ب39.36% ،لتأتي نسبة 35.82% في المتوسط لحاملي شهادات التكوين المهني، ونسبة 24.82% للذين لا يملكون أي شهادة.

قدر معدل النمو لبطالة التعليم العالي في المتوسط خلال الفترة (2010-2017) ب3.7-%، أما معدل النمو لبطالة التكوين المهني خلال نفس الفترة 2.8%، ليبقي معدل نمو لبطالة الدين لا يملكون أي شهادة ب8.7% فنستنتج أن بطالة التعليم العالي انخفضت خلال ستة سنوات ب 3.7% ونأمل انخفاض أكثر في المستقبل.

الجدول رقم (74): البطالين في السوق الجزائري (بدون شهادة ،شهادة العليم العالي،شهادة التكوين المهني)حسب الجنس و بالنسب المئوية% خلال الفترة(2010-2017)

	التكوين المهني البطالين		التعليم العالي		بدون شهادة	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
2010	8,6	19,2	11,1	33,6	7,2	7,7
2011	9,8	22,2	9,5	22,7	7,8	11,8
2012	10,5	20,2	13,1	18,3	10,4	20,5
2013	10,7	17,3	9,7	19,1	7,5	12,5

2014	11,4	17,4	10,9	22,1	8,4	10,6
2015	12,3	16,9	8,2	20,2	9,6	11,7
2016	10,5	21,3	10,2	24,7	7,1	12,3
2017	12,4	22,6	10,1	24,1	9,5	14,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (تقارير من 2010-2017)

الرسم البياني رقم (31):البطالين في السوق الجزائري (بدون شهادة ،شهادة العليم العالي،شهادة التكوين المهني)حسب الجنس و بالنسب المئوية% خلال الفترة(2010-2017)

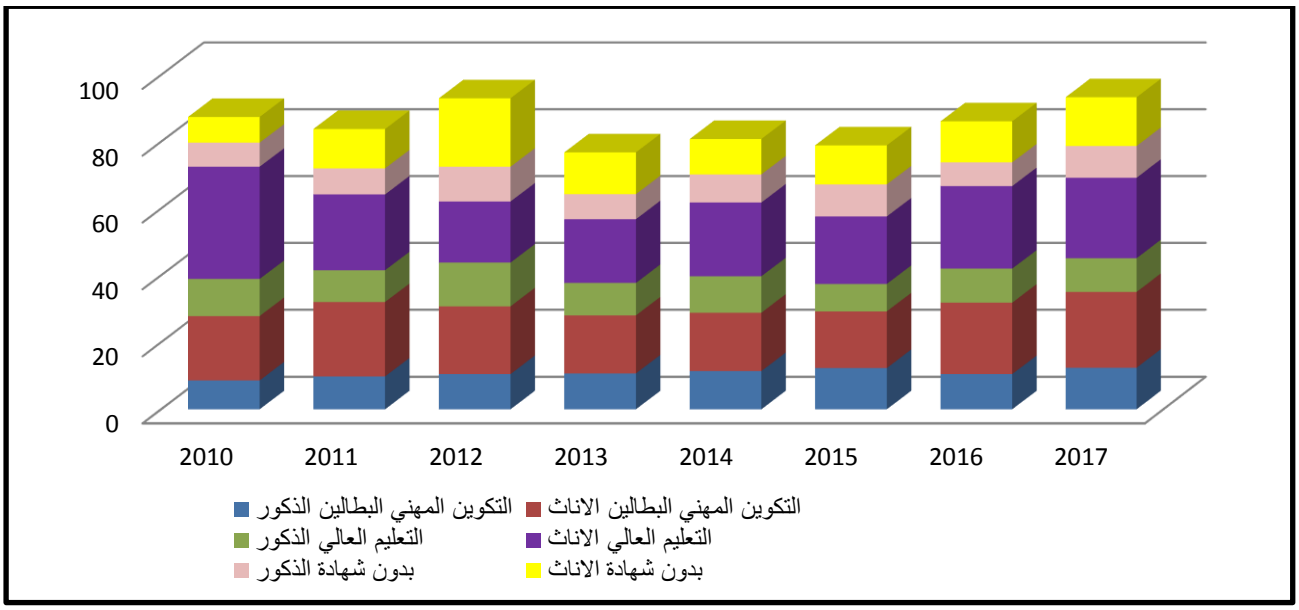

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

الفرع الثالث:تكلفة البطال حامل شهادة (التعليم العالي والتكوين المهني) خلال الفترة من (2010-2015) في الجزائر من خلال الجدول الموالي نستنتج أن تكلفة البطال في قطاع التعليم العالي نسبها متغيرة، بحيث قدر معدل نمو من سنة 2010 إلى 2011 ب72.2 % و20.1% خلال الفترة 2011الى 2012، لينخفض إلى 8.6-% سنة 2013 و17.4-% سنة 2014، ليرتفع من جديد إلى 15.5% سنة 2015.

فالبطال الجامعي يكلف ما بين (137481دج و214570دج) للسنة الواحدة في الجزائر.

فكان معدل النمو في المتوسط خلال الفترة (2010-2015) مقدر ب 16.37%، أما تكلفة البطال الواحد لقطاع التعليم العالي خلال نفس الفترة قدرت ب 230207 دج.

الجدول رقم (75): تكلفة البطال حامل شهادة التعليم العالي 2010-2015

	عدد المتخرجين	نسبة البطالة	عدد البطالين	ميزانية التعليم العالي	تكلفة البطال الواحد
2010	246743	51,14	126184	17348000000	137481,37
2011	233879	38,42	89856	21283000000	236855,93
2012	288602	33,76	97432	27717000000	284475,22
2013	271430	37,50	101786	26458000000	259936,88
2014	309013	40,84	126201	27079000000	214570,56
2015	336497	36,00	121139	30033000000	247921,97

المصدر: نسبة البطالة من الديوان الوطني للإحصاء ،عدد المتخرجين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجريدة الرسمية بخصوص الميزانية من سنة (2010-2015) أما حساب عدد البطالين والتكلفة من طرف الباحثة .

من خلال الجدول الموالي نستنتج أن تكلفة البطال في قطاع التكوين المهني هي أيضا نسبها متغيرة، بحيث قدر معدل نمو من سنة 2010 إلى 2011 ب22.7 % و38.4% خلال الفترة 2011الى 2012، لينخفض إلى 10.3-% سنة 2013 و6.4 -% سنة 2015 وذلك بسبب الانخفاض في ميزانية القطاع .

فبطال التكوين المهني يكلف ما بين (4589دج و8139دج)للبطال الواحد خلال سنة في الجزائر.

كان معدل النمو في المتوسط خلال الفترة (2010-2015) مقدر ب 13.76%، أما تكلفة البطال الواحد لقطاع التكوين المهني خلال نفس الفترة قدرت ب 6975.62 دج.

الجدول رقم (76): تكلفة البطال حامل شهادة التكوين المهني 2010-2015

	عدد المتخرجين	نسبة البطالة	عدد البطالين	ميزانية التكوين	تكلفة البطال الواحد
2010	195157	31,81	62079	284900000	4589,28
2011	178096	38,19	68015	383200000	5634,06
2012	190843	33,01	62997	491300000	7798,75
2013	186858	36,44	68091	476300000	6995,05
2014	159661	35,64	56903	494900000	8697,23
2015	168629	37,01	62410	508000000	8139,77

المصدر: نسبة البطالة من الديوان الوطني للإحصاء ،عدد المتخرجين من وزارة التكوين المهني، الجريدة الرسمية بخصوص الميزانية من سنة (2010-2015) أما حساب عدد البطالين والتكلفة من طرف الباحثة .

الرسم البياني رقم (32): تكلفة التعليم العالي والتكوين المهني بالدينار الجزائري خلال الفترة (2010-2015)

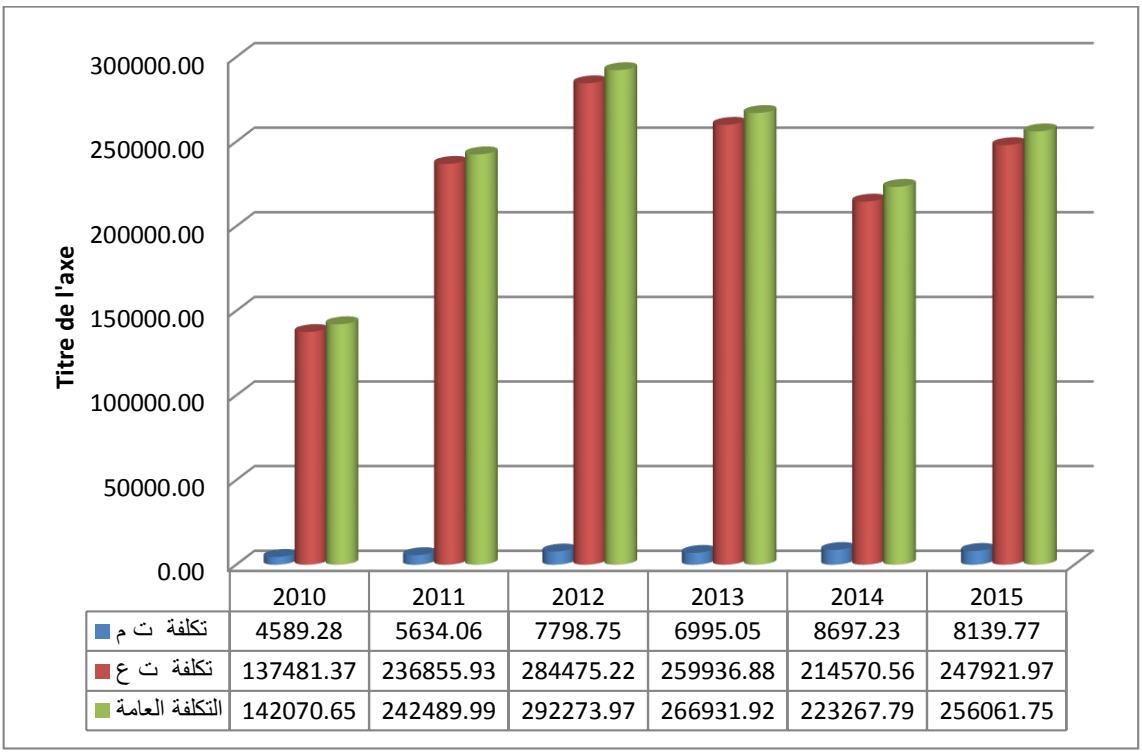

المصدر: من خلال الجدولين السابقين

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن تكلفة بطالة قطاع التعليم العالي هي كبيرة جدا مقارنة لتكوين مع تكلفة بطالة التكوين المهني، وهذا راجع إلى أن ميزانية التعليم العالي هي اكبر من ميزانية التكوين المهني من جهة ونسبة متخرجين التعليم العالي هي اكبر من نسبة متخرجين التكوين المهني من جهة أخرى.

من الجانب المالي يمكن أن نقول أن تكلفة البطالين تعتبر تكلفة الضائعة لأن الجزائر تنفق مبالغ مالية كبيرة جدا على منظومة التربية مقارنة مع باقي القطاعات ولكن هناك فئة من البطالين.

أما من الناحية الاقتصادية فتكلفة البطالين حاملين شهادات لا تعتبر تكلفة ضائعة، بل تعتبر مخزون يستهلك في المستقبل من جهة، وكدى نسبة من المتقفين في المجتمع من جهة أخرى.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين البطالة وعدة متغيرات باستخدام برنامج eviews8

بالاعتماد على الدراسات السابقة و الأدبيات النظرية سيتم محاولة اختبار العلاقة السببية التي قد توجد بين البطالة (TC)كمتغير تابع و كل من: نفقات التربية (GDPE) ونفقات التعليم العالي (GDPES) ونفقات التكوين المهني(GDPFP) ، الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد(GDPC) ، عدد الطلبة المسجلون في التربية(NIE)، والمسجلون في التعليم العالي (NIES)والمسجلون في التكوين المهني(NIFP) كمتغيرات مستقلة يمكنها أن تعطي تفسيرا معنويا للبطالة، في هذا الفصل سيتم الاعتماد على برنامج eviews8 من أجل معالجة السلاسل الزمنية حيث تم اعتماد الفترة الزمنية الممتدة بين 1962-2015.

قسم **المبحث** إلى:

المطلب الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الثاني: بناء نموذج البحث.

المطلب الثالث: النتائج و المناقشة.

المطلب الأول: الطريقة و الأدوات

الفرع الأول: اختبار متغيرات النموذج

تخضع اختبار المتغيرات للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى و للدراسات السابقة بالدرجة الثانية حيث أن معدل البطالة (TC) يتأثر بعدة متغيرات نذكر نفقات التربية (GDPE) ونفقات التعليم العالي (GDPES) ونفقات التكوين المهني(GDPFP) ، الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد(GDPC) ، عدد الطلبة المسجلون في التربية(NIE)، والمسجلون في التعليم العالي (NIES)والمسجلون في التكوين المهني(NIFP) .

تعتمد الدراسات على المنهج الكمي القياسي المناسب لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و ذلك من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا Fully modified least squars (fmols) الأساس المعتمد في جمع بيانات الدراسة هو الأساسي السنوي (1962-2015) و كان مصدر هذه المعلومات الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي .

الفرع الثاني: صياغة النموذج

يتم صياغة النموذج على الشكل التالي:

$TC=f(gdpct,gdpfpt,gdpet,gdpest,nifpt,niet,niest)$....1 حيث:

- معدل البطالة TC

- معدل الناتج الاجمالي الخام للفرد الواحد في السنة t ممثل فيGDPCt

- معدل نفقات التكوين المهني في السنة t ممثل فيGDPCfpt

- معدل نفقات التربية في السنة t ممثل في GDPCet

- معدل نفقات التعليم العالي في السنة t ممثل في GDPest

- معدل المسجلون في التكوين المهني في السنة t ممثل في NIfpt

- معدل المسجلون في التربية في السنة t ممثل في NIet

- معدل المسجلون في التعليم العالي في السنة t ممثل في NIest

المطلب الثاني: بناء نموذج البحث

غالبا ما تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية غير مستقرة هذا ما يخلف عادة ما يسمى "بالانحدار الزائف" لهذا السبب وجب دراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية قبل تحديد العلاقة في المدى الطويل.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تخص المرحلة الأولى من هذه الدراسة التعرف على خصائص السلاسل الزمنية (بدون اتجاه عام و لا جدر أحادي، مركبة الاتجاه العام، الجدر الأحادي) يسمح كل من اختبار ADF ديكي فورل الموسع و PP فيليبس بيرون بالكشف عن مدى استقرارية السلاسل الزمنية على أساس المستوى أو الأصل (level) و على أساس الفرق الأول (1^{st} différence) و الفروق الثانية(2^{dn} différence) من الضروري ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس الدرجة للتحدث عن تكامل متزامن في هذه المرحلة نستعين باختبارين ADFو PP للإجراء اختبار الجذور الوحدية.

يتم تقديم النماذج الخاصة بالسلاسل الزمنية حسب طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

1- بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد (GDPC):

$$\Delta \text{ GDPC } = p \text{ GDPC }_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ GDPC }_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots 1 \text{ none}$$

$$\Delta \text{ GDPC } = p \text{ GDPC }_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ GDPC }_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 2 \text{ intercept}$$

$$\Delta \text{ GDPC } = p \text{ GDPC }_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ GDPC}_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots 3 \text{ trend end intercept}$$

2-بالنسبة لنفقات (GDe) :

Δ GDe =p GDe $_{t-1}$ – $\sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta$ GDe $_{t-j+1}$+ε_t……1 none

Δ GDe =p GDe $_{t-1}$ – $\sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta$ GDe $_{t-j+1}$+c+ε_t……..2 intercept

Δ GDe =p GDe $_{t-1}$ – $\sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta$ GDe $_{t-j+1}$+c+b_t+ε_t……3 trend end intercept

3-بالنسبة (GDfp):

Δ GDfp =p GDfp $_{t-1}$ – $\sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta$ GDfp $_{t-j+1}$+ε_t……1 none

Δ GDfp =p GDfp $_{t-1}$ – $\sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta$ GDfp $_{t-j+1}$+c+ε_t……..2 intercept

Δ GDfp =p GDfp $_{t-1}$ – $\sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta$ GDfp $_{-j+1}$+c+b_t+ε_t……3 trend end intercept

4-بالنسبة (GDes):

Δ GDes =p GDes $_{t-1}$ – $\sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta$ GDes $_{t-j+1}$+ε_t……1 none

Δ GDes =p GDes $_{t-1}$ – $\sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta$ GDes $_{t-j+1}$+c+ε_t……..2 intercept

Δ GDes =p GDes $_{t-1}$ – $\sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta$ GDes $_{-j+1}$+c+b_t+ε_t……3 trend end intercept

بالنسبة (NIe):

$$\Delta \text{ NIe} = p \text{ NIe}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ NIe}_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots 1 \text{ none}$$

$$\Delta \text{ NIe} = p \text{ NIe}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ NIe}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 2 \text{ intercept}$$

$$\Delta \text{ NIe} = p \text{ NIe}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ NIe}_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots 3 \text{ trend end intercept}$$

بالنسبة (NIfp):

$$\Delta \text{ NIfp} = p \text{ NIfp}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ NIfp}_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots 1 \text{ none}$$

$$\Delta \text{ NIfp} = p \text{ NIfp}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ NIfp}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 2 \text{ intercept}$$

$$\Delta \text{ NIfp} = p \text{ NIfp}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ NIfp}_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots 3 \text{ trend end intercept}$$

بالنسبة (NIes):

$$\Delta \text{ NIes} = p \text{ NIes}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ NIes}_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots 1 \text{ none}$$

$$\Delta \text{ NIes} = p \text{ NIes}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ NIes}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 2 \text{ intercept}$$

$$\Delta \text{ NIes} = p \text{ NIes}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ NIes}_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots 3 \text{ trend end intercept}$$

بالنسبة (TC):

$$\Delta \text{ TC} = p \text{ TC}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ TC}_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots 1 \text{ none}$$

$$\Delta \text{ TC} = p \text{ TC}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta \text{ TC}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 2 \text{ intercept}$$

$$\Delta TC = p\ TC\ s_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \Delta\ TC_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots 3 \text{ trend end intercept}$$

حيث:

a. Δ GDPC : التفاضل الأول لمعدل الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد.

b. Δ GDPf : التفاضل الأول لمعدل نفقات التكوين المهني.

c. Δ GDPe : التفاضل الأول لمعدل نفقات التربية.

d. Δ GDes : التفاضل الأول لمعدل نفقات التعليم العالي.

e. ΔNie التفاضل الأول لمعدل المسجلين في التربية.

f. Δ NIfp التفاضل الأول لمعدل المسجلين في التكوين المهني.

g. ΔNIes التفاضل الأول لمعدل المسجلين في التعليم العالي.

h. ΔTC التفاضل الأول لمعدل البطالة.

P: عدد التاخرات تم تحليله في هذه الدراسة باستعمال معامل AIC modified

(1): نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى.

(2): نموذج الانحدار الذاتي بوجود قاطع.

(3): نموذج الانحدار الذاتي بوجود قاطع و اتجاه عام.

الفرع الثاني: اختبار ADF و pp يقوم على الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية العدمية: $\emptyset_{=} 1H_O$
- الفرضية البديلة: $|\emptyset_j| < 1H_1$

قبول الفرضية العدمية H_0 يعني وجود جذور وحدية و عدم استقرار السلاسل الزمنية و باستبدال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير $Ø_j$ في النماذج الثلاث السابقة نحصل على $tØ_j$ أكبر من إحصائية student الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 أي عدم استقرار السلاسل الزمنية ونقبل H1.

المطلب الثالث: النتائج و المناقشة

لدراسة السلاسل الزمنية للمتغيرات المذكورة سابقا نستعين ببرنامج Eviews8:

الفرع الأول: اختبار استقرارية للمتغيرات

1- إختبار الجذور الوحدة عند ADF (Augmented Dickey-Fuller):

- **عند المستوى :level**

- GDPe معدل الإنفاق على التربية

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة غير مستقرة	-2.596	-2.917	-3.560	-3.1446
	-3.177	-3.496	-4.140	-3.6886
	-1.612	-1.947	-2.609	-0.3876

GDPes معدل الإنفاق على التعليم العالي

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة غير مستقرة	-2.607 -3.196 -1.611	-2.938 -3.529 -1.949	-3.610 -4.211 -2.625	-1.5021 -2.3346 -0.1174

GDPfp معدل الإنفاق على التكوين المهني

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة غير مستقرة	-2.611 -3.202 -1.611	-2.945 -3.540 -1.950	-1.529 -4.234 -2.630	-1.5299 -1.9451 -0.6456

Nie معدل المسجلين في التربية

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة غير مستقرة	-2.607 -3.324 -1.611	-2.938 -3.759 -1.949	-3.610 -4.728 -2.625	-2.1087 -2.9863 3.4157

Nies معدل المسجلين في التعليم العالي

	10%	5%	1%	t. stat

-0.4879	-4.004	-3.098	-2.690	**السلسلة غير مستقرة**
-1.2719	-4.800	-3.791	-3.342	
-1.9680	-2.740	-1.968	-1.604	

NIfp معدل المسجلين في التكوين المهني

t. stat	1%	5%	10%	
-0.4979	-3.596	-2.933	-2.604	**السلسلة غير مستقرة**
-1.7486	-4.192	-3.520	-3.191	
-1.4051	-2.621	-1.948	-1.611	

TC معدل البطالة

t. stat	1%	5%	10%	
-0.3940	-3.661	-2.960	-2.619	**السلسلة غير مستقرة**
-3.6165	-4.616	-3.710	-3.297	
-1.4110	-2.641	-1.952	-1.610	

GDPC معدل الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد.

t. stat	1%	5%	10%	
-0.7912	-3.581	-2.926	-2.601	**السلسلة غير**

-1.3463	-4.170	-3.510	-3.158	**مستقرة**
5.7692	-2.616	-1.948	-1.612	

2- اختبار الجدور الوحدة عند pp (Phillips-Perron):

- **المستوي :**

GDPC معدل الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد.

t. stat	1%	5%	10%	
-0.857	-3.581	-2.926	-2.601	**السلسلة غير مستقرة**
-1.346	-4.170	-3.510	-3.185	
6.082	-2.616	-1.948	-1.612	

GDPe معدل الإنفاق على التربية

t. stat	1%	5%	10%	
-3.155	-3.560	-2.917	-2.596	**السلسلة غير مستقرة**
-3.641	-4.140	-3.496	-3.177	
-0.322	-2.609	-1.947	-1.612	

GDPes معدل الإنفاق على التعليم العالي

	10%	5%	1%	t. prob
السلسلة غير مستقرة	-2.607	-2.938	-3.610	-1.327
	-3.196	-3.529	-4.211	-2.334
	-1.611	-1.949	-2.625	-3.014

GDPfp معدل الإنفاق على التكوين المهني

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة غير مستقرة	-2.611	-2.945	-3.626	-1.861
	-3.202	-3.540	-4.234	-2.159
	-1.611	-1.950	-2.630	-0.707

Nie معدل المسجلين في التربية

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة غير مستقرة	-2.607	-2.938	-3.610	-1.789
	-3.196	-3.529	-4.211	-0.589
	-1.611	-1.949	-2.625	2.056

Nies معدل المسجلين في التعليم العالي

	10%	5%	1%	t. stat

4.421	-3.584	-2.928	-2.602	**السلسلة غير مستقرة**
0.421	-4.175	-3.513	-3.186	
7.720	-2.617	-1.948	-1.612	

NIfp معدل المسجلين في التكوين المهني

t. stat	1%	5%	10%	
-0.468	-3.596	-2.933	-2.604	**السلسلة غير مستقرة**
-1.880	-4.192	-3.520	-3.191	
1.531	-2.621	-1.948	-1.611	

TC معدل البطالة

t. stat	1%	5%	10%	
-0.758	-3.661	-2.960	-2.619	**السلسلة غير مستقرة**
-0.748	-4.284	-3.562	-3.215	
-1.378	-2.641	-1.952	-1.610	

التفسير:

بما أن tcal>ts عند مستويات الثقة 1%،5% و 10% عند كل المتغيرات(GDPC-GDPE-GDPES-GDPFP-NIE-NIES-NIFP-TC) نقول إذن أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى حسب اختبار **Augmented Dickey-Fuller** و **Phillips-Perron**.

3- إختبار الجذور الوحدة (Augmented Dickey-Fuller):

عند الفروق الأولى:

GDPe معدل الإنفاق على التربية

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة	-2.597	-2.918	-3.562	-8.053
مستقرة	-3.178	-3.498	-4.144	-8.077
	-1.612	-1.947	-2.610	-8.126

GDPes معدل الإنفاق على التعليم العالي

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة	-2.615	-2.946	-3.643	-5.400

-5.333	-4.267	-3.552	-3.209	**مستقرة**
-5.468	-2.636	-1.951	-1.610	

GDPf معدل الإنفاق على التكوين المهني

t. stat	1%	5%	10%	
-5.463	-3.621	-2.943	-2.610	**السلسلة غير**
-5.468	-4.222	-3.536	-3.200	**مستقرة**
-5.543	-2.628	-1.950	-1.611	

Nie معدل المسجلين في التربية

t. stat	1%	5%	10%	
-2.487	-3.689	-2.971	-2.625	**السلسلة**
-3.994	-4.323	-3.585	-3.225	**مستقرة**
-1.412	-2.644	-1.650	-1.610	

Nies معدل المسجلين في التعليم العالي

t. stat	1%	5%	10%	
-3.695	-3.611	-2.944	-2.613	**السلسلة**

-6.952	-4.219	-3.533	-3.198	**مستقرة**
-2.71	-2.632	-1.950	-1.611	

NIfp معدل المسجلين في التكوين المهني

t. stat	1%	5%	10%	
-7.045	-3.610	-2.938	-2.607	**ا السلسلة**
-6.993	-4.211	-3.529	-3.196	**مستقرة**
-6.592	-2.626	-1.949	-1.611	

TC معدل البطالة

t. stat	1%	5%	10%	
-4.223	-3.615	-2.941	-2.600	**السلسلة**
-4.382	-4.219	-3.533	-3.198	**مستقرة**
-4.438	-2.627	-1.948	-1.611	

GDPC معدل الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد.

t. stat	1%	5%	10%	
-9.006	-3.562	-2.918	-2.597	**السلسلة**

مستقرة	-3.175	-3.489	-4.144	-10.171
	-1.612	-1.947	-2.611	-3.271

4- اختبار الجذور الوحدة عند (Phillips-Perron):

عند الفروق الأولى :

GDPC معدل الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد.

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة	-2.597	-2.918	-3.562	-9.061
مستقرة	-3.178	-3.498	-4.144	-10.575
	-1.612	-1.947	-2.610	-6.545

GDPe معدل الإنفاق على التربية

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة	-2.597	-2.918	-3.562	-8.087
مستقرة	-3.178	-3.489	-4.144	-8.132
	-1.612	-1.947	-2.610	-8.164

GDPes معدل الإنفاق على التعليم العالي

	10%	5%	1%	t. prob
السلسلة	-2.612	-2.948	-3.636	-5.679
مستقرة	-3.204	-3.544	-4.243	-5.587
	-1.611	-1.950	-2.632	-5.722

GDPfp معدل الإنفاق على التكوين المهني

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة	-2.610	-2.943	-3.621	-5.540
مستقرة	-3.200	-3.536	-4.226	-5.539
	-1.611	-1.950	-2.628	-5.611

Nie معدل المسجلين في التربية

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة	-2.619	-2.960	-3.661	-3.950
مستقرة	-3.215	-3.562	-4.284	-5.650
	-1.610	-1.952	-2.641	-3.012

Nies معدل المسجلين في التعليم العالي

	10%	5%	1%	t. stat
السلسلة	-2.609	-2.941	-3.6155	-6.406

-6.918	-4.219	-3.533	-3.198	**مستقرة**
-4.933	-2.627	-1.949	-1.611	

NIfp معدل المسجلين في التكوين المهني

t. stat	1%	5%	10%	
-7.026	-3.610	-2.938	-2.607	**السلسلة**
-6.984	-4.211	-3.529	-3.196	**مستقرة**
-6.583	-2.626	-1.949	-1.611	

TC معدل البطالة

t. stat	1%	5%	10%	
-4.490	-3.615	-2.941	-2.609	**السلسلة**
-4.382	-4.219	-3.539	-3.198	**مستقرة**
-4.438	-2.627	-1.949	-1.611	

التفسير:

بما أن tcal<ts بالنسبة للنماذج الثلاثة عند مستويات الثقة 1%،5% و 10% نقول إذن أن سلاسل كل المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى حسب اختبار ADF و PP.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:

تشير نتائج اختبار التكامل الشترك للمتغيرات حسب الجدول التالي إلى وجود عدد علاقات تكامل مشترك تساوى 06 من بين 08 عند مستوى معنوية 1% و5% .

الرسم البياني رقم (33) لسلوك المتغيرات في المدى الطويل

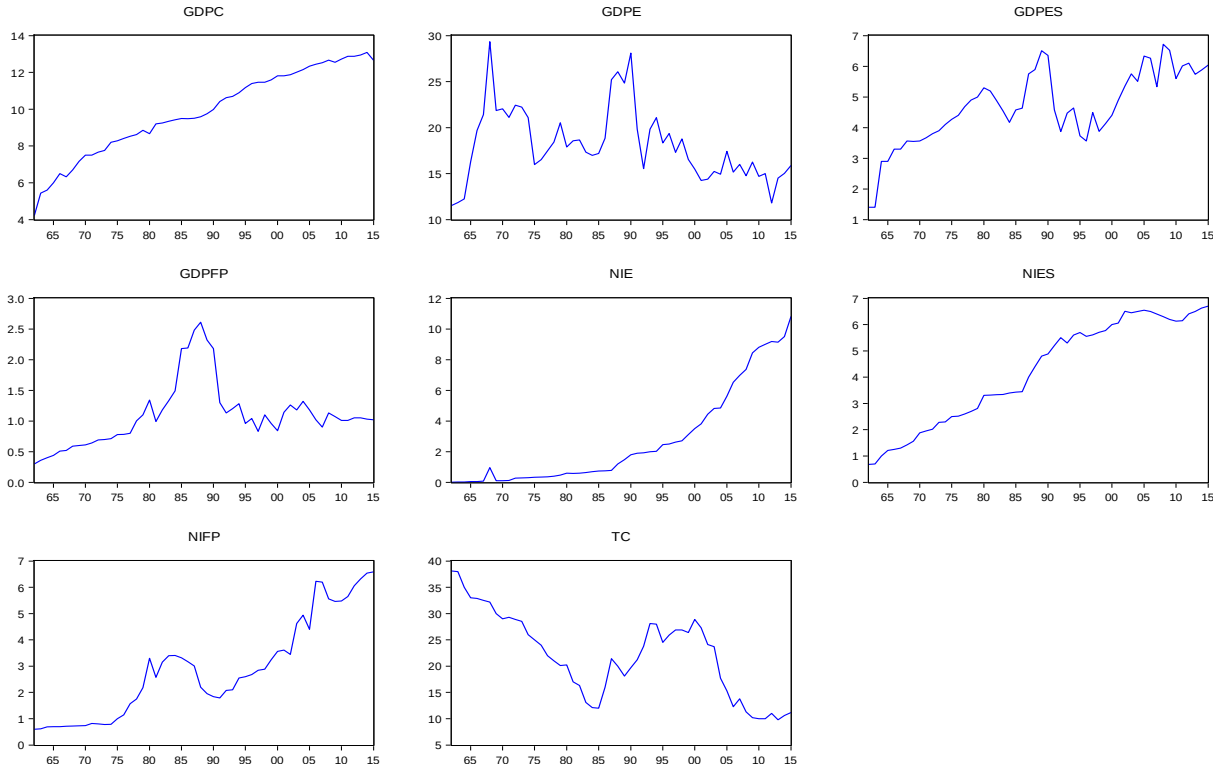

مما سبق تدل النتائج إلى أن المتغير الاقتصادي " معدل البطالة" متكامل تكاملا متزامنا مع باقي المتغيرات ،أي وجود توليفة خطية بين معدل البطالة ومحدداته مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

الفرع الثالث: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا:

يشترط لتطبيق المنهجية (FM ols) باعتبارها إحدى طرق التكامل المشترك أن تكون البواقي للمعادلة ساكنة عند المستوى واذا تحقق هذا الشرط نقول أن المتغيرات المقدرة هي متكاملة .

بما أن السلاسل الزمنية كلها مستقرة عند الفروق الأولى نقول هناك إمكانية وجود تكامل متزامن بين هذه السلاسل، لدراسة العلاقة في المدى الطويل يجب التحقق من أن سلسلة بواقي مستقرة عند المستوى LEVEL بواسطة اختبار ADF ذلك بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى المعدلة سيسمح هذا بتقدير الدالة التي تربط السلاسل الزمنية فيما بينها.

اختبار استقلالية البواقي باستخدام ADF:

	PROB	**T cal**			**القرار**
		%1	%5	%10	
1	0.0245	-3.724	-2.986	-2.632	مستقرة
2	0.0786	-4.374	-3.603	-3.230	مستقرة
3	0.0015	-2.660	-1.955	-1.609	مستقرة

بما أن سلسلة البواقي استقرت عند مستويات الثقة 1%،5% و 10% هذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أي هناك علاقة في المدى الطويل، يمكن تقدير العلاقة بين المتغيرات في الفترة الطويلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS). حيث يتم التحصل على العلاقة في صيغتها الرياضية على الشكل التالي :

TC = -1.00529890426*NIFP + 2.94725152048*NIES - 1.53695352782*NIE - 4.42522756269*GDPFP - 1.5059510382*GDPES - 0.237764333375*GDPE - 1.85974740446*GDPC + 52.5893420683

تشير نتائج الانحدار إلى أن جميع معلمات النموذج هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وقد جاءت إشارتها متوافقة لما كان متوقع له ويمكن تفسير النتائج كما يلي:

- بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد فقد جاءت إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة، فارتفاعه ب 1% يؤدى إلى انخفاض البطالة ب 1.85% .
- بالنسبة إلى المسجلين في التكوين المهني فقد جاءت إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة، فارتفاعه ب 1% يؤدى إلى انخفاض البطالة ب 1.005% .
- بالنسبة إلى المسجلين في التعليم العالي فقد جاءت إشارته موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينه وبين معدل البطالة، فارتفاعه ب 1% يؤدى إلى ارتفاع البطالة ب 2.94% .
- بالنسبة إلى المسجلين في التربية فقد جاءت إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة، فارتفاعه ب 1% يؤدى إلى انخفاض البطالة ب 1.53% .
- بالنسبة إلى الإنفاق العمومي على التكوين المهني فقد جاءت إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة، فارتفاعه ب 1% يؤدى إلى انخفاض البطالة ب 4.42% .
- بالنسبة إلى الإنفاق العمومي على التعليم العالي فقد جاءت إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة، فارتفاعه ب 1% يؤدى إلى انخفاض البطالة ب 1.50% .
- بالنسبة إلى الإنفاق العمومي على التربية فقد جاءت إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة، فارتفاعه ب 1% يؤدى إلى انخفاض البطالة ب 0.23% .

كما تشير قيمة معامل الارتباط $R^2=0.90$ إلى وجود قوة تفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة بالنسبة للمتغير التابع أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر 90% من التغير في المتغير التابع الممثل في البطالة كما يظهر من النتائج أن معلمات النموذج المقدر تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

الرسم البياني (34)يمثل متغيرات الدراسة من سنة 1962-2015.

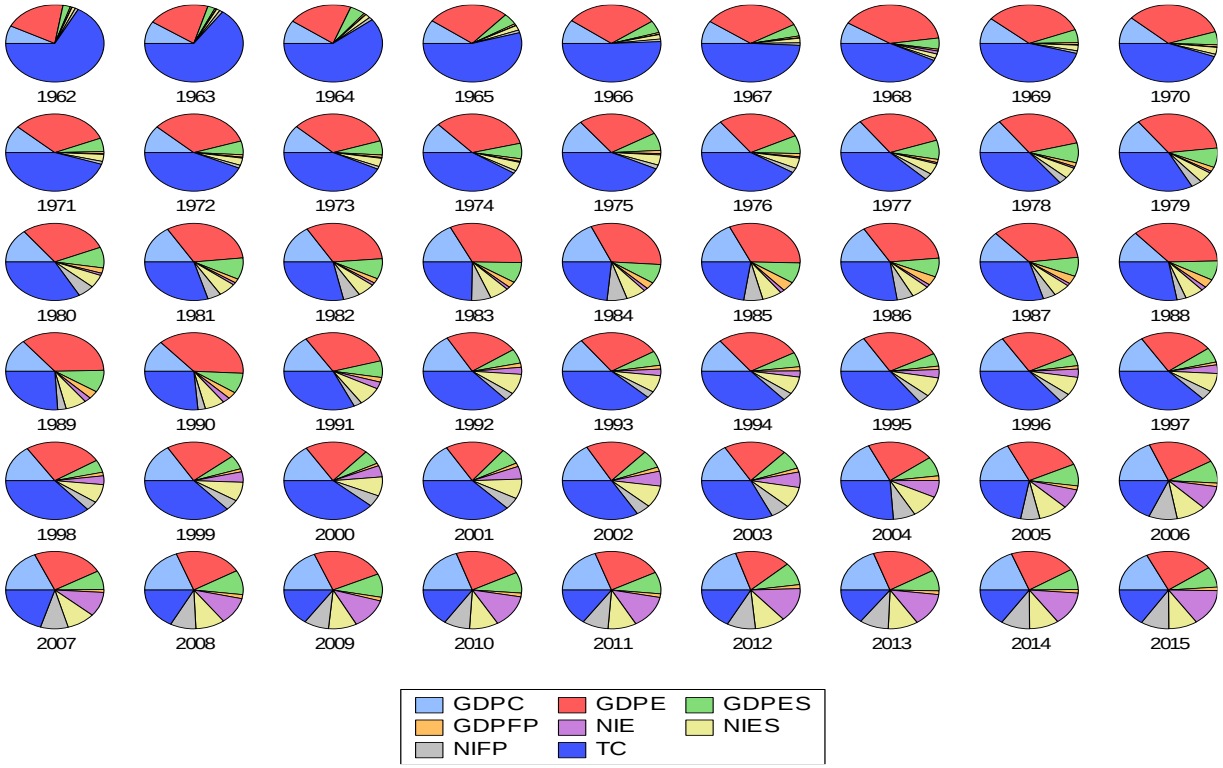

GDPC: الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد GDPf : نفقات التكوين المهني. GDPe : نفقات التربية. GDes : نفقات التعليم العالي. Nie: المسجلين في التربية. NIfp :المسجلين في التكوين المهني.

NIes المسجلين في التعليم العالي. TC: لمعدل البطالة.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اقل إنفاق هو الإنفاق على التكوين المهني، غير أنه هو الذي يحقق اكبر نتيجة في خفض معدلات البطالة والتي قدرت ب 4.42 % في حال ما ارتفع ب 1 % مقارنة ب 0.23% بالنسبة إلى التربية و1.50% بالنسبة للتعليم العالي.

الخلاصة

توصلنا من خلال هذه الدراسة أن سوق العمل الجزائري لا يزال بعيدا لتغطية الطلب على العمل، من خلال ضعف العرض، فالملاحظ أن التشغيل في الجزائر يأتي عن طريق العلاقات الشخصية وبأقل من المهنة وذلك حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ،كما أن المشغلون في قطاع الإدارة والخدمات لهم اكبر نسبة عن باقي القطاعات واغلبهم ذكور أكثر من 60% .

كما أن القطاع الخاص والمختلط مستحوذ على اكبر نسبة من المشغلين مقدرة ب 60% واغلبهم للذكور عكس القطاع العام اغلبه إناث، كما أن مدة الانتظار بعد التخرج للحصول على وظيفة دامت من 2 إلى 3 سنوات .

من مجموع الناشطون اقتصاديا اغلب حاملي شهادات التعليم العالي هم مشغلين ، لتأتي بعدة خريجي التكوين المهني وفي الأخير تأتي فئة عدم حاملي أي شهادة عند مستوى أقل من فئة المحصلين على مستوى تعليمي متوسط.وهذا وفقا لتقارير الديوان الوطني للإحصاء.

كما تبين الدراسة القياسية التي تمت من خلالها محاولة اختبار العلاقة السببية التي توجد بين البطالة وكل من الإنفاق العمومي على مختلف القطاعات الثلاثة (التربية، التكوين المهني، التعليم العالي)، إضافة عن المتغيرات الأخرى أدخلت بعين الاعتبار وهي الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد ،عدد المسجلين في القطاعات الثلاثة،وبعد اختبار النموذج الذي تم بناؤه تبين أن هناك علاقة عكسية بين مجموع المتغيرات ومعدل البطالة بحيث إذا ارتفعت المتغيرات انخفض معدل البطالة، باستثناء نسبة المسجلين في التعليم العالي التي كانت نتيجتها طردية بحيث كلما زاد عدد المسجلين كلما زادت البطالة.

الخاتمة

العامة

لقد شكل التعليم كما سبقت الإشارة إليه محورا رئيسا لكافة الخطط الإنمائية والركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية فهو يحتل أهمية كبيرة في خدمة المجتمع لتطوير البلاد من خلال إسهامه في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها،ونظرا لهذه الأهمية أدرج التعليم في اهتمامات اقتصادية حتى خصص له مجال يعرف باقتصاديات التعليم، وهو ما أثار فضولنا وانجاز هذا البحث والذي من خلاله حاولنا توضيح الأسس النظرية الاقتصادية للتعليم والأسس النظرية المتعلقة بسوق العمل، كما حاولنا من خلاله البحث في العلاقة بين الإنفاق العمومي وعلى التعليم وسوق العمل في الجزائر من خلال إشكالية البحث المتمثلة في **كيف انعكس الانفاق العمومي على التربية والتكوين والتعليم العالي على سوق العمل في الجزائر؟** ؟ والتي حاولنا الإجابة عليها من خلال تنظيم البحث وفق أربعة فصول حيث ركز الفصل الأول على الجانب النظري المتعلق باقتصاديات التعليم حيث حاولنا من خلاله تسليط الضوء على المراحل التي مر بها واهم الرواد الذين نادوا بضرورة التعليم والاستثمار في رأسمال البشري، مع الإشارة إلى علاقة التعليم مع العلوم الأخرى ،إضافة إلى طرق قياس العائد الاقتصادي من التعليم.

كما خصصنا الفصل الثاني للتربية والتعليم العالي والتكوين المهني في الجزائر خلال الفترة (1962-2015) وذلك بإعطاء نظرة شاملة عن تعليم في الجزائر من خلال التعريف والإصلاحات التي مر بها وكذا النفقات العمومية المخصص له.

أما بخصوص الفصل الثالث الذي تعلق بالتشغيل والبطالة في الجزائر ، تطرقنا فيه إلى سوق العمل الجزائري خلال فترة (1967-2016) والى أهم الإجراءات المتبعة للتقليل من البطالة .

لنختم في الأخير بالجانب التطبيقي الذي جاء فيه قياس العلاقة بين التعليم وسوق العمل قياسا علميا في الجزائر .

فبعد المناقشة والتحليلية للموضوع تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج وهي:

النتائج النظرية:

- يعتبر التعليم ذو أهمية بالغة ، فهو مجال واسع حيث خصص له علم يعرف باقتصاديات التعليم.
- للتعليم علاقة طردية بينه وبين العلوم الأخرى، كما هو سبب وصول الدول إلى التنمية الاقتصادية.
- من خلال هذه الدراسة نرى أن الظروف التي مرت بها الجزائر خاصة فترة بعد الاستقلال ظروف قاسية ترتبت عنها آثار سلبية من بينها انتشار الأمية .
- لقد مر قطاع التكوين المهني والتعليم العالي بعدة مراحل رغم قلة الوسائل وصعوبات العقبات التي عاقت نوعا ما سبيله إلا أنه حقق العديد من الأهداف المسطرة.
- فالتكوين المهني والتعليم العالي عليهما الآن أن يهتما أكثر بالتكوين المتواصل الذي يمثل الرهان الحقيقي الاجتماعي و الاقتصادي من أجل رفع تحديات الجهل و الأمية و البطالة.
- كما لعبت النفقات العامة دورا هاما في تحديث هذا القطاع الحيوي من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من المتسربين من التعليم العام من خلال تكوينهم و اكتسابهم للمعرفة و المهارات و الكفاءات.
- فالتكوين المهني قطاع علقت ومازال تعلق عليه السلطات العمومية آمال كبيرة من أجل مساعدتها على مكافحة البطالة.

النتائج التطبيقية واختبار الفرضيات

1- أن الطلب على العمل في الجزائر يكون عن طريق العلاقات الشخصية أكثر من الطرق الأخرى حيث تمثل نسبة 30.91% في المتوسط خلال الفترة (2011-2017) من مجموع طالبي العمل، لتصل نسبة مكتب البحث عن العمل ب26.42 % ثم تبقى نسبة 24.72% و17.93% على التوالي للبحث عن طريق التوجه نحو المؤسسات وطرق أخرى للبحث عن العمل.

2- يمثل التوظيف في أي قطاع من القطاعات نسبة 18.92% في المتوسط خلال الفترة (2008-2017) من مجموع التوظيف، و17.21% تعود إلى التوظيف اقل من المهنة، 16.76% للعمل منخفض الأجر، 15.35% التوظيف بعيدا عن العمل، 13.36% التوظيف لا يتطابق مع الملف الشخصي 11.06% التوظيف خارج الولاية، 7.44% الوظيفة شاقة، كما أن نسب الذكور والإناث متقاربة في معظم الحالات ما عادا في التوظيف خارج الولاية والوظيفة شاقة نسبة الذكور تفوق الإناث بكثير.

3- البحث عن العمل في الجزائر يكون عن طريق العلاقات الشخصية، واغلب الباحتين عن العمل ينتظرون مدة من 2 إلى 3 سنوات للحصول على وظيفة، وأغلب الباحثين يرغبون في العمل في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية وبأقل من مهنتهم.

4- اغلب الناشطين اقتصاديا هم مشغلين بنسبة 42% في المتوسط خلال الفترة 2011-2017 ثم نسبة 28.48% في المتوسط تعود لأصحاب العمل والمستقلين و15.73 % لأصحاب المناصب الدائمة ،ثم تليها نسبة 12.87% للموظفين غير الدائمين ،لتعود اضعف نسبة في المتوسط للناشطين من اجل مساعدة العائلة ب 0.89%.

5- فيما يخص تشغيل الذين لا يملكون شهادة كانت اكبر نسبة في المتوسط 28.28% تعود لمستوى المتوسط وبعدها نسبة مستوى الابتدائي ب 27.63% لتبقي نسبة 27.53% لمستوى الثانوي، وأخر نسبة 16.53% للذين لا يملكون أي مستوى (بدون تعليم).

6- ونستنتج أيضا تشغيل الذكور تكون في مستوى الابتدائي أكثر من المستويات الأخرى، بخصوص الإناث التشغيل أكثر يكون على المستوى الثانوي ،أما التشغيل معا (ذكور وإناث) فيكون لمستوى التعليم المتوسط.

7- اكبر نسبة التشغيل في المتوسط خلال الفترة من (2010-2017) تعود لحاملي شهادات التعليم العالي ب 42.26% ثم تليها نسبة تشغيل حاملي شهادات التكوين المهني ب 36.53% وفي الأخير نسبة 21.21% للذين لا يملكون أي شهادة.إضافة إلى أن تشغيل الذكور أكثر لحاملي شهادات التكوين المهني أما الإناث فالتشغيل يكون لحاملات شهادات التعليم العالي.

8- بالنسبة إلى الإنفاق العمومي على التكوين المهني فقد جاءت إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة، فارتفاعه ب 1% يؤدى إلى انخفاض البطالة ب 4.42% .

9- بالنسبة إلى الإنفاق العمومي على التعليم العالي فقد جاءت إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة، فارتفاعه ب 1% يؤدى إلى انخفاض البطالة ب 1.50% .

10- بالنسبة إلى الإنفاق العمومي على التربية فقد جاءت إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة، فارتفاعه ب 1% يؤدى إلى انخفاض البطالة ب 0.23%.

النتيجة العامة:

رغم كل الجهود التي بذلها كل من قطاع التعليم العالي والتربية والتكوين المهني والأهداف التي حققها هذه القطاعات إلا أنها لازالت تعاني من ضعف في علاقتها مع سوق الشغل كما لوحظ عدم رضا قطاعات سوق العمل للمستوى الذي يظهر به المتخرجون فلا بد على الدولة أن تعطيه الأهمية البالغة حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة له التي من بينها تأهيل الشباب و تكوينهم من أجل الدخول إلى عالم الشغل و بالتالي القضاء على مشكل البطالة.

اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج التطبيقية المتوصل إليها يمكن الحكم على الفرضيات كما يلي:

- الفرضية الأولى القائلة " عدم الاستجابة المطلقة لسوق العمل لطلب الفئات المتخرجة من حاملي الشهادات" تم نفيها وذلك على اعتبار أن نسب التوظيف لدى كل الفئات المتخرجة سواء من حاملي الشهادات العليا أو التكوين المهني هي ليست تامة، أي أن التوظيف يتراوح بنسب مئوية ما بين 21% و42% مما يسمح لنا الجزم على النسبية وليس الإطلاق.

- أما الفرضية الثانية القائلة " هناك غياب شبه تام لسوق العمل من خلال ضعف عرضه " نقبلها جزئيا على اعتبار أن التوظيف في نسبه الواسعة يتم عبر العلاقات الشخصية من جهة ومع طوول مدة انتظار للحصول على وظيفة والقبول بأي منصب مهما كان من جهة أخرى، وهذا أن دل على شيء إنما يدل على ضعف العرض.

- فيما يخص الفرضية الثالثة القائلة " رغم الإنفاق المتزايد للدولة على التعليم بكل مستوياته إلا أن ذلك ليس له الأثر التام على سوق العمل" يتم نفيها جزئيا، بمعني الأثر ليس تام ولكن جزئي، حيث أثبتت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق والتوظيف حيث كلما زاد الإنفاق بنسبة 1% أدى ذلك إلى انخفاض في البطالة بمعدلات نسبية متفاوتة من قطاع إلى أخر بحيث بلغ الانخفاض في البطالة بنسبة 4.42% على مستوى حاملي شهادات التكوين المهني وبنسبة 1.5% على مستوى شهادات التعليم العالي و0.23% لدوى مستويات الابتدائية، المتوسطة والثانوي، كما تمت الإشارة إليه في النتائج.

أفاق الدراسة ومجلات البحث:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها بخصوص هذه الدراسة، تثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع بإمكانها أن تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية أخرى، يمكن ذكر على سبيل المثال المواضيع التالي:

- إذا كان الإنفاق على التعليم إنفاق استثماري فما هو العائد المنتظر الحصول عليه من الاستثمارات في التعليم؟ ومقارنة ذلك بالعوائد المنتظرة من الاستثمارات الأخرى سواء المتعلقة بالعنصر البشري أو غيره؟
- إذا كان الإنفاق التعليمي إنفاقا استهلاكيا فما هي المحددات الخاصة بالطلب على التعليم؟
- ما هي الآليات التي تسمح من تحقيق علاقة وطيدة بين التعليم واحتياجات سوق العمل؟

ولا يفوتنا في نهاية الأطروحة أن نذكر بأن كل عمل بشري لا بد أن يوجد فيه من النقص والهفوات والنقائص فان أحسنا فمن الله وحده فله الحمد والشكر وان جانبنا الصواب فيما سطرناه فلا حيلة لنا فيما كان ،فسبحان من أبى أن يكون الكمال إلا لكتابه " وما تشاءون إلا أن يشاء الله.

المراجع

الكتب بالعربية

1. أبو زيد فهمي(1994) "**وسائل الإدارة العامة**" دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية،مصر.
2. احمد ناثف(2011) "**تعريب التعليم في الجزائر** " دار كنوز الحكمة ،الجزائر.
3. أسامة محمد الغولي . مجدي محمود سقاب(1989) " **أساسيات الاقتصاد السياسي** " دار الجامعة للنشر ،مصر.
4. أسعد محمد مصطفى(2000) " **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة**" المؤسسة الجامعية النشر والتوزيع، بيروت .
5. بسام مصطفى العمري(2014) " **تمويل التعليم العالي واقتصادياته نظرة معاصرة** " دار وائل للنشر، الطبعة 1.
6. بن سالم عبد الرحمان (2012) " **التشريع المدرسي للجزائر** " دار الهدى ،الجزائر ،الطبعة الثانية.
7. بوبكر بن بوزيد (2006) " **المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية** " الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، الجزائر .
8. بوفلجة غياث(1993) " **التربية والتكوين في الجزائر** " ديوان المطبوعات الجامعية.
9. تركي رابح (1990) " **أصول التربية والتعليم** " ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية، الجزائر.
10. حسين عبد اللطيف بعارة وماجد محمد الخطابية(2002) " **الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي**" دار الشروق للنشر،الأردن.
11. حميد خروف (1999) "**الإشكالية النظرية والواقع**" المجتمع نموذج، منشور جامعة منثورى، قسنطينة، دار البحث الجزائر.
12. خليفي (2003)" **دور وحدة التربية في وحدة العالم الإسلامي** " الطبعة الثانية ،دار نشر لبنان.

13.راضية بوزيان (2010) " **إدارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي** " مركز الكتاب الاكادمي، عمان، الأردن.

14.رافده حريري (2014) " **اقتصاديات و تخطيط التعليم في ضوء الجودة الشاملة** " دار المناهج للنشر طبعة الأولى.

15.رونالد ايرفمبرج – روبرت سميث ، ترجمة فريد بشير طاهر(1994) " **اقتصاديات العمل** " دار المريخ للنشر ،السعودية.

16.زكي رمزي(1993) " **الاقتصاد السياسي للبطالة** " مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، مصر.

17.صبحي حموي (2000)" **المنجد في اللغة العربية**" الطبعة الأولى ،دار الشروق ،بيروت.

18.ضياء مجيد الموسوي(1992) " **النظرية الاقتصادية** " تحليل الاقتصاد الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

19.عامر طارق عبد الرؤوف(2009) "**اقتصاديات وتمويل التعليم** " طيبة للنشر والتوزيع ،القاهرة.

20.عبد القادر محمد، عبد القادر عطية (2003)" **الاتجاهات الحديث في التنمية الاقتصادية** " دار جامعة مصر.

21.عبد الله رشدان ونعيم جعنيني (2006)" **المدخل إلى التربية والتعليم** " دار الشروق عمان ، الإصدار الخامس الطبعة الثانية.

22.عبد الله زاهي رشدان (2005) "**اقتصاديات التعليم** " دار وائل للنشر عمان.

23. .علي صالح جوهر (2004) " **التعليم تخطيطه واقتصادياته** " دمياط، دار مهندس للنشر.

24.فاروق شوقي البوهي (2013) " **التخطيط الاستراتيجي واقتصاديات التعليم** " دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .

25.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "**مشروع تقرير حول التكوين المهني**" الدورة ثالثة عشر،ماي 1999.

26.المحسن عايض القحطاني و فيصل بوطيبة (2015)" **اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة** " مجلة بجامعة الكويت مجلس النشر العلمي .

27.محمد العربي ولد خليفة(1989) " **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية** " ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر .

28.محمد الفاروقي ورمضان القدافي(2002) " **التعليم الثانوي في البلاد العربية** " المكتب الجامعي الحديث، مصر.

29.محمد بوعشة(2000) " **أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي** " الطبعة الأولى ، دار الأجيال للنشر، بيروت.

30.محمد جاسم محمد (2001) " **سيكولوجية الإدارة التعليمية المدرسية وأفاق التطور** " دار الثقافة، الطبعة الأولى ،الأردن.

31.محمد رشيدي شبحة (1985)" **الاقتصاد النقدي والمصرفي**" دار الجامعية للنشر ،بيروت ،الطبعة الخامسة.

32.محمد شريف إلمان(1994) " **محاضرات في التحليل الاقتصاد الكلي**" منشورات بريتي، الجزائر.

33.محمد صالح جمال (2006) "**كيفية تعليم أطفالنا بالمرحلة الابتدائية** " دار الشعب، الطبعة 4 لبنان.

34.محمد عزة عبد الموجود(2006)" **هيأة التعليم العالي في الدول العربية" دار** مقدمة لمجلس اتحاد الجامعات العربية الدورة 37 ،بيروت.

35.محمد كما مصطفى(1999) " **تخطيط القوي العاملة** " كتاب الأهرام الاقتصادي ،العدد 141، نشر والتوزيع الأهرام المصرية.

36.محمد مقبل عليمات(2001) " **النظام التربوي الأردني في ضوء النظم التربوية المعاصرة**" الطبعة الأولى، عمان.

37.محمود عباس عابدين (2000) " علم اقتصاديات التعليم الحديث " دار المسيرة اللبنانية ،القاهرة .

38.معهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم " وحدة النظام التربوي " 2005.

39.منير مرسلي سرحان (1981) " اجتماعيات التربية "طبعة 2 ، دار النهضة العربية ،بيروت.

40.منير مرسلي(1977) " التعليم الجامعي المعاصر قضايا واتجاهاته "القاهرة دار النهضة العربية .

41.الموسوعة العربية العالمية (2013)، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع الرياض ،المملكة العربية السعودية.

42.ناصر دادي عدون .عبد الرحمان العايب(2010) " البطالة وإشكالية التشغيل "،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر .

43.نعمة الله نجيب إبراهيم(1997) " **نظرية اقتصاد العمل** " دار الجامعية ،الإسكندرية.

المجلات ،المقالات والمداخلات:

1. احمد بن عياشي "**التعليم العالي في الجزائر وتحديات التنمية المحلية**" ورقة عمل في ملتقى وطني الأول _تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية جامعة زيان عاشور ،الجلفة 2010/05/20.

2. ادوارد غاردانز (2000) " **خلق مناصب العمل في الشرق الأوسط لإفريقيا**" مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.

3. باركة محمد الزين وعبد الكريم مسعودي(2015) **"تحديات التعليم العالي بالجزائر"** المجلة الجزائرية للمالية العامة ،عدد 05.

4. بلحاج فتيحة " **إدماج حاملي شهادات التكوين المهني وتصنيف مساراتهم المهنية النوعية** " المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،العدد الأول، جامعة العلوم الاقتصاد والتجارة والتسيير ،الجزائر ،2010 .

5. بوشيخي عائشة (2014)" **التعليم العالي في الجزائر في أيطار برنامج الإصلاح** _نظام LMD" مجلة المالية العامة،عدد 04.

6. جمال على الدهشان (2003) " **قراءات في اقتصاديات التعليم** " مجلة كلية التربية جامعة المنوفة.

7. حسين موسي عبد الرحيم ومهند حسن إسماعيل " **مدى مواكبة مخرجات برنامج التدريب العملي في الهندسة الميكانيكية بكلية كسلا التقنية وعلاقته باحتياجات سوق العمل"** مجلة العلوم التربية العدد الثاني، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا.2016.

8. خالد عبد الجليل دويكات " **دور التعليم المفتوح في إدارة المعرفة وتنمية الإبداع** " مداخلة في مؤتمر علمي رابع بعنوان :الريادة والإبداع واستراتيجيات لأعمال في مواجهة تحديات العولمة جامعة فيلادلفيا كلية العلوم الإدارية والمالية 15-16-2005/3.

9. خمارة الطاهر وخمارة بوعمامة(2010) " **الالكتروني في قطاع التعليم العالي الدوافع والمعوقات"** مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الخاص: الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي.

10. د.ن.وارسك ، ترجمة محمد عزي ومحمد سالم كعيبه (1997) " **البطالة مشكلة سياسية اقتصادية** " منشورات جامعة قاريونس ،ليبيا.

11. دحماني تربوش، بوطالب نويدر " **فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاساته على معدلات البطالة** " مداخلة ضمن مؤتمر دولي حول ازمة البطالة في الدول العربية 17-18 مارس 2008.

12. زهير صيفي " **دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية** " ورقة عمل في ملتقى وطني الأول _تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة 2010/05/20.

13. شعباني إسماعيل (1999) "**خوصصة الأراضي العمومية في الجزائر**" مجلة الجزائر للاقتصاد ،العدد 09، الجزائر .

14. طاهر جليط " **دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014** " مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد السادس، الجزائر، 2016.

15. عبد الحميد قرومي وعبد القادر شلالى " **انعكاسات العولمة على مسالة البطالة والتشغيل- موقف النيو ليبرالية**" مجلة حوليات جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية وتجارة وتسيير، المركز الجامعي آكلي محند لحاج بالبويرة، الجزائر.2014.

16. على عبد القادر على (2009) " **قياس معدل العائد على التعليم** " المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

17. على عبد الله مداح "**التعليم العالي في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة المخرجات**" ورقة عمل في ملتقى وطني الأول_تقويم دور الجامعة في استجابة لمتطلبات التنمية المحلية ،جامعة زيان عاشور،الجلفة 2009

18. على لطفي ،إيهاب نديم ،أيمن الجماعي(1998) " **تحليل الاقتصاد الكلي** " كلية التجارة ،مكتبة عين شمس القاهرة.

19. على لطفي(2003) " **محاضرة في التنمية الاقتصادية** " كلية التجارة ، جامعة عين الشمس القاهرة.

20. عليان عبد الله الحولي (2013) " **اقتصاديات التعليم** " مجلة الجامعة الإسلامية – غزة ، .

21. عيسي محمد غزالي (2009)" **قياس معدلات العائد من التعليم** " المعهد العربي للتخطيط سلسة دورية العدد التاسع وسبعون.

22. غربي صباح(2008) " **استثمار في التعليم ونظرياته** " مقال لمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ،العددان الثاني والثالث، في جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر قسم علم الاجتماع، جانفي- جوان .

23. كريم نعمة النوري " **التعليم في عصر العولمة** " مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 25 ،نوفمبر 2005، على الموقع www/uluminsania.net/ .

24. ليلي قطاف ، شرف الدين بن غواق ملتقي دولي الجزائر (2013)" **خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع** " مشاركة بعنوان – دراسة تقيميه لدور الدولة في مجال إعداد وتكوين العنصر البشري في الجزائر.

25. الماحي ثريا " **نحو استراتيجي فعالة لخلق علاقة مستمرة بين التعليم وسوق العمل كحل للبطالة وطريق التنمية المستدامة** " مداخلة في ملتقي وطني حول إستراتيجية الحكومة القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ،جامعة المسيلة 15-16 نوفمبر 2011.

26. محمد عجيلة ،مصطفي بن نوي " **ثنائية الشغل والجامعة وفق متطلبات التنمية المحلية** " ورقة عمل في ملتقى وطني الأول _تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة 2010/05/20

27. محمود سلامة الهايشة " **التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية** " مقال في شبكة الالوكة 2016/10/02على الموقع **www.alukah.net**

28. ميلاط صبرينة " **التكوين المهني كإستراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بسوق العمل**" ملتقي وطني حول إستراتيجية التكوين المهني في عالم الشغل، جامعة المسيلة 2012/04/24/23.

29. هنري ليفي وأرسل (2011) "**التربية والعمالة في البلدان المتقدمة** " مستقبليات اليونسكو 71، المجلد 19 العدد 2.

30. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي " **إصلاح التعليم العالي**" الجزائر ، 1971

31. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي" **إصلاح التعليم العالي** " وثيقة داخلية ، الجزائر ،2004

أطروحات الدكتوراه:

1. رابحي بوعبد الله " **دراسة فعالية نفقات التكوين المهني في تحقيق متطلبات سوق العمل (حالة الجزائر)**"، أطروحة دكتوراه ،تخصص مالية عامة جامعة تلمسان 2015-2016.

2. رادي نور الدين "**التكوين المهني في الجزائر وعلاقته بالاندماج في عالم الشغل: دراسة حالة :مركز التكوين المهني إمامة –تلمسان–**"، أطروحة دكتوراه ،تخصص أنثروبولوجيا ، جامعة تلمسان ،2009-2010.

3. صلعة سمية " **اقتصاديات التعليم في الجزائر** " أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان 2015- 2016

4. فردي حماد "**إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من وجهة نظر هيأة التدريس**" دراسة حالة جامعات الجنوب الغربي، أطروحة دكتوراه ، كلية علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، تلمسان 2016-2017.

5. محمد دهان " **الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري**" مقاربة نظرية ودراسة تقييميه لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ،كلية علوم الاقتصاد والتسيير ،جامعة قسنطينة،2009.

القوانين

1. الأمر **رقم 08 مؤرخ في 20جوان 1998** يتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات.
2. **الأمر رقم 35/76** المتضمن التربية والتكوين نشرة المديرية الفرعية للتكوين 1998 .
3. الأمر **رقم 76–35 المؤرخ في 1976/04/16** المتضمن نشرة المديرية الفرعية للتكوين.
4. الأمر **رقم 78– 12 ،المؤرخ في 5 أوت 1978**المتضمن القانون الأساسي العام للعمل .
5. الأمر **رقم 90–235 المؤرخ في 28 جويلية 1990** المتضمن القانون الأساسي لمعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني.
6. الأمر **رقم 90–238 المؤرخ في 15 ماي 1990** المتضمن إنشاء مراكز الدراسة والبحث عن الكفاءات.
7. الأمر **رقم 98–402 المؤرخ في 2 ديسمبر 1998** المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين الشهادات التعليم العالي والمتمهنين السامين وخريجي المعاهد.
8. **القانون رقم 07/08** المؤرخ في 2008/02/23 يتضمن القانون التوجيهي للتكوين .
9. **القانون رقم 08–04** المؤرخ في 23 يناير 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية.
10. **القانون رقم 08–07 المؤرخ في 02/23**/2008 يتضمن القانون التوجيهي للتكوين المهني.
11. **القانون رقم 333/11** في 2011/09/19 المتضمن كيفيات إنشاء خلايا الإرشاد والتوجيه في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين .

12. **القانون رقم 82-27 المؤرخ في 20** جانفي 1992 المتعلق بالقانون الخاص لمراكز التكوين المهني .

13. **القانون رقم 188/94** المؤرخ في 6 جوان 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة .

14. **القانون رقم 94-09** المؤرخ في 26 ماي 1994 الحفاظ على الشغل .

15. **القانون** رقم **99-05** المؤرخ في 14 أفريل 1999 المتضمن توجيه للتعليم العالي.

16. مرسوم **رقم 71- 73 المؤرخ في 17 جوان 1971** المتضمن إصلاح التعليم الثانوي .

17. مرسوم رقم **75 -35 المؤرخ في 16 ابريل 1976** المتضمن إصلاح التعليم الثانوي .

18. مرسوم **رقم 76 /66 المؤرخ في 16/04/ 1976** المتضمن إجبارية التعليم في الجزائر .

19. مرسوم رقم **35/76 المؤرخ في 1976/04/16** المتعلق بتنظيم التربية والتكوين.

20. مرسوم **رقم 77 /35 المؤرخ في 1976/04/16** المتضمن مجانية التعليم .

المراجع باللغة الأجنبية

Les ouvrages.

1) ALAIN MEIGNANT(2003) **" Manager La fonction "** édition .laision. Paris.
2) ANCYCLOPAEDIA UNIVARSALIS(2002) .corpus 8.paris . France.

3) BERNARD GAGIER (1991)**. "Economie du Travail et de l'emploi "**précis Dalloz . Paris.
4) Bernard Gillet (1973) **"Amélioration la formation professionnelle par l'étude de travail "** édition Organisation .Paris.
5) BOTERF G(1992)**. "comment manager la qualité de la formation**." Edition organisation .France.
6) CHAIB B (2011) **" l'économie algérienne à l'heure de la mondialisation "**édition KOUNOUZ .
7) GAZIER BERNARD(1991) **" économie de travail et de l'emploi"** Edition Dalloz. Paris.
8) GRAVOT, P(1993)**. "Economie de l'éducation"**. Paris, France: economica .
9) Histoire des pensées économiques contemporains(1988) .collection dirigée par Alain geradau édition Sirey .
10) JACQUES SOYER(2003) **" Fonction Formation "**édition Organisation Paris.
11) JEAM GUYOT **(**1979**)" Le recrutement Méthodique du Personnel "**entreprise modem .pris.
12) JOILL JALLADEAU(1993) **" introduction a la macroéconomique "** édition ouvertures économiques . Belgique.
13) MARSHALL A(1980) **."Principes d'économie politique"**. (F. Savaires Jurdan, Trad.) (Vol. livres IV) Québec, Canada: Univesrité de Chicoutimi.
14) MONTOMOLLIN M1979. "**formation dans le vocabulaire de la psychologie"** .sous la direction de Piéron .presse universitaires de France .Paris.
15) MORINEAU MENAGER(1985) "**la construction، objectifs، innovation dans la formation des enseignants"**. Media formation .collectif. Paris .
16) MYNITM .H.(2001) "**The Economice of Development Countries"** .univ-library London.
17) PHILLIPE ERAY(1999)" précis de Développement des compétences .édition laision. Paris.
18) Pierre caluic (2003)**" Microéconomie du marche du travail"** édition la déconcerte. Paris.
19) PIERRE CASSE.(1994) "**La formation performante"** .office de publication Universitaire .
20) PIERRE GAVOT **"**(2003) **Economie de L'éducation "** Economica, PARIS.

21) **Pratique de Fonction Personnelle"** édition d'organisation .Paris . 1982.
22) SAY, J. B**.(**1803**) "Traité d'économie politique"** Livre II. Québec, Québec, canada: Université de Chicoutimi.
23) TODARO § SMITH(2003) **" Economica developpement "**8th édition .Addison wesley .
24) VAIZEY (1964) " **l' Economie de l' éducation"** .France , édition ouvrières .

LES REVUES

1. BANQUE MONDIAL(2007) **"Algérie a la recherche d'un investissement public de qualité .**
2. BOURDIEU PIERRE (1974)**" Avenir de classe et causalité du probable"** revue française de sociologie.
3. CNES Rapport liminaire les effets économiques et sociaux du P.A.S Bulletin officiel N°6 Douzième session CNES Algérie .1998.
4. CNES **" projet de rapport national sur le développement humain "** 2001.
5. CNES **" projet de rapport national sur le développement humain "** 19 session 2003 .
6. DENIS CLERC 1993**" la théorie du capital humain –problèmes économiques**.**"**
7. DOMINIQUE PLIHON1990**" les grandes explication macroéconomique du chômage"** les cahiers français .documentation française..
8. JEAN MIICHEL . "**Economie du travail** " Gaétan Morin .édition .1989.
9. MARSHALL R Vernon M(1989) **" Labor Economics "** Theory .Institutions And Public Policy Irwin. Homewood .u.s .sixth edition .
10. MIALARET G (1979**)" la formation des enseignants vers des sciences d'éducation"**. L'ère nouvelle. Janvier juin..
11. MONTARELTO MARULLO" (1979)**pour la direction du personnel"**. Edition homme et technique .
12. MORGAR O 1995. **" Economics of Labor "** Reynalds. South – western college publishing.
13. PAGE. A1971". **l Economie de l éducation** " paris, presses universitaires de France .

14. Plan quinquennal 80-84 Edition ENAG 1980.
15. Revue **conjonction** n° 62 Algérie janvier 2000.
16. SANDRA .M(2001) **" L'économie confisquée"** revue alternatives économique n °224 Algérie.
17. SCHOULTZ .T.W(1961" **Investment Human Capital" .**the American Economic Review .March.

LES RAPPORTS

1. Office national des statistique donnée statistique, ACTIVITE ,EMPLOI et CHOMAGE N° (172-173-592-589-653-683-785-726-752).
2. Office national des statistique rétrospective statistique (1962-2017).
3. Rapport du CNES **" évaluation générale des dispositifs d'emploi "** .1995.
4. Rapport du CNES **" évaluation générale des dispositifs d'emploi "** 2001.
5. RAPPORT du CNES **" évaluation générale des dispositifs d'emploi "** 2002.
6. Rapport FREMISE 2005 « Profil Pays ALGERIE » janvier 2006.
7. UNESCO .conférence mondial، sur l'enseignement supérieur، déclaration mondiale **sur l'enseignement supérieur** pour le 21e siècle: vision et action Paris. 1998.
8. WORLD BANK (2002)**" education and human capital"** edition achievement (1990-2000).
9. WORLD BANK(2000) **higher education in developing** counntrivies Washington.

المواقع الالكترونية

1) http ://agora.qc.ca/dossiers/Algérie Survol de l'éducation Encyclopédie de L'Agora, 01 avril 2012

2) http://www.djazairess.com/elmassa/61938

3) http://www.elmoudjahid.com/fr/mobile/detail-article/id/18105

4) http//:www.infpe.edu.dz/publication/_private/Gest_P.htm

5) http//:www.infpe.edu.dz/publication/_private/Gest_P.htm

6) http://www.lanation.info

7) http://www.unicef.org/french/infobycountry/algeria_statistics.html#0

8) http://www.unicef.org/french/infobycountry/algeria_statistics.html#0

9) https://scholar.najah.edu/ar/node/220/editors

10) www.ansej.dz

11) www.brises.org

12) www.cnac.dz

13) www.elmoudjahid.com

14) www.macromedia.com

15) www.mfep.gov.dz

16) www.ons.dz

17) www/uluminsania.net

الملحق رقم (01): اختبار الجذور الوحدية عند
Augmented Dickey-Fuller

Null Hypothesis: D(GDPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.006396	0.0000

Test critical values:	1% level	-3.562669
	5% level	-2.918778
	10% level	-2.597285

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPC,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 11:34
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPC(-1))	-1.036345	0.115068	-9.006396	0.0000
C	0.144861	0.031514	4.596673	0.0000

R-squared	0.618656	Mean dependent var	-0.032115
Adjusted R-squared	0.611029	S.D. dependent var	0.284869
S.E. of regression	0.177666	Akaike info criterion	-0.580123
Sum squared resid	1.578257	Schwarz criterion	-0.505075
Log likelihood	17.08319	Hannan-Quinn criter.	-0.551351
F-statistic	81.11516	Durbin-Watson stat	1.853869
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(GDPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.17142	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.144584	
	5% level	-3.498692	
	10% level	-3.178578	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPC,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 11:38
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPC(-1))	-1.163705	0.114409	-10.17142	0.0000
C	0.303690	0.059633	5.092615	0.0000
@TREND("1962")	-0.004985	0.001632	-3.053972	0.0036

R-squared	0.679635	Mean dependent var	-0.032115
Adjusted R-squared	0.666559	S.D. dependent var	0.284869

S.E. of regression	0.164496	Akaike info criterion	-0.715902
Sum squared resid	1.325885	Schwarz criterion	-0.603330
Log likelihood	21.61344	Hannan-Quinn criter.	-0.672744
F-statistic	51.97521	Durbin-Watson stat	1.941315
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(GDPC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.271768	0.0015
Test critical values:	1% level	-2.611094	
	5% level	-1.947381	
	10% level	-1.612725	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPC,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 11:39
Sample (adjusted): 1965 2015
Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPC(-1))	-0.447315	0.136720	-3.271768	0.0020
D(GDPC(-1),2)	-0.314683	0.107582	-2.925052	0.0052

R-squared	0.389777	Mean dependent var	-0.011765
Adjusted R-squared	0.377324	S.D. dependent var	0.246590
S.E. of regression	0.194584	Akaike info criterion	-0.397479
Sum squared resid	1.855285	Schwarz criterion	-0.321721
Log likelihood	12.13571	Hannan-Quinn criter.	-0.368529
Durbin-Watson stat	2.188386		

Null Hypothesis: D(GDPE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.053144	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.562669	
	5% level	-2.918778	
	10% level	-2.597285	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPE(-1))	-1.130003	0.140318	-8.053144	0.0000
C	0.086443	0.398047	0.217166	0.8290

R-squared	0.564661	Mean dependent var	0.010385
Adjusted R-squared	0.555955	S.D. dependent var	4.306263
S.E. of regression	2.869553	Akaike info criterion	4.983892
Sum squared resid	411.7167	Schwarz criterion	5.058940
Log likelihood	-127.5812	Hannan-Quinn criter.	5.012664
F-statistic	64.85312	Durbin-Watson stat	2.004084
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(GDPE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.077894	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.144584	
	5% level	-3.498692	
	10% level	-3.178578	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 11:43
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPE(-1))	-1.144335	0.141663	-8.077894	0.0000
C	0.721439	0.838331	0.860565	0.3937
@TREND("1962")	-0.023056	0.026768	-0.861306	0.3933

R-squared	0.571154	Mean dependent var	0.010385
Adjusted R-squared	0.553650	S.D. dependent var	4.306263
S.E. of regression	2.876990	Akaike info criterion	5.007327
Sum squared resid	405.5764	Schwarz criterion	5.119899
Log likelihood	-127.1905	Hannan-Quinn criter.	5.050485
F-statistic	32.63006	Durbin-Watson stat	2.006584

Prob(F-statistic)	0.000000

Null Hypothesis: D(GDPE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.126530	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.610192	
	5% level	-1.947248	
	10% level	-1.612797	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 11:44
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPE(-1))	-1.129280	0.138962	-8.126530	0.0000

R-squared	0.564251	Mean dependent var	0.010385
Adjusted R-squared	0.564251	S.D. dependent var	4.306263
S.E. of regression	2.842620	Akaike info criterion	4.946373
Sum squared resid	412.1051	Schwarz criterion	4.983897
Log likelihood	-127.6057	Hannan-Quinn criter.	4.960759
Durbin-Watson stat	2.003608		

Null Hypothesis: D(GDPES) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.400889	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPES,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 11:45
Sample (adjusted): 1983 2015
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(GDPES(-1))	-1.368428	0.253371	-5.400889	0.0000
D(GDPES(-1),2)	0.289631	0.174046	1.664111	0.1065
C	0.040661	0.112440	0.361624	0.7202

R-squared	0.572033	Mean dependent var	0.014242
Adjusted R-squared	0.543502	S.D. dependent var	0.955255
S.E. of regression	0.645415	Akaike info criterion	2.048661
Sum squared resid	12.49681	Schwarz criterion	2.184707
Log likelihood	-30.80290	Hannan-Quinn criter.	2.094436
F-statistic	20.04944	Durbin-Watson stat	1.891222
Prob(F-statistic)	0.000003		

Null Hypothesis: D(GDPES) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.333782	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPES,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 11:47
Sample (adjusted): 1983 2015
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPES(-1))	-1.376511	0.258074	-5.333782	0.0000
D(GDPES(-1),2)	0.293684	0.176969	1.659518	0.1078
C	-0.120997	0.458717	-0.263773	0.7938
@TREND("1962")	0.004373	0.012018	0.363849	0.7186

R-squared	0.573978	Mean dependent var	0.014242
Adjusted R-squared	0.529907	S.D. dependent var	0.955255
S.E. of regression	0.654955	Akaike info criterion	2.104712
Sum squared resid	12.44002	Schwarz criterion	2.286107
Log likelihood	-30.72775	Hannan-Quinn criter.	2.165746
F-statistic	13.02386	Durbin-Watson stat	1.889780
Prob(F-statistic)	0.000014		

Null Hypothesis: D(GDPES) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.468158	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	

	5% level	-1.951332
	10% level	-1.610747

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPES,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 11:47
Sample (adjusted): 1983 2015
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPES(-1))	-1.364893	0.249607	-5.468158	0.0000
D(GDPES(-1),2)	0.288211	0.171545	1.680094	0.1030

R-squared	0.570168	Mean dependent var	0.014242
Adjusted R-squared	0.556302	S.D. dependent var	0.955255
S.E. of regression	0.636302	Akaike info criterion	1.992404
Sum squared resid	12.55128	Schwarz criterion	2.083102
Log likelihood	-30.87467	Hannan-Quinn criter.	2.022921
Durbin-Watson stat	1.887851		

Null Hypothesis: D(GDPFP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.463492	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPFP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPFP(-1))	-0.892426	0.163344	-5.463492	0.0000
C	0.005359	0.040019	0.133915	0.8942

R-squared	0.460291	Mean dependent var	0.009459
Adjusted R-squared	0.444871	S.D. dependent var	0.326658
S.E. of regression	0.243383	Akaike info criterion	0.064176
Sum squared resid	2.073233	Schwarz criterion	0.151253
Log likelihood	0.812737	Hannan-Quinn criter.	0.094875
F-statistic	29.84975	Durbin-Watson stat	1.987396
Prob(F-statistic)	0.000004		

Null Hypothesis: D(GDPFP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.468968	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPFP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:02
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPFP(-1))	-0.902530	0.165027	-5.468968	0.0000
C	0.081273	0.111563	0.728497	0.4713
@TREND("1962")	-0.002248	0.003081	-0.729704	0.4706

R-squared	0.468613	Mean dependent var	0.009459
Adjusted R-squared	0.437355	S.D. dependent var	0.326658
S.E. of regression	0.245025	Akaike info criterion	0.102691
Sum squared resid	2.041265	Schwarz criterion	0.233306
Log likelihood	1.100217	Hannan-Quinn criter.	0.148739
F-statistic	14.99174	Durbin-Watson stat	1.994672
Prob(F-statistic)	0.000021		

Null Hypothesis: D(GDPFP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.543095	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPFP,2)
Method: Least Squares

Date: 03/10/18 Time: 12:03
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPFP(-1))	-0.892836	0.161072	-5.543095	0.0000

R-squared	0.460014	Mean dependent var	0.009459
Adjusted R-squared	0.460014	S.D. dependent var	0.326658
S.E. of regression	0.240040	Akaike info criterion	0.010635
Sum squared resid	2.074295	Schwarz criterion	0.054173
Log likelihood	0.803261	Hannan-Quinn criter.	0.025984
Durbin-Watson stat	1.985432		

Null Hypothesis: D(GDPFP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.543095	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPFP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:03
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPFP(-1))	-0.892836	0.161072	-5.543095	0.0000

R-squared	0.460014	Mean dependent var	0.009459
Adjusted R-squared	0.460014	S.D. dependent var	0.326658
S.E. of regression	0.240040	Akaike info criterion	0.010635
Sum squared resid	2.074295	Schwarz criterion	0.054173
Log likelihood	0.803261	Hannan-Quinn criter.	0.025984
Durbin-Watson stat	1.985432		

Null Hypothesis: D(NIE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.487848	0.1290
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NIE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:04
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIE(-1))	-0.663430	0.266668	-2.487848	0.0199
D(NIE(-1),2)	0.140125	0.240221	0.583316	0.5649
C	0.230457	0.097443	2.365053	0.0261

R-squared	0.222427	Mean dependent var	0.045357
Adjusted R-squared	0.160221	S.D. dependent var	0.363150
S.E. of regression	0.332788	Akaike info criterion	0.738337
Sum squared resid	2.768703	Schwarz criterion	0.881073
Log likelihood	-7.336720	Hannan-Quinn criter.	0.781973
F-statistic	3.575654	Durbin-Watson stat	1.731107
Prob(F-statistic)	0.043079		

Null Hypothesis: D(NIE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.994880	0.0209
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NIE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:05
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIE(-1))	-1.137822	0.284820	-3.994880	0.0005
D(NIE(-1),2)	0.365087	0.224320	1.627527	0.1167
C	-0.434602	0.243447	-1.785201	0.0869
@TREND("1962")	0.020637	0.007074	2.917453	0.0075

R-squared	0.425996	Mean dependent var	0.045357
Adjusted R-squared	0.354245	S.D. dependent var	0.363150
S.E. of regression	0.291823	Akaike info criterion	0.506225
Sum squared resid	2.043855	Schwarz criterion	0.696540
Log likelihood	-3.087146	Hannan-Quinn criter.	0.564406
F-statistic	5.937176	Durbin-Watson stat	1.848169

Prob(F-statistic)	0.003532

Null Hypothesis: D(NIE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.412853	0.1437
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NIE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:05
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIE(-1))	-0.227903	0.161307	-1.412853	0.1683

R-squared	0.057179	Mean dependent var	0.030667
Adjusted R-squared	0.057179	S.D. dependent var	0.355032
S.E. of regression	0.344733	Akaike info criterion	0.740670
Sum squared resid	3.446376	Schwarz criterion	0.787376
Log likelihood	-10.11004	Hannan-Quinn criter.	0.755611
Durbin-Watson stat	1.840456		

Null Hypothesis: D(NIES) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.635698	0.0098
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NIES,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:10

Sample (adjusted): 1965 2015
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIES(-1))	-0.848549	0.233394	-3.635698	0.0009
D(NIES(-1),2)	-0.145364	0.159898	-0.909105	0.3699
C	0.076702	0.034143	2.246467	0.0315

R-squared	0.519491	Mean dependent var	-0.003056
Adjusted R-squared	0.490369	S.D. dependent var	0.211451
S.E. of regression	0.150952	Akaike info criterion	-0.864055
Sum squared resid	0.751954	Schwarz criterion	-0.732095
Log likelihood	18.55300	Hannan-Quinn criter.	-0.817998
F-statistic	17.83856	Durbin-Watson stat	2.136031
Prob(F-statistic)	0.000006		

Null Hypothesis: D(NIES) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.952634	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NIES,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:12
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIES(-1))	-1.094444	0.157414	-6.952634	0.0000
C	0.192589	0.055301	3.482530	0.0014
@TREND("1962")	-0.002848	0.001453	-1.959543	0.0581

R-squared	0.580367	Mean dependent var	-0.003947
Adjusted R-squared	0.556388	S.D. dependent var	0.217197
S.E. of regression	0.144662	Akaike info criterion	-0.953174
Sum squared resid	0.732450	Schwarz criterion	-0.823891
Log likelihood	21.11031	Hannan-Quinn criter.	-0.907176
F-statistic	24.20310	Durbin-Watson stat	1.968070
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(NIES) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.715670	0.0080
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NIES,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:12
Sample (adjusted): 1965 2015
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIES(-1))	-0.494336	0.182031	-2.715670	0.0103
D(NIES(-1),2)	-0.319760	0.147873	-2.162400	0.0377

R-squared	0.446007	Mean dependent var	-0.003056
Adjusted R-squared	0.429713	S.D. dependent var	0.211451
S.E. of regression	0.159682	Akaike info criterion	-0.777306
Sum squared resid	0.866949	Schwarz criterion	-0.689333
Log likelihood	15.99151	Hannan-Quinn criter.	-0.746601
Durbin-Watson stat	2.332177		

Null Hypothesis: D(NIFP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.045255	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NIFP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:14
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIFP(-1))	-1.141229	0.161985	-7.045255	0.0000
C	0.150104	0.081195	1.848689	0.0725

R-squared	0.572924	Mean dependent var	-0.008205
Adjusted R-squared	0.561381	S.D. dependent var	0.735723
S.E. of regression	0.487257	Akaike info criterion	1.449870
Sum squared resid	8.784517	Schwarz criterion	1.535181
Log likelihood	-26.27247	Hannan-Quinn criter.	1.480479

F-statistic	49.63562	Durbin-Watson stat	2.088941
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(NIFP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.993912	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NIFP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:14
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIFP(-1))	-1.146868	0.163981	-6.993912	0.0000
C	0.036391	0.235185	0.154734	0.8779
@TREND("1962")	0.003401	0.006592	0.515886	0.6091

R-squared	0.576058	Mean dependent var	-0.008205
Adjusted R-squared	0.552506	S.D. dependent var	0.735723
S.E. of regression	0.492162	Akaike info criterion	1.493787
Sum squared resid	8.720052	Schwarz criterion	1.621753
Log likelihood	-26.12884	Hannan-Quinn criter.	1.539700
F-statistic	24.45864	Durbin-Watson stat	2.094197
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(NIFP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.592705	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NIFP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:15

Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIFP(-1))	-1.058355	0.160534	-6.592705	0.0000

R-squared	0.533475	Mean dependent var	-0.008205
Adjusted R-squared	0.533475	S.D. dependent var	0.735723
S.E. of regression	0.502518	Akaike info criterion	1.486937
Sum squared resid	9.595933	Schwarz criterion	1.529592
Log likelihood	-27.99527	Hannan-Quinn criter.	1.502241
Durbin-Watson stat	2.066847		

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.223203	0.0020
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:15
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.682487	0.161604	-4.223203	0.0002
C	-0.298338	0.411223	-0.725489	0.4728

R-squared	0.331296	Mean dependent var	-0.090000
Adjusted R-squared	0.312720	S.D. dependent var	3.035673
S.E. of regression	2.516644	Akaike info criterion	4.734925
Sum squared resid	228.0059	Schwarz criterion	4.821114
Log likelihood	-87.96358	Hannan-Quinn criter.	4.765591
F-statistic	17.83544	Durbin-Watson stat	1.869708
Prob(F-statistic)	0.000156		

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.382452	0.0066
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	

	10% level	-3.198312

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:19
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.736474	0.168051	-4.382452	0.0001
C	-0.699454	1.150456	-0.607980	0.5471
@TREND("1962")	0.011322	0.032032	0.353441	0.7259

R-squared	0.361258	Mean dependent var	-0.090000
Adjusted R-squared	0.324759	S.D. dependent var	2.876915
S.E. of regression	2.364049	Akaike info criterion	4.634285
Sum squared resid	195.6055	Schwarz criterion	4.763569
Log likelihood	-85.05142	Hannan-Quinn criter.	4.680283
F-statistic	9.897610	Durbin-Watson stat	1.963536
Prob(F-statistic)	0.000392		

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.438240	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:20
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.723972	0.163121	-4.438240	0.0001

R-squared	0.346763	Mean dependent var	-0.090000
Adjusted R-squared	0.346763	S.D. dependent var	2.876915
S.E. of regression	2.325210	Akaike info criterion	4.551461
Sum squared resid	200.0443	Schwarz criterion	4.594556
Log likelihood	-85.47776	Hannan-Quinn criter.	4.566794
Durbin-Watson stat	1.944928		

الملحق رقم (2) اختبار الجذور الوجدية عند

Phillips-Perron

Null Hypothesis: D(GDPC) has a unit root
Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.061786	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.562669	
	5% level	-2.918778	
	10% level	-2.597285	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.030351
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.029324

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDPC,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:21
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPC(-1))	-1.036345	0.115068	-9.006396	0.0000
C	0.144861	0.031514	4.596673	0.0000

R-squared	0.618656	Mean dependent var	-0.032115
Adjusted R-squared	0.611029	S.D. dependent var	0.284869
S.E. of regression	0.177666	Akaike info criterion	-0.580123
Sum squared resid	1.578257	Schwarz criterion	-0.505075
Log likelihood	17.08319	Hannan-Quinn criter.	-0.551351
F-statistic	81.11516	Durbin-Watson stat	1.853869
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(GDPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.57537	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.144584	
	5% level	-3.498692	
	10% level	-3.178578	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.025498
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.021568

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDPC,2)

Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:25
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPC(-1))	-1.163705	0.114409	-10.17142	0.0000
C	0.303690	0.059633	5.092615	0.0000
@TREND("1962")	-0.004985	0.001632	-3.053972	0.0036

R-squared	0.679635	Mean dependent var	-0.032115
Adjusted R-squared	0.666559	S.D. dependent var	0.284869
S.E. of regression	0.164496	Akaike info criterion	-0.715902
Sum squared resid	1.325885	Schwarz criterion	-0.603330
Log likelihood	21.61344	Hannan-Quinn criter.	-0.672744
F-statistic	51.97521	Durbin-Watson stat	1.941315
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(GDPC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.545121	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.610192	
	5% level	-1.947248	
	10% level	-1.612797	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.043177
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.062438

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDPC,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:25
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPC(-1))	-0.706543	0.106240	-6.650431	0.0000

R-squared	0.457504	Mean dependent var	-0.032115
Adjusted R-squared	0.457504	S.D. dependent var	0.284869
S.E. of regression	0.209818	Akaike info criterion	-0.266106
Sum squared resid	2.245209	Schwarz criterion	-0.228583
Log likelihood	7.918769	Hannan-Quinn criter.	-0.251721
Durbin-Watson stat	1.960506		

Null Hypothesis: D(GDPE) has a unit root

Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.087654	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.562669	
	5% level	-2.918778	
	10% level	-2.597285	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.917629
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.405881

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDPE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:31
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPE(-1))	-1.130003	0.140318	-8.053144	0.0000
C	0.086443	0.398047	0.217166	0.8290

R-squared	0.564661	Mean dependent var	0.010385
Adjusted R-squared	0.555955	S.D. dependent var	4.306263
S.E. of regression	2.869553	Akaike info criterion	4.983892
Sum squared resid	411.7167	Schwarz criterion	5.058940
Log likelihood	-127.5812	Hannan-Quinn criter.	5.012664
F-statistic	64.85312	Durbin-Watson stat	2.004084
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(GDPE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.132168	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.144584	
	5% level	-3.498692	
	10% level	-3.178578	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.799546
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.080780

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDPE,2)

Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:31
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPE(-1))	-1.144335	0.141663	-8.077894	0.0000
C	0.721439	0.838331	0.860565	0.3937
@TREND("1962")	-0.023056	0.026768	-0.861306	0.3933

R-squared	0.571154	Mean dependent var	0.010385
Adjusted R-squared	0.553650	S.D. dependent var	4.306263
S.E. of regression	2.876990	Akaike info criterion	5.007327
Sum squared resid	405.5764	Schwarz criterion	5.119899
Log likelihood	-127.1905	Hannan-Quinn criter.	5.050485
F-statistic	32.63006	Durbin-Watson stat	2.006584
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(GDPE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.164141	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.610192	
	5% level	-1.947248	
	10% level	-1.612797	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.925097
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.405099

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDPE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:32
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 52 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPE(-1))	-1.129280	0.138962	-8.126530	0.0000

R-squared	0.564251	Mean dependent var	0.010385
Adjusted R-squared	0.564251	S.D. dependent var	4.306263
S.E. of regression	2.842620	Akaike info criterion	4.946373
Sum squared resid	412.1051	Schwarz criterion	4.983897
Log likelihood	-127.6057	Hannan-Quinn criter.	4.960759
Durbin-Watson stat	2.003608		

Null Hypothesis: D(GDPES) has a unit root

Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.679781	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.453768
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.453768

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDPES,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:32
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPES(-1))	-1.060055	0.186637	-5.679781	0.0000
C	0.068138	0.117304	0.580870	0.5653

R-squared	0.494330	Mean dependent var	0.050571
Adjusted R-squared	0.479006	S.D. dependent var	0.961120
S.E. of regression	0.693736	Akaike info criterion	2.161994
Sum squared resid	15.88188	Schwarz criterion	2.250871
Log likelihood	-35.83489	Hannan-Quinn criter.	2.192674
F-statistic	32.25992	Durbin-Watson stat	1.810143
Prob(F-statistic)	0.000002		

Null Hypothesis: D(GDPES) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.587611	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.446153
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.447237

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDPES,2)

Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:34
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPES(-1))	-1.051791	0.188266	-5.586741	0.0000
C	0.343998	0.391507	0.878651	0.3861
@TREND("1962")	-0.007771	0.010515	-0.739049	0.4653

R-squared	0.502816	Mean dependent var	0.050571
Adjusted R-squared	0.471742	S.D. dependent var	0.961120
S.E. of regression	0.698555	Akaike info criterion	2.202212
Sum squared resid	15.61535	Schwarz criterion	2.335528
Log likelihood	-35.53871	Hannan-Quinn criter.	2.248233
F-statistic	16.18124	Durbin-Watson stat	1.852451
Prob(F-statistic)	0.000014		

Null Hypothesis: D(GDPES) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.722470	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.458408
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.458408

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDPES,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:34
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPES(-1))	-1.057197	0.184745	-5.722470	0.0000

R-squared	0.489159	Mean dependent var	0.050571
Adjusted R-squared	0.489159	S.D. dependent var	0.961120
S.E. of regression	0.686943	Akaike info criterion	2.115024
Sum squared resid	16.04427	Schwarz criterion	2.159462
Log likelihood	-36.01291	Hannan-Quinn criter.	2.130364
Durbin-Watson stat	1.795424		

Null Hypothesis: D(GDPFP) has a unit root

Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.540230	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.056033
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.069540

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDPFP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:35
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPFP(-1))	-0.892426	0.163344	-5.463492	0.0000
C	0.005359	0.040019	0.133915	0.8942

R-squared	0.460291	Mean dependent var	0.009459
Adjusted R-squared	0.444871	S.D. dependent var	0.326658
S.E. of regression	0.243383	Akaike info criterion	0.064176
Sum squared resid	2.073233	Schwarz criterion	0.151253
Log likelihood	0.812737	Hannan-Quinn criter.	0.094875
F-statistic	29.84975	Durbin-Watson stat	1.987396
Prob(F-statistic)	0.000004		

Null Hypothesis: D(GDPFP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.539016	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.055169
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.067983

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(GDPFP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:35
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPFP(-1))	-0.902530	0.165027	-5.468968	0.0000
C	0.081273	0.111563	0.728497	0.4713
@TREND("1962")	-0.002248	0.003081	-0.729704	0.4706

R-squared	0.468613	Mean dependent var	0.009459
Adjusted R-squared	0.437355	S.D. dependent var	0.326658
S.E. of regression	0.245025	Akaike info criterion	0.102691
Sum squared resid	2.041265	Schwarz criterion	0.233306
Log likelihood	1.100217	Hannan-Quinn criter.	0.148739
F-statistic	14.99174	Durbin-Watson stat	1.994672
Prob(F-statistic)	0.000021		

Null Hypothesis: D(GDPFP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.611298	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.056062
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.069511

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDPFP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:36
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPFP(-1))	-0.892836	0.161072	-5.543095	0.0000

R-squared	0.460014	Mean dependent var	0.009459
Adjusted R-squared	0.460014	S.D. dependent var	0.326658
S.E. of regression	0.240040	Akaike info criterion	0.010635
Sum squared resid	2.074295	Schwarz criterion	0.054173
Log likelihood	0.803261	Hannan-Quinn criter.	0.025984
Durbin-Watson stat	1.985432		

Null Hypothesis: D(NIE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.920076	0.0053
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.149741
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.178195

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NIE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:42
Sample (adjusted): 1969 2015
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIE(-1))	-0.878553	0.245642	-3.576564	0.0012
C	0.232296	0.101967	2.278146	0.0303

R-squared	0.306084	Mean dependent var	-0.026452
Adjusted R-squared	0.282156	S.D. dependent var	0.472211
S.E. of regression	0.400084	Akaike info criterion	1.068058
Sum squared resid	4.641957	Schwarz criterion	1.160573
Log likelihood	-14.55490	Hannan-Quinn criter.	1.098216
F-statistic	12.79181	Durbin-Watson stat	0.873318
Prob(F-statistic)	0.001246		

Null Hypothesis: D(NIE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.650077	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.082519
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.096220

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(NIE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:45
Sample (adjusted): 1969 2015
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIE(-1))	-1.070245	0.189870	-5.636736	0.0000
C	-0.580143	0.186741	-3.106674	0.0043
@TREND("1962")	0.023690	0.004960	4.775935	0.0001

R-squared	0.617599	Mean dependent var	-0.026452
Adjusted R-squared	0.590284	S.D. dependent var	0.472211
S.E. of regression	0.302258	Akaike info criterion	0.536694
Sum squared resid	2.558078	Schwarz criterion	0.675467
Log likelihood	-5.318764	Hannan-Quinn criter.	0.581931
F-statistic	22.61074	Durbin-Watson stat	1.467129
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: D(NIE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.012181	0.0038
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.176539
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.227547

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NIE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:46
Sample (adjusted): 1969 2015
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIE(-1))	-0.481513	0.184799	-2.605601	0.0141

R-squared	0.181898	Mean dependent var	-0.026452
Adjusted R-squared	0.181898	S.D. dependent var	0.472211
S.E. of regression	0.427110	Akaike info criterion	1.168178
Sum squared resid	5.472699	Schwarz criterion	1.214436
Log likelihood	-17.10676	Hannan-Quinn criter.	1.183257
Durbin-Watson stat	0.964486		

Null Hypothesis: D(NIES) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.403095	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.021390
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.026365

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NIES,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:47
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIES(-1))	-1.018646	0.158492	-6.427121	0.0000
C	0.099258	0.029189	3.400494	0.0017

R-squared	0.534330	Mean dependent var	-0.003947
Adjusted R-squared	0.521394	S.D. dependent var	0.217197
S.E. of regression	0.150260	Akaike info criterion	-0.901708
Sum squared resid	0.812806	Schwarz criterion	-0.815520
Log likelihood	19.13246	Hannan-Quinn criter.	-0.871043
F-statistic	41.30789	Durbin-Watson stat	1.934513
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(NIES) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.918467	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.019275
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.020505

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(NIES,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:47
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIES(-1))	-1.094444	0.157414	-6.952634	0.0000
C	0.192589	0.055301	3.482530	0.0014
@TREND("1962")	-0.002848	0.001453	-1.959543	0.0581

R-squared	0.580367	Mean dependent var	-0.003947
Adjusted R-squared	0.556388	S.D. dependent var	0.217197
S.E. of regression	0.144662	Akaike info criterion	-0.953174
Sum squared resid	0.732450	Schwarz criterion	-0.823891
Log likelihood	21.11031	Hannan-Quinn criter.	-0.907176
F-statistic	24.20310	Durbin-Watson stat	1.968070
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(NIES) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.933767	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.028260
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.035343

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NIES,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:48
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIES(-1))	-0.722155	0.150062	-4.812376	0.0000

R-squared	0.384754	Mean dependent var	-0.003947
Adjusted R-squared	0.384754	S.D. dependent var	0.217197
S.E. of regression	0.170364	Akaike info criterion	-0.675796
Sum squared resid	1.073883	Schwarz criterion	-0.632702
Log likelihood	13.84013	Hannan-Quinn criter.	-0.660464
Durbin-Watson stat	2.119625		

Null Hypothesis: D(NIFP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.026777	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.225244
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.235734

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NIFP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 12:49
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIFP(-1))	-1.141229	0.161985	-7.045255	0.0000
C	0.150104	0.081195	1.848689	0.0725

R-squared	0.572924	Mean dependent var	-0.008205
Adjusted R-squared	0.561381	S.D. dependent var	0.735723
S.E. of regression	0.487257	Akaike info criterion	1.449870
Sum squared resid	8.784517	Schwarz criterion	1.535181
Log likelihood	-26.27247	Hannan-Quinn criter.	1.480479
F-statistic	49.63562	Durbin-Watson stat	2.088941
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(NIFP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.984556	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.223591
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.228822

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(NIFP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 13:13
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIFP(-1))	-1.146868	0.163981	-6.993912	0.0000
C	0.036391	0.235185	0.154734	0.8779
@TREND("1962")	0.003401	0.006592	0.515886	0.6091

R-squared	0.576058	Mean dependent var	-0.008205
Adjusted R-squared	0.552506	S.D. dependent var	0.735723
S.E. of regression	0.492162	Akaike info criterion	1.493787
Sum squared resid	8.720052	Schwarz criterion	1.621753
Log likelihood	-26.12884	Hannan-Quinn criter.	1.539700
F-statistic	24.45864	Durbin-Watson stat	2.094197
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(NIFP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.585310	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.246050
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.302745

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NIFP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 13:13
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NIFP(-1))	-1.058355	0.160534	-6.592705	0.0000

R-squared	0.533475	Mean dependent var	-0.008205
Adjusted R-squared	0.533475	S.D. dependent var	0.735723
S.E. of regression	0.502518	Akaike info criterion	1.486937
Sum squared resid	9.595933	Schwarz criterion	1.529592
Log likelihood	-27.99527	Hannan-Quinn criter.	1.502241
Durbin-Watson stat	2.066847		

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.490028	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.165885
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.165885

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 13:14
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.742042	0.165264	-4.490028	0.0001
C	-0.316518	0.382154	-0.828247	0.4130

R-squared	0.358978	Mean dependent var	-0.090000
Adjusted R-squared	0.341172	S.D. dependent var	2.876915
S.E. of regression	2.335140	Akaike info criterion	4.585217
Sum squared resid	196.3036	Schwarz criterion	4.671405
Log likelihood	-85.11912	Hannan-Quinn criter.	4.615882
F-statistic	20.16035	Durbin-Watson stat	1.945813
Prob(F-statistic)	0.000071		

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.382452	0.0066
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.147513
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.147513

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 13:15
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.736474	0.168051	-4.382452	0.0001
C	-0.699454	1.150456	-0.607980	0.5471
@TREND("1962")	0.011322	0.032032	0.353441	0.7259

R-squared	0.361258	Mean dependent var	-0.090000
Adjusted R-squared	0.324759	S.D. dependent var	2.876915
S.E. of regression	2.364049	Akaike info criterion	4.634285
Sum squared resid	195.6055	Schwarz criterion	4.763569
Log likelihood	-85.05142	Hannan-Quinn criter.	4.680283
F-statistic	9.897610	Durbin-Watson stat	1.963536
Prob(F-statistic)	0.000392		

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.438240	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.264323
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.264323

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 03/10/18 Time: 13:15
Sample (adjusted): 1964 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.723972	0.163121	-4.438240	0.0001

R-squared	0.346763	Mean dependent var	-0.090000
Adjusted R-squared	0.346763	S.D. dependent var	2.876915
S.E. of regression	2.325210	Akaike info criterion	4.551461
Sum squared resid	200.0443	Schwarz criterion	4.594556
Log likelihood	-85.47776	Hannan-Quinn criter.	4.566794
Durbin-Watson stat	1.944928		

الملحق رقم (03) : اختبار جوهانسن

johans

Date: 03/10/18 Time: 13:34
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPC GDPE GDPES GDPFP NIE NIES NIFP
TC
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.995875	378.5632	159.5297	0.0000
At most 1 *	0.947895	241.2934	125.6154	0.0000
At most 2 *	0.915226	167.4313	95.75366	0.0000
At most 3 *	0.762209	105.7371	69.81889	0.0000
At most 4 *	0.713086	69.82809	47.85613	0.0001
At most 5 *	0.625985	38.61381	29.79707	0.0038
At most 6	0.429382	14.02730	15.49471	0.0822
At most 7	5.75E-05	0.001438	3.841466	0.9682

Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.995875	137.2698	52.36261	0.0000
At most 1 *	0.947895	73.86212	46.23142	0.0000
At most 2 *	0.915226	61.69418	40.07757	0.0001
At most 3 *	0.762209	35.90903	33.87687	0.0282
At most 4 *	0.713086	31.21428	27.58434	0.0163
At most 5 *	0.625985	24.58651	21.13162	0.0156
At most 6	0.429382	14.02586	14.26460	0.0545
At most 7	5.75E-05	0.001438	3.841466	0.9682

Max-eigenvalue test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDPC	GDPE	GDPES	GDPFP	NIE	NIES	NIFP	TC
-0.736106	-0.469333	0.426327	0.497619	-0.090109	-8.835737	2.243879	0.163224
2.563370	0.900194	-1.210490	3.973576	0.386605	7.010100	-2.903434	-0.265688
-0.981702	0.812192	3.606745	-7.015475	0.842759	4.187228	-0.707414	0.470373
2.051319	0.133442	2.926990	-8.693586	0.509715	0.264831	-3.806515	-0.028415
-0.094734	-0.496540	-1.117083	8.868010	1.229907	-0.586902	-0.328612	0.346568
-11.20510	0.550347	0.539674	-8.563354	2.478988	9.780835	-0.873398	0.043479
-4.409766	0.302122	-1.650220	-0.485776	2.061032	-0.193905	1.311178	0.281710
-4.848756	1.123603	-2.407214	-0.469775	2.068206	8.953965	-0.669882	0.182162

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDPC)	0.080661	-0.015390	0.004172	0.019162	0.022071	0.000791	-0.063321	0.000132
D(GDPE)	-0.910395	-0.702916	-0.807995	-0.130408	-0.014847	0.949123	0.130054	0.000586
D(GDPES)	-0.388335	-0.301470	-0.154456	-0.118727	0.066977	-0.120448	-0.019629	0.000157
D(GDPFP)	-0.105932	-0.139175	0.004881	0.026596	0.005308	0.000105	0.033548	0.000155
D(NIE)	-0.089175	0.023519	0.039087	-0.118935	-0.075030	0.005448	0.064804	-0.001097
D(NIES)	0.058309	0.023059	0.036862	-0.002524	0.071465	-0.045354	0.007558	-0.000456
D(NIFP)	-0.174345	0.082811	-0.100219	0.197757	0.067040	-0.024429	-0.076238	-0.000713
D(TC)	0.616090	0.468420	-1.524643	-0.008882	-0.287326	-0.125049	0.278911	-0.001688

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 13.70681

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPC	GDPE	GDPES	GDPFP	NIE	NIES	NIFP	TC
1.000000	0.637590	-0.579166	-0.676016	0.122413	12.00335	-3.048311	-0.221740
	(0.03890)	(0.12864)	(0.34949)	(0.05409)	(0.33924)	(0.12579)	(0.01542)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPC)	-0.059375
	(0.02003)
D(GDPE)	0.670147
	(0.31490)
D(GDPES)	0.285856
	(0.07879)
D(GDPFP)	0.077977
	(0.02976)
D(NIE)	0.065642
	(0.04635)
D(NIES)	-0.042921
	(0.02424)
D(NIFP)	0.128336
	(0.05988)
D(TC)	-0.453507
	(0.33703)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 50.63787

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPC	GDPE	GDPES	GDPFP	NIE	NIES	NIFP	TC
1.000000	0.000000	-0.341105	4.279661	0.185648	-8.629705	1.216145	0.041147
		(0.33830)	(0.88332)	(0.12221)	(0.48440)	(0.25973)	(0.04058)
0.000000	1.000000	-0.373376	-7.772518	-0.099177	32.36104	-6.688403	-0.412313
		(0.64949)	(1.69585)	(0.23462)	(0.92997)	(0.49865)	(0.07790)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPC)	-0.098826	-0.051711
	(0.07178)	(0.02733)
D(GDPE)	-1.131686	-0.205482
	(1.03313)	(0.39327)
D(GDPES)	-0.486923	-0.089123
	(0.19595)	(0.07459)
D(GDPFP)	-0.278779	-0.075567
	(0.04939)	(0.01880)
D(NIE)	0.125929	0.063024
	(0.16716)	(0.06363)
D(NIES)	0.016188	-0.006608
	(0.08637)	(0.03288)
D(NIFP)	0.340613	0.156372
	(0.20934)	(0.07968)
D(TC)	0.747226	0.132517
	(1.17771)	(0.44830)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 81.48496

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPC	GDPE	GDPES	GDPFP	NIE	NIES	NIFP	TC
1.000000	0.000000	0.000000	4.613469	0.291130	-11.54621	1.780855	0.121830
			(0.54499)	(0.15053)	(0.59772)	(0.30370)	(0.04875)
0.000000	1.000000	0.000000	-7.407130	0.016284	29.16861	-6.070267	-0.323997
			(0.72928)	(0.20143)	(0.79984)	(0.40640)	(0.06524)

0.000000	0.000000	1.000000	0.978607	0.309236	-8.550150	1.655530	0.236535
			(0.34856)	(0.09627)	(0.38228)	(0.19424)	(0.03118)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPC)	-0.102922	-0.048323	0.068065
	(0.07643)	(0.03497)	(0.10296)
D(GDPE)	-0.338476	-0.861729	-2.451485
	(0.92761)	(0.42436)	(1.24957)
D(GDPES)	-0.335293	-0.214571	-0.357716
	(0.17537)	(0.08023)	(0.23623)
D(GDPFP)	-0.283571	-0.071603	0.140912
	(0.05251)	(0.02402)	(0.07073)
D(NIE)	0.087557	0.094770	0.074490
	(0.17580)	(0.08043)	(0.23682)
D(NIES)	-0.020000	0.023331	0.129899
	(0.08797)	(0.04024)	(0.11850)
D(NIFP)	0.438998	0.074975	-0.536036
	(0.21060)	(0.09634)	(0.28369)
D(TC)	2.243971	-1.105785	-5.803361
	(0.56861)	(0.26013)	(0.76597)

4 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 99.43947

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPC	GDPE	GDPES	GDPFP	NIE	NIES	NIFP	TC
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.062039	-1.163852	-0.866409	-0.091748
				(0.07183)	(0.29979)	(0.15463)	(0.02033)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.384099	12.49928	-1.819967	0.018912
				(0.13066)	(0.54531)	(0.28127)	(0.03699)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.260641	-6.347850	1.093994	0.191231
				(0.06668)	(0.27827)	(0.14353)	(0.01887)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.049657	-2.250444	0.573812	0.046294
				(0.02924)	(0.12202)	(0.06294)	(0.00828)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPC)	-0.063615	-0.045766	0.124152	-0.216870
	(0.09265)	(0.03455)	(0.12739)	(0.31372)
D(GDPE)	-0.605984	-0.879131	-2.833187	3.556058
	(1.13792)	(0.42432)	(1.56456)	(3.85287)
D(GDPES)	-0.578841	-0.230414	-0.705229	0.724593
	(0.18770)	(0.06999)	(0.25808)	(0.63554)
D(GDPFP)	-0.229015	-0.068054	0.218757	-0.871188
	(0.06012)	(0.02242)	(0.08266)	(0.20355)
D(NIE)	-0.156417	0.078899	-0.273633	0.808839
	(0.18821)	(0.07018)	(0.25878)	(0.63727)
D(NIES)	-0.025177	0.022994	0.122512	-0.116024
	(0.10846)	(0.04044)	(0.14913)	(0.36725)
D(NIFP)	0.844661	0.101364	0.042797	-0.773832
	(0.18823)	(0.07019)	(0.25881)	(0.63733)
D(TC)	2.225751	-1.106971	-5.829359	12.94119
	(0.70122)	(0.26148)	(0.96413)	(2.37427)

5 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 115.0466

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPC	GDPE	GDPES	GDPFP	NIE	NIES	NIFP	TC
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-2.056338	-0.614772	-0.099051
					(0.30241)	(0.13666)	(0.01739)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	6.973688	-0.262026	-0.026299
					(0.76530)	(0.34585)	(0.04401)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	-10.09740	2.151179	0.160551
					(0.47054)	(0.21264)	(0.02706)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	-2.964800	0.775225	0.040449

					(0.15797)	(0.07139)	(0.00909)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	14.38584	-4.056089	0.117708
					(1.17240)	(0.52982)	(0.06743)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPC)	-0.065706	-0.056725	0.099497	-0.021142	0.027210		
	(0.09051)	(0.03609)	(0.12770)	(0.38242)	(0.04195)		
D(GDPE)	-0.604577	-0.871759	-2.816602	3.424395	-0.955392		
	(1.13825)	(0.45388)	(1.60593)	(4.80944)	(0.52751)		
D(GDPES)	-0.585186	-0.263671	-0.780048	1.318547	-0.189868		
	(0.17771)	(0.07086)	(0.25073)	(0.75088)	(0.08236)		
D(GDPFP)	-0.229518	-0.070689	0.212827	-0.824113	-0.020062		
	(0.05995)	(0.02390)	(0.08458)	(0.25329)	(0.02778)		
D(NIE)	-0.149309	0.116155	-0.189818	0.143473	-0.102834		
	(0.17560)	(0.07002)	(0.24775)	(0.74197)	(0.08138)		
D(NIES)	-0.031947	-0.012491	0.042679	0.517730	0.121336		
	(0.08711)	(0.03473)	(0.12290)	(0.36805)	(0.04037)		
D(NIFP)	0.838310	0.068076	-0.032092	-0.179319	0.146518		
	(0.17825)	(0.07108)	(0.25149)	(0.75316)	(0.08261)		
D(TC)	2.252971	-0.964301	-5.508391	10.39318	-1.517240		
	(0.65147)	(0.25977)	(0.91914)	(2.75264)	(0.30192)		

6 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 127.3399

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPC	GDPE	GDPES	GDPFP	NIE	NIES	NIFP	TC
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-0.838644	-0.068390
						(0.04547)	(0.00931)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.497192	-0.130278
						(0.21106)	(0.04320)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.051885	0.311106
						(0.10495)	(0.02148)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.452450	0.084655
						(0.04005)	(0.00820)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	-2.489916	-0.096789
						(0.17669)	(0.03616)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	-0.108869	0.014910
						(0.01582)	(0.00324)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPC)	-0.074572	-0.056290	0.099924	-0.027918	0.029172	-0.803262	
	(0.30307)	(0.03878)	(0.12845)	(0.44170)	(0.07651)	(0.40058)	
D(GDPE)	-11.23960	-0.349412	-2.304384	-4.703280	1.397473	8.990635	
	(2.49990)	(0.31992)	(1.05954)	(3.64344)	(0.63112)	(3.30425)	
D(GDPES)	0.764445	-0.329959	-0.845051	2.349984	-0.488457	-0.577681	
	(0.46990)	(0.06013)	(0.19916)	(0.68484)	(0.11863)	(0.62109)	
D(GDPFP)	-0.230691	-0.070632	0.212884	-0.825010	-0.019802	-0.014252	
	(0.20073)	(0.02569)	(0.08508)	(0.29256)	(0.05068)	(0.26532)	
D(NIE)	-0.210353	0.119153	-0.186878	0.096821	-0.089329	1.182282	
	(0.58779)	(0.07522)	(0.24913)	(0.85667)	(0.14839)	(0.77692)	
D(NIES)	0.476244	-0.037451	0.018203	0.906109	0.008905	-0.685409	
	(0.25725)	(0.03292)	(0.10903)	(0.37492)	(0.06494)	(0.34002)	
D(NIFP)	1.112043	0.054631	-0.045276	0.029878	0.085958	1.475426	
	(0.59228)	(0.07580)	(0.25103)	(0.86321)	(0.14953)	(0.78285)	
D(TC)	3.654160	-1.033122	-5.575877	11.46402	-1.827236	-9.600773	
	(2.14833)	(0.27493)	(0.91053)	(3.13105)	(0.54236)	(2.83955)	

7 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 134.3528

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPC	GDPE	GDPES	GDPFP	NIE	NIES	NIFP	TC
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.075371
							(0.01079)

0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-0.215508
							(0.02180)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.130790
							(0.01241)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.007096
							(0.00550)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.330036
							(0.02891)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.033573
							(0.00248)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.171421
							(0.01320)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPC)	0.204657	-0.075420	0.204416	0.002842	-0.101334	-0.790984	0.058819
	(0.25052)	(0.03061)	(0.10472)	(0.34195)	(0.07211)	(0.31001)	(0.11130)
D(GDPE)	-11.81310	-0.310120	-2.519001	-4.766457	1.665518	8.965416	0.412478
	(2.63699)	(0.32224)	(1.10231)	(3.59930)	(0.75908)	(3.26315)	(1.17152)
D(GDPES)	0.851006	-0.335890	-0.812658	2.359520	-0.528914	-0.573875	0.622574
	(0.49791)	(0.06084)	(0.20813)	(0.67960)	(0.14333)	(0.61614)	(0.22120)
D(GDPFP)	-0.378629	-0.060496	0.157522	-0.841306	0.049341	-0.020757	0.103849
	(0.18487)	(0.02259)	(0.07728)	(0.25233)	(0.05322)	(0.22876)	(0.08213)
D(NIE)	-0.496122	0.138731	-0.293818	0.065341	0.044233	1.169717	0.261563
	(0.59178)	(0.07231)	(0.24737)	(0.80773)	(0.17035)	(0.73230)	(0.26291)
D(NIES)	0.442917	-0.035168	0.005732	0.902438	0.024481	-0.686874	0.073453
	(0.27370)	(0.03345)	(0.11441)	(0.37358)	(0.07879)	(0.33869)	(0.12159)
D(NIFP)	1.448235	0.031598	0.080533	0.066912	-0.071172	1.490209	-1.414171
	(0.58252)	(0.07118)	(0.24351)	(0.79510)	(0.16768)	(0.72085)	(0.25879)
D(TC)	2.424229	-0.948857	-6.036141	11.32853	-1.252392	-9.654855	1.704107
	(2.10965)	(0.25780)	(0.88187)	(2.87952)	(0.60728)	(2.61059)	(0.93724)

الملحق رقم (04) : اختبار سكون البواقي

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.324519	0.0245

Test critical values:	1% level	-3.724070
	5% level	-2.986225
	10% level	-2.632604

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 03/11/18 Time: 11:45
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.668703	0.201143	-3.324519	0.0030
C	-0.027144	0.499231	-0.054371	0.9571

R-squared	0.324571	Mean dependent var	0.049472
Adjusted R-squared	0.295204	S.D. dependent var	2.970139
S.E. of regression	2.493494	Akaike info criterion	4.741866
Sum squared resid	143.0028	Schwarz criterion	4.839376
Log likelihood	-57.27332	Hannan-Quinn criter.	4.768911
F-statistic	11.05243	Durbin-Watson stat	1.417224
Prob(F-statistic)	0.002951		

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.368213	0.0786
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 03/11/18 Time: 11:45
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.681317	0.202278	-3.368213	0.0028
C	-2.653367	2.896655	-0.916011	0.3696
@TREND("1962")	0.064019	0.069548	0.920507	0.3673

R-squared	0.349620	Mean dependent var	0.049472
Adjusted R-squared	0.290495	S.D. dependent var	2.970139
S.E. of regression	2.501811	Akaike info criterion	4.784074
Sum squared resid	137.6993	Schwarz criterion	4.930339

Log likelihood	-56.80092	Hannan-Quinn criter.	4.824641
F-statistic	5.913199	Durbin-Watson stat	1.447308
Prob(F-statistic)	0.008807		

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.396862	0.0015
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 03/11/18 Time: 11:46
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.668199	0.196711	-3.396862	0.0024

R-squared	0.324484	Mean dependent var	0.049472
Adjusted R-squared	0.324484	S.D. dependent var	2.970139
S.E. of regression	2.441151	Akaike info criterion	4.661994
Sum squared resid	143.0212	Schwarz criterion	4.710749
Log likelihood	-57.27493	Hannan-Quinn criter.	4.675517
Durbin-Watson stat	1.417717		

PHILIPS

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.361366	0.0226

Test critical values:	1% level	-3.724070
	5% level	-2.986225
	10% level	-2.632604

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.720112
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6.000743

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 03/11/18 Time: 16:20
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.668703	0.201143	-3.324519	0.0030
C	-0.027144	0.499231	-0.054371	0.9571

R-squared	0.324571	Mean dependent var	0.049472
Adjusted R-squared	0.295204	S.D. dependent var	2.970139
S.E. of regression	2.493494	Akaike info criterion	4.741866
Sum squared resid	143.0028	Schwarz criterion	4.839376
Log likelihood	-57.27332	Hannan-Quinn criter.	4.768911
F-statistic	11.05243	Durbin-Watson stat	1.417224
Prob(F-statistic)	0.002951		

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.486963	0.0627
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.507972
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6.446411

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 03/11/18 Time: 16:24
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

RESID01(-1)	-0.681317	0.202278	-3.368213	0.0028
C	-2.653367	2.896655	-0.916011	0.3696
@TREND("1962")	0.064019	0.069548	0.920507	0.3673

R-squared	0.349620	Mean dependent var	0.049472
Adjusted R-squared	0.290495	S.D. dependent var	2.970139
S.E. of regression	2.501811	Akaike info criterion	4.784074
Sum squared resid	137.6993	Schwarz criterion	4.930339
Log likelihood	-56.80092	Hannan-Quinn criter.	4.824641
F-statistic	5.913199	Durbin-Watson stat	1.447308
Prob(F-statistic)	0.008807		

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.430479	0.0014
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.720848
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.990317

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 03/11/18 Time: 16:24
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.668199	0.196711	-3.396862	0.0024

R-squared	0.324484	Mean dependent var	0.049472
Adjusted R-squared	0.324484	S.D. dependent var	2.970139
S.E. of regression	2.441151	Akaike info criterion	4.661994
Sum squared resid	143.0212	Schwarz criterion	4.710749
Log likelihood	-57.27493	Hannan-Quinn criter.	4.675517
Durbin-Watson stat	1.417717		

الملحق رقم (05): نتائج الانحدار باستخدام منهجية (FMOLS)

الملخص:

منذ استقلالها ، اعتبرت الحكومة الجزائرية من واجبها استثمار مبالغ طائلة من المال في برامج التحفيز أو دعم الاقتصاد ، لكن هل

Dependent Variable: TC
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 03/11/18 Time: 11:33
Sample (adjusted): 1963 2015
Included observations: 27 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NIFP	-1.005299	0.742418	-1.354088	0.1916
NIES	2.947252	1.557617	1.892154	0.0738
NIE	-1.536954	0.389992	-3.940987	0.0009
GDPFP	-4.425228	2.694028	-1.642607	0.1169
GDPES	-1.505951	0.757311	-1.988549	0.0613
GDPE	-0.237764	0.174894	-1.359473	0.1899
GDPC	-1.859747	1.336645	-1.391355	0.1802
C	52.58934	6.653780	7.903680	0.0000

R-squared	0.902092	Mean dependent var	19.87407
Adjusted R-squared	0.866021	S.D. dependent var	8.016862
S.E. of regression	2.934428	Sum squared resid	163.6065
Durbin-Watson stat	1.344251	Long-run variance	2.437924

Estimation Command:
==========
COINTREG TC NIFP NIES NIE GDPFP GDPES GDPE GDPC

Estimation Equation:
==========
TC = C(1)*NIFP + C(2)*NIES + C(3)*NIE + C(4)*GDPFP + C(5)*GDPES + C(6)*GDPE + C(7)*GDPC + C(8)

Substituted Coefficients:
==========
TC = -1.00529890426*NIFP + 2.94725152048*NIES - 1.53695352782*NIE - 4.42522756269*GDPFP - 1.5059510382*GDPES - 0.237764333375*GDPE - 1.85974740446*GDPC + 52.5893420683

هذه النفقات فعالة حقا؟ تهدف هذه المذكرة إلى تقييم أثر الزيادة في الإنفاق العام على العمالة في الجزائر باستخدام التحليل القياسي. وسيتم تقسيم التأثير على قطاعات التعليم والتدريب المهني والتعليم العالي. تستخدم الدراسة السلاسل الزمني وأسلوب المربعات الصغرى لتحديد تأثيرات الإنفاق الحكومي.

يبين التحليل القياسي التأثير النسبي للإنفاق العام على العمالة. فالزيادة بنسبة 1٪ في الإنفاق العمومي تؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة 0.23٪ للتربية، انخفاض قدره 1.5٪ للتعليم العالي وانخفاض بنسبة 4.42٪ في التدريب المهني.

الكلمات الرئيسية:

الإنفاق العام ، التوظيف ، التعليم العالي ، التربية ، التكوين المهني ، التحليل القياسي.

Résumé :

Depuis son indépendance, le gouvernement algérien considère de son devoir d'investir des sommes d'argent importantes dans des programmes de relance ou de soutien à l'économie, mais ces dépenses sont-elles réellement efficientes? Ce mémoire vise à évaluer économétriquement l'effet d'une augmentation des dépenses publiques sur l'emploi en Algérie. L'impact sera décomposé pour les secteurs d'éducation, de formation professionnelle et de l'enseignement supérieur. L'étude emploi l'analyse chronologique et la méthode des moindres carrée pour identifier les impacts des dépenses du gouvernement.

L'analyse économétrique montre l'impact relatif des dépenses publiques sur l'emploi. Une augmentation de 1 % entraine une diminution du chômage de 0,23% pour l'éducation, une diminution de 1,5% pour l'enseignement supérieur et une diminution de 4,42% pour la formation professionnelle.

Les mots clés:

Dépenses publiques, emploi, enseignement supérieur, éducation, formation professionnelle, analyse économétrique.

Summary :

Since its independence, the Algerian government considers it its duty to invest large sums of money in stimulus programs or support for the economy, but are these expenses really efficient? This thesis aims to evaluate econometrically the effect of an increase in public expenditure on employment in Algeria. The impact will be broken down for the education, vocational training and higher education sectors. The study uses chronological analysis and the least squares method to identify the impacts of government spending.

Econometric analysis shows the relaitive impact of public spending on employment. An increase of 1% results in a decrease of unemployment of 0.23% for education, a decrease of 1.5% for higher education and a decrease of 4.42% for professional training.

Keywords:

Public expenditure, employment, higher education, education, professional training, econometric analysis.